التنمية الاجتماعية
فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة

الأستاذ الدكتور
طلعت مصطفى السروجى
أستاذ ووكيل
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان
لشئون التعليم والطلاب

الدكتور
فؤاد حسين حسن
قسم التخطيط الاجتماعى
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان

٢٠٠٢م
الناشر
مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى
جامعة حلوان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تتسارع الدول والمجتمعات لتحقيق معدلات ومستويات أرقى للتنمية وتحسين نوعية الحياة والارتقاء بالانسان فى المجتمع .

ومن ثم فان التنمية لا يمكن أن تكون دون الاعتماد على الانسان فهو الذى سيصنعها ويوجهها وسيستفيد من عائدها .

ومع المتغيرات العالمية الحديثة لا ينعزل الانسان عن غيره فى المجتمعات الاخرى فقد تقاربت المسافات واحدث ذلك تغيرات فى البنيان الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمعات .

ان دول العالم الثالث لم تحقق معدلات التنمية المرغوبة لانها لم تتوصل بعد الى تحديد من اين تبدأ التنمية ؟ او بمن ؟ وكيف ؟ ومتى تحققها ؟

لم تصل اليها اغلب الدول اما بسبب الصراعات الأهلية أو الاقليمية المتواصلة ،او فعل الكوارث الطبيعية .

والتنمية فى عالمنا المعاصر أصبحت أشبة بحركة دولية تشترك فيها الجهود العالمية مع الجهود الوطنية وتتفاعل كلاهما فى جهد خلاق من أجل رفاهية واسعاد البشرية .

ومع ادراكنا التام بمدى تعقيد عملية التنمية لما لها من جوانب متعددة وتتأثر بعوامل مترابطة ومتغيرات سياسية واقتصادية وفكرية واجتماعية وثقافية ومؤسساتيه Institutional تختلف هذه العوامل وتتباين درجة تشابكها من بلد لاخر .

ومع التسليم أن عملية التنمية عملية بعيدة المــدى ولا يمكــن أن يكون لها اقتراب واحد ومحدد هذا وتتوقف التنمية فى العالم النامى علــى نوعين من المتغيرات :

أولاً : متغيرات دولية :

وهى متغيرات متفاوته ومتعددة تنشأ فى مناطق أخــرى وتؤثــر على التنمية فى بلدان مختلفة من العالم الثالث ومن هذه المتغيرات التقلبات فى اسعار النفط العالمية وهجرة المهارات من الداخل الى الخارج ، نمــو وركود الاقتصاد العالمى بالاضافة الى الاجراءات الحمائية او التسـهيلات التى تتخذها الدول المتقدمة وانتشار او احتكــار التكنولوجيــا المتقدمــة والمتغيرات فى الطلب الاستهلاكى العالمى على البضائع التى تنتجها هـذه البلاد ، وما أحدثته العولمة من آثار .

ثانياً : متغيرات وطنية :

تتراوح بين دقة ومدى تخطيطها الوطنى واســتثمارتها ووجــود ادارة ناجحة وموارد من الأراضى والموارد المائيــة البحريــة لانتــاج الاغذية ومن حالة التعليم والعمالة والصحة لدى السكان وسرعة ونمــط التصنيع ومن المعرفة العلمية بالموارد الطبيعية وامكانيات استغلالها الــى البنية الاساسية للمواصلات التى تقوم عليها التنمية الوطنية .

بناء على ما تقدم يمكن القول ان تطوير النظام الاقتصادى الدولى يبدأ بالنهوض بالدول النامية خاصة الإفريقية منها لن يتم ذلك إلا بعمليــة

مزدوجة مكونة من علاقات دولية اكثر تكافؤ من ناحية واستراتيجيات تنمية اجتماعية محددة .

ويبدوا أن المجتمعات النامية عليها اختيار الطريق والقطاع الثالث فى التنمية وانتهاج الثقافة الوطنية نموذجا فى التنمية الاجتماعية ولاسبيل لذلك فى إطار مجتمع متغير سريع فى إيقاعه حتى لا يمكن التنبؤ بمسيرته فى غياب نهج تنموى وطنى يدعم الثقافة والقيم الوطنية الأصلية .

وتتحمل الخدمة الاجتماعية مسئولية التنمية من خلال تعاملها مع الإنسان واستراتيجيات وتكتيكات تدخلها فى المستويات المختلفة للممارسة المهنية ويبدوا انه لا مفر للخدمة الاجتماعية كذلك إلا الممارسة المهنية والتدخل فى الطريق والقطاع الثالث للتنمية وان تنمى معارفها والمهارات المهنية التى تمكنها من التدخل المهنى بفاعلية مع قيم ومتغيرات العصر وتساهم فى بناء منهج ونموذج تنموى يتوافق مع قيم وثقافة المجتمع من ناحية والمشكلات التى أفرزتها المتغيرات العالمية الجديدة من ناحية أخرى .

وهذه محاولة على الطريق وستتلوها محاولات أكثر عمقاً وشمولاً ان شاء الله تعالى .

وعلى الله قصد السبيل .

المؤلفان

القاهرة سبتمبر ٢٠٠٢

الفصل الأول

حول مفاهيم التنمية

إعداد

الدكتور/ فؤاد حسين حسن

محتويات الفصل

مقدمة :

استحوذت قضية التخلف والتنمية على اهتمام العلماء والباحثين والمفكرين والسياسيين والتنفيذيين فى معظم بلدان العالم الثالث منذ بداية الانحسار الاستعماري عام ١٩٤٥ وظهور حركات التحرر والاستقلال الوطنى والتى ساعدت على تخليص بعض الشعوب من السيطرة والنهب الاستعماري وبذلك انتهت مرحلة الاحتلال الأجنبي وظهرت العديد من الدول المستقلة .

ولقد أصبحت جميع دول العالم تمثل منظومة واحدة ذات حضارة واحدة، فصنفت المجتمعات وقسمت فيما بينها وفقاً لموقعها على سلم التقدم الحضارى وما حققته من إنجازات اقتصادية وتكنولوجياً وعلمية ساهمت فى رفاهية شعوب هذه المجتمعات، واتخذت بعض المجتمعات الصناعية المتقدمة بكل ما تتضمنه ثقافتها من جوانب مادية وفكرية كنموذج للحضارة المعاصرة .

وبعد ذلك أعيد تقسيم تلك المجتمعات على أساس ما حققته من تقدم ورفاهية ووفقا لمحكات مختلفة أبرزها المحك الاقتصادى وما يرتبط به من متوسطات دخول الأفراد فوجدت أن هناك دول ذات متوسطات دخول مرتفعة أطلق عليها الدول الغنية ودول ذات متوسطات دخول منخفضة أطلق عليها الدول الفقيرة، إلا أن هذا المحك وجهت له انتقادات

عديدة فوضعت محكات أخرى ترتبط بالتصنيع والتكنولوجية فقسمت إلى دول متقدمة وأخرى متأخرة أو متخلفة؛ إلا أن هذه التسمية قوبلت بالرفض فأعيدت التسمية وأطلق عليها الدول النامية تخفيفاً لوطأة المسمى السابقة (دول متأخرة أو متخلفة) .

ثم أعيد التصنيف مرة أخرى فأطلق عليها دول العالم الثالث على اعتبار أن هناك دول العالم الأول وهى الدول الغربية الصناعية ودول العالم الثانى وهى الدول الاشتراكية، وأخيرا ظهر مسمى أخر وهو دول الشمال "المتقدمة" ودول الجنوب النامية .

وعلى الرغم من تعدد المسميات التى أطلقت على الدول النامية والمتقدمة إلا أن هناك حقيقة قائمة وهى أن هناك دول حققت مستويات معيشية مرضية لشعوبها وأخرى لم تحقق ذلك لكنها تسعى إليه فظهر مفهوم التنمية باعتباره نقيض جذرى للتخلف وبوصف التنمية أداة ووسيلة تستطيع عن طريقها الدول النامية مواجهة عوامل التخلف وتبنى خصائص وسمات المجتمعات المتقدمة .

ونظراً لأنه عند محاولاتنا لمعالجة مفهوم لتنمية لابد من تناول مفهوم التخلف على اعتبار أن التخلف والتنمية يمثلان قضية تتداخل فيها عواملهما لذا يجب بداية تحديد التخلف بصورة مبسطة حتى يتسنى لنا فهم مفهوم التنمية ومعالجته .

أولا : التخلف والتنمية

إن تعريف التخلف يعنى تعريف حالة الدول المتخلفة بوضعها الراهن .. والتى ينخفض مستوى معيشتها ، ومستوى الدخل الفردى الحقيقى لها .. وكذلك معدل نموها الاقتصادى عن نظيرة فى الدول المتقدمة (١، ٣٩) .. والدراسة التحليلية لتفسير التخلف تكشف عن وجود العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تكمن وراء التخلف والتى تعد بمثابة خصائص مشتركة لأغلب البلدان المتخلفة على الرغم من اختلاف وتباين ظروف وأحوال كل بلد من تلك البلدان .

فالتخلف هو حالة تخلف الأساليب الفنية (التكنولوجية) والاقتصادية والاجتماعية فى مجتمع معين ، عن المستوى الذى كان بوسع ذلك المجتمع أن يبلغه فى ذلك الوقت، والذى استطاعت ان تبلغه بالفعل مجتمعات أخرى فى أماكن أخرى من العالم ... ويبدو التخلف فى نقص مستوى المعلومات وقصور أساليب السلوك ، والأساليب الفردية ، كما يبدوا دائماً فى انتشار حالة الجهل أو اللامبالاة أو كلاهما معا ، وما يترتب عليه دائماً من عجز نسبى عن حل مشكلات الوجود الإنساني وتحقيق الرفاهية المادية والاجتماعية لابناء المجتمع (٢،٦٠) .

والتخلف هو ظاهرة تصيب بعض المجتمعات وتعنى بطىء الحركة فى تحقيق النمو الذاتى لها وهى تتبع أصلاً من تأثير تفاعلية

خارجية (ليست متأصلة فى كيان المجتمع بيولوجيا او وراثيا) تجسد فى سوء استغلال الطاقات المادية الكامنة وعدم كفاءة النظام السياسى فى تحقيق استقرار المجتمع وتنجم عن هذه الحالة مشكلات تعترض الهيكل الاقتصادى (التبعية اشهرها) وتخلخل البناء الاجتماعى الثقافى (نسق القيم أوضحها) وتناوئ النظام السياسى (فقدان التربية السياسية اظهرها) (٣،٤١) .

يرى مارثيلو Marthelot أن التخلف يأخذ بثلاث خصائص هى مستوى الدخل ومستوى التغذية والمستوى الصحى ... وهذه الخصائص الثلاث تشكل حلقة مفرغة للفقر - ذو الدخل المنخفض - لا يملك ما يكفيه ليأكل ، ومن ثم يعانى من سوء التغذية فتضعف صحته وبالتالى قدرته على العمل وينخفض دخله وهكذا تدور لدائرة (٤، ٤٩) .

ولقد وضعت عدة مؤشرات للتخلف جميعها تدل على انخفاض مستوى المعيشة .. لذا فالتحدى الذى تمثله التنمية هو ان تتحسن نوعية الحياة لأفضل ولا سيما فى بلدان العالم الفقير (المتخلفة) وتتطلب تحقيق دخل أعلى وتعليم افضل ومستويات أعلى من الصحة والتغذية وفقر وبيئة أوفر نظافة ومساواة اكبر فى الفرص المتاحة وحريات فردية اكبر وحيلة ثقافية اكثر ثراء .. حيث أن التنمية بمعناها الواسع تشتمل على زيادة قابلة للاستمرار (تراكمية) فى مستويات المعيشة تشمل الاستهلاك المادى

والتعليم والصحة وحماية البيئة والمساواة الأكبر فى الفرص والحريـــات السياسية والمدنية وان الهدف الشامل للتنمية هــــو إذن زيـــادة الحقـــوق الاقتصادية والسياسية والمدنية لكل الناس (٥، ١٦ : ٤٩) .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن التنمية وإن كانت تهم الدول النامية فى المقام الأول، إلا أن الدول المتقدمة برغم ما حققته من مستويات معيشـية مرضية إلا أنها تسعى لتحقيق المزيد تطلعا للأفضل بينما الدول النامية لم تبلغ ذلك الحد الأدنى من المستويات المعيشية المرضية إلا أنــها تحــاول تحقيق ذلك لذا فالتنمية غير قاصرة على الدول النامية بل تتم فى كل من الدول النامية والمتقدمة على اعتبار أن التنمية ليست لها نهاية فهى الغايـة التى ليست بعدها غاية .

والوضع الحضارى فى العالم أدى الى خلق ثلاث أشـــكال مـــن التناقضات بين البـــلاد المتقدمـــة والمتخلفـــة ، بيـــن التطـــور العلمـــى والتكنولوجى وتطور الأفكار والقيم والنظم الاجتماعيـــة وبيـــن مطـــامع الشعوب أمالها من ناحية وقدراتها الحقيقة من جهة أخرى إلا أن والنظـــم الاجتماعية وبين مطامع الشعوب أمالها من ناحية وقدراتها الحقيقة مـــــن جهة أخرى، إلا أن قدرة الأمم والشعوب على التقدم تقاس بمدى قدرتـــها على تحديث أساليب حياتها وتطوير مفاهيمها والتكيف مـــع المتغـــيرات

الاقتصادية والثقافية والاستفادة مما يتاح من التكنولوجيا الحديثة فى أساليب حياتها مع الإيمان بجدوى التغيير المستمر (٦، ١٨٥) .

ثانياً : مفهوم التنمية

تباينت الآراء ووجهات نظر العلماء والمفكريين والباحثين حول تحديد مفهوم التنمية وترجع صعوبة الاتفاق إلى اختلاف التوجيهات الفكرية والأيدلوجية وكذلك اختلاف التخصصات للعلماء والباحثين وبالتالي استخدمتهم وتوظيفهم لهذا المفهوم فى تحقيق اهداف معينة .

وفيما يلى سوف نستعرض التصورات المختلفة لمفهوم التنمية على النحو التالى :

أولاً : اختلاف مفهوم التنمية وفقاً لاستخدامه وتوظيفه :

أن مفهوم التنمية مفهوم غامض حيث انه يتضمن ثلاث صور ذهنية متلازمة فى كل جهد يبذل من اجل فهم ظاهرة التنمية والتعامل معهم وهى التنمية كظروف حياة، وكهدف يراد بلوغه وكقدرة على النمو والتغيير والتطوير (٧، ١٢).

وهذا يعنى أن الغموض قد يرتبط بتداخل استخدامات المفهوم بين وصف حالة المجتمع أو الهدف الذى يسعى إليه أو قدرته على تحقيقه ، فمن حيث وصف حالة المجتمع فقد يكون المجتمع متقدماً ويتطلع للمزيد وللأفضل وقد يكون المجتمع متخلفاً ويسعى لتحقيق التنمية كسبيل للخروج

من هذه الحالة أما من حيث كونها هدف يرتبط بمـــدى تحديـــده وفهمـــه ووضوحه حتى يمكن تضافر الجهود المجتمعيـــة للأفـــراد والجماعـــات ومختلف الهيئات والقطاعات من اجل بلوغه ، وكقدرة فتعنى مدى وفـــرة الطاقات والإمكانات والكفاءات التى تمكن المجتمع من تحقيق هذا الـــهدف لذا فغموض هذا المفهوم يرتبط بمستوى الاستخدام فى المقام الأول .

ولقد ميز ساندرز Sanders بين المعانى النظرية المختلفة للتنمية الاجتماعية على النحو التالى (١، ٣٢) :-

(١) **التنمية كعملية** : حيث يكون التركيز على التغييرات المتتابعة التى من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط الى النمط الأكثر تعقيداً وهى بذلك تؤكد الآثار الاجتماعية والنفسية عل الأفراد .

(٢) **التنمية كمنهج** : حيث تعتبر اتجاهاً نحو الفعل وهى بهذا تتضمـن معنى العملية مع التركيز على المرحلة النهائية وليس على عمليـة التتابع فهى إذن وسيلة لتحقيق غاية .

(٣) **التنمية كبرنامج** : حيث يكون التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل مضمون لبرنامج الذى يصبح هدفاً فى حد ذاته .

- فالمنهج عبارة عن مجموعة من الإجراءات يؤدى تنفيذهـــا إلـــى تحقيق الأنشطة التى تكون جوهر هذا البرنامج .

(٤) **التنمية كحركة** : حيث تحمل معنى الالتزام وتكون موجهة نحو التقدم وتصبح نوعاً من التنظيم .

وتعرف التنمية بأنها عملية حضارية متكاملة تعنى بدفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمى الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادى اللازم للتوسع المضطرد فى الاستثمار كما تعنى التنمية بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين لتوفير لهم الشروط الموضوعية للوصول الى مستوى التطور التكنولوجى المطلوب (١٠،٨) .

وهذا التصور يؤكد على الاهتمام بالجانب الاقتصادى فى عمليات التنمية وما يترتب عليه من خدمات اجتماعية لهؤلاء المنتجين.

ويفرق د. نبيل السمالوطى بين التنمية والتحديث حيث يرى أن التنمية أو التحديث تعنى المحاولة البشرية لتحسين ظروف الحياة الجمعية والفردية، بما يتفق مع نسق القيم القائم ... ولكن يجب أن نميز بينهما على أساس أن التحديث يعنى تخليص المجتمع من الطابع التقليدى المدعم للتخلف وذلك من خلال الأخذ بالأساليب العلمية الحديثة فى مجالا الاقتصاد والإدارة والصحة والتعليم والعمران ... الخ وهذا يعنى أن مسألة التحديث فى جوهرها مسألة علمية أو تكنولوجية خالصة أما التنمية الاجتماعية أو الحضارية الشاملة تستغرق الى جانب التحديث بالمعنى

السابق عاملاً آخر يتمثل فى أسلوب توظيف وتوزيع عائد التنمية وخاصة ذلك الجزء إلى لا يعاد استثمار وإنما يخصص لاستهلاك البشر لذا فالتنمية قضية علم فحسب ولكنها قضية علمية وإنسانية وسياسية (٩، ٩٣).

وينظر للتنمية على أنها هى التفاعل بين الناس والموارد الطبيعية المتاحة لهم ، أى استغلال الناس لمواردها الطبيعية فالناس هم هدف عملية التنمية والمفروض من التنمية ان تحقق رفاهيتهم (٧، ١٧) وهذا يعنى أن عملية التنمية تنصب على استثمار الناس للإمكانيات الطبيعية المتاحة لديهم .

ويرى د. عبد الهادى والى : أن التنمية أصبحت شعاراً للطموح والجهد والإنجاز فهى تعنى التركيز على العمل الواعي من أجل إحراز تغيير واسع النطاق نحو الاتجاهات المرغوبة والطموح فى التغيير وإيجاد الوسائل التنظيمية لإحرازه يعتبر مسألة محورية للتصور الحديث للتنمية (١٠، ٤٨) .

بينما يرى د. محمود الكروى : إن التنمية هدف عام شامل لعملية ديناميكية تحدث فى المجتمع وتتجلى مظاهرها فى تلك السلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التى تصيب مكونات المجتمع وتعتمد هذه العملية على التحكم فى حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها الى أقصى استغلال ممكن فى اقصر فترة مستطاعة وذلك

بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع (١١، ٧٢) .

ويضيف د . محمد الجوهرى أن التنمية تنطوى على توظيف جهود الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التى حرمت فى السابق من فرص النمو والتقدم (٢، ١٤٥) .

ويتحدد مفهوم التنمية في جانبين هما (١٢، ١٧) :

الجانب الأول : علمي يتصل بالتخطيط والبرمجة وتطبيق الأساليب العلمية أو التقنية فى الزراعة والصناعة والأخذ بالتكنولوجيا الحديثة وتحديث التعليم والصحة وإرساء البنية الأساسية فى المجتمع ... الخ .

الجانب الثاني : عقائدي او أيدلوجي أو قيمى أو أخلاقي يتصل بمنطلقات التنمية وأهدافها وتوظيف نتائجها وصورة المجتمع التى تسعى برامج التنمية تحقيقه وتصور الإنسان من حيث قيمته ودوره فى المجتمع وعلاقته به وطبيعة العلاقات الاجتماعية ومعايير السواء والانحراف والهدف النهائى الذى يسعى الانسان والمجتمع الى تحقيقه والضوابط التى يجب الالتزام بها خلال مسيرة التنفيذ والتنمية ... الخ .

ثانيا : اختلاف المفهوم وفقا للتوجهات الفكرية والأيديولوجية :

إن مفـــهوم التنميـــة يختلــف بـــاختلاف التوجـــهات الفكريـــــة والأيديولوجية، لذا نجد أن مفهوم التنمية فى الفكر الرأسمالي يختلف عنـــه فى الفكر الاشتراكى .

فالتنمية ترتبط من حيث أهدافها وتصوراتها وعملياتها بالإطـــــار الأيديولوجي للمجتمع ويظهر بوضوح من الاتجاه العام الذى تنطلق منـــه نظريات التغير الاجتماعى ولهذا يمكن ان تبرز ثلاث اتجاهات ذات طابع أيديولوجي تسيطر على طبيعة التنمية فى عالم اليوم هى (١٣،١٦) :-

الاتجاه المحافظ :- وهذا الاتجاه يرفض البعـــد التـــاريخى فـــى دراسة الواقع ومن ثم لا يربط ربطاً واضحاً بين النمو الاقتصادى والنمـــو الاجتماعى ويرتبط بالمنظور البراجماتى الذى يرفض التحليل الدياليكتيكى للواقع الاجتماعى التاريخى ويرى ان الواقع الاجتماعى الممكن هو الواقع القائم .

الاتجاه الوضعي : ويرى انصاره ان التنمية تتحقق مـــن خـــلال تعديلات وظيفية دون مساس بتكامل النسق القائم واستمراريته .

الاتجاه الماركسي : والذى ينطلق من تصورات مختلفـــة تقـــوم أساسا على تغيير الأساس المادى للمجتمع مع ما يســـتتبع مـــن تغـــيرات

مصاحبة فى نظم المجتمع وبالتالى يكون طريق التنمية هو التغيير الشامل لبناء المجتمع الذى تفرضه حتميه التاريخ .

وفيما يلى سوف نوضح مفهوم التنمية فى كل من الفكر الرأسمالي والاشتراكى بإيجاز على النحو التالى :-

الفكر الرأسمالي فى التنمية:

تتمثل مقومات المجتمع الرأسمالي فى الأبعاد التالية :-

(أ) **البعد الاقتصادى : ويقوم على :**

١. **عدم تدخل الدول :** انطلاقا من المبدأ الاقتصادى دعه يعمل دعه ينطلق ، ودعم الحرية الفردية فى الإنتاج والاستهلاك حيث يعتبر تدخل الدولة نوعاً من حد القيد لحرية الأفراد وهذا يتعارض مع فلسفة النظام الرأسمالي بالإضافة الى أن الدول تتدخل فقط فى الحالات الطارئ وخاصة فى الأمور المتعلقة بالأمن القومى والخدمات العامة فقط .

٢. **التخطيط القطاعى (التأشيرى) :** التخطيط من وجهة نظر النظام الرأسمالي يعتبر نوعاً من تدخل الدولة لذا فنمط التخطيط السائد هو التخطيط التأشيرى الذى يرتبط بمؤشر الأزمات (فى قطاعات معينة) حيث يمثل تدخل مؤقت لمواجهة أزمات طارئة وينتهى بزوال هذه الأزمات .

٣. الملكية الفردية (الخاصة) لأدوات الإنتاج حيث يتحمل القطاع الخاص مسئوليات المشروعات الاقتصادية من حيث اختيارها وتحديد حجمها واختيار نوعيات المنتج وكمياته وأسعاره وفقاً لقوانين السوق المرتبطة بالعرض والطلب والمنافسة الحرة حيث يكون الإنتاج بهدف الربح فى المقام الأول .

(ب) **البعد الاجتماعى :**

يقوم النظام الرأسمالي بدعم الطبقة الرأسمالية (أصحاب رؤوس الأموال والمنظمين) باعتبارها الطبقة القادرة على دفع المجتمع نحو تحقيق أهدافه .

(ج) **البعد السياسى :**

يقوم المجتمع الرأسمالي على نظام تعدد الأحزاب السياسية التى تعبر عن كافة الاتجاهات الفكرية بحرية تامة وبما يحقق الديمقراطية .

ويفسر الفكر الرأسمالي التخلف بأنه يرجع الى عدم محاكاة الدول النامية لأساليب الحياة السائدة فى الدول الصناعية المتقدمة وعلى المجتمع أن يقوم بابتكار أو استيراد ما يحتاجه من عمليات تتيح له فرص الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم والتحديث ويتم ذلك من خلال تحديث طبقات اجتماعية ، البيرقراطية ، منظمات

السوق والنقود ، والروابط السياسية وما يتعلق من ذلك من قوانين عامة ومن خلال هذا التجديد فى نسيج المجتمع يمكـــن لقـــدرات المجتمع ان تعمل على إعادة تشكيل المجتمـــع بصـــورة تســمح بتحريك التنمية لبلوغ مستويات أعلى .. لذا فالتنميـــة تتـــم عـــن طريق النمو التدريجى المطرد وأنها مجرد برامج رعاية اجتماعية وخدمات عامة تتحقق عن طريق إصدار التشـــريعات والقوانيـــن لضمان حقوق الأفراد فى إشباع احتياجاتهم الأساسية ويلتزم بـــها أصحاب رؤوس الأموال (المشروعات الاقتصاديـــة) ويتحمـــل مسئولية وضعها وتنفيذها الهيئات الأهلية والحكومية .

<u>الفكر الاشتراكي في التنمية :</u>

تتمثل مقومات المجتمع الاشتراكى فى الأبعاد التالية :-

(أ) **البعد الاقتصادى** : ويقوم على :

١. **تدخل الدولة** : فى اختيار كافة البرامج والمشـــروعات وتحديـــد الأنشطة الاقتصادية للمجتمع .

٢. **التخطيط المركزى القومى الشامل** : حيث ان نمـــط التخطيـــط السائد هو النمط المركزى القومى الذى يتم على مستوى الدولـــة ويشمل كافة للمجالات الوظيفية والقطاعات الجغرافية .

٣. الملكية العامة لأدوات الإنتاج : حيث يتحمـــل القطـــاع العـــام مسئوليته ويتولى المشروعات الاقتصادية من حيـــث اختيارهـــا وتحديد حجمها واختيار نوعيات المنتج وكميته وأســـعاره وفقـــاً للخطة العامة للدولة حيث يكون الإنتاج بهدف إشباع الاحتياجات الأساسية فى المقام الأول .

(ب) البعد الاجتماعى :

يقوم النظام الاشتراكى بدعم طبقة البروليتاريا (طبقـــة العمـــال) باعتبارها الطبقة الطليعة فى المجتمع والقـــادرة علـــى تحريـــك المجتمع ودفعة نحو التقدم والرقى .

(ج) البعد السياسى :

يقوم المجتمع الاشتراكى على نظام الحزب الواحد الذى يضم كافة الاتجاهات السياسية والفكرية وبما يحقق ما يسمى بالديمقراطيـــة الشعبية .

يفسر الفكر الاشتراكى التخلف بأنه يرجع الى تبعية الدول الناميـــة الى الدول المتقدمة ونهب الدول المتقدمة لخيرات الدول الناميـــة منة خلال هذه التبعية التى تتعدد أنماطها بين تبعية عســـكرية أو سياسية او اقتصادية او ثقافية .

ويؤكد أن سبل تحقيق التنمية تتمثل فى تحطيم روابط هذه التبعية وأحداث تغييرات فى الأبنية المجتمعية لتحقيق التنمية من خلال الاستقلالية والاعتماد على الذات . لذا فالتنمية ينظر إليها على أنها عمليات أحداث تغيير مقصود ومخطط يهدف الى القضاء على مكونات البناء الاجتماعى ووظائفه فى البلاد النامية ويقيم بناء جديد يتلائم مكوناته ووظائفه مع أهداف التغيير فى إشباع الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع وتحقيق الرعاية والرفاهية قدر الإمكان من خلال تقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق المساواة والعدالة لاجتماعية بين أفراد المجتمع .

ولقد استندت اغلب نظريات تنمية العالم الثالث على أربعة افتراضات أساسية وهى (١٤، ١٧١: ١٧٢) :-

الأول : ان التنمية تعنى التقدم نحو أهداف عامة معينة محددة بوضوح وهى أهداف مشتقة من واقع الدول المتقدمة .

الثانى : ان الدول المتخلفة سوف تتقدم وتتجه نحو نموذج الدول المتقدمة حينما تتمكن من التغلب على عقبات اجتماعية وسياسية وثقافية ونظامية .

الثالث : ان عمليات اقتصادية وسياسية وسيكولوجية معينة يمكن تحديدها وحصرها من شأنها معاونة دول العالم الثالث على تحقيق حشد شامل رشيد لمواردها القومية .

الرابع : ضرورة التنسيق بين القـــوى الاجتماعيـــة والسياســـية المختلفة داخل المجتمع من اجل تدعيم سياسية التنمية وتحديـــد الأســـاس الأيدلوجي الذى يمكن من خلاله تحديد علاقة الدول المتخلفة بدول العـــالم الأخرى فيما يتعلق بمهام او واجبات التنمية .

ثالثا : اختلاف المفهوم وفقاً للتخصصات المختلفة :

يختلف معالجة مفهوم التنمية بـــاختلاف تخصصـــات البـــاحثتين والعلماء الذين عالجوها ، وقد عرضت منظورات مختلفة علـــى النحـــو التالى (١٥،٣٨:٣٧) :-

١. **المنظور السياسى :** يراها تعليما احسن ، وصحة أوفـــر ، ومســـكنا أنسب ، ووسائل اتصال ونقل اكفا وارخص ، واحلال الآلـــة محـــل الجهد البشرى ، وتنوع كبير فى السلع والخدمات المتاحة من حيـــث النوع والكم والزمن والمكان والسعر المناسب والبحث عـــن المكانـــة والقوة والنفوذ والكرامة بين الشعوب .
٢. **المنظور الاقتصادى :** هى توفير حد أدنى من مستوى المعيشة للافراد بزيادة الإنتاج وتحقيق الرفاهية الاقتصادية التى تحقق بدورها الرفاهية الاجتماعية مع خلق اقتصاد قادر على النمو الذاتى.

٣. **منظور الفلسفة والإصلاح الاجتماعي :** يأخذها علـــى أنـــها توفـــير الفرص لممارسة الإنسان لحقوقه الاجتماعية والسياسية وتأمين العـــدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص مع تحقيق الرفاهية الإنسانية .

٤. **المنظور الديني :** هي مطابقة السلوك لصحة الاعتقاد بما يحرر عقـــل الإنسان وروحه وبدنه فتكون له القدرة على تحقيق خلافة الله علــــى الأرض بسيطرته على بيئته واستغلالها لصالحه دون ما شطط .

٥. **المنظور الاجتماعي النفسي :** يتناولها على أنـــــها تحقيـــق التوافـــق الاجتماعي لأفراد المجتمع .

وبصفة عامة فان مفهوم التنمية يتضمن سلسلة من عمليات أحداث التغيير تستهدف نقل المجتمع من واقع اجتماعي واقتصادى معيـــن الـــى واقع اخر افضل منه .

ويرى د. سعد الدين ابراهيم : ان مفهوم التنمية يعنى انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة فى كيان معيـــن بشـــكل كـــامل وشـــامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرد او جماعة او مجتمع .. ولقـــد بلـــور عناصر أساسية للتعريف أهمها (١٦،٦٧: ٦٨) :-

١. **ان التنمية عملية داخلية ذاتية :** بمعنى كـــــل بذورهـــا ومقوماتـــها الاصلية موجودة فى داخل الكيان نفسه واى عوامل او قوى خـــــارج هذا الكيان لا تعدو ان تكون عوامل مساعدة او ثانوية .

٢. ان التنمية عملية دينامكية مستمرة : اى انها ليست حالة ثابتة او جامدة .

٣. ان التنمية ليست ذات طريق واحد : او اتجاه محدد مسبقاً وانما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الامكانات الكامنة داخل كل كيان .

ويضيف ان عملية التنمية تنطوى على شرطين هما :-

الشرط الأول : هو إزاحة كل المعوات التى تحول دون انبثاق الامكانات الذاتية الكامنة داخل كيان معين (الفرد / المجتمع) .

الشرط الثاني : هو توفير الترتيبات المؤسسية التى تساعد على نمو هذه الإمكانات المنبثقة الى اقصى حدودها .

وان المضمون الإجرائي المحدد لمفهوم التنمية هو المساواة فى فرص الحياة وتوسيع فرص الحياة وهاتان الركيزتان هما فى الواقع ما ينطوى عليه مفهوم التحرر الإنساني حيث يرى أن التنمية والتحرر الإنساني مصطلحان او مفهومان لنفس المضمون كلاهما يعنى الآخر .

ويرى د. محمد الجوهرى : ان عملية التنمية (التعبئة) هى مجموع ظواهر التغير الثقافى الدينامى الواعى والموجه وخاصة تعبئة وتنشيط العناصر الثقافية التى كانت ثابتة او جامدة - نسبيا - فيما مضى وهى العناصر الروحية والفكرية والمادية وتخفيف وطأة اساليب السلوك

التقليدية وإعادة صياغتها او التخلص من بعضها نـــهائيا إذ لــزم الأمــر ويضيف انه يمكن التميز بين ثلاث مستويات للتعبئة داخل العملية التنموية حددها فيما يلى (٢،١٦٤)

(أ) **المستوى الأول** : هو المستوى التكنولوجى ويتمثــل فـــى تغــير أساليب الإنتاج والنقل والاتصال والتوزيع وذلك بهدف الوصول الـــى علاقة اكثر ملاءمة بين التكلفة والعائد .

(ب) **المستوى الثانى** : وهو المستوى الاقتصادى ويتمثل فى التوصــل الى طرق اكثر إنتاجية واكثر كفاءة فى مجالات التنظيــم والتخطيــط وتوزيع العائد .

(ج) **المستوى الثالث** : هو المستوى الاجتماعى : وهو يتشعب بــدوره الى النقاط الفرعية الثلاث التالية :

١. تحريك النظام الاجتماعى وتعبئته بصفة عامة بما فـــى ذلــك توسيع مجالات العلاقات والوعى والمسئولية التى تطرأ علـــى وظائف الكيان الاجتماعى وبنائه وخلق وحدات اجتماعية اكبر حجماً واكثر تعقيداً ترتكز على اساس التكامل الداخلى الفعــال (التكيف والملاءمة بين افراد تلك الوحدات الاجتماعية وعلـــى اساس النمو فى اعداد السكان .

٢. الحراك الافقى او الجغرافى (اى المكانى) الذى يتمثـل فـى هجرة العناصر السكانية المختلفة وانتقالها من مكان الى اخر.

٣. الحراك الراسي اى الانتقال من طبقة اجتماعية الـى طبقـة أخرى أعلى او اسفل السلم الاجتماعى وكذلك تغيير العوامـل المؤثرة على البناء الطبقى مثل توزيع القـوى ، والهيبـة ، والتعليم والملكية والدخل ... الخ .

والمتتبع للأدبيات وبوجه خاص مواثيق الأمم المتحدة فيما يتعلق بوضـع تعريف دقيق لمفهوم التنمية الاجتماعية يستطيع ان يرى أنها تأخذ بواحـد او اكثر من مفاهيم ثلاثة تتمثل فى (١٢، ٢٦:٢٥) :-

المفهوم الاول :

والأكثر شيوعاً هو المفهوم القطاعى ، فالتنمية الاجتماعية تود فى مجال الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية وبوجه خاص قطاعات الخدمات فى معرض الحديث عن التنمية ، ولا سيما من المنظور الاقتصادى وسـاعد هذا المنهج على بلورة أدق لمجموعات الغايات ذات الطبيعة الاجتماعيـة عند صياغة إستراتيجيات التنمية وعلى ربطـها بالغايـات الاقتصاديـة وتعميق الرؤية بالنسـبة لطبيعـة العلاقـة بيـن البعديـن الاقتصـادى والاجتماعى.

المفهوم الثاني :

هو المفهوم الفئوى ونقصد به التركيز على أوضاع وقضايا فئـات بعينها لا تستفيد من التنمية على النحو المرجو ، أما نتيجـة ممارسـات اجتماعية قاصرة ، أو بسبب قصور فى اسـتراتيجيات التنميـة ذاتـها ، وتشغل المرأة والأطفال حيزا واضحا من الاهتمام فى هذا الصـدد ، وان بدا العمر يحظى بمساحة أوسع نبدا الاهتمام بقضايا الشباب والشيوخ كمـا أولى المجتمع الدولى فئات اخرى كالمعوقين والمهاجرين والآليات.

المفهوم الثالث :

هو المفهوم الإشكالي بمعنى ان ينصب الاهتمام علـى مشـاكل محددة كان من المفترض ان تعالجها التنمية ، الا أنها أخذت أبعاد تنـذر بالخطر وعجزت الأنماط المطبقة من اجل التنمية عـن التعـامل معـها بالكفاءة الواجبة ، وإذا كانت طبيعة القطاعات والفئـات متشـابهة فـى المجتمعات المختلفة فان طبيعة المشاكل ودواعيـها وآثارهـا يمكـن أن تتفاوت من مجتمع الى آخر .

ويرى د. عبد الباسط محمد حسن أن النظرة التحليليـة الدقيقـة لمختلف تعريفات التنمية الاجتماعية تؤكد على وجود ثلاث اتجاهات تتمثل فى (٤، ٩٢ :٩٥) :-

الاتجاه الاول : يرى أصحابه أن اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية ، والرعاية الاجتماعية فى مفهومها الضيق لا تمثل الا جانبا واحداً من الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة للمواطنين فالخدمات الاجتماعية تشمل على التعليم والصحى والاسكان ورعاية العمال والنهوض بالطبقات الفقيرة والرعاية الاجتماعية .... الخ

وخدمات الرعاية الاجتماعية يقصد بها الخدمات التى تقدم للجماعات التى لا تستطيع ان تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية القائمة كالخدمات التعليمية والصحية وهذا المفهوم للتنمية الاجتماعية لا يتمشى مع ثورة الآمال المتزايدة لملايين البشر الذين يواجهون قضايا التخلف ويرغبون فى تحقيق معدلات سريعة للنمو فى اقصر وقت ممكن.

الاتجاه الثانى : يطلق اصحابة اصطلاح التنمية الاجتماعية على الخدمات الاجتماعية التى تقدم فى مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهنى وتنمية المجتمعات المحلية .

ويعتبر هذا المفهوم من اكثر مفاهيم التنمية الاجتماعية شيوعاً واستخداما ، فالتنمية الاجتماعية تستثمر رأس المال فى الطاقات البشرية وتسعى الى تقديم الخدمات التى تعود بالفائدة المباشرة على الافراد وهذه

الخدمات ينعكس اثرها على رفع المستويات الاجتماعية والمعيشية للأفراد من ناحية ، وعلى زيادة كفايتهم الإنتاجية من ناحية أخرى .

الاتجاه الثالث : يرى اصحابة ان التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعى تلحق بالبناء الاجتماعى ووظائفه ، بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد .

ولما كان التغيير الاجتماعى ينصب على كل تغير يقع فى التركيب السكانى للمجتمع او فى بنائه الطبقى او فى نظمه الاجتماعية او انماط العلاقات الاجتماعية وفى القيم والمعايير التى تؤثر على سلوك الافراد التى تحدد مكانتهم وادوارهم فى مختلف التنظيمات الاجتماعية التى ينتمون إليها ... فإن التنمية الاجتماعية تنصب على كل هذه الجوانب، كما يتناول مختلف المشكلات المتصلة بالتغير الاجتماعى كالفوارق الكبيرة فى مستويات المعيشة بين الأغنياء والفقراء والإصلاح الزراعى والمشكلات العمالية ومشكلات الهجرة من الريف الى الحضر والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغير الاجتماعى السريع .

وهذا الاتجاه فى تعريف التنمية الاجتماعية هو الذى يتجه إليه وياخذ به ، حيث يشير الى ان التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم الخدمات وانما تشمل على عنصرين أساسيين هما :-

(١) تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التى لم تعد تساير روح العصر.

(٢) إقامة بناء اجتماعى تنبثق عنه علاقات جديـــدة ، وقيـــم مســـتحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق اكبر قـــدر ممكـــن مـــن إشـــباع المطـــالب والحاجات.

نستخلص من العرض السابق أن مفهوم التنمية يتضمن ما يلى :

١. ان جوهر التنمية هو سلسلة متكاملة من عمليات أحداث التغيير فـــى الجوانب البنائية والوظيفة بحيث يتحقق التكامل والاتساق بين مجالات وقطاعات النشاط فى المجتمع .

٢. أسلوب التنمية هو استثمار الموارد البشـــرية والماديـــة والتنظيميـــة الاستثمار الأمثل مع تضافر الجهود الحكومية والأهليـــة فـــى منـــاخ ديمقراطى لتحقيق الأهداف وزيادة مشاركة كل القوى الاجتماعية فـــى المجتمع فى صنع القرارات التنموية وتنفيذها والاستفادة من عائدهـــا ومردودها .

٣. ان الإنسان هو المستهدف من عمليات التنمية كما انه هو وسيلتها لـــذا فعمليات التنمية تستهدف زيادة فرص الحيـــاة للإنســـان وتحســـينها للأفضل والمساواة والعدالة فى إمكانية الحصول عليها بمـــا يضمـــن

•تحرير طاقات الفرد واطلاق قدراته على العمـــل والإنجـــاز ورفـــع معدلات ادائة ودعم ثقته بنفسه وقدراته على الخلق والإبداع والابتكار بما يحقق الاعتماد على الذات .

٤. ان عملية التنمية عملية مجتمعية شاملة تستهدف زيادة الإنتاج واتساع مجال الخدمات وتغيير أنماط السلوك الاجتماعى والقيم السائدة ومراعاة الأوضاع السياسية الخارجية والداخلية التى أثارها ولاسيما على مستوى تحديد أولويات التنمية ولك لان مشكلات المجتمع معقدة ومتداخلة ومتشابكة اجتماعيا واقتصادياً وثقافيا وسياسيا مما يستوجب النظرة الشمولية لها .

٥. عملية التنمية رغم أنها عملية تطوير حضارى شامل هدفها ووسيلتها الإنسان إلا ان التغييرات التى تنجم عن التنمية يجب ان يراعى فيها المحافظة على التراث (الأصالة والمعاصر) بحيث ينظر إليها - التنمية - كقضية مصيرية تعنى الحياة الكريمة لكل أفراد المجتمع والتحرر والتخلص من التبعية بمختلف أشكالها .

٦. ان التنمية عملية متواصلة اى تتصف بالاستمرارية والاستدامة لذا لابد وان تتضمن البرامج والمشروعات التنموية المقدرة على التولد الذاتى بحيث ينجم عن تنفيذ البرامج والمشروعات الحالية خلق المزيد من البرامج والمشروعات الجديدة المترتبة عليها بالاعتماد على الموارد والإمكانات والطاقات الذاتية للمجتمع .

٧. ضرورة وجود سياسة اجتماعية محددة المعالم توجه القائمين على التنمية الى الغايات المجتمعية بعيدة المدى وكذلك مجالات وقطاعات

وميادين العمل واتجاهاته فى إطار أيديولوجية المجتمع بحيث تنطلـــق عمليات التنمية من واقع المجتمع وظروفه وأوضاعـــه الاجتماعيـــة والاقتصادية والسياسية والثقافة .

٨. وجود استراتيجية للتنمية تتضمن مجموع الأهداف الكلية طويلة المدى التى يعتقد انها تشكل - اذا - ما تحققت - تطـورا حضاريـا شـاملاً للمجتمع مصحوباً بالوسائل الأساسية التى تضمن تحقيق هذه الأهداف مع ترجمة الخطط طويلة المدى الى متوسطة ثم قصيرة المدى بمـــا يكفل تحقيق أهداف جزئية على فترات زمنية قصيرة فى مجموعها .

٩. ان التنمية تعتمد على التخطيط كأسلوب علمى يتحقـق مـن خلالـه الموائمة بين ما يبغى المجتمع تحقيقه من أهداف (إشباع احتياجـات حل مشكلات تحقيق طموحات وتطلعات) وبين ما يمكن تحقيقه فعليـا فى حدود الموارد والإمكانات (البشرية ، التنظيمية ، المادية) المتاحة والممكن أتاحتها مستقبلاً .

١٠. التقويم المستمر لزيادة كفاءة الأجهزة القائمة على عمليات التنميـة من تخطيط وتنفيذ ووضع سياسة وكذلك تقويم فاعلية ما يقدم مـن

- خدمات لضمان تحقيق لاهداف كما هو مرجو .

ثالثاً النمو والتنمية :

وأخيراً بعد ان استعرضنا مفاهيم التنمية ، لابد وان تتناول الفروق (أوجه الاختلاف بين مفهومى النمو والتنمية والتــى تتمثــل فيمــا يلــى (٨٥،٤ :٨٧) :-

١. النمو عبارة عن تغير تلقائى لا إرادي يتم بفعل الطبيعة دون تدخــل من قبل الانسان بينما التنمية عبارة عن إحداث تغيير مقصود مخطـط وهادف يتم عن طريق جهود بشرية منظمة لتحقيق أهداف معينة .
٢. النمو عبارة عن تطور بطىء وتحول تدريجى وتتوقف درجة البطىء التدرج على ظروف الطبيعة وعواملها التى تتحكم فيه بينما التنمية تتم عن طريق دفعة او سلسلة من الدفعات القويــة تســتهدف الخــروج بالمّجتمع من حالة الركود والتخلف الى حالة الحركــة نحــو التقــدم والرقى .
٣. ينجم عن النمو زيادة ثابتة او مستمرة فى جانب معين مــن جوانــب الحياة بينما التنمية تحقق زيادة تراكمية ودائمة خلال فــترة زمنيــة محددة وغالباً ما تشمل كافة جوانب الحياة وتحقق التكامل والتــوازن بينها .
٤. النمو ينتج عنه تغير ضئيل كمى اكثر منه كيفى لذا يتسم بالســطحية بينما التنمية ينجم عنها تغيير كبير وكيفى اكثر منه كمى لــذا تتســم بالجذرية والعمق والسرعة ومن نتائجه تحول الأشياء والظواهر مــن حالة الى حالة أخرى .

مــراجع الفصــل

١. علي الكاشف : التنمية الاجتماعية والمفاهيم والقضايا ، القـاهرة ، عالم الكتب ،١٩٨٥ .
٢. محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، القاهرة ،دار المعارف الطبعة الثالثة ١٩٨٢ .
٣. محمود محمد الكردى : التخلف ومشكلات المجتمـــع المصـــرى القاهرة دار المعارف ١٩٧٩ .
٤. عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية القاهرة مكتبة وهبـــة الطبعة الرابعة ١٩٨٢ .
٥. البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم الثالث "تحديات التنمية" القاهرة مركز الاهرام للترجمة والنشر ١٩٩١ .
٦. انور عطية العدل : لتخطيط للتقدم الاجتماعى ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٧.
٧. جورج .ف جانت : ادارة التنمية "مفهومها اهدافها وسائلها ترجمة منير لبيب مرسى ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٧٩ .
٨. خيرى عزيز : قضايا التنمية والتحديث فـــى الوطـــن العربـــى ، بيروت ، دار الافاق الجديدة ١٩٨٣ .
٩. نبيل السمالوطى : التنمية والتحديث الحضارى ، الجـــزء الاول ، القاهرة ، مكتبة الجبلاوى ١٩٧٥ .

١٠. عبد الهادى والى : التنمية الاجتماعية مدخل لدراسة المفـــهومات الاساسية ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٢ .

١١. محمود الكردى : التخطيط للتنمية الاجتماعية ، دراســة لتجربــة التخطيط الاقليمى فى اسوان ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٧٧ .

١٢. اقبال الامير السمالوطى : التنمية الاجتماعية سياســات وقضايــا القاهرة بدون ناشر ١٩٩٩ .

١٣. محمد عاطف غيث ، محمد على محمد : دراسات فـــى التنميــة والتخطيط الاجتماعى الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ١٩٩٢ .

١٤. السيد الحسينى : التنميــة والتخلــف الاســكندرية دار المعرفــة الجامعية ١٩٩٦ .

١٥. لسيد كمال عبد المعطى اغا : العلاقة بين مراكز صنع القرار فــى التخطيط الاقليمى للتنمية الريفية بمحافظة الشرقية ، بحث غـــير منشور ، رسالة دكتوراه كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلــوان ١٩٧٩ .

١٦. اسماعيل صبرى عبد الله وآخرون (محـــررون) : اســتراتيجية التنمية فى مصر ابحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثـانى للاقتصاديين المصريين القاهرة ٢٤-٢٦ مارس ١٩٧٧ ، ســعد الدين ابراهيم : نحو نظرية سيكولوجية للتنمية فى العالم الثـــالث القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ .

الفصل الثانى

التنمية الاجتماعية

أسس ... عناصر ... خطوات

إعداد

الدكتور / فؤاد حسين حسن

محتويات الفصل

مقدمة

أولا : دواعى الاهتمام بالتنمية

ثانيا : أهداف التنمية الاجتماعية

ثالثا : أسس ومتطلبات التنمية الاجتماعية

رابعا : عناصر التنمية الاجتماعية

خامسا : أهم مجالات وقطاعات التنمية الاجتماعية

سادسا : خطوات ومراحل التخطيط للتنمية الاجتماعية

مقدمة

أصبحت قضية التنمية محورا للاهتمام ، والشغل الشاغل للدول النامية ، باعتبارها المنهج الحتمى والمسار الوحيد الذى يحب أن تنتهجه تلك الدول للخروج من دائرة التخلف، وتحقيق معدلات نمو محسوبة ومدروسة للناتج القومى ، مما يحقق ارتفاع في مستويات المعيشة وتحقيق التقدم المنشود .

ولقد نجم هذا الاهتمام المتزايد عن عوامل عديدة يتمثل أهمها في معاناة شعوب الدول النامية من المشكلات المتفاقمة الناجمة عن التخلف والحرمان وعدم إشباع الحاجات الأساسية والضرورية لهم . وكذلك التقدم العلمى وتقنياته ، وظهور الافكار التى تطالب بضرورة تحقيق مستويات معيشية مرضية لشعوب الدول النامية ، بالاضافة إلى اهتمام الحكومات بقضايا التنمية والانتاج لتحقيق أقصى اشباع ممكن لاحتياجات افراد مجتمعاتهم وحل مشكلاتهم ، والتى انعكست على تحديد اهداف ومنطلقات التنمية وعناصرها ومراحلها ومجالاتها .

وفيما يلى سوف نستعرض في هذا الفصل المنطلقات النظرية للتنمية بالتركيز على دواعى الاهتمام بالتنمية واهدافها واسسها ومتطلباتها وعناصرها وكذلك أهم مجالات وقطاعات التنمية الاجتماعية ، وخطوات ومراحل التخطيط للتنمية .

اولا : دواعي الاهتمام بالتنمية :

لقد تعاظم الاهتمام بالتنمية على المستوى الشعبى والحكومى والدولى باعتبارها السبيل لدحر التخلف ومواجهة أثاره التى عانت منها ، ومازالت تعانى منها الدول النامية، لذلك فلقد اصبحت التنمية تمثل مطلب شعبى بجانب كونها مطلب سياسى " حكومى" ودولى ويتضح ذلك فيما يلى :

التنمية مطلب سياسي : لقد تبنت كافة الحكومات الثورية في الدول النامية منذ استقلالها ضرورة تحقيق التنمية لدحر التخلف ، ومواجهة المشكلات المتفاقمة المترتبة عليه والتى تعانى منها الدول النامية ، ولتحقيق مستويات معيشية مرضية لشعوبها ويمكن القول أن التنمية ظاهرة سياسية تميز النصف الثانى من القرن العشرون بقدر ما هى قضية اجتماعية وانسانية بالدرجة الأولى ، وما من حكومة ثورية جادة إلا واعلنت التنمية مسئولية لها وهدفا لسياستها ، مرتكزة في هذا على ما يحق لها من سلطة وقدره على التوجيه في جميع مجالات الانتاج سواء كانت اقتصادية ام خدمية ، وكذلك امتداد ولايتها الموجهة لجميع الاجهزة والهيئات على اختلاف نوعياتها ومستوياتها ، يساندها في ذلك ما تصدره من تشريعات وقوانين (٧،١)

ولا تزال القيادات السياسية في معظم المجتمعات النامية تطالب الاجهزة والهيئات التنفيذية والشعبية بضرورة العمل والانتاج ، وحل المشكلات المجتمعية ، واشباع الحاجات الاساسية للارتقاء بمستوى المعيشة وتحقيق ظروف معيشية ملائمة لكافة افراد المجتمع .

التنمية مطلب دولى : لقد تبنت الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة قضية التنمية وطالبت في مختلف اللقاءات والمنتديات والمحافل الدولية بضرورة دعم الدول النامية لمواجهة التخلف والفقر ، والاسراع بتحقيق التنمية تخفيفا لوطأة المشكلات التى تعانيها الدول النامية ، وقدمت بعض المساعدات والمنح سواء المادية والعينية والخبرات والمشورات الفنية المختلفة لها .

وتجدر الاشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اصدرت في ١٩ ديسمبر ١٩٦١ قرارا دعت فيه إلى اعتبار العقد الراهن " عقد الأمم المتحدة للتنمية " على أن تتضافر خلاله جهود الدول الاعضاء وشعوبها على زيادة مجهوداتها في تعزيز التدابير اللازمة سواء من جانب البلاد المتقدمة او المتخلفة لزيادة سرعة التقدم نحو النمو الذاتى لاقتصاديات البلاد المتخلفة فضلا عن تعجيل رقيها الاجتماعى (٨٢,٢)

ومازالت الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة تهتم بقضايا التنمية والبيئة والسكان في الدول النامية ، ويتضح ذلك من المؤتمرات والمنتديات والمشروعات التنموية التى تقيمها في البلدان النامية .

كذلك تقدم بعض البلدان المتقدمة العديد من البرامج والمشروعات التنموية كمنح للدول النامية ، بالإضافة إلى دعمها ومساعدتها على تحقيق التنمية المنشودة

التنمية مطلب شعبى : لقد نتج عن ظروف المرحلة المعاصرة التى يعيشها المجتمع الإنسانى كمنظومة واحدة في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات ونتيجة للتقدم في وسائل الاعلام المختلفة ، ازداد وعى وادراك شعوب المجتمعات النامية بتدنى مستوياتهم المعيشية والهوة الصارخة بينهم وبين الدول المتقدمة في المستويات المعيشية ، فضلا عما يعانوه في الدول النامية من مشكلات تتطلب الحلول ، واحتياجات تتطلب الاشباع ، بالإضافة إلى رغبة شعوب هذه البلدان النامية في تحسن مستويات المعيشة مما ادى إلى علو وارتفاع الكثير من الاصوات تطالب الحكومات والقيادة السياسية بضرورة العمل على اشباع الاحتياجات الملحة ، ومواجهة المشكلات المتراكمة ، وتحقيق طموحات وتطلعات سكان المجتمع وأصبحت هذه المطالب بمثابة ضغوط على الحكومات

لحثها على ضرورة الاسراع بإحداث التغيير تحقيقا للتقدم والتنمية المنشودة .

وفضلا عما سبق فلقد شهدت البلاد النامية خاصة في العقد الأخير من السنوات حركات فكرية وثقافية واجتماعية تطالب بتحسين مستوى معيشة المواطن والدفاع عن حقوقه المختلفة ، وهى تعتبر التنمية أساس التحول الاجتماعى من التخلف إلى التقدم والافضل ، كما أن هذه التنمية يجب أن يكون من بين أهم إهدافها الرئيسية توفير مستوى معيشى لائق للإنسان ، وتقديم الخدمات الضرورية مثل التعليم والصحة والمسكن والغذاء والتأمين الاجتماعى ، وكذلك دعوة النقابات والروابط المهنية لرفع مستوى معيشة أعضائها ، ولقد ادت هذه الدعوة إلى ظهور الكثير من برامج التنمية في البلاد النامية، ومن بين هذه البرامج الإنمائية التأمين ضد البطالة وضد العجز والمرض (٣ ، ٥٩ : ٦٠)

وكل ما سبق يوضح تعاظم الاهتمام في الدول النامية بضرورة التعجيل والاسراع بإحداث التغييرات (التنمية) لتحقيق مستويات معيشية مرضية لسكان المجتمعات النامية.

ثانيا : أهداف التنمية

ومن ثم فأن التنمية الاجتماعية تسعى لتحقيق رفاهية الانسان بمـــا تتضمنه من زيادة فرص الحياة وتحسينها للأفضل ، والمساواة والعدالـــة في إمكانية الحصول عليها باعتبار رفاهية الانسان هى غاية التنمية

وهذه الغاية تتحقق من خلال مجموعة من الاهداف المتمثلة في :

- زيادة قدرة افراد المجتمع على توظيف الموارد واســتثمار الأمثــل ، والبحث عن موارد جديدة يمكن استثمارها .
- توفير الخدمات الاجتماعية لمقابلة احتياجات افــراد المجتمــع مثــل الخدمات التعليمية والصحية والضمانية ....وغيرها
- تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات .
- العمل على حل المشكلات المجتمعية التى يعانيـــها افــراد المجتمــع وجماعاته .
- العمل على تغيير بعض القيم والاتجاهات والعادات والتقاليد وأنمـــاط السلوك التى لا تتناسب مع حركة المجتمع وتعوق مسيرة تقدمه
- العمل على تغيير بعض النظم الاجتماعية بحيث تصبح أكثر ملائمـــة لاشباع احتياجات افراد المجتمع
- النهوض بالظروف المعيشية والأحوال الاجتماعية لافراد المجتمع بما يؤدى إلى تحسين مستويات المعيشة

ولقد اشار من قبل مؤتمر وزارة الشئون الاجتماعية في افريقيا والذى عقد بالقاهرة في ابريل ١٩٦٧ إلى أن " التنمية الاجتماعية عملية شاملة للتغيير والنمو " حيث تقتضى علاجا متكاملا ومتوازنا بالنسبة لجميع مظاهرة الرفاهية الخاصة بأعضاء المجتمع مع إدخال التغييرات اللازمة في البناء الاجتماعى للوصول إلى هذه الغاية ، ولقد حدد أهداف التنمية الاجتماعية في : (٢ ، ٩٧:٩٦)

١- محو الامية : وتعميم وتحسين التعليم ، والتدريب المهنى والعام على جميع المستويات ، وتوفير التسهيلات التعليمية والثقافية لجميع قطاعات السكان .

٢- ضمان حق كل فرد في العمل ، والقضاء على البطالة ورفع مستويات العمالة في كل من المناطق الريفية والحضرية مع توفير الظروف العادلة الملائمة للعمل .

٣- النهوض بمستويات الصحة ، وتوسيع نطاق الخدمات الصحية الملائمة لتلبية حاجات السكان بأكملهم .

٤- القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية

٥- النهوض بالظروف السكنية وخدمات المجتمع وخاصة بين الفئات ذات الدخل المنخفض .

٦-توفير خدمات الرعاية الاجتماعيــة والــبرامج الشــاملة للضمـــان الاجتماعي للمحافظة على مستوى معيشة جميع السكان والنهوض به

٧- القضاء على الظروف التي تؤدي إلى الجريمة وانحراف الأحداث

٨-تشجيع التوسع في ميدان التصنيع مع اتخاذ التدابــير اللازمــة لمــا يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية ، والقضاء علـــى العقبــات الاجتماعية التي تعوق التنمية الاقتصادية.

٩-مساعدة الافراد والجماعات على مواجهـــة حاجاتـــهم ومطامحـــهم المتغيرة حتى يتمكنوا من تأدية دورهم الحتمي في النضال من أجـــل التنمية .

ثالثا : أسس ومتطلبات التنمية الاجتماعية :

أن نجاح برامج ومشروعات وخطط التنمية في تحقيــق أهدافـــها المنشودة يعتمد ــ إلى حد كبير ــ على توافر مجموعـــة مـــن الأســـس والمتطلبات والتي يمكن عرضها بإيجاز على النحو التالي :

١-تهيئة المناخ المجتمعي لعملية التنمية بإثراء وعي الافراد والجماعات وادراكهم بواقع المجتمع ومشكلاته وقضايـــاه الملحـــة ، واســـتثارة بواعث التغيير (التنمية) لديهم من خلال رفض الواقـــع الحـــالي (المتخلف) والتأكيد على قدرت المجتمع وإمكانيات بالعزيمة والادارة والعمل الجاد لبلوغ التقدم المنشود ، وكذلك العمل على تغيير القيـــم

البالية والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات والسلوكيات الخاطئة التى تعوق التنمية ، واستبدالها بأخرى تتلاءم مع متطلبـــات التنميـــة وتدعمها ،

٢- العمل على تعظيم قضية التنمية وجعلها هدفا قوميا ، تتجمع وتتوحـــد حوله جهود كافة افراد وجماعات المجتمـــع وتنظيماتـــه ومنظماتـــه الحكومية سعيا وراء تحقيقه .

٣- التأكيد علي ضرورة مشاركة كافة أفراد المجتمع وجماعاته في صنع واتخاذ القرارات التنموية وتنفيذهـــا ، مـــع مجـــالات المشـــاركة ، والمنظمات التي يمكن أن تتحقق المشاركة من خلالـــها وبرامجـــها ومشروعاتها ، وكذلك التأكد علي مشـــاركة وإســـهامات الأحـــزاب السياسية والنقابات والروابط المهنية والجمعيات الأهلية في مختلـــف برامج ومشروعات التنمية .

٤- التأكد علي ضرورة الاعتماد علي الذات والمـــوارد و الإمكانيـــات المحلية في تحقيق التنمية ، حيث أن كافة تجارب التنمية في العـــالم حدثت بفعل العوامل الداخلية وذلك يتطلب الثقة بـــالنفس والإيمـــان بالقدرات والإمكانيات المجتمعة ، وعدم قبول الأفكار أو نماذج الغـير ، أو الأعتماد علي الدعم والتمويل من مصادر خارجية غير محليـــة إلا في أضيق الحدود وإذا أدعت الضرورة لذلك

٥- العنصر البشري هو محور التنمية فهو المستهدف منها ، وهـــو أداة ووسيلة تحقيقها لذلك لابد من تنمية الموارد البشــرية بــهدف خلــق وتطوير الطاقات والإمكانيات والمـــهارات والخــبرات والقــدرات والكفاءات التي تتطلباها عملية التنمية، وكذلك لابد أن يترتب علـــي إنجاز البرامج والمشروعات التنموية توفير الخدمات المختلفة التـــي تشبع احتياجات وتحل مشكلات غالبية سكان المجتمع .

٦- أن التنمية عملية شاملة تضم شقين متكاملين ومتوازيين هما الشـــق الاجتماعي والشق الاقتصادي ، وكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر ، فالشق الاجتماعي يتعلق بتوفير الخدمات وهي بدورها تســهم فــي زيــادة الانتاج ، والشق الاقتصادي يتعلق بالانتاج وهو بدوره يزيـــد مــن اتساع نطاق الخدمات ، وكلاهما يستهدف رفاهية الانسان وتحســين أحواله المعيشية .

٧- ضرورة العمل علي تأكيد التـــوازن الجغرافـــي الإقليمـــي ، منعـــاً للازدواجية المجتمعة والذي تعني وجود مجتمعات محليـــة وأخـــري متقدمة بالمقارنة بها ، وذلك من خلال الاهتمام بالمحليات وخاصـــة الريفية منها ، والعمل علي دعمها وتوفير الخدمـــات التنمويـــة بـــها وكذلك إقامة المشروعات الاجتماعية والاقتصادية المحققة للتنمية بها.

٨- لابد وأن تكون سياسيات التنميه وأهدافها ، ترجمة حقيقة لاحتياجات ومشكلات وتطلعات أفراد وجماعات المجتمع ، وان تتلاءم أساليب ووسائل التنمية مع أهدافها في ضوء موارد وامكانات وقدرات المجتمع الفعلية .

٩- ضرورة تضافر الجهود الحكومية والأهلية والتعاون بينها ، والتكامل والتنسيق بين ادائها ، وكذلك المتابعة المستمرة لنتائج تنفيذ البرامج والمشروعات ، وإعادة تصحيح المسارات غير المتناسبة مع أهداف التنمية .

١٠- ضرورة شمول برامج ومشروعات التنمية معظم القطاعات الوظيفية في المجتمع والمستويات الجغرافية ، كذلك غالبية المجتمع بمختلف نوعياتهم وفئاتهم العمرية ، بمعني أن تشبع التنمية أحتياجاتهم وتوفر خدمات عامة لهم ، بحيث تحقق نتائج وثمار يستفيد منها معظم أفراد المجتمع وجماعاته وبذلك تصبح نتائجها ملموسة .

عناصر التنمية الاجتماعية :

أن التنمية هي عملية لإحداث تغييرات جذرية وشاملة في أبنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، بهدف إقامة مجتمع حضاري قادرا علي إشباع احتياجات أفراده وحل مشكلاتهم وتحقيق مستويات معيشية مرضية لهم .

وتحقيق ذلك يتطلب ضرورة توافر عناصر وأسس يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التنمية وهي تتمثل في :-

١) التغيير البنائي .

٢) الدفعة القوية .

٣) الاستراتيجية الملائمة .

وفيما يلي سوف نستعرض من هذه العناصر بإيجاز علي النحو التالي :-

(١) التغيير البنائي :

أن مفهوم البناء الاجتماعي يعني تصور المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار في الوجود ، ولكنها تنقسم في الوقت ذاته من الداخل إلي عدد من الوحدات الصغيرة المكونة له والتي تتفاعل معاً وتتساند وظيفياً بطريقة تكفل المحافظة علي كيان المجتمع واستمرار بنائة (١،٤)

ويري لوري نلسون أن البناء الاجتماعي يتضمن العناصر التالية (١١٤،٥) : -

١- مختلف نماذج الجماعات التي ترتبط بعلاقات متبادلة وتحكمها معايير معينة .

٢- مختلف نماذج الأدوار الاجتماعية داخل النسق العام أو الجماعات الفرعية المكونة له.

٣- المعايير المنظمة التي تحكم الجماعات الفرعية والأدوار .
٤ – القيم الثقافية .

والتنمية في حقيقة الأمر لا يمكن أن تتم أو تحدث بمعزل عن البناء الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع ، وبعض النظريات تنظر للتنمية علي أنها هدم البناء الاجتماعي القديم وإنشاء وإقامة بناء اجتماعي جديد ومن الناحية العلمية فإن البناء الاجتماعى لا ينهار فجأة ولكن تغيير وتحول البناء الاجتماعى يتم بشكل تدريجي وتختلط عناصره القديمة بعناصره الجديدة ، ويأخذ الأمر زمناً طويلاً حتي تتضح معالم البناء الاجتماعي الجديد مع الأخذ في الاعتبار أن خصائص البناء الاجتماعي القديم هي التي أفرزت وخلقت بعض القوي الاجتماعية التي طالبت بالتغيير، وبالتالي اتخذت واعتبرت التنمية وسيلة وأداة لإعادة تكوين البناء المجتمع (٢١،٣) .

والتغير البنائي يرتبط بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وليس من المتصور إطلاقاً أن تحدث التنمية الاجتماعية في مجتمع متخلف دون أن يتغير البناء الاجتماعي لذلك المجتمع (١٠٦،٢) .

• وتغيير البناء الاجتماعي وتحوله من شكله التقليدي إلي شكله الحديث المعاصر يتسم بخصائص اجتماعية وثقافية واقتصادية تشكل له

في الغالب صعاب وعقبات تحد من حركته نحو التنمية ، ومن أهم هـــذه الخصائص ما يلي (٤٧،٣ : ٤٨) : -

١- أنهيار البناء الاجتماعي الطبقي التقليدي وعدم تكامل البناء الإجتماعي الجديد.

٢- ارتفاع معدل التحضر .

٣- النمو السكاني السريع .

٤- صراع الأجيال وظهور بعض المشكلات الاجتماعية الحادة .

٥- تغير مواقف الناس نحو بعض القيم والعادات والتقاليد القديمة .

٦- غلبة الطابع الزراعي التقليدي علي النشاط الاقتصادي .

٧- ارتفاع نسبة المستغلين في القطاعات غير الانتناجية .

٨- سيطرة الانتاج الصغير .

٩- ظهور الصناعات الحديثة الي جانب الصناعات التقليدية .

١٠- تعايش أنماط النشاط الاقتصادي التقليدى والحديث .

١١- وضع اقتصادي جديد للفئات والشرائح الاجتماعية .

وفضلاً عما سبق فإن البلاد النامية ورثت كثير من المشكلات التـي ترسبت وتراكمت عبر السنين ، وأصبحت تتمثل في خصـــائص البـلاد النامية ذاتها، وهي تمثل تحديات أساسية بالنسبة للبـلاد الناميـة ... ، لا

يمكن تحقيق معدلات النمو في تلك البلاد بدون إحداث تغيرات لها صفة العمق والجذرية ، ولها طابع الشمول والامتداد (٣،٢٣)

والتغيير البنائي ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة ، تختلف أختلافاً نوعياً من الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ، ويقتضي هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع (٢،١٠٥) .

وتتمثل أبرز التغيرات البنائية فيما يلي (٥، ١١٠ : ١١٦) : -

١) التغير في المراكز والأدوار الاجتماعية داخل الجماعة أو المجتمع :

ومن أهم التغيرات التي يمكن قياسها في مجال المراكز الاجتماعية ، مكان الأقامة ، والمركز الزواجي والعائلي ، والمستوي التعليمي ، والمستوي المهني ، ومستوي الدخول ، أنواع الملكية ..... إلخ .

وأيضاً قد تتغير المراكز من قيامها علي أساس الميراث وعلي أساس عوامل لا دخل للإنسان فيها ، إلي قيامها علي أساس العمل والإنجاز الشخصي .

وكذلك قد تظهر أدوار جديدة لبعض قطاعات المجتمع كالمرأة نتيجة لتعليمها وخروجها للعمل .

٢)التغيير في القيم الاجتماعية :-

يعد التغير في بناء المعايير والقيم من أهم التغييرات البنائية داخل المجتمع ، والقيم المقصودة هنا ليست القيم المجردة ولكن القيم التي تؤثر مباشرة علي مضمون الأدوار والعلاقات الاجتماعية .

ويوضح جونسون بعض الأمثلة للتغيرات القيمية ممثلة في الحالات الاتية :-

* عند التحول من المجتمع الإقطاعي إلي المجتمع الصناعي ، فقيم المجتمع الإقطاعي (الأرض ، النبالة .....) تختلف عن قيم المجتمع الصناعي (الانتاج ، ورأس المال ، والعمل والنجاح) .
* كذلك قد يتحول المجتمع من تقييم الأشخاص علي أساس معايير ذاتية كالطبقة أو الطائفة أو القبيلة ..... ، إلي التقييم علي أساس معايير موضوعية كالمهارة والتعليم والجهد ......إلخ .

٣) التغير في النظم الاجتماعية :-

ويقصد بها التغير في البناءات المحددة كالأدوار والتنظيمات ومضامين الأدوار ، والتغيير في النظم الاجتماعية داخل المجتمع .

* كالتحول من نظام تعدد الأزواج إلي أحادية الزوج والزوجة .
* التحول من النظام الملكي إلي النظام الجمهوري .
- التحول من النظام الإقطاعى الى النظام الرأسمالى أو الاشتراكى .

ويحدث التغير فى البداية على مستوى فردى ، ثم تتزايد أهميته مع تكاثر عدد الأفراد والجماعات الآخذة به .

ويحدث التغير فى الأدوار والمعايير فى النظم فى حالتين :-

❑ **الحالة الأولى:** إذا تم استحداث أدوار ومعايير جديدة داخل المجتمع ، كما هو الحال فى استحداث دور الطبيب أو المهندس أو المدرس داخل مجتمع بدائى أو تقليدى.

❑ **الحالة الثانية :** تتمثل فى تغير التركيز النسبى على بعض الأدوار والمعايير مثل التركيز على أهمية العمل اليدوى بعد أن كان ينظر اليه على أنه عمل محتقر .

(٤) التغير فى العلاقات الاجتماعية :

مثل تغير علاقة الزوج بالزوجة ، أو علاقة العامل بصاحب العمل نتيجة استحداث تنظيمات عمالية جديدة .

والواقع أن التغير فى العلاقات الاجتماعية أمر متضمن فى تغير النظم .

وفضلاً عما سبق : فإن التنمية يمكن أن تحدث تغيرات فى البناء الاجتماعى من حيث مكوناته من شرائح وجماعات تقليدية الى جماعات اجتماعية أخرى ، يبدو أنها ذات أثر فعال فى مسيرة النمو والتنمية من الجماعات التقليدية التى فقدت مكانتها ، وتصبح للجماعات الجديدة دور

وظيفة مهمة فى مستقبل البلاد النامية باعتبارها أداه لتحريك عمليات التنمية وتنشيط الحراك الاجتماعى على نطاق واسع ، وأبناء هذه الجماعات قفزوا الى المواقع الاجتماعية والمهنية فى مجتمع التنمية بفضل ما يتمتعون به من مؤهلات وكفاءات فردية (٣٥،٣) .

(٢) الدفعة القوية :

يرى بول روزنشتاين رودان فى نظريته " الدفعة القوية " أن القضاء على التخلف فى الدول النامية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات القوية يمكن عن طريقها الخروج من إطار الركود ، ويؤكد أن سلسلة من الدفعات الصغيرة المتتالية لا تؤدى الى نفس النتيجة ، ولا تسمح بالقضاء على التخلف حيث يرى أن تجزئة مشروعات رأس المال الاجتماعى وإقامتها تدريجيًا تحول دون إمكان الاستفادة منها ، ومن ثم فإن ذلك يعتبر تبديدًا للموارد النادرة التى يملكها المجتمع (١٩٢،٦ : ١٩٣).

فالقضاء على التخلف فى الدول النامية يحتاج الى دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات القوية ، تتمثل بصفة أساسية فى تخصيص قدر كبير من الاستثمارات لإقامة الهياكل الأساسية وإنشاء عدد كبير من المشروعات المتكاملة (١٩٥،٦ : ١٩٦).

ويمكن أن تتمثل الدفعات القوية فما يلى (١١١،٢ : ١١٢):-

١- الدفعة القوية فى المجال الاجتماعى بإحداث تغييرات تقلـــل التفاوت فى توزيع الثروات والدخـــول بيـــن المواطنيـــن ، بتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد.

٢- الدفعة القوية فى تنمية الموارد البشرية حيث أن خطط التنمية لا يمكن أن تتحقق من غير قوة العمل المدربة والماهرة التى تستطيع أن تغطى احتياجات التنمية فـــى مجـــالات العمـــل المتشعبة ، وتتحقق من خلال تقصير فترات التعليم والتدريب بما يؤدى إلى خفض النفقات وتحقيق عائد سريع ، بشرط ألا يؤثر ذلك على مستوى الكفاءات المطلوبة .

٣- الدفعة القوية فى محاربة الأمية بين الكبار عن طريق تعبئـــة كافة الطاقات والإمكانات الموجودة بالمجتمع ، والاســـتعانة بالشباب المتعلم وتجنيده فى حملات محو الأمية فى مختلـــف القطاعات الوظيفية والجغرافية بالمجتمع ، والاستفادة بوسائل الإعلام فى إعداد برامج محو الأمية .

٤- الدفعة القوية فى القضاء على ظاهرة الثنائيـــة الإقليميـــة ، والتى تتمثل فى وجود هوة كبيرة ومتزايدة بيـــن المنـــاطق الريفية والحضرية داخل المجتمع الواحد ، وذلك من خـــلال توفير الخدمات الأساسية للمناطق الريفية وخاصة الخدمـــات

الوقائية مثل تزويد القرى بمياه الشرب النقيـــة وبـــالمرافق الصحية الضرورية ، وتجنيد الحملات القومية للقضاء علـــى الأمراض المتوطنة واستئصال مسبباتها .

وفضلاً عما سبق فإن المجتمع بحاجة الى مزيد من الدفعات القوية فى مختلف المجالات حتى تتحقق التنمية المنشودة ومنـــها علـــى ســـبيل المثال:

- دفعة قوية فى مواجهة الفقر وحماية الفئات الفقيرة من خلال توفـــير شبكات الأمان الاجتماعى والمشروعات المختلفة التى تدعم الفقـــراء وتساعدهم على توفير متطلبات الحياة الكريمة .
- دفعة قوية فى مواجهة مشكلات التزايد السكانى الحـــاد مـــن خـــلال الاستفادة بكافة وسائل الإعلام والأجهزة المجتمعية المختلفة التى تنير وعى المواطنين بالمشكلة السكانية وتأثيرها على المجتمع ، وتدعـــو لإعادة توزيع السكان على الحيز الجغرافى .
- دفعة قوية فى اجراء الدراسات والبحوث العلميـــة والاســـتفادة مـــن نتائجها فى الوصول الى قرارات تنمويـــة تعكـــس واقـــع المجتمـــع واحتياجاته الفعلية، ومشكلاته القائم، وتضع التصور بالحلول المناسبة لها .

(٣) الاستراتيجية الملائمة :-

الإستراتيجية هى الإطار العام أو الخطوط العريضة التى ترسمها السياسة الإنمائية فى الانتقال من حالة التخلف الى حالة النمو الذاتى (١١٤،٢).

واستراتيجية التنمية تعنى تصور عام بعيد المدى للمسارات المثلى التى يمكن ان ينتهجها المجتمع لتحقيق التنمية .

واختيار الاستراتيجية الملائمة وفقًا للاعتبارات التالية :-

- طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة فى المجتمع .
- الأهداف المرجو تحقيقها والمنشودة من عملية التنمية .
- المعايير والأسس التى تحددت على ضوئها أولوية تلك الأهداف .
- الأساليب والوسائل المتبعة فى تحريك عجلة التنمية .
- الفترات الزمنية اللازمة لإنجاز الأهداف .
- القطاع أو القطاعات ذات الأولوية فى عملية التنمية .
- الأساليب التخطيطية المتبعة لتحقيق التنمية .

وتجدر الإشارة الى أن المجتمع المصرى فى الفترة الحالية أصبح يتبنى توجهات الإصلاح الاقتصادى وسياسة الخصخصة .. ، ويعنى ذلك تحجيم دور الدولة لرفع بعض الأعباء والالتزامات عنها، لذلك

فاستراتيجية التنمية لابد أن تبنى على أساس محدودية دور الدولة ، مع تعظيم دور القطاع الخاص فى إقامة بعض المشروعات وبذلك تصبح التنمية لا تعتمد على تدخل الدولة بقدر اعتمادها على المشاركة الشعبية لسكان المجتمع والمنظمات غير الحكومية، التى يمكن أن تسهم بدور فعال فى تحقيق بعض أهداف التنمية الاجتماعية، مع مشاركة بعض النقابات المهنية والأحزاب السياسية فى تحمل بعض أعباء تحقيق التنمية .

خامسًا : أهم مجالات وقطاعات التنمية الاجتماعية :

ان خطة التنمية الاجتماعية تحتوى على المشروعات (الخدمات) الكفيلة بتكوين نوعية المواطن الذى ينعم بالتعليم والثقافة ويتمتع بالأمن والعدالة ، والمنتمى الى ثقافته ومجتمعه، وكل هذه القطاعات لابد وأن تعمل فى تكامل تام فى إطار خطة تضم جميع أنشطة المجتمع وتتصف بالشمول ، ولا يسيطر أى قطاع على أخر ، ولكن تحدد أولويات كل قطاع حسب الحاجة الماسة اليها ، وتدعيم التوازن والتكامل بين الأهداف العامة وتوقيت تحقيقها (١٨،١) .

ويمكن تقسيم الخدمات الى قسمين رئيسيين هما (١،٨) :-

(١) خدمات أساسية : كخدمات التعليم والثقافة والصحة ، والأمن والعدالة ، والخدمات الاجتماعية والدينية .

(٢) **خدمات عامة** : كخدمات الإسكان والمواصلات والمرافق ، وشق الطرق وتمهيدها .

والتنمية الاجتماعية تقتصر على الخدمات الأساسية دون غيرها لما لها من أثر مباشر على حياة الناس فى المجتمع فموضوعها الإنسان ، والإنسان هو غايتها ووسيلتها ويمكن تصنيف الخدمات وفقا للأسس التالية (٣٣٢،٢ : ٣٣٣) :-

(أ) **نوعية الخدمات** : خدمات تتعلق بالتعليم ، والصحة والإسكان ، والترويح، الأمن والعدالة ، والتربية الدينية ، والثقافة ، والتربية الجمالية ، والرعاية الاجتماعية .

(ب) **المجال الجغرافى** : خدمات تتعلق بتنمية المجتمعات الصحراوية ، والريفية والحضرية، والحضرية الصناعية .

(ج) **الفئات العمرية** : خدمات تتعلق بالطفولة ، والشباب والكهول والشيوخ .

والتصنيف الأول هو أكثر التصنيفات عمومية وانتشاراً حيث ان الخدمات التعليمية أو الصحية أو الدينية أو غيرها من أنواع الخدمات يمكن أن تقدم فى البيئات الجغرافية المتنوعة ولمختلف الأعمار .

وتجدر الإشارة أن كل مجتمع يضع أولويات لبعض قطاعات ومجالات التنمية على حساب القطاعات والمجالات الأخرى وفقا لمتطلبات

كل مرحلة من مراحل النهوض بالمجتمع ، والمجتمع المصرى فى الفترة الراهنة يعطى أولوية متزايدة لبعض قطاعات ومجالات التنمية الاجتماعية على النحو التالى :-

- قطاع خدمات التعليم والبحث العلمى .
- قطاع خدمات الصحة .
- قطاع خدمات المرأة .
- قطاع خدمات الطفولة .
- قطاع خدمات البيئة .

سادسًا : خطوات ومراحل التخطيط للتنمية الاجتماعية :-

أن التخطيط يعتبر ضرورة من الضرورات التى لم يعد هناك غنى عنها للنهوض بحياة المجتمعات فى عصرنا الحاضر ، فعن طريقة معالجة مشكلات التخلف ، وتحقيق معدلات سريعة للتنمية فى أقصر وقت مستطاع ، وبأقل تكلفة وأدنى قدر من الضياع فى المواد المادية والبشرية (١٤٥،٢) .

فالتخطيط هو الحلقة الوسطى بين السياسة الاجتماعية (السياسة الإنمائية) ووجهها التنفيذى باعتبار أنه الطريق العلمى الأمثل لوضع السياسة الاجتماعية موضع التنفيذ (٢٧،٧) ، حيث يعتبر بمثابة الوسيلة العلمية لتحقيق اهداف السياسة الاجتماعية كما أن التخطيط هو الوسيلة

العملية التى يتم بواسطتها وضع خطط التنمية على أسس سـليمة ترتبـط بالسياسة الاجتماعية وتسعى الى تحقيق أهدافها البعيدة (٩، ٣٧١).

وبذلك يتضح أن السياسة الانمائية تقوم على الأسـلوب العلمـى (التخطيط) فى وضعها حيث أنها نتائج لعمليات تخطيطية ، وكذلك فـى تنفيذها من خلال العديد من الخطط بما يتضمنه من برامج ومشـروعات لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة .

يقوم التخطيط فى جوهره على أساس مجموعـة متنوعـة مـن العمليات والدراسات والتقديرات والإجـراءات والأولويـات والقـرارات والتنفيذ والتوقيت والتقييم ... الخ . فهو فى جوهـره نشـاط اقتصـادى واجتماعى يستهدف تحقيق أهداف متسقة وأولويات معينة للتنمية سواء فى المجال المادى أو البشرى ، وتحديد الوسائل الملائمة لبلـوغ الأهـداف ، وأخيرًا أعمال تلك الوسائل بهدف تحقيق تلك الأهداف (٥، ٢٢١) .

والتخطيط للتنمية يمر بمجموعـة مـن المراحـل والخطـوات المتداخلة، التى يصعب الفصل بينها عمليا ، إلا أن فصل هذه المراحـل والخطوات وتقسيمها يتم نظرياً بهدف توضيحها وتحليلها ، وهذه المراحل تبدأ بتحديد الأهداف وتنتهى بتقويم ما تحقق منها .

ومراحل التخطيط للتنمية وعملياته متشابكة الجوانب ، متماسـكة الحلقات، بحيث تتصل فيها المقدمـات بالنتـائج، كمـا ترتبـط النتـائج

بالمقدمات، ويمكن عرض هذه المراحل والخطوات على النحـــو التـــالى (١٨٣،٢ : ٢٢٠):-

المرحلة الأولى : وضع الخطة :-

أن وضع الخطة يستلزم إعداد الخطة والموافقة عليها، ثم اتخـــاذ التدابير اللازمة لتنفيذها، ومرحلة وضع الخطة تمر بالخطوات التالية :-

أ – جمع البيانات الأساسية :-

لابد لأجهزة التخطيط أن توفر لديها قدر كافى من البيانات عـــن ظروف المجتمع وأوضاعه الاجتماعية والاقتصاديـــة والسياســـية حتـــى تستطيع أن تقترح الأهداف الأولية للخطة بصورة واقعية تجعلـــها قابلـــة للتنفيذ، ويمكن الحصول على البيانات الأساسية بالرجوع إلى الســـجلات الإحصائية أو بإجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية.

ويتطلب التخطيط للتنمية توافر بيانات وإحصائيات عن الســـكان والقوى العاملة والتعليم والصحة والإسكان والخدمات الاجتماعية، وذلـــك يفيد فى تكوين صورة صادقة عن المجتمع وأوضاعه واحتياجاته الأساسية والقيام بعمليات التخطيط على أساس علمى سليم.

ب– تحديد أهداف الخطة :-

بعد أن تنتهى أجهزة التخطيط من تجميـــع البيانـــات والحقـــائق المطلوبة فإنها تقوم باقتراح أهداف الخطة .

وأهداف خطط التنمية الاجتماعية تتضمن جانبين :

أولهما : إحداث تغيرات اجتماعية تلحـــق بالبنـــاء الاجتمـــاعى ومكوناته الديموجرافية والأيكولوجية والطبقيـــة والسياســـية والأســـرية والتعليمية والصحية، بالإضافة إلى تغير العلاقات والقيم التـــى تتصـــف بالجمود وتدعو إلى التواكل والسلبية والتبعية .

ثانيهما : العمل على إشباع الحاجات الأساسية وذلك عن طريـــق تعليم الأفراد وتوفير فرص العمل لهم، والقضاء على البطالة، والنـــهوض بالمستويات الصحية، والقضاء على الظروف التى تؤدى إلى الانحـــراف والجريمة، وتوفير خدمات الرعايـــة الاجتماعيـــة، ومســـاعدة الأفـــراد والجماعات على مواجهة مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم وتحقيـــق رغباتـــهم المتغيرة حتى يتمكنوا من المساهمة بإيجابية فـــى برامـــج ومشـــروعات التنمية.

وبعد أن يتم تحديد أهداف الخطة، يتـــم ترجمتـــها إلـــى برامـــج ومشروعات، ثم الربط بينهما فى نسق متكامل يتضمن الإطـــار المبدئـــى للخطة.

جـ- تصميم الإطار المبدئى للخطة :-

من الممكن أن يتم وضع الخطة من القمة فهابطاً إلى المستويات المحلية، وفى هذه الحالة توضح برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية على المستوى المركزى، ثم توزع إلى خطط إقليمية لتقرها تلك المستويات ، أو العكس .

والهيئة المركزية للتخطيط تصمم الإطار المبدئى للخطة، فتحدد البرامج والمشروعات التى يمكن القيام بها بعد المفاضلة الدقيقة بين مختلف المشروعات على أساس مدى أهميتها، والحاجة إليها، وإمكانية تنفيذها، ثم ترتيبها وفقاً لأولوياتها وذلك فى ضوء الإطار العام للخطة وعلى أساس المعلومات المتوفرة عن كل قطاع، وذلك تمهيداً لوضع الإطار النهائى للخطة .

د - تصميم الإطار النهائى للخطة :-

بعد أن تنتهى اللجان الفنية بالهيئة المركزية للتخطيط من دراسة ما تجمع من مقترحات حول الإطار المبدئى للخطة تتولى كل لجنة إعداد تقرير تفصيلى عن آرائها فى مقترحات إقامة مشروعات جديدة أو التوسع فى المشروعات القائمة، وبعد دراسة المشروعات بدقة والمفاضلة بينهما وترتيبها فى سلم الأولويات وضرورة تضمينها فى المراحل السنوية

للخطة، توضع الخطة فى شكلها النهائى ولا تصبح قابلة للتنفيذ إلا بعـــــد إقرارها من الجهات والسلطات المختصة .

المرحلة الثانية : تنفيذ الخطة :

يتوقف نجاح تنفيذ الخطة على مدى وضوح أهدافها وارتباطـــــها بالحاجات الفعلية للمجتمع ومراعاتـــها للإمكانيـــات الماديـــة والبشـــرية المتوفرة.

ويحتاج التنفيذ إلى دراسة الإجراءات وتحديد الأولويــــات وفقـــا للشكل المحدد فى إطار الخطة، وبالتكلفة المخصصة وفى حدود المـــدى الزمنى المقرر.

وينبغى توزيع اختصاصات تنفيذ المشروعات والأجهزة الموكـــل إليها ذلك، وكذلك إعداد جداول زمنية تحدد مراحل التنفيـــذ مـــع وجـــود مرونة تسمح بإدخال تعديلات طبقا لتغيير الظروف وتحقيقا للصالح العام.

وهناك مجموعة من العوامل التى ينبغى مراعاتها عند تنفيذ الخطة أهمها :-

- مدى توافر الإمكانات البشرية والفنية والمادية فى كل بيئة .
- علاقة المشروع المراد تنفيذه فى الخطـــة بالمشـــروعات المنفـــذة بالفعل.
- العلاقة بين مختلف الهيئات التى تتولى إجراءات التنفيذ.

المرحلة الثالثة : المتابعة :

يقتضي نجاح خطط التنمية التعرف على سير العمل واتجاهاته ومعدلات أدائه وضمان تنفيذ المشروعات وفقاً للزمن المحدد. والتكلفة الموضوعة، والكشف عن مواطن الضعف والقصور في تنفيذ المشروعات ... ولذلك ينبغي متابعة سير الإجراءات التنفيذية منذ المراحل الأولى للتنفيذ .

وللمتابعة في برامج التنمية الاجتماعية أهداف تطبيقية تتمثل في تحديد الصورة الحقيقية للمشروعات الاجتماعية التي يتم تنفيذها، والتعرف على المشكلات والمعوقات التي تعترض سير العمل حتى يمكن معالجة أي اضطراب أو خلل في التنفيذ قبل تراكم الانحرافات السالبة التي قد تؤدي إلى فشل الخطة في تحقيق أهدافها.

ولنجاح المتابعة ينبغي أن تبنى أحكامها على أسس موضوعية بعيدة عن الاعتبارات الشخصية والأهواء الذاتية، وأن ينظر إليها على أنها مجرد وسيلة لتصحيح الإنحرافات، وأن تكون عملياتها معروفة للعاملين، حيث يتعاونون على تحقيقها وهو شرط أساسي لنجاحها .

المرحلة الرابعة : التقويم :

التقويم أداة أو منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرنامج من برامج التنمية في النطاقين القومي أو المحلي

على السواء، ووسيلته إلى تحقيق هذا الهدف الكشف عن حقيقة التغير الاجتماعى الثقافى " المادى والمعنوى ".

فالتقويم وسيلة تستهدف الكشف عن فاعلية برامج ومشروعات التنمية، وقياس درجة كفايتها الإنتاجية، ثم التعرف على مركب العلاقات القائمة بينها، للوقوف على الآثار التى تحدثها فى الأهداف القومية العامة للتنمية.

والتقويم يفيد فى الكشف عن جوانب القوة والضعف فى تنفيذ برامج ومشروعات التنمية، والوقوف على طبيعة ومناخ العمل، والتعرف على اتجاهات الأفراد ومدى تقبلهم لما يقدم لهم من خدمات .

ولتقويم مشروعات التنمية الاجتماعية يمكن اتباع مجموعة من الخطوات التالية:-

- تحديد أهداف المشروع أو البرنامج .
- تحديد أهداف التقويم .
- تحديد محكات التقويم.
- تحديد المناهج المستخدمة للتقويم.
- اختيار أدوات التقويم المناسبة.
- جمع البيانات والمعلومات.
- استخلاص النتائج .

مراجـــع الفصـــل

(١) إمام سليم : مدخل فى التنمية الاجتماعية وتخطيطـــها، محـــاضرات لطلاب الدراسات العليا " غير منشورة " كلية الخدمـــة الاجتماعيـــة، جامعة حلوان ، ١٩٨٢/٨١.

(٢) عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية، القاهرة، مكتبة وهبـــة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢.

(٣) على الحوات : أسس التنمية والتخطيط الاجتمـــاعى، طرابلـــس، دار الحكمة، ١٩٩١.

(٤) أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعى، مدخل لدراسة المجتمـــع، الجـــزء الثانى، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٧.

(٥) نبيل السمالوطى : التنمية والتحديـــث الحضـــارى، الجـــزء الأول، القاهرة، مطبعة الجيلاوى، ١٩٧٥.

(٦) على لطفى : دراسات فى تنمية المجتمع ، القـــاهرة، مكتبـــة عيـــن شمس، ١٩٨٠.

(٧) صلاح العبد : علم الاجتماع التطبيقى وتنميـــة المجتمـــع العربـــى، القاهرة، دار التعاون للطباعة والنشر، ١٩٧٢.

(٨) كرم حبيب برسوم : تخطيط خدمات التنمية الاجتماعيــــة، القـــاهرة، معهد التخطيط القومى، مذكرة داخلية، رقم (٥٦٤) ، مايو ١٩٧٧.

(٩) عبد العزيز عبد الله مختار ، الفاروق إبراهيم بســــيونى : التخطيــط الاجتماعى، غير منشور، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعـــة حلوان، ١٩٨٢.

الفصل الثالث

نظــــــــــريات التنميــــــــــة

إعداد

الدكتور / فؤاد حسين حسن

محتويات الفصل

مقدمة :

إن الاهتمام المتعاظم بقضايا التخلف والتنمية أسفر عن إفراز العديد من الرؤى الفكرية والتصورات لنظرية حول تفسير ظاهرة التخلف والسبل الممكن انتهاجها لتحقيق التنمية .

ويمكن عند معالجة قضايا التخلف والتنمية إن نميز بين اتجاهين إيديولوجيين مختلفين هم :

الاتجاه الاول :

وهو الاتجاه المثالى وقد أسسه ماكس فيبر ويعكس الفكر الرأسمالي فى التنمية والذى يغالى فى التأكيد على تأثر الدوافع والاتجاهات والقيم والمعتقدات بوصفها من أهم عوامل التخلف أو إعاقة التنمية ومن ابرز النظريات المرتبطة بهذا الاتجاه نظريات التحديث .

الاتجاه الثاني:

هو لاتجاه المادى وقد أسسه كارل ماركس ويعكس الفكر الاشتراكي فى التنمية والذى يغالى فى التأكيد على تأثير الجوانب المادية والتاريخية، وضرورة فهمها من اجل تفسير ظاهرة التخلف وتحقيق التنمية ، ومن أبرز النظريات المرتبطة بهذا لاتجاه نظرية التبعية (الإمبريالية) .

وفيما يلى سوف نستعرض بإيجاز مضامين نظريات التحديث وابرز الانتقادات التى وجهت إليها ، وكذلك مضامين نظريات التبعية وابرز الانتقادات التى وجهت إليها على النحو التالى :

أولاً : نظريات التحديث

تشتمل نظريات التحديث على العديد من تصورات ووجهات نظر علماء الغرب لتفسير ظاهرة تخلف المجتمعات النامية ، والسبل الممكن اتباعها لتحقيق التنمية وفكرة التحديث الحضارى ترتبط فى نظر اغلب علماء الغرب بفكرة الصياغة الغربية للمجتمعات التقليدية (النامية)، فالتحديث كمفهوم سوسيولوجى يرتبط بعدة توجهات أيديولوجية وسياسية وفكرية كلها تدور حول استعارة النظم الغربية وإحلالها محل النظم المتخلفة السائدة داخل العالم النامى أو المتخلف (١، ٢٢) .

ويقصد بالتحديث التغيير الثقافى الدينامى المنطلق من القارة الأوروبية فى العصر الحديث ، والذى كانت له آثاره العالمية وهذا يعنى إن التحديث عملية تغيير ذات نوعية معينة وفى اتجاه محدد يحاكى أساليب الحياة السائدة فى الدول الصناعية المتقدمة، وهو يعنى بالنسبة للدول النامية المدخل الهادف إلى التحرر من الوضع التقليدى فى مجالات الثقافة والاقتصاد والخدمات شريطة أن يكون كل ذلك مرتبطاً بغالبية أفراد المجتمع (٢، ٨٣) :

فالتحديث له جانبان : جانـــب بنـــائى وجـــانب فـــردى ســـيكولوجي اجتماعى، وبالنسبة للعوامل البنائية فهى تتعلق بطبيعة النظم والتنظيمـــات والوحدات الاجتماعية التى تتسم بالاستمرار النسبى كالجماعات القرابيـــة والسياسية والاقتصادية وأساليب الضبط، وطبيعـــة الأدوار الاجتماعيـــة والبناء الطبقى ، او التدرج السائد، وموجهات السلوك، كالمعتقدات والقيـــم والتصورات (٢٩٤،٣) :-

ويتفق دوبيه مع كثير من الباحثيين فى أن التوصل الى التحديث بـدون معوقات أو نتائج سلبية ، يتطلب أن تتوافر مجموعة شروط مـــن بينـــها (١١٣،٤) :-

١. وجود تصور واضح للمستقبل .
٢. تحديد مدى الرغبة فى التحديث وإمكانية توجيه التغير للتوصل إليه.
٣. توفير المرونة لاجتماعية فى تطوير الأدور الجديدة .
٤. قيام النظام الاجتماعى على أســس عمليـــة تتيـــح قواعـــد الضبـــط والإجراءات .
٥. توجيه قدر مقبول من الاستثمارات فى مجالات التعليـــم والاتصـــال والصحة العامة .
٦. دعم القيادات ذات الفعالية والتى تملك عنصر المبادأة من اجل تعزيز القدرة على الوصول الى أهداف التحديث .

٧. دعم الاتجاهات المكونة لأسس التحديث مثل العقلانيــة والتطلعــات العلمانية والقدرة على الاستيعاب، والشــخصية المشــاركة، وتــأكيد حوافز الإنتاج.

ولقد تضمنت المحاولات التى صدرت عن منظري وعلماء النظام الرأسمالي الغربي لتوصيف التخلف وتفسير ما يلى (٥، ١٧٦) :-

١. أنها اعتبرت الدول النامية دول متخلفة ، وليست مخلفة ، وذلك لاخفاء الفاعل الحقيقى للتخلف (الاستعمار) .

٢. أنها وصفت التخلف كمجرد تأخر زمنى ، فالمجتمعــات الصناعيــة بدأت عملية التنمية فى وقت مبكر عن المجتمعات المتخلفة ، وبالتــالى فالهوه الزمنية هى المسئولة عن الحال الراهن للدول النامية.

٣. إن حالة التخلف وعوامل متأصلة فى البنية الاجتماعيــة للمجتمعــات النامية هى المسئولة عن التلكؤ الزمنى (الهوه الزمنية) .

٤. إن تجاوز المجتمعات النامية لحالة تخلفها لن يتم إلا باللحاق بركــب الحضارة الصناعية الرأسمالية الغربية ، والاهتداء بخبراتها والاعتماد على دعمها المادى والعلمى .

٥. إن هذه النظريات اعتمدت فى تفســير التخلــف علــى عــامل ، أو مجموعة من المتغيرات الجزئية التى تدور فى فلــك عــامل واحــد تقريباً، سواء كان ثقافياً أم اجتماعياً أم نفسياً ... ، فاختزلت التخلــف

فى بعده الاقتصادى (دول الأبعـــاد الأخـــرى) ، واخـــتزلت البعـــد الاقتصادى فى انخفاض معدل النمو ، وكذلك اختزلت النمو فى عـــدد من الأعراض والمظاهر كمعدل النمو، والناتج الاجمـــالى ومتوســـط الدخل ....الخ .

ويشير (لوير) الى أن التحديث يعنى مواجهة نوعين أساسين مـــن المشكلات، وهى مشكلات الخـــبز (الاقتصـــاد) ، والحريـــة (الأخـــلاق والاجتماع والسياسة والثقافة) (٣، ٢٨٧) .

ويؤكد النموذج الغربى فى التنمية على النمـــو الاقتصـــادى ، أم التغيير الاجتماعى المنشود فانـــه يتحقـــق تدريجيـــاً كضـــرورة للنمـــو الاقتصادى، وكثمرة له ، فنمو الاقتصاد وحدة هو الذى يوفـــر المـــوارد لمواجهة ما يلزم من خدمات اجتماعية (٦، ١٥١) .

ويرى علماء الغرب أن أهم سمات التخلف تتمثل فـــى انخفـــاض مستوى دخول الأفراد مما يساهم فى انخفاض مستوى الاستثمار جـــارى ، ولما كان لاستثمار هو أحد العوامل الحاسمة فى تحديد معدل زيادة الدخـــل القومى، فإن هذا هو ما يفسر لنا النمو البطىء للدخـــل القومـــى للـــدول المتخلفة (٣، ٢٧٣) .

وعملية لتحديث يمكن أن تكون متضمنة فى عملية التنميـــة، وان يؤدى التغير الذى تحدثه عملياتها الى تحديث كل من الإنسان والمجتمـــع

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون عملية التحديث منفصلة عن عملية التنمية ، إلا أن التوصل الى نتائج إيجابية فى هذا الصدد يمكن أن يدعم الجهود التنموية ، وإن يدفع بالتغيرات التى تساند التوصل الى تطوير المجتمع ككل ، ومن خلال خلق الإنسان القادر(الحديث) الذى تغيرت خصائصه التقليدية (٤، ١٢٠) .

يحدد دانيل D.Lerner أهم جوانب الاتفاق بين الباحثين بصدد تحديد أهم خصائص الحداثة والتى تتمثل فيما يلى (٣، ٢٨٧) :-

أولاً : توافر حد أدنى من القدرة الاقتصادية على النمو الذاتى المستمر ، وهذا يعنى قدرة الاقتصاد الوطنى على تحقيق نمو مستمر ومنتظم فى الإنتاج والاستهلاك .

ثانياً : تحقيق قدر معين من المشاركة السياسية على كافة مستويات المشاركة ، وطبقاً لمقاييس المشاركة التى يمكن صياغتها وإعدادها لقياس هذه الظاهرة .

ثالثاً : توافر إمكانيات الحراك الاجتماعى أو التنقل الاجتماعى وزيادة معدلاته .

رابعاً : انتشار المعايير العقلية، والعلمية، ونماذج التفكير المنطقى داخل الثقافة العامة للمجتمع .

خامساً : سيادة نموذج منوالى للشخصية يتيح للأفراد أداء الأعمال التـــى يقومون بها (لعب الأدوار) بكفاية فى إطار نظام اجتمـــاعى يتســم بخصائص معينة (قدرة اقتصادية علــى النمـو الذاتــى.المســتمر والمنتظم، والمشاركة، وسيادة المعايير العقلية والعلميـــة، وشــيوع الحراك والتنقل الاجتماعى .

ولقد حاول علماء ومفكرى التحديث فى اتجاهاتهم النظرية تشــبيه الواقع الراهن للمجتمعات النامية (المتخلفة) بأوقع الذى كان ســائداً فــى المجتمعات المتقدمة قبل الثورة الصناعية ، وصوروا التحديث على انــه اتخاذ المجتمعات الصناعية الرأسمالية ، نموذجاً للتقدم والتنميـــة ، وانــه يجب على المجتمعات النامية السعى الجـــاد للوصـــول لـــهذا النمــوذج المستهدف شكلاً ومضموناً ومراحلاً .

وفيما يلى سوف نستعرض بعض الاتجاهات النظرية التى تعكـس فكر أصحاب نظريات التحديث على النحو التالى :-

- **اتجاه النماذج أو المؤشرات** : انطلق أصحابه مـــن منطلـــق تحديـــد خصائص وسمات المجتمعات النامية والمتقدمة ، وبلورة عملية التنمية فى محاولة نقل خصائص الدول الصناعيـــة الرأســمالية المتقدمـــة ، وإكسابها الى الدول النامية باعتبارها عناصر التقدم .

الاتجاه التطورى : يقوم على تحديد المراحل المختلفة للتنمية والتى يمكن ن تمر بها الدول النامية فى سعيها لتحقيق التقدم ، وهذه المراحل ما هى إلا إعادة صياغة للمراحل التى مرت بها الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة حتى وصلت لوضعها الراهن .

وبذلك تصبح تنمية المجتمعات النامية صورة مقلده (طبق الأصل) لمراحل تطور تلك المجتمعات المتقدمة .

- **الاتجاه الانتشارى** : قد حدد بعض العناصر الثقافية الواجب أن تقوم عليها عمليات التنمية فى الدول النامية والتى تنقل عن المجتمعات الصناعية الرأسمالية المتقدمة (تغيير ثقافى منطلق من القارة الأوروبية) باعتبارها النموذج المستقبلى الذى يجب ان تقتضى به الدول النامية .
- **الاتجاه السيكولوجى** : قد بلور العمليات النفسية والسلوكية السائدة فى الدول الصناعية باعتبارها تعبر عن مدعمات تقدم تلك المجتمعات ، ونقلها الى الدول النامية بهدف محاولة تقليد ومحاكاة السلوكيات السائدة فى المجتمعات المتقدمة .
- وتتضمن رؤية أصحاب نظرية التحديث ضرورة أن يقوم كل مجتمع بابتكار أو استيراد ما يحتاجه المجتمع من عمليات وأبنية تتيح له فرصة الانتقال من درجة النمو الذى وصل إليها إلى درجة أعلى منها ،

ويندرج تحت صفة عموميات التحديث الطبقات الاجتماعية ، البيروقراطية، منظمات السوق، النقود، الروابط السياسية وما يتعلق بها من قوانين عامة ومن خلال ذلك التجديد فى نسيج المجتمع يمكن لقدرات هذا المجتمع أن تعمل على إعادة تشكيل المجتمع بصورة تسمح بتحقيق التنمية لبلوغ مستويات اعلى (٢،٨٤) .

وتمكن روح التحديث فى قدرة المجتمع على بناء تنظيمات بالغة التعقيد مع تخصيص الأدوار فى هذه التنظيمات، بالإضافة الى صياغتها بصورة تعمل على تحقيق تكيف المعرفة القديمة للاستخدامات الحديثة، من اجل خلق الجو الملائم الذى تستطيع من خلاله هذه التنظيمات أن تقوم بوظيفتها بكفاءة (٤،١١٣)

ويقترح بعض علماء نظريات التحديث مجموعة من الاقتراحات الكفيلة بمواجهة مشكلة التخلف يتمثل أهمها فى (٣، ٢٧٤:٢٧٣) : –

١) يجب على الدول المتخلفة الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية .
٢) يجب على هذه الدول تشجيع الفوارق الطبقية أو التفاوت فى الدخول طالما أن الدخول المرتفعة وحدها هى التى تقدم ادخاراً يمكن أن يسهم فى رفع معدل الاستثمار وبالتالي فى الدخل القومى.
٣) يجب تشجيع نشأة طبقة المنظمين ، باعتبارها الطبقة القادرة على إطلاق حركة النمو الاقتصادى والاجتماعى فى الدول النامية .

٤) يجب ان تبدأ هذه الدول فـــى تبنـــى مجموعـــة مـــن الصناعـــات الاستهلاكية الخفيفة، بحجة أنها تقتضى استثماراً اقل سواء بالنســبة للعامل أو لوحدة الإنتاج، وذلك مقارنة بالصناعات الثقيلة .

وتعتقد كثير من وكالات التنمية ان معدل النمو فى الأقطار الفقيرة سوف تشهد تقدماً ملحوظاً عن طريق المساعدات الخارجية، وإن كـــانت هذه المساعدات محل انتقادات شديدة يتمثل أبرزها فى (٧، ٣٨) :-

- إن المساعدات الخارجية تجعل الدول النامية تعتمد دائماً على الـــدول الغنية المتقدمة ولا تستطيع بالتالى ان تحدث تغييرات بنائية ذات بـــال فى مجتمعاتها .
- ان المساعدات الخارجية تؤدى الى سيطرة الدول المتقدمة الغنية علـــى إمكانات وموارد الدول النامية الفقيرة لتستطيع ان تجعل منها ســـوقاً لمنتجاتها وفرصاً لاستثمار طاقاتها كما تفرض عليها قيوداً سياسية .
- ويؤكد هذه الانتقادات هدســـون Hadson حيـــث يـــرى ان لـــهذه المساعدات اثر عكسي على النمو الاقتصادى حيث تعلـــق ظـــروف الدول النامية سياسياً بظروف الدول المتقدمة (التبعيـــة) ، وبالتـــالى ترتبط بها اقتصادياً وربما تكون تلك الدول النامية مصـــدراً أساســياً للموارد الخام للدول المتقدمة .

الانتقادات الموجهة لنظريات التحديث

إن التدقيق فى مضامين هذه المحاولات وما أفرزته مــــن أفكـــار ومسلمات ، نستخلص أن أهداف النظرية الغربية الرأسمالية تتمثل فى فـى (٥، ١٨:١٧) .

(أ) تبرئة ذمة المجتمعات الصناعية الغربية من أحداث تخلف الـــدول النامية .

(ب) إثبات أن النموذج الرأسمالي هو حالة التقدم الوحيد والمثاليـــة فـى تاريخ الإنسانية .

(ج) الإبقاء على أوضاع المجتمعات النامية مواتية لاستمرار الهيمنـــة الرأسمالية على هذه المجتمعات .

ولقد وجهت العديد من الانتقـــادات لنظريـــات التحديـــث يتمثـــل أبرزها فى :-

١.تجاهلت هذه النظريات الظروف التاريخية للدول الناميـــة ، والـــدور الذى لعبة الاستعمار فى الاستنزاف والاستغلال لتلك الدول النامية فى دعم تخلفها وإجهاض اى محاولة تنموية .

٢.سعت هذه النظريات بصورة مختلفة وملتوية الى استمرار تبعية الدول النامية للدول المتقدمة سواء كانت تبعية ثقافية من خلال تبنـــى القيـــم

الغربية ومحاكاة أساليب الحياة السائدة في المجتمعات الرأسمالية، أو تبعية اقتصادية أو تكنولوجية ... الخ .

٣. حاولت النظريات الرأسمالية الغربية جعل التقدم مرادفا لمحاكاة الغرب وذلك يعنى تخلى بقية الشعوب عن تراثها الحضاري وقدرتها الإبداعية لتصبح بمثابة " القودة من البشر " ومع ذلك فإن الأقلية الغنية فى بلدان العالم الثالث تقلد أنماط الاستهلاك والسلوك السائد في الدول الرأسمالية المتقدمة، فتدفع بالمجتمع فى اتجاه استهلاكى يبدد كل فائض اقتصادى، وهكذا تتضاءل المدخرات المحلية ويزداد العجز والاعتماد على النفس وكذلك يزداد النهم الاستهلاكى ، مما يذيب القيم الأخلاقية ، ويفتح المجال أمام الرشوة والفساد ، وما الى ذلك (١٥٤:١٥٥،٦) .

٤. حاولت النظريات الرأسمالية الغربية تأكيد ن التخلف حالة متأصلة فى الدول الفقيرة فى محاولة لإيهام هذه الدول بصعوبة التخلص منه ومن ثم تتصاعد إمكانات التبعية ، وهكذا حاولت الأيدلوجيات المحافظة أن تكشف الواقع وتفسره بقدر ما يلزمها من متطلبات ترتبط بالاستغلال والتبعية والسيطرة لتحقيق مزيد من التقدم، ولذلك ابتعدت هذه النظريات عن حقائق الواقع مما افقدها الخبرة المعتمدة على التحليل الامبريقى لواقع المجتمعات النامية (٧٦:٧٧،٨) .

٥. إن أصحاب الاتجاه الانتشاري يطالبون الدول المتخلفة بضرورة تبني الليبرالية بأشكالها المختلفة من اجل تنمية المجتمع (اى تبنـــي قيـــم المجتمع الرأسمالي) وفي ذلك تجاهل لحقيقة أساسية هي انه إذا كانت الرأسمالية قد نجحت في تطوير وتنمية المجتمعات الأوروبية، فـــان ذلك لا يعني ان نفس النموذج يمكن تكراره أو اتباعه في حالة الـدول المتخلفة الآن (٩، ٨٥) .

٦. أنها أسهمت – بجانب عوامل أخرى في تزييف وعي مجتمعات العـالم الثالث بتاريخها ، وبقدرات جماهيرها وبقدرتها على التغيير (٥، ٢٣)

٧. إن المساعدات الأجنبية التي تقدمها البلاد الغنية للبلاد النامية في شكل منح أو قروض أو في شكل خدمات وإعانات ثقافيـــة ، وتكنولوجيـــة وإرسال مساعدين فنيين ، وثقافيين تتخذ كوسيلة وأسلوب يدعم هيمنـة الدول الرأسمالية على الدول النامية (١٠،٢٢).

٨. إن عمليات التحديث قد تزيد من القوة الاستهلاكية وهي قوى مدمـــرة للتنمية نفسها ، خاصة في الدول النامية ، والتي تنتشر إليها بصـــورة التقليد وأنماط المحاكاة (٢، ٨٧) .

٩. أنها أسهمت في تشوية تطور مجتمعات العالم الثالث، خاصة القـــوى الإنتاجية فيها ، بجانب مظاهر الازدواجية في الإنتـــاج والاســـتهلاك والتوزيع والثقافة والتعليم .... الخ (٥، ٢٤) .

١٠. إن التقدم وفق النموذج الغربى يحكم على شعوب الدول النامية بالعقم ، وكذلك يتنافى مع قدرتها على إصطناع أساليب حياه مختلفة متجددة تجعل من التقدم ظاهرة متشعبة وثرية بكل ما تسهم عبقريات الشعوب (٦،١٥٤) .

ثانياً : نظريات التبعية (الإمبريالية)

تشمل نظريات التبعية على تصورات ووجهات نظر علماء الفكر الاشتراكى فى تفسير ظاهرة تخلف المجتمعات النامية ، والسبل الممكن اتباعها لتحقيق التنمية .

ومصطلح إمبريالية يشير إلي تلك السياسة التوسعية لتحقيق السيطرة فى المجالات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية (٢،٩٠) .

ولقد ظهرت نظريات التبعية لتدحض نظريات التنمية الغربية (التحديث) وتقدم أساساً جديداً لتفسير ظاهرة التخلف فى العالم النامى (التابع) ، وتقوم على قضية مفادها ان علاقة التبعية والاستغلال التى تعرض لها العالم النامى (التابع) من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة لم تؤدى إلي آي شكل من أشكال التنمية ، وإنما أدت إلى مزيد من التخلف فى هذه البلدان التابعة يقابله مزيد من التنمية والرفاهية فى البلدان الرأسمالية (١٠، ٣٠) .

ويمكننا أن نفرق بين اتجاهين نظريين أساسيين في نظريات التبعية هما (٢،٩١:٩٠) :-

١. نظريات تلقى الضوء على أهمية تلك السياسية التوسعية (الإمبريالية) بالنسبة لاستمرار نمو النظام الرأسمالي السائد فى الدول المستعمرة .
٢. نظريات تحلل نتائج وآثار السياسة الإمبريالية على الدول النامية .

وتجدر الإشارة إلى أن معظم نظريات التبعية باتجاهيها تستند فى تحليلها على الفكر المركسى .

ومضامين مفهوم التبعية تؤكد على الهيمنة الخارجية المتخفية أو المكشوفة على العالم الثالث ، وقد ركزت على العوامل الخارجية والتاريخية التى أسهمت فى صنع التخلف ، ولا تزال فى تجديد شروط إعادة إنتاجه (٥،٢٤) .

فمفهوم التبعية يشير إلى موقف مشروط بمقتضاه يتوقف نمو اقتصاد دولة معينة (أو مجموعة دول) على تطور واتساع اقتصاد دولة أو مجموعة دول أخرى بمعنى إن علاقة الاستغلال الاقتصادى قد تتحول الى علاقة تبعية إذا ما استطاعت بعض الدول المتقدمة أن تفرض تقدمها ونموها على دول أخرى ، حينئذ لا تستطيع الدول المتخلفة ان تحقق نمواً ملحوظاً لان نموها مشروط ومحكوم بنمو الدول المتقدمة ، ولان النمو الذى قد يتحقق فى الدول المتخلفة (التابعة) قد يكون من ذلك النوع الذى

يخدم أهداف الدول المسيطرة ، والنتيجة ، آن موقف التبعية يؤدى بـالدول المتخلفة الى الخضوع لاستغلال أو استنزاف الدول المتقدمة التى تمـارس سيطرة واضحة على الدول المتخلفة فيما يتعلق بالتكنولوجيا ، والتجـارة ، ورأس المال ، وكل ما يرتبط بمظاهر البناء الاجتماعى ، ومن ذلك يتضح ان التبعية مرتبطة أساسا بتقسيم العمل الدولى ، ذلك التقسيم الذى يمكـن دول معينة من تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية . فى الوقت الذى يكبل ويقيد حركة الدول الأخرى مما يعنى عجزها عن تحقيق معـدلات نمـو اقتصادية عالية .. وهكذا نجد التقدم الذى تحققه الدول المتقدمة (السيطرة) يحدد حجم وطابع التقدم الاقتصادى الذى يمكن ان تحققه الدول المتخلفـة (التابعة) (١٩٨:١٩٩،٩) .

ونهج التبعية يركز فى الحقيقة بدرجة كبيرة على السياق التاريخى الخاص بالمجتمعات الوطنية (النامية) ، ولم يعد ينظر لعملية التنمية علـى انها الانتقال بين مرحلتين (التقليدية والحديثة على سبيل المثال) ، وهناك جانب آخر فى فكر التبعية هو ان العقبات أمام التنمية لا تعتـبر عقبـات وطنية أو داخلية بالنسبة للمجتمع بعينه ، وانما هـى بـالأخرى نتيجـة لاندماجه فى النظام الرأسمالي العالمى ، مع هياكل خاصة ينظر إليها على أنها الشكل النوعى للاندماج (٩١،١١) .

ومن الطبيعى ان تختلف الظروف التى مرت بها الدول المتخلفة عن تلك التى مرت بها الدول المتقدمة، فالدول المتخلفة كانت تمثل المنتج الرئيسى للموارد الخام التى تحتاج إليها الدول المتقدمة، وفضلاً عن ذلك فالدول المتخلفة تشكل سوقاً هائلة ضخمة لمنتجات الدول المتقدمة ومن شأن هذا الموقف آن يَفرض تبعية مطلقة على الدول المتخلفة ، وسيطرة كاملة من جانب الدول المتقدمة ، ولا يمكن تفسير ذلك فى ضوء استنزاف الدول المتقدمة للفائض الاقتصادى الذى تحققه الدول المتخلفة فقط ، بل يجب تفسيره ايضاً فى ضوء بناء الدول المتخلفة ذاتها (٩، ١٩٦:١٨٧) .

ونظريات التبعية تحاول إبراز تأثير الاستعمار على تخلف المجتمعات النامية التى كانت بمثابة مستعمرات للدول لصناعية المتقدمة (تبعية عسكرية وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية) أما بعد ان نالت معظم هذه الدول استقلالها فقد اختلفت أشكال التبعية لتصبح سياسية واقتصادية وثقافية ذات آثار سلبية على مستقبل التنمية في هذه الدول النامية .

ولقد اوضح جاك وودس سياسيات التفرقة التى تمارسها الإمبريالية فى الدول المتخلفة وسعيها الى الحفاظ على كبار الموظفين الموالين للقوى الغربية ، والتأثير الايديولوجى فى مثقفى الدول المتخلفة والتغلغل فى المؤسسات الثقافية فى هذه الدول ، وتدعيم القوى الرجعية

التى تحول دون التنمية ، والتأثير على وسائل الاتصال الجماهيرى ، وأضاف أن أحد الأهداف الرئيسية للاستعمار الجديد هو المحافظة على العلاقة الاقتصادية والتى كانت، ولا تزل قائمة بين الإمبريالية والدول المتخلفة ، وتشجيع هذه الدول على اتباع الطريق الرأسمالي فى التنمية ، والاكتفاء باجراء تعديلات طفيفة فى البناء الاقتصادى القائم فى هذه الدول، ومن شأن ذلك ان يجعل من الدول المتخلفة مناطق منتجة للمواد الخام اللازمة للصناعة الغربية ، وان تظل بعد ذلك سوقاً لبضائع الدول الغربية الصناعية ، وكذلك فان الاستثمار الأجنبية فى الدول النامية تكون موجهة أساسا نحو هدف محدد هو الإبقاء على هذه الدول كمصدر للمواد الأولية، وعدم إدخال صناعات جديدة يمكن ان تسهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية (٩، ١٣٧) .

ولقد أسهمت النظريات الغربية فى خلق نقيضها الذى ينفها والذى يمثل بالمعنى العام اتجاهاً مغايراً ، فكانت مقولات نظريات التبعية تتمثل فى التنمية المستقلة، والاعتماد الجماعى على الذات ، ورفض المؤشرات الغربية لتقييم التخلف والتنمية وإحلالها محلها مؤشرات كلية تاريخية وبنائية (٥،٢٤) .

ولقد أصبحت نظرية التبعية من أشمل النظريات التى تبلور دور السياسة التوسعية الاستعمارية فى إجهاض التنمية وتفريغها من محتواها ،

ومن خلال نقدها لنظرية ثنائية النظم أوضحت اتجاهها النظرى الذى يرى نه ليس من الضرورى حدوث التغير الاجتماعى فى كل الدول النامية فـى نمط واحد وبشكل متكامل ، وذلك لان كل دولة نامية لها نموذجها الخاص وأسلوبها المناسب فى التنمية ، كذلك فإن المواجهة والتصادم بين ثقافـة الدول النامية مع الثقافة الأوربية المتغيرة قد لا يؤدى الى إيجاد قوة الدفـع فى المجتمع النامى ، وانما تؤدى الى تحطيم أساسيات لتنمية ذات القيمـة العامة التى كانت موجودة فيه، وأيضا الى تشويه تلك العمليات الدائرة فى مجال التغير الاجتماعى (٢، ٩٢:٩٣) .

وتذهب نظريات التبعية الى ان الرأسمالية فى الـدول النامية لا تولد الا التخلف حيث ان التنمية الحقيقية لـدول لعـالم الثـالث ، تعنـى الإضرار المباشر بمصالح النظام الرأسمالي (٥، ٢٥) .

ولا شك ان الاستثمارات الاستعمارية الاحتكاريـة فـى الـدول المتخلفة لا تمثل حقيقة اقتصادية خالصة ، ولكنها تمثل أيضا حقيقـة ذات أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية يعكسها مفهوم التبعيـة بأوسـع معانيـه الممكنة (٩،١٩٣) .

وهذا يعنى ان الأساس فى التخلف يرجع الى تبعية الـدول النامية إلى الدول المتقدمة التى زودتها بأبنية حديثة ، وفى نفس الوقـت تقوم بحرمان الأبنية التقليدية من الاشتراك فى عملية التنمية - التى فـى

إطارها يمكن تحديث نفسها ، واستمرار عملية إنمائها - مما يؤدى الـــى تشوية ومسخ وتحطيم ما تبقى من القدرة على التنمية فى الدول الناميـــة، وهذه بدوره يؤدى الى زيادة حدة لتخلف لتى يدعمها الميكانيزمات التاليـــة (٢، ٩٧:٩٨) :-

- الاتجاه نحو المظهرية متمثلاً فى سيادة نمط استهلاك السلع الكمالية.
- عدم إمكان ظهور طبقة أصحاب الأعمال الوطنية ؛ نظراً للمنافسة غير المتكافئة بين المشروعات الوطنية والمشروعات الأجنبية الاحتكارية .
- هجرة القوى العاملة المتخصصة والتى تحرم البلاد من أحد عوامـــل الانتاج ذات القيمة العالية .
- التبعية للقوى الخارجية وما تؤدى إليه من التشبيه ثقافياً بهذه القوى مما له تأثير سلبى على مستوى التقدم العلمى الوطنى وما يؤدى اليه مـــن ذبول المصادر الثقافية وفقدان الشخصية والكيان لثقافى الوطنى .
- التطرف الى اللا عدالة فى توزيع الدخل ، والتفـــاوت الكبـــير بيـــن الطبقات ، والتى من مظاهرها ان توزيع السلع والخدمات (من الناحية الكمية والكيفية) يكون فى صالح الطبقات العليا .

ومن اهم الحقائق التى عبرت عنها نظرية التبعية وتعتبر معوقات بنائية جوهرية لبدء انطلاق التنمية وتتمثل فى (٥، ٢٦) :-

١. إن الاستغلال بأنواعه ومستوياته الخارجية والداخلية بعد حلقة هامة ورئيسية فى سلسلة معوقات الانطلاق ، لانه يتيح عدم المساواة وتناقص توزيع الفرص، والخبرات الاجتماعية، ويهدد امكانات تعبئة البشر المنتجين والمستهلكين، وتعبئة الفائض الاقتصادى .

٢. ان تركز الثروة والسلطة فى يد شرائح محددة العدد يجهض فرص نمو الوعى بالمصالح الوطنية ، والمصالح الجماعية المشتركة بسبب حيلولة هذا التركيز دون مشاركة جماعية فى صناعة القرارات واتخاذها .

٣. أن الظروف الموضوعية فى مجتمعات العالم الثالث تحتاج لأحداث انطلاق مبدع، والى نسق قيمى مغاير انسانياً عن نسق قيم الحضارة الغربية الرأسمالية بحيث يكون :

- نسق يعمق القيم الجماعية محل القيم الفردية .
- ينمى البواعث المعنوية للسلوك محل البواعث الاقتصادية الصرفه.
- تحل قيم المساواة والتكافل والمشاركة والتضحية محل قيم التمييز والأنانية والاستئثار بالثروة والسلطة والإضرار بمصالح الغير والسطو عليها .

والتنمية من منظور نظرات التبعية تتضمن العديد من العناصر التى تشكل الاستراتيجية الإنمائية البديلة والمستخلصة من الخبرة المتراكمة وتمثل هذه العناصر فى (١٢،٢٠:١٩) :-

(١) قطع الصلات القائمة للتبعية التى تمارسها البلدان الرأسمالية من خلال النظام العالمى الذى يتحقق عن طريق السيطرة الشاملة على استغلال الموارد الخاصة للبلاد المتخلفة من خلال الآليات النقدية والمالية والتجارة الخارجية ونقل التكنولوجيا وتحويلات رأس المال واحتكار المعلومات ووسائل الأعلام .

(٢) التعبئة الكاملة للقدرات والموارد المحلية واعادة توجيه عناصر الإنتاج القائمة نحو إنتاج السلع - لا سيما الأغذية والخدمات - لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية الأساسية، بدلاً من تلبية طلبات قطاع التصدير .

(٣) إعادة توجيه الجهود الإنمائية نحو تلبية الاحتياجات الاساسية لجموع السكان فى البلدان المختلفة وينبغى عند إعادة توجيه الطاقات والجهود الإنمائية تفادى أحداث خلل وتوترات بين احتياجات السكان والطاقات الإنتاجية ، بدءا من اليد العاملة والموارد الطبيعية وراس المال والتكوين الرأس مالى ، والتكنولوجيا والأشكال الأخرى والمعارف ذات الصلة .

(٤) التكامل بين القطاعين لزراعى والصناعى ، بحيث يتمكن القطـــاع الزراعى من إطعام السكان وتوفير المدخـــلات اللازمـــة للقطـــاع الصناعى ، على حين تتمكن الصناعة من توفير السلع الرأســمالية والاستهلاكية اللازمة لتحسين الزراعة وتلبية الاحتياجات الأساسـية لجموع السكان .

(٥) تعبئة الشعب ومشاركته فى عملية التنمية على جميع المســتويات، ويعد ذلك امر جوهريا بغية التغلب على القيود الماديـــة ، وكذلـــك على القيود المرتبطة بالهيكل الاجتماعى ، والناشئة عـــن التطـــور الخارجى للتكوينات الاجتماعية الهامشية وفضلاً عـــن ذلـــك فـــان المشاركة انما هى حاجة أساسية، وسمة مميزة جوهرية للاعتمـــاد على الذات بوصفة إستراتيجية بديلة ، وذلك اذا اريد تحقيق تنميـــة شاملة حقيقية .

(٦) تعبئة الشعب لتنمية شامة تستهدف القضاء على الفقر والهامشية فى اقصر وقت ممكن ، مع ضمان النمو فى الوقت نفســـه ، ويقضـــى ذلك ليس فقط فك الارتباط بأية أبعاد غير موالتية للسوق الرأســمالية لعالمية داخل البلدان المتخلفة التى تتبع فيها اســـتراتيجية الاعتمـــاد الجماعى على الذات ، ويتطلب ذلك آليات مناسبة للتخطيط من اجل توجيه تخصيص الموارد وفقاً للأهداف السلفة الذكر .

(٧) تعزيز التعاون مع البلدان المتخلفة الأخرى التى تتبع استراتيجيات إنمائية بديلة مماثلة ، بهدف الحصول من خلال تدفق اكثر تماثلاً وأنصافا للعملات مهما كانت خطورة السلع والخدمات غير المتاحة داخلياً أو التى قد تلزم نتيجة لآي تحرر من النظام الدولى السائد .

الانتقادات الموجهة لنظرية التبعية :

١. ان النظرية التبعية تصر على ربط التخلف بالاستعمار والإمبريالية والرأسمالية العالمية واستنزاف وتشوية اقتصاديات الدول المتخلفة النامية ، وهذا القول تشخيص ناقص ومشوه لازمة التخلف فضلاً عن انهلا يرسم لنا سبيل العلاج (٢٥،١٣) .

٢. يفترض مدخل التبعية ان ان الاستعمار هو بناء من حجر واحد. (٧٤،١٠) ، مع ان خبرات الماضى تؤكد ان للاستعمار اشكال وأنماط عديدة .

٣. ان التبعية ليست فقط نتيجة عامل خارجى كما يعتقد كثير من دراسى العالم الثالث ، ولكنها ايضاً نتيجة عامل داخلى ، بمعنى يجب إلا يلهينا الاهتمام بدراسة المؤثرات الخارجية على الدول لنامية ، عن فهم المؤثرات الداخلية التى لعبت دوراً لا يمكن إغفاله او تجاهله، فإذا كان النظام الدولى قد لعب (ولا يزال) دوراً فى تحديد طابع وأسلوب

التنمية فى دول العالم الثالث فإن هذه الدول قد لعبت أيضا (ولا تزال) دوراً فى تشكيل هذا النظام الدولى (٩،١٩٠) .

٤. تعتبر نظرية التبعية جامدة بمعنى أنها تأخذ التبعية ايا كان تعريفها باعتبارها امر مسلم به (١٠،٧٣) .

٥. يربط انصار هذا لاتجاه الحل بالصراع الطبقى وتولى الطبقات العاملة الحكم من خلال التغيير الثورى ، وسيادة الاشتراكية ، ولاشك ان هذا القول يكرس الصراع والتمزق والتخلف (١٣،٢٥)

٦. تعانى نظرية الامبريالية من قصور وضيق ، حيث ان التحليل المتعمق للمقولات النظرية العديدة التى حاولت فهم ظاهرة الإمبريالية يكشف ان ايا منها لا تستطيع بمفردها تفسير الواقع التاريخى الدينامى للدول النامية ، وعلى الاخص تفاعلاتها مع الدول المتقدمة (٩، ١٩٣) .

٧. ان أنصار نموذج التبعية وقعوا فى اسوأ أنواع التبعية وهو التبعية الفكرية للنماذج الماركسية (١٣،٢٧) .

٨. واخيراً ان المشاهد من وجة نظر موضوعية يدرك ان العالم الرأسمالي بكل مفاسدة واخطارة مازال يمثل الجزء الثرى فى عالم اليوم ومازال الدخل الفردى فى هذه الدول يحقق تزايداً ملحوظاً ، ومن الطبيعى ان يكون وراء ذلك تراث تاريخى طويل من الخبرة والعلم والتكنولوجيا ... الخ (٧، ٥٨) .

مراجع الفصل

(١) نبيل السمالوطى : التنمية و التحديث الحضارى ،الجزء الأول، القاهرة ،مطبعة الجبلاوى،١٩٧٥.

(٢) جمال مجدى حسنين: دراسات فى التنمية الاجتماعية،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥.

(٣) نبيل محمد توفيق السمالوطى:قضايا التنمية والتحديث فى علم الاجتماع المعاصر، الرياض،دار المطبوعات الجديدة،١٩٩٠.

(٤) محمد عاطف غيث ، محمد على محمد : دراسات فى التنمية والتخطيط الاجتماعى ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢ .

(٥) عبد الباسط عبد المعطى : فى التنمية البديلة ، دراسات وقضايا ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠.

(٦) عبد الرحمن زكى إبراهيم : قضايا التخلف والتنمية ، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية د.ت .

(٧) إسماعيل حسن عبد البارى : أبعاد التنمية ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية، ١٩٨٢ .

(٨) مريم احمد مصطفى عبد الحميد : التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥ .

(٩) السيد الحسيني : التنمية والتخلف ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦ .

(١٠) عادل مختار الهواري : التنمية الاقتصادية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٧ .

(١١) كمال التابعي : تغريب العالم الثالث "دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية ، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٣ .

(١٢) أنريك أونيزا وآخرون : الاعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة ، ترجمة احمد فؤاد بلبع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥ .

(١٣) نبيل السمالوطى : التنمية بين الاجتهادات الوضعية والدينية، "دراسة مقارنة "، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦ .

الفصل الرابع

استراتيجية وميكانيزمات التنمية
تصور مقترح

إعداد

الأستاذ الدكتور/ طلعت مصطفى السروجى

محتويات الفصل

مقدمة :

لا يمكن ان تحقق التنمية أهدافها القريبة والبعيدة المدى إلا فـــــى ظل استراتيجيات واقعية ترتكز على أسس وركائز واقعية رتبط بوقـــائع المجتمع وأبعاده المختلفة وقدراته وطاقاته البشرية والطبيعية .

ومن ثم يرتبط تحقيق التنميـــة بأبعادهـــا المختلفـــة بموجـــهات واستراتيجيات تساعد على تحقيق الأهداف التنموية وبهذا لا يمكن تحقيـــق التنمية فى أى مجتمع دون موجهات استراتيجية تساعد كثيرا فى تحديـــد الطريق التنموى ، ومن اين تبدأ التنمية ؟ وكيف يمكن حدوثها ؟

وتعتبر التنمية الشاملة التى يرتبط فيها البعد الاقتصـــادي بـــالبعد الاجتماعي ويتكاملان كوجهي عملة واحدة من أهم هـــذه الإســـتراتيجيات التى تساعد على تحقيق التنمية ، حيث ان للتنمية الاقتصاديـــة ببرامجـــها ومشروعاتها الاقتصادية مردودا وعـــائدا اجتماعيـــا ، وكذلـــك للتنميـــة الاجتماعية ببرامجها ومشروعاتها الاجتماعية مردودا وعـــائدا اقتصاديـــا ويساعد هذا التكامل بين وجهى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى تحقيق التوازن فى إحداث التنمية ، ويعتبر ذلك من أهم قضايا التنمية خاصة فـــى المجتمعات النامية فى الثمانينات والتسعينات .

وبأت الدعوة من خلال المنظمات الدولية إلى الاهتمـــام بالتنميـــة المتواصلة لإحداث تراكم يساعد على تحقيق الأهداف التنموية ، وتحقيـــق التوازن البيئى بين جهود الإنسان وأنشطته والبيئة التى يعيش فى إطارها.

ومن ثم فان التوازن البيئى محورا هاما وأساسياً لاستراتيجيات التنمية التى تؤثر على حاضرها ومستقبلها ومن ثم استمراريتها وتواصلها.

وتعكس لاستراتيجيات أهمية التخطيط للتنمية لوضع الإستيراتجيات موضع التنفيذ وتحقيق الأهداف .

أولاً : مفهوم الإستراتيجية : *

(١) نشأة المفهوم :

كلمة استراتيجية مستمدة من العمليات العسكرية وهو مفهوم تاريخى عسكرى لفن الحرب ، وتعنى فى هذا لإطار تكوين التشكيلات وتوزيع الموارد الحربية بصورة معينة وتحريك الوحدات لتحقيق أهداف محددة وظهرت بواكير المؤلفات فى هذا المجال قبل اكثر من عشرين قرنا على يد بعض المفكرين العسكريين الصينيين ، ثم مفكرين إغريق ورومان وعرب وأوربيين .

ومفهوم الإستراتيجية قديم فى التاريخ إلا ان الاهتمام العملى بها لم يظهر الأ خلال السنوات الأربعين الماضية .

ومن التطورات التى طرأت على هذا المفهوم أنه أصبح يستخدم فى ميادين كثيرة نتيجة للدلالة المعاصرة للمفهوم ، فأصبحنا نسمع عن

---

* راجع هذا المفهوم بالتفصيل فى :-

طلعت مصطفى السروجى ، استراتيجيات تقوية الفقراء لتمكينهم من اتخاذ القرار على المستوى المحلى، المجلس الأعلى للجامعات ١٩٩٨ .

استراتيجية الدولة ، استراتيجية التنمية ، استراتيجية الأعلام ، الأهـــداف الإستراتيجية ، التخطيط استراتيجي ... الخ

(٢) مفهوم الإستراتيجية :-

الأستراتيجية أسلوب التحرك لمواجهة تهديدات أو فرص بيئيـــة ، والذى يأخذ فى الحسبان نقاط القوة والضعف لتحقيق الأهداف .

ولا يفرق الإداريون بين السياسات والخطط والإستراتيجية ، وقـد يرجع ذلك إلى اعتبارهم التخطيط على مستوى المنظمة فقط .

حيث يعتبرونها مجموعة من الخطط والسياسات التى تمكن مـــن الوصول إلى الأهداف المحددة ، ويجب ان تكون قابلة للتطبيق ، متوافقــة مع القدرات والإمكانات وتحدد المهام الأساسية وماذا يجب عمله فى ضوء ظروف معينة ؟ وتحدد بأنها الأسلوب المناسب لاستغلال الموارد والتغلب على نقاط الضعف ، وكيفية التصرف فى مواجهة التغيرات التى تطرأ .

وهى دراسة الموقف واحتساب كل دور من الأدوار التى يمكن ان تنشأ عند تطبيق الخطة .

والإستراتيجية هى فى الجوهر مجموعة من الوسائل المتضافرة ، تعتبر كافية لتحقيق غايات محددة فى أفق زمنى معين بدءا مـــن وضـــع ابتدائي موصف بدقة باستخدام تشكيله موارد راهنة أو محتملة فيظل إطار مفهومى منسق .

ويقصد بالإستراتيجية كما يحددها المهنيون - تحديد الأهداف والكيفية التى تتحقق لها تلك لأهداف ، الإستراتيجية منهج يستخدم لتحقيق لأهداف .

وتعتبر فى التخطيط الاجتماعي وسيلة ترتبط بخطة طويلة المدى لتنفيذ برنامج أو سياسة ، وأنها الإطار العام أو الخطوط العريضة التى تترسمها السياسة الإنمائية فى الانتقال من مرحلة التخلف إلى حالة النمو الذاتى .

كما تعتبر الأسلوب الرئيسى أو الإطار العام الذى يتبع ويتم من خلاله التخطيط لإحداث تغييرات اجتماعية مقصودة ، وتهتم بالأهداف بعيدة المدى أو أنها المنهج الذى يتبعه المخطط الاجتماعي لتحقيق الأهداف بعيدة المدى للتخطيط .. ولا تهتم الإستراتيجية بالقرارات المستقبلية فقط ولكن مستقبل القرارات فى الوقت الحاضر .

ونستخلص مما تقدم ان الإستراتيجية تطلق حينا على مجموعة من الأهداف TARGETS وحينا آخر على غايات OBJECTIVES أساسية وتستخدم أحياناً بالتركيز على الوسائل والأهداف أو على الاثنين مجتمعين.. ويجب ان يتضمن مفهوم الإستراتيجية أبعاد أساسية حددها هكس A.C.HOX فى :-

الإستراتيجية أسلوب مترابط وموحد ، يتم من خلالها تحقيق الأهداف الرئيسية مع الربط بين الماضى والمستقبل .

- هى وسيلة لتشكيل الأهداف طويلة الأجل بوضوح ، كوسيلة لتحديد البرنامج ، وتخصيص الموارد الكلية لتحقيق الفعالية من الإستراتيجية.
- هى استجابة للفرص ونقاط القوة والضعف .
- هى نظام لتوزيع المهام والمسئوليات .

هناك خمسة عوامل يتضمنها مفهوم الاستراتيجية هى عوامل لتشخيص التقنية ، التنسيق ، الحركة ، التوقع والسيطرة .

وما نريد ان نستخلصه أن ما يجب ان تشمله الإستراتيجية ليس مجموع الغايات الأساسية فقط ، بل ان يمتد ليشمل الوسائل الرئيسية لبلوغ تلك لغايات وانه لا جدوى من الحديث عن استراتيجية لظاهرة محددة من ظواهر المجتمع بمعزل عن باقى ظواهره ، وان إعداد الإستراتيجية يجب ان يتم فى إطار سياسى اجتماعى إقتصادى تنظيمى متكامل محققا الترابط بين مسار الجهود الإنمائية وبين باقى جوانب الحركة فى المجتمع ، وأن المناقشات حول الإستراتيجية يجب أن تتمتع بقدر من الاستقرار والاستمرار .

ونضيف ان الإستراتيجية لكى تصبح قابلة للتطبيق يجب ان ترسم وتحدد أساليب الحركة فى شكل مراحل متتابعة ، وتركز على استثمار الموارد والإمكانات افضل استثمار ممكن فى إطار الواقع المجتمعى بأبعاده المختلفة .

ونرى ان الإستراتيجية إطار عام ومنهجا متناسقا ومنسجما مع أهداف المجتمع وقيمه ويعكس فن العلاقات التى تربط بين السياسات

والتخطيط والممارسات وكحلقة وصل بين السياسة الاجتماعية والمنـــهج، ونتيجة نهائية لدراسة الموقف وتحديد لأهداف وأساليب تطبيقها للانتقـــال من وضع قائم إلى أخر تستهدف السياسة الأجتماعية .

ثانياً : استراتيجية التنمية :

لا يمكن حدوث التنمية أو الارتقاء بمستواها دون اســـتراتيجيات موجهة لهذه التنمية وعملياتها ومن هنا ينعكس أهمية الإســـتراتيجية فـــى توجيه التنمية وعملياتها وفى توضيح صور وأنماط واتجاه وقوة التغيـــير لإحداث التنمية ومن خلالها يمكن الإجابة على مجموعة من الأسئلة تتمثل فيما يلى :

- من أين تبدأ التنمية ؟
- من المسئول عن حدوث التنمية ؟
- ما هو مستوى واتجاه وطبيعة التغيير المطلوب ؟
- من المستفيد من التنمية وعائدها ؟

وباختصار الإجابة على سؤال جوهرى مؤداه كيف يمكن حـــدوث التنمية فى المجتمع ؟

ولنا أن نتصور غياب استراتيجية موجهة لعمليات التنميـــة فـــى المجتمع ، فغياب هذه الإستراتيجية فى مضمونه يجعـــل التنميـــة نمـــوا عشوائياً غير مخطط ، ولا يمكن للإنسان التحكم فـــى عمليـــات التنميـــة وتوجيهها لصالح الإنسان ، ومن ثم تكون للتنميـــة أو بـــالأخرى للنمـــو

العشوائى ضحايا وهم الأكثر عددا ، وقلة نادرة هى المستفيدة من عـــائد هذا النمو العشوائى ، وتكون النتيجة المنطقية ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية المتشابكة التى ينخرط المجتمع فى أساليب مواجهتها أولاً .

ثالثاً : كيف يمكن وضع استراتيجية ملائمة لتنمية المجتمع ؟

لا يمكن وضع استراتيجية ملائمة لتنمية المجتمع دون :-

(١) تشخيص أبعاد الواقع المجتمعى المختلفة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً وفكرياً لاستيضاح طبيعة البناء الأجتماعى الكلى فى المجتمـع وهويته ، والعلاقة بين الإنسان وهذا الواقع .

(٢) دراسة وتشخيص المجتمع تاريخيا فى مراحلـــه التطوريـــة لإدراك العوامل والوقوف على الأسباب الفاعلة والمؤثرة فى المجتمع لإدراك إلىأين يتجه المجتمع ؟ وما هى العومل والأسباب الإيجابية والأكـثر فاعلية وملاءمة للمجتمع لاستثمارها ؟ وتلك المعوقـة التـى يجـب تجاهلها وإغفالها ، كعوامل ومسببات لإحداث التغيرات فـــى أبعـاد المجتمع المختلفة .

(٣) تحليل التكتيكات المختلفة تاريخيا فى المجتمـــع لاختيــار أصلحــها ومناسبتها واختيار التكتيكات التى تتفق مع النسق القيمى فى المجتمع، وتلك ذات العائد السريع ، والتى تحدث تغييرا سريعاً ، وذلــك مــن خلال التجارب السابقة وتحليلها والتعرف علـــى أسـباب نجاحــها وفشلها.

(٤) تحليل العناصر القادرة فى المجتمع والفاعلة والمؤثرة فى عمليات التنمية والتى تتمثل فى الصفوة وبناء القوة فى المجتمع ، وأهمية تطوير وتنمية الطاقات البشرية .

(٥) تحديد درجة ومستوى التنمية للمجتمع من خلال موقعة على متصل التنمية والتخلف .

(٦) تحديد المؤسسات المسئولة عن وضع الإستراتيجيات وقدرتها وكفاءتها على صنع وتحديد هذه الإستراتيجية ، والمؤسسات الأخرى ذات الكفاءة والفاعلية على تنفيذ تكتيكات هذه الإستراتيجيات وطبيعة ونمط العلاقة بين هذه المؤسسات فى مستوياتها المختلفة .

(٧) استيضاح الصورة المستقبلية للمجتمع والتنبؤ بمسيرة أوضاعه وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وكذا قوى الإنتاج بعناصره المختلفة وعلاقات الإنتاج ، وما هو المطلوب من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وأسلوب الإنتاج لحدوث التنمية فى المجتمع .

(٨) تحديد الشخصية التنموية المطلوبة الفاعلة فى إحداث التنمية فى المجتمع وعناصر هذه الشخصية المختلفة .

(٩) تحديد أولويات الأهداف التى ينبغى للتنمية تحقيقها بالإضافة إلى أولويات الحاجات المختلفة لأفراد المجتمع .

(١٠) تحديد السلوك الأمثل لإدارة التنمية والتخطيط لحدوثها .

(١١) أن تحدد الإستراتيجية أدوات التغيير وهى مجموعه الموارد التـــى تستخدم على شكل سلع أو خدمات المتاحة فى المجتمع .

واستراتيجية التنمية يقصد بها الإطار العام التى تترسمه السياســية الإنمائية فى الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتى .

ومن مستلزمات السياسة الإجماعية السليمة أن تكون هناك خطـط استراتيجية تساعد على تعيين الأهداف الكبرى والمعالم الرئيسية ، وخطط تكتيكية تنشأ لمواجهة المواقف العملية والتصرف فى هذه المواقف ســواء كانت متوقعة أو غير متوقعة تصرفا سليماً .

والإستراتيجية فى الدول النامية لابد ان تقوم على أساس تدخـــل الدولة فى توجيه السياسة الاجتماعية (بعكس البلاد المتقدمة والتى تقـــوم استراتيجيتها على أساس عدم التدخل من جانب الدولة) حيث توجه الدولـة النشاط الاقتصادي نحو تحقيق أهداف اجتماعية عادلة بحيث تسعى إلـــى تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية الاجتماعية بالنسبة لكافـــة القطاعـــات الاجتماعية إذا تراكمت بحرية وبدون تدخل لكى تؤثر فى بعضها وتتـــأثر ببعضها ، فإنه ينتج عنه عملية تراكمية بمعنى أنه إذا كانت هذه العوامـــل إيجابية فإن تفاعلها الحر فيما بينهما يؤدى إلى تراكم التقدم ، أما إذا كانت العوامل سلبية فإنها تؤدى إلى تراكم التخلف .

ويقترح ميردال للخروج من دائرة التخلف الأ تترك هذه العوامـــل السلبية سواء الأقتصادية منها أو الاجتماعية كى تتفاعل بحريـــة وبـــدون تدخل ، والمخرج الوحيد فى نظره هو عن طريق تدخل لدولة فى صـــورة

التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل والمتكامل والتخطيط الشامل فى نظر ميردال يعتبر أمرا حتميا بالنسبة للدول المتخلفة لا لمجرد ضمان سرعة التقديم وإنما لتتحاشى الدائرة التراكمية التى تتعرض لها هذه المجتمعات .

وينبغى ان نشير هنا إلى ان استراتيجية التخطيط للتنمية الاجتماعية تقوم على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وان التنمية الاجتماعية لها وظيفتان أساسيتان متصلتان بالتنمية الاقتصادية أحدهما التغير الاجتماعي للتنمية والأخرى لتنمية الموارد البشرية .

وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى ضرورة وضع استراتيجيات التوازن بين التنمية الاجتماعية (رأس المال البشرى) والتنمية الاقتصادية. (رأس المال المادى) وهذا التوازن يمكن ان يتغير بمرور الوقت كلما تحقق التقدم وتراكمت عملية النمو .

وهناك اعتبارات يجب مراعاتها لاختيار الإستراتيجية الملائمة ، حيث تنطوى هذه الإستراتيجية على عدد من العناصر أهمها :-

(١) استراتيجية تتعلق بمقدمات التنمية وهى كخطوة أولى تستلزم تغيير البناء الاجتماعي بهياكله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية - أبعاد التنمية - كى تتوفر النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقيم والأفكار القادرة على توفير بيئة مادية ومعنوية ومناخ اجتماعى وتربة اقتصادية قادرة على استقبال والقيام بمهمات التنمية،

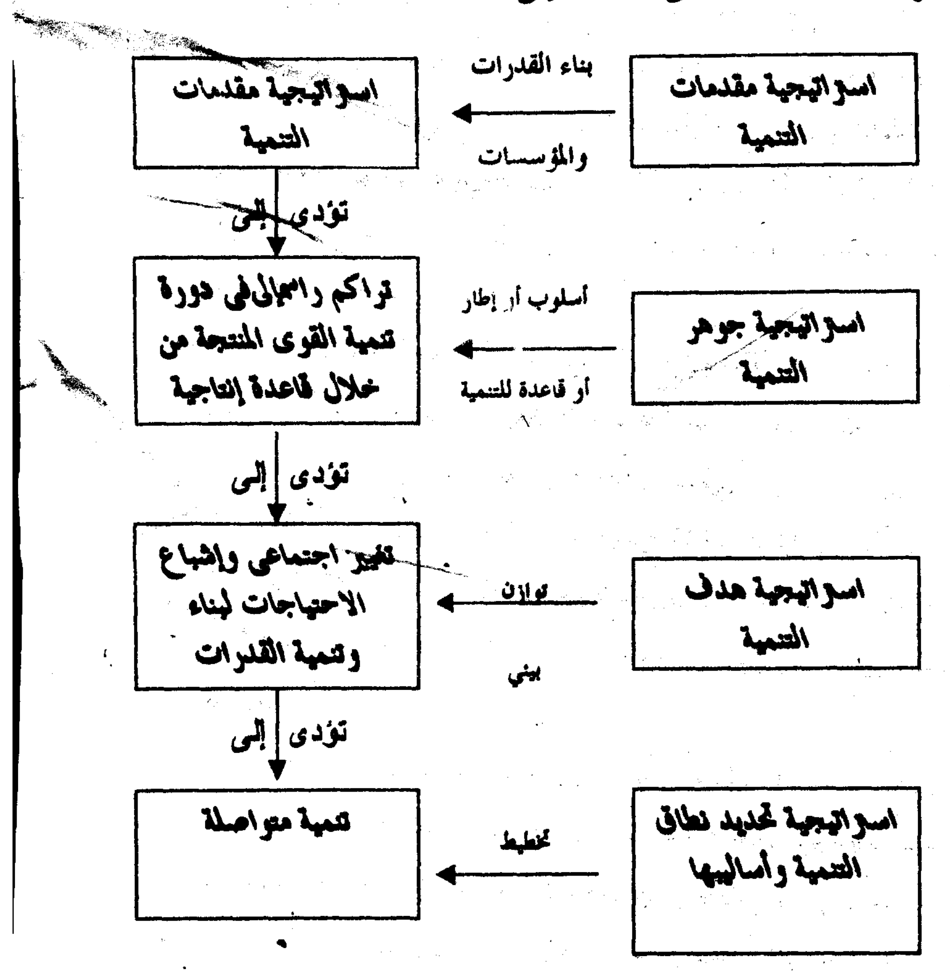
ويتطلب ذلك الاعتماد على الذات والمشاركة الجماهيرية ، وصحوة للمجتمع المدني ومنظمات اجتماعية خاصة وتشريعات وبناء وتنمية القدرات البشرية التي توجه وتنظم استثمار الموارد والطاقات المجتمعية الأخرى ، من خلال قدراته على استخدام الأساليب والأدوات اللازمة لإحداث التغيير للتنمية ، ومزود بقيم مساندة لعملية التنمية .

(٢) استراتيجية تحديد جوهر التنمية حيث تأتي في المقام الثاني ، والتي يتحدد بها أسلوب التنمية ، وإطار أو قاعدة التنمية الذي ترتكز عليه، حيث توفر البيئة المادية والمعنوية تراكم رأسمالي في دورة تنمية القوى المنتجة وذلك من خلال قاعدة إنتاجية قادرة على إحداث هذا التراكم وإعادته مرة أخرى في دورة التنمية لزيادة هذا التراكم الرأسمالي كجوهر محدد للتنمية ، بما يؤدى إلى التوازن البيئي وعدم استنزاف الموارد .

(٣) استراتيجية هدف التنمية ، حيث يترتب على إحداث هذا التراكم الرأسمالي تغير اجتماعي شامل بما يتضمنه هذا المفهوم وإشباع الحاجات لبناء وتنمية القدرات البشرية بهدف إحداث التوازن البيئي.

(٤) استراتيجية تحديد نطاق التنمية ، وهي الإستراتيجية التي تحدد الهيئة الجغرافية من حيث القيام بعمليات التنمية أو الاستفادة من عائدها النهائي ، والتي تتطلب تحديدا دقيقا ، ومعاييرا محددة للأولويات وعمليات الاختيار .

وتتضح هذه الإستراتيجية فى الشكل التالى:



واستراتيجية التنمية فى حاجة إلى:

(١) دراسة الواقع المجتمعى دراسة اجتماعية تخطيطية وضعية تخرج من مجال المشاهدة والتعليق إلى مجال التجربة والتنفيذ الواقعى .

(٢) القيام بتحليل دقيق للواقع الحالي للمجتمع من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وكل أبعاد التنمية والتي تشكل البناء الاجتماعي، وذلك تحليلاً تاريخيا حتى يمكن إيجاد العلاقات بين العناصر التقليدية فيه ، وتلك العناصر المختارة والمأخوذة من الدول الأخرى حيث يمكن وضع استراتيجية مميزة وخاصة بالمجتمع المراد تنميته ، وحتى يمكن استيضاح التنبؤ بالمسيرة الاجتماعية للمجتمع ، ويساعد ذلك فى بناء نماذج للتخطيط للتنمية ترتبط بثقافة المجتمع .

(٣) تتطلب هذه الإستراتيجية اتخاذ قرارات فى كل عناصرها الأساسية والتى توضح بدورها التكتيكات المستخدمة لتحقيقها خلال أفق زمنى محدد .

(٤) تعبئة جميع المصادر تعبئة حقيقية وكاملة ومشاركة هذه المصادر فى إحداث التنمية على كافة المستويات ، مع مراعاة الارتقاء فى التوازن البيئى بدءا من مستوى المشروع على المستوى المحلى إلى المستوى الإقليمي والقومي بل والعالمي .

رابعاً : نحو تصور لاستراتيجية التنمية :

- لماذا الإستراتيجية ؟

ونقصد بالإستراتيجية هنا عددا من التوجهات العريضة التي تصاغ برامج العمل ومشروعاتها على هداها ، وتتحدد هذه التوجهات على أساسين : أولهما نقاط القوة والضعف في الواقع العربي البيئي الراهن ، الثاني هو دراية واسعة بما يجرى في العالم من حولنا في مختلف مجالات العمل البيئي واختلاف سمات كل منطقة أيكولوجية في الوطن العربي .

يقتضي كما سبق أن أوضحنا - اختلاف طرق ومعالجة مشاكل كل واحدة منها وذلك في إطار عدد من التوجهات المحورية التي يجرى على أساسها العمل لتلافي مشاكل كل منطقة أو الحد من ضرروها .

١. العمل على إطارين زمنيين : مشاكل البيئة العربية كثيرة ومتنوعة ، سواء في طبيعتها أو أسبابها ، أو بعدها التاريخي ، أو مكانها على خريطة الوطن العربي ، أو آثارها الراهنة والمتوقعة .ومن الواضح أنه ليس من المفيد ولا من الممكن التصدى لها جميعاً في الوقت نفسه ويتطلب هذا أن يجرى اقتراح خطط عمل تنموية على مستويين :

الأول : يتناول صياغة المخططات قصير المدى التي لا يتجاوز إطارها الزمني خمسة أعوام مثلا وهذه مجموعة من البرامج التي تعالج مشاكل ذات طبيعة ملحة ، وتتوافر فرصة حقيقية لنجاحها في

إطار الواقع الراهن ، بمحدداته المادية والفنية والثقافية والسياسـية .. وسيكون للنجاح فى تحقيق أهداف هذه المجموعة من البرامج اثر طيب وملموس فى حشد المزيد من الموارد بأنواعها لتحقيق وتـيرة أسـرع وأبعاد اكثر عمقا فى مواصلة جهود التنمية .

واما الثانى : فهو إعداد مخططات أخرى تجرى على أطر زمنيـة أطوال ، تأتى متزامنة مع ما سبق ، وتتصدى لمسائل أخرى تحتـاج إلى جهد دؤوب لفترات زمنية طويلة ، وتقوم على فهم دقيق للمشـاكل التى تتعرض هذه المخططات لمعالجتها ولمتطلبـات ذلـك ووسـائل توفيره سعيا إلى تحقيق نجاح ملموس ومستدام فى نوعية الحياة نتيجـة لهذه الجهود .

٢. ترتيب أولويات العمل على أساس علمى رصين : وينصـرف هـذا إلىفهم طبيعة المشكلة وأسبابها ، والظروف التـى ظـهرت فيـها ، وتطورها مع مرور الزمن ، والتحليل الوافى للمحاولات التـى قـد تكون جرت فيما مضى لمعالجتها .. ويأتي بعد هذا ترتيب أولويـات العمل على أساس الممكن ماديا وفنيا واجتماعيا .

٣. البدء ببناء القدرات مثلى إعادة بنائها .

٤. تعزيز القدرات البشرية فى تطبيق أدوات الاقتصـاد الحديـث : إن الاهتمام بامتلاك ناصية هذه الأدوات الحديثة كفيل لأن يوفر لصـانع القرار وبقدر مقنع من الوضوح ، مقارنة دقيقة بين الذى يحققه عـدم

القيام بهذه الإجراءات والضرر الناجم عن التراخى فى مواجهة مشكلات التنمية بالسرعة والحزم الكافيين .

٥. تحقيق المزيد من المشاركة الشعبية فى خطط وإجراءات التنمية القضية المحورية فى التنمية كانت - ومازالت - هى الربط المنهجى بين متطلبات برامج التنمية وسياساتها .

وترتبط بهذا مباشرة ، مسألتان هامتان : أولاهما مكان الوعى التنموى فى التعليم والتدريب على كل مستوياتهما ومجالاتهما ، بدءا من المرحلة الأولى فى التعليم ووصولاً إلى الدراسات العليا المتخصصة فى الجامعات وفى مراكز البحث والدراسة وعلى مختلف مستويات العمالة أما الثانية فهى قدرة وسائل الأعلام مقروءة ومسموعة ومرئية والفنون والأدب بأنواعها على إثارة انتباه المواطنين إلى قضايا التنمية وحفز مشاركاتهم وتأتى بعد هذا مسألة ثالثة لا تقل عن هاتين أهمية هى دور المشاركة الشعبية فى التشريعات وفى تحقيق الالتزام بها بعد صدورها .

وليس هذا بالأمر الهين فى مجتمعات مازالت تفتقر فى ممارستها وتشريعاتها إلى الاهتمام بالمشاركة الشعبية فى صنع القرار وتنفيذه ، خصوصا مع بدء انتشار ظاهرة "الداعية الجاهل" الذى يثير الذعر جهلاً أو عمدا حيث لا مبرر لذلك ، أو يتغاضى عن مشاكل خطيرة لم يدرك الناس بعد نتائجها بوضوح بينما يقتضى الأمر التنبه إلى أخطارها اليوم

لقد أدى التراكم المعرفى المتعلق بالتنمية أمام الدول النامية وذلك فى مجتمعات متفاوتة وفى ظل ظروف وأبنية اجتماعية اقتصادية متباينة

قد تختلف أو تتشابه إلى حد ما فى بعض سماتها مع بعض هذه السمات فى الدول النامية (هذا مع تأكيدنا على خصوصية هذه الأبنية لكل دولة على حدة) أن يجعل هذه الدول أمام خيارات قد تكون متفاوتة بدورها مما جعل التنمية متفاوتة بدورها فى كل بلد من هذه البلدان ، بل وأكثر من ذلك تباين أساليب حدوث التنمية ، مما جعل الدول النامية أمام خيارات عديدة من أساليب حدوث التنمية ، وعزز هذه الخيارات العولمة ومظاهرها العديدة والتى تغلغلت فى كل أبعاد ومجالات المجتمع وأحدثت تغيرات تؤثر بلا شك على أساليب ومسيرة التنمية .

ويجب ان تقوم عمليات التنمية على عدد من الأسس والعناصر يتمثل أهمها فى :-

(١) يجب إلا نحصر أنفسنا فيما قامت ببحثه نظريات التحديث بل لابد أيضا ان نضع فى الاعتبار ذلك التحليل للتعبئة البنائية التى اهتمت به نظريات الإمبريالية ، وما أحدثته العولمة من تأثير فى ظل الأوضاع والتكتلات العالمية الجديدة .

(٢) وضع الأيديولوجية الاجتماعية القادرة على تناول وتفسير الأبنية الاقتصادية والاجتماعية فى الواقع المجتمعى والتى توضح بدورها النموذج الأمثل للدولة ، ومدى تدخل الدولة فى عمليات التنمية ، وهى تلك التى تتوافق مع ثقافة وقيم المجتمع .

(٣) الاعتماد على تنمية مستقلة لإشباع الحاجات الأساسية والاعتماد على الذات معناه التخلص من التبعية وليس معناه الانطواء على الذات وذلك يستلزم :

أ - إيجاد استراتيجيات المنتجات البديلة للواردات (وذلك بتبني قاعدة صناعة وليست تجميعية) والاهتمام ببناء قاعدة إنتاجية محلية .

ب- تغيير نمط الاستهلاك القائم لعدم تبديد المدخرات التى يجب ان توجه إلى التنمية .

ج- الاعتماد على القدرات البشرية فى المجتمع والارتقاء بهذه القدرات وتنميتها .

(٤) ان تعتمد التنمية المستقلة على عناصر استراتيجية أهمها :-

(أ) الاعتماد على الذات لإشباع الحاجات الأساسية وذلك لكسر التبعية فى محاورها الأساسية التكنولوجية والتجارية ، والتى تتطلب خطة صناعية تستوعب السلع والخدمات المصدرة أو جزءا منها ويستلزم ذلك تشجيع الصناعات الصغيرة ، واختيار المستوى التكنولوجى المناسب .

(ب) إشباع حاجات الجماهير الأساسية وخاصة للمستويات الإقتصادية والاجتماعية الدنيا فى المجتمع وهذه الحاجات الأساسية ليست ضرورية استهلاكية فقط ولكنها ضرورية إنتاجية فى الوقت نفسه ويؤثر على القدرات البشرية فى المجتمع .

(ج) تنمية القوى الإنتاجية وخاصة للقطاعات العريضة من السكان والاهتمام بالطاقات الإنتاجية المعطلة ، مما ينجم عنه تغير فى نمط التفاعل والعلاقات الاجتماعية ومن ذلك انتماء ومشاركة وتكيف المواطنين البنية الأقتصادية والاجتماعية والسياسية حتى يزداد التأييد الشعبى لخطط التنمية ويستلزم ذلك تغييرا فى البناءات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية وتغيرا فى علاقات الإنتاج ، بما يساهم إيجابيا فى إحداث التوازن بين الإنسان والبيئة التى يعيش فى إطارها .

(د) العناية بالفائض والتوجيه للتنمية ويساعد ذلك فى الوقت ذاته على كسر حلقة التبعية ، حيث يعتبر الفائض الناجم من عائد أى خطة تنمية مدخلات لخطة تنمية لاحقة وهكذا (والفائض هو الفرق بين ما يمكن للمجتمع ان ينتجه وبين ما يعتبر استهلاكا ضروريا) .

(هـ) الحد من الاستهلاك الترفى والتركيز على الكماليات التى تعبر عن احتياجات فئات اجتماعية محددة هى الطبقات العليا فى المجتمع ، ويبرز هنا أهمية التنمية الاجتماعية فى تغيير الأنماط القيمية والاستهلاكية .

(و) التخطيط العلمى لجمع الموارد وتنظيمها وربط القطاعات فى الاقتصاد القومى وكذلك المشروعات داخل القطاعات ربطا علميا لعدم تبدد الموارد أو تكرار الأنفاق أو تعارضه أو القيام

بمشروعات مماثلة ؛ والتنبؤ بالمسيرة الاجتماعية للمجتمع في أمده المنظور ، وبحيث يكون تقييم أى برنامج أو مشروع مخطط على أسس أهمها مدى ما حققه هذا البرنامج أو المشروع حتى لو كان اقتصاديا من عائد اجتماعي وذلك بجانب التكامل الإنمائي التبادلى المخطط بين قطاعات التنمية المختلفة.

(٥) الاهتمام بالجوانب الاجتماعية جنبا إلى جانب مع الجوانب الاقتصادية للتنمية حتى لا تصبح التنمية نموا مشوها .

(٦) الاهتمام الوعى التنموى لدى الجماهير بجانب تنمية القوى البشرية ودورها فى حاضر المجتمع ومستقبله ، وذلك بإعدادها لمواجهة الحياة فتتحول إلى طاقة منتجة مؤثرة بالفعل وليس عبئا على المجتمع.

(٧) الاهتمام بالنمو المخطط والتوزيع العادل .

(٨) الاعتماد على الدفعة القوية لكل قوى الإنتاج وتوجيه استثمار التفاعلات والعلاقات الإنتاجية ، مع الاعتماد على قطاعى الزراعة (بصفته القطاع الأكبر) و الصناعة (بصفته القطاع الأرقى) .

خامساً : ميكانيزمات التنمية :

نعنى بميكانيزمات التنمية الأساليب و العوامل والأسباب التى لعبت دورا ذاتيا فى تنمية مجتمع ما ، وطالما تعتمد التنمية على قدرات المجتمع ذاتيا فأن هذه الميكانيزمات داخلية بالنسبة للمجتمع وأدت إلى

تغير المجتمع ذاتيا وارتقاء بمستوى تنميته، ومن ثم فأنـــها ميكانيزمـــات التغير التاريخية التى انعكست على تقدم مجتمع ما طالما ترتبط التنميـــة بإحداث التغيرات فى المجتمع .

أوضح لنا التاريخ ان الحضارات نمت فى المجتمعات ذات المناخ المعتدل وانتقلت إلى المجتمعات الباردة حينما استطاع الإنسان فى هـــذه المجتمعات التغلب على صعوبات المناخ البـــارد ،وبذلـك فـأن هنـاك ميكانيزمات لتنمية هذه المجتمعات ذات المناخ البارد وأخـرى أدت إلـى تخلف المجتمعات ذات المناخ المعتدل .

استيضاح هذه الميكانيزمات يجيب على سؤال جوهرى مؤداه:-
لماذا تقدمت مجتمعات وتخلفت أخرى ؟

فنجد مثلا فى الدول المتقدمة التى أحدثت تغييرا شاملا فى أبعـاد الواقع المجتمعى مما افرز فكرا تنمويا واحدا ،ويتضح فى هذه القطاعـات من المسئول عن التنمية ؟ ماهى صور وأنمـــاط التغيـير ؟ وعلـى أى مستوى؟ومن أين يبدأ التغيير؟

وتوسيع دائرة المشاركين فى عمليات التنمية مثلما حـدث بعـد الثورة الفرنسية حيث زاد عدد الطبقة المتوسطة المشاركة فى التنمية ومن ثم المستفاد من عائدها .

التغير فى قوى الإنتاج بعناصره المختلفة ولازم هذا التغير وبنفس الدرجة التغير فى علاقات الإنتاج ، وعدم التناقص بيـن قـوى الإنتـاج وعلاقات الإنتاج فى هذه المجتمعات .

الاعتماد على التكنولوجيا وبصفة خاصة بعد الثـورة الصناعيـة وتحديث أدوات الأنتاج ، وهذه التكنولوجيا تتفق مع ثقافـة واحتياجـات المجتمع مما انعكس على الإنتاجية .

إيجاد الشخصية التنموية المتفاعلة والمشاركة فى التنمية بإيجابيـة ومن ثم فإن ميكانيزمات التنمية اعتمدت بالدرجة الأولى علـى إحـداث تغييرات بنائية هادفة فى كل أبعاد الوقع المجتمعى المتمثل فى :-

(١) واقع اقتصادي وقدرته على دفع عمليات التنمية .

(٢) واقع اجتماعي وقدرته على إيجاد تفاعلات إيجابية مدعمة لمسـيرة التنمية .

(٣) واقع سياسى وقدرته على إيجاد المناخ الملائم لإحداث التنمية .

(٤) واقع مؤسسى وقدرته على إيجاد مؤسسـات ذات كفـاءة وفاعليـة إحداث التنمية .

ونجم عن هذه التغيرات فى كل أبعاد الواقع المجتمعى - باعتبارها العوامل المتفاعلة لإحداث لتنمية - عدم التناقص بين بعد وآخر ، وأن أى تغير فى أى بعد يستتبعه تغير الأبعاد الأخرى بالضرورة.

كما ان هذه المجتمعات اعتمدت على التنمية ذاتيـا مـن داخـل المجتمع نفسه بكل طاقاته وموارده مع حسـن اسـتثمار وتوجيـه هـذه الأمكانيات .

وحاول بعض العلماء إجراء تصور للكيفية التى ينتقل بها المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، ومن هؤلاء العلماء (نيل سملزر) الـذى

حدد التنمية فى كونها تعنى تحولا فى بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا ، السكان ، الزراعة ، الأسرة والدين ...، وهو يقول : عندما نستخدم مصطلح التنمية يكون فى ذهننا على الأقل اربع عمليات متميزة ومرتبطة بعضها ببعض وهى :-

(١)فى عالم التكنولوجيا : يمر المجتمع النامى بعمليات التغير من الأساليب التقليدية ويتجه نحو تطبيق المعرفة العلمية .

(٢) وفى الزراعة : ينتقل المجتمع النامى من زراعة ما يحتاج إليه بشكل ضرورى إلى الإنتاج التجارى للسلع الزراعية .

(٣) وفى الصناعة : يمر المجتمع النامى بعملية تحول من استخدام الطاقة الإنسانية والحيوانية إلى التصنيع ذاته .

(٤) وفى مجال البيئة : ينتقل المجتمع النامى من المزرعة والقرية إلىالتركز فى المدن .

وتزودنا التجارب التنموية ان هناك مجتمعات حاولت الاعتماد على نفسها ذاتيا وأطلق عليها مجتمعات مغلقة ، وأخرى اعتمدت على العنصر البشرى ومهاراته وثالثة ، اعتمدت على الصناعات الصغيرة كمطلق لتحويلها إلى صناعات كبيرة ، وأخرى تعتمد على المشاركة الشعبية فى المحليات ، وفعالية منظمات المجتمع المدنى ، المنظور البيئى للتنمية من خلال التوازن فى علاقة الإنسان بالبيئة .... الخ فكل مجتمع طبقا لفكرة التنموى وأهدافه واستراتيجيات التنمية .

وتتعدد الميكانيزمات والتكتيكات والوسائل التى من خلالها يمكن حدوث التنمية والتى بدورها تتفق مع واقع المجتمع وأبعاده الاقتصادية ولاجتماعية والسياسية والثقافية غير المتناقضة .

ويجب على المجتمعات المتخلفة إذن دراسة وتحليل ميكانيزمات التنمية فى المجتمعات المتقدمة واختيار ما يتلاءم منها مع ثقافة هذه المجتمعات وأبعاد واقعها الاجتماعي لكى تدرك :-

- كيف يمكن حدوث التنمية ؟
- من أين تبدأ التنمية ؟
- ما هى صور التغير المثلى لإحداث التنمية ؟
- من المسئول عن حدوثها ؟

وذلك للتخلص من الميكانيزمات التى أدت إلى تخلف هذه المجتمعات .

ومن ثم فان ميكانيزمات التنمية تتحدد فى أى مجتمع من خلال:-

(أ) تفاعل وعلاقة الإنسان بالبيئة وما يعززه هذا التفاعل من آثار إيجابية أو سلبية تؤثر على التوازن البيئى وتواصل التنمية مستقبلاً مما يحدد معه الأساليب والعوامل والأسباب التى تحدد ميكانيزمات التنمية .

(ب) طبيعة ونمط العلاقة بين الثالوث التنموى الطاقة المجتمعية ، الأساليب والأدوات اللازمة لإحداث التنمية ، القيم المجتمعية ، حيث تفرز ديناميكية هذه العلاقة ميكانيزمات محددة للتنمية فى كل مجتمع وأساليب حدوثها .

الفصل الخامس

الاتجاهات المعاصرة فى التنمية

إعداد

الدكتور/ فؤاد حسين حسن

محتويات الفصل

مقدمة

أولا : اتجاه المتصلات والثنائيات الاجتماعية والثقافية

ثانياً :اتجاه النماذج والمؤشرات

ثالثا : الاتجاه التطورى

رابعاً : الاتجاه الانتشارى

خامساً : الاتجاه السيكولوجى (السلوكى)

سادساً : اتجاه المكانة الدولية

سابعاً : الاتجاه التكاملى

ثامناً : الاتجاه الماركسى

مقدمة :

هناك ثمانية اتجاهات معاصرة فى دراسة قضايا التخلف والتنمية تتمثل فى :-

١. اتجاه المتصلات الثنائية الاجتماعية الثقافية .

٢. اتجاه النماذج والمؤشرات .

٣. الاتجاه التطوري المحدث .

٤. الاتجاه الانتشارى

٥. الاتجاه السيكولوجى (السلوكى) .

٦. اتجاه المكانة الدولية .

٧. لاتجاه التكاملى .

٨. الاتجاه الماركسى الجديد .

وتصنيف هذه الاتجاهات المعاصرة - سالفة الذكر - لا يعد تصنيفاً شاملاً حيث لا يوجد بينها حدوداً فاصلة (هناك تداخل بين مضامين بعض هذه الاتجاهات) وجميع هذه الاتجاهات (ماعدا الاتجاه الماركسى الجديد) تنطلق من الفكر المثالى وترتبط بفكر التحديث ، حيث نجد أن اتجاه المتصلات الثنائية واتجاه النماذج والمؤشرات ينطلقا من فكرة النموذج المثالى (فيبر) ، وكذلك الاتجاه السيكولوجى يتأثر بذكر فيبر عن تأثير لقيم الدينية والبروتستانتية فى الحياة الاجتماعية أما الاتجاه

التطورى فهو محاولة نظرية بديلة لمواجهة نظرية ماركس في تطوير المجتمعات ، والاتجاه الانتشارى ينطلق من نظريات لتغيير الثقافى (التحديث) ، بينما اتجاه المكانة الدولية فهو معالجة غريبة للنظام الدولى المعاصر ، والاتجاه التكاملى فهو يعكس رؤية غريبة شاملة لدراسة تنمية المجتمعات النامية ، بينما الاتجاه الماركسى الجديد ما هو إلا إعادة صياغة للفكر الماركسي برؤية تتناسب مع روح العصر وتعالج بعض جوانب القصور فيه .

المجتمع المتخلف تمثل نموذج ما قبل التنمية ، وخصائص المجتمع المتقدم تمثل نموذج ما بعد التنمية (١٤٨،٢) .

ومن أمثلة تلك الثنائيات ما يلى (١، ٢٨٥):-

- ثنائية هنرى مين Henry Maine التى تميز بين مجتمعين يرتكز أحدهما على المكانة بينما يرتكز الآخر على التعاقد .
- ثنائية فرديناند تونيز F. toennies التى تميز بين مجتمع تسوده العلاقات الأولية والقرابة ، مجتمع يتسم بالعلاقات الثانوية والتعاقدية .
- ثنائية هواد بيكر H.Beker التى تميز بين مجتمع مقدس ومجتمع علمانى .

وبالإضافة لما سبق يمكن عرض ثنائيات أخرى تتمثل فى (١٤٨،٢) .

- ثنائية كولى Cooly التى تميز بين الجماعات والأشكال الأولية التـى يقابلها فى الطرف الآخر الأشكال الثانوية .
- ثنائية روبرت ردفيلد R.Redfield الذى قسم المجتمعات الى نمطين هما المجتمع الشعبى (الثقافة الشعبية) ، والمجتمع الحضرى (الثقافة الحضرية) موضحاً فكرة المتصل الريفى الحضرى .
- ثنائية اميل دوركايم Emile Durkheim الذى يميز بين مجتمع قديم تقليدى يسوده التضامن الآلي بمعنى أن أفراد المجتمع يجدون أنفسـهم متجهين نحو التضامن بصورة إليه تلقائياً ، كمـا هـو الحـال فـى المجتمعات البدائية ، ومجتمع يسوده التضامن العضوى حيث يجد فيه الأفراد أنفسهم متجهين نحو التضامن الذى يكفل لهم إشباع الحاجـات الضرورية اللازمة للفرد والتي من شأنها مسـاعدته علـى البقـاء ، ويسود هذا التضامن فى المجتمعات التى يسودها نظام تقسيم العمـل والتخصص .

ولقد اتجه أنصار هذا الاتجاه إلى وصف المجتمعات النامية بنفس الأوصاف والخصائص التى تتصف بها المجتمعات البسيطة أو التقليدية ، بمعنى أن المجتمعات النامية تتصف بصغر الحجم ،والتجانس ، العزلـة ، الارتباط حول العائلة وسيادة العلاقات الأولية ، وعمليـة الضبـط غـير الرسمية ، والمحافظة ، والثبات النسبى ، وبطئ التغـير ، ثـم يمضـى

أصحاب هذا الاتجاه خطوة أخرى فى طريق التحليل ، فيقومـــون بعـــزل الخصائص السلبية عن الخصائص الإيجابية على أساس أن الخصـــائص السلبية هى الخصائص المحددة للتخلف حيث يتصوروا أن عملية التنميـــة تمثل أساسا فى تخليص المجتمع المتخلف مـــن الخصـــائص الســـلبية ، واكتسابه لخصائص النموذج المتقدم (١،٢٨٥) .

ويرى البعض أن هذه الثنائيات قد جردت الواقـــع إلـــى درجـــة طمست معالمه إلى حد كبير ، بالإضافة إلى انه وجـــهت الاهتمـــام إلـــى الخصائص المثالية للأجزاء المكونة ، ولم تسهم فى تقديم أي بناء نظـــرى شامل ، وكذلك قد أغفلت الخصوصية الثقافية والاجتماعية لكـــل مجتمـــع (٣،٩٧) وهذا الاتجاه قد تجاهل النظرة البنائية التاريخية فى تحليله لقضية التخلف والتنمية ، وكذلك لم يصور لنا كيف يتحول المجتمع المتخلف إلى مجتمع متقدم (٢، ١٤٩) .

ويفيد هذا الاتجاه فى وضع حدود فاصلة بين كل من المجتمعـــات النامية والمجتمعات المتقدمة ، إلا أن الواقع الامبريقى قد لا يتفق معها فى بعض الأحيان باعتبارها ثنائيات متتالية ، ويمكن الاســـتفادة بـــها فقـــط كأدوات منهجية لازمة لعمليات الفهم والتحليل (١،٢٨٥) .

ثانياً اتجاه النماذج والمؤشرات :

يقوم هذا الاتجاه على فكرة مفادهـا أن هنـاك مجموعـة مـن المؤشرات(مستخلصة من خصائص وسمات المجتمعات المتقدمة) يمكـن الاعتماد عليها فى التفرقة بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة.

والمؤشر - المفهوم اللغوى - هو الذى يشير أو يوضح أو يـدل ، وهو من الناحية العملية يعكس بشكل مباشر أو غير مباشر المقادير غـير القابلة للقياس المباشر أو الملاحظة المباشرة ، ومن المؤشرات ما يعكـس الواقع القائم ، ومنها ما يعبر عن اتجاهات عامة (٢٨٦،١) .

ويتخذ هذا الاتجاه شكلين أساسيين هما (٥١:٥٤،٤) :-

<u>الشكل الأول : كمي</u>

حيث يميل بصفة عامة إلى اختزال تنمية الدول النامية ، والتعبير عنها فى صورة مؤشرات كميـة ذات أنـواع مختلفـة ، والمؤشـرات المستخدمة عديدة ومتنوعة منها : متوسط الدخل الفردي ، درجة التعليم ، النسبة المئوية للسكان الحضريين ، عدد الأطباء ، عـدد المستشـفيات ، معدل أو نسبة توزيع الصحف .... الخ ، وأصحاب هذا الاتجاه يميلون إلى الاستعانة بهذه المؤشرات الإحصائية لكى يبرهنون على صحـة مفـاهيم معينة مستقاة من واقع البلدان الغربية .

الشكل الثانى : كيفى

يميل إلى تحديد بعض العناصر النموذجية ومن ثم تصبح التنمية أو (التحديث) مجرد عملية لاكتساب (أو فقدان) خصائص أو سمات معينة يعتقد أنها خصائص التنمية أو التخلف .

وفضلاً عما سبق فان يمكن صياغة نماذج تنموية تبرز التغيرات البنائية المستهدفة والمأمولة من وراء التنمية ، أو تجسيد عملية التنمية الدائرة فى إطار الواقع ، وتصور الكيفية التى ينتقل بها المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم (٢،١٣١) .

والإجراءات المنهجية التى يتبعها هذا الاتجاه فيما يلى (٤، ٥١) : -

١. تحديد الخصائص العامة للمجتمع المتقدم بوصفها مؤشرات أو "نماذج مثالية ".
٢. تحديد الخصائص العامة للمجتمع المتخلفة وتحديد عملية التنمية (أو التغير الاجتماعى الاقتصادى) المراد إحداثها أو التى تحدث بالفعل .
٣. صياغة نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المفكرين يعتمدون على مؤشر واحد، ويخلعون علية أهمية كبيرة ، ويجعلونه أساسا للتفرقة بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة ، بينما يعتمدون مفكرون آخوون

على مجموعة من المؤشرات للتفرقة بين التخلف والتقدم ، ولعل اكمل محاولة من هذا النوع تلك التى قام بها رو "Rew" فقد حدد مجموعة من المؤشرات نذكرها فيما يلى (١، ٢٨٧:٢٨٦) :-

١. المؤشرات الديمجرافية : كمعدل المواليد والوفيات والخصوبة والنمو ، والهجرة الداخلية .

٢. الصحة والتغذية : وتشمل على معدل وفيات الرضع ونسبة المواليد الأموات ، وتوقعات الحياة ، ومعدل انتشار الأمراض .

٣. مؤشرات الإسكان والبيئة : وتتمثل فى النسبة المئوية للأسر المحرومة من المسكن ، ودرجة التزاحم فى المسكن ووجود المياه والمراحيض والكهرباء فى المسكن .

٤. مؤشرات الدخل والاستهلاك والثروة : كمتوسط دخل الأسرة ونفقات الاستهلاك للفرد ، وتوزيع الأراضي بين مختلف طبقات الشعب ونسب الأسر التى تمتلك سلع استهلاكية معمرة مثل السيارات والثلاجات .

٥. مؤشرات العمالة وظروف العمل والضمان الاجتماعى : وتتمثل فى النسبة المئوية للمستخدمين من السكان الذين فى سن العمل ، وساعات العمل ، والأجور ، والكسب ، والإجازات ، وأيام العمل الضائعة بالنسبة لكل عامل .

٦. مؤشرات التعليم والثقافة : وتتمثل فى نسب القيد الإجمالي فى المدارس على اختلاف مستوياتها ، وحملة الدرجات الجامعية ، وتوزيع الجرائد اليومية ، وسعة دور السينما بالنسبة للسكان .

٧. الدفاع الاجتماعى والرفاهية الاجتماعية : وتتمثل فى معدلات الجريمة وانحراف الأحداث ، وخدمات الرعاية الاجتماعية .

ويذهب هوسيلتز Hoselitz (٢، ١٣١: ١٣٢) إلى أن المجتمعات المتقدمة هى تلك المجتمعات التى تشهد متغيرات العمومية والتوجه نحو الأداء (الإنجاز) ، وتخصيص الدور ، أما المجتمعات المتخلفة فهي المجتمعات التى تشهد متغيرات الخصوصية ، والعزو (النسبة) ، وتشتيت الدور .... والتنمية طبقاً لمفهوم هوسيلتز هى اكتساب البلدان المتخلفة للأنماط والمتغيرات السائدة فى المجتمعات المتقدمة والتخلى عن الأنماط الشائعة فيها ، وتعد هذه العملية نقطة البداية فى إحداث التنمية وهكذا يتضح انه يتجه إلى تصنيف المجتمعات إلى ثنائية هى التقليد والتحديث .

وقام نيل سملزر Neil Smelser (٤١، ٢٨٩: ٢٩٠) فى تحليلة لميكانيزمات التغيير والتكيف للتغيير ، وفى تنظير عملية التحديث ، بالإشارة إلى أهمية المتغيرات السيسولوجية كنسق القرابة والترتيب الطبقى ، والوضع السياسى ، وتأثيرها فى المتغيرات الاقتصادية ، ....

ويذهب إلى أن الادخار له جانبان : إحداهما يتعلق بمستو الادخار ، بينما يتعلق الثانى بصورة المدخرات ، ويتأثر مستوى الادخار بمستوى الدخل وتكاليف المعيشة ، بينما تتأثر الصورة التى توجه بها المدخرات المتاحة إلى وجوه الاستثمار بالقيم والاتجاهات السائدة والتي تدعو فى كثير من الأحيان إلى الأنفاق على الاستهلاك التفاخري الذى لا يسهم إيجابيا فى رفع مستوى الرفاهية المادية للأفراد كاقتناء الحلى ، واكتناز الذهب ، أو ضغط الأموال بأي صورة لا تساعد على استثمارها فى مشروعات اقتصادية منتجة ، كما تتأثر أشكال الادخار بالأوضاع الطبقية ، وانساق القرابة القائمة فى المجتمع ، ويذهب "سملزر" إلى أن المجتمعات النامية التى تأخذ بأساليب التنمية تتجه نحو " التباين البنائى والتكامل " .. فالتحديث - فى نظرة - يتضمن حدوث تغييرات فى المتغيرات الديمجرافية ، والتكنولوجية ، والأسرية والدينية وغيرها من جوانب الحياة الاجتماعية ، ويترتب على التغيرات حدوث تفكك فى القيم والعلاقات والنظم الاجتماعية مما يستلزم إيجاد نوع من التكامل سواء فى إطار القيم السائدة - أو بين مكونات البناء الاجتماعى .

ولقد كشف لنا هذا الاتجاه أنة هناك مؤشرات كمية نستدل من خلالها على التخلف أو الحداثة ، إلا أننا نرى (٢،١٣١: ١٣٢) :-

- انه ينبغي علينا أن نتعامل بحيطة وحظر عند استخدام هذه المؤشرات، وآلا نعتمد عليها وحدها ، لأنها قد تكون مضللة أحيانا ، ولا تعبر عن الواقع ، مثال ذلك أننا إذا اعتمدنا على متوسط الدخل الفردي كمؤشر على تقدم المجتمع أو تخلفة ، فان هذا المؤشر قد يكون قاصر ولا يعكس كل الحقيقة ، ولكنه يعكس بعدا من أبعادها ، والدليل على ذلك أن متوسط دخل الفرد قد يكون عاليا فى بلدا ما أو أعلى من متوسط دخل الفرد فى كل بقاع العالم ولكن بالرغم من ذلك لا يمكن اعتبار هذا البلد بلدا متقدمة اعتمادا على هذا المؤشر وحدة ولذا لابد من الاعتماد على مجموعة متكاملة من المؤشرات الفنية والكيفية التى تجسد لنا ما هو كائن بالفعل .
- أن هذا الاتجاه لم يتناول قضية التخلف والتنمية ، من خلال فهم الأبعاد البنائية والتاريخية التى شكلت ظاهرة التخلف فى المجتمعات المختلفة ، فى حين أننا لا نستطيع وضع استراتيجية تنموية لمجتمع من المجتمعات إلا إذا تفهمنا طبيعة بناء المجتمع وثقافته وخصوصياته التاريخية ..

ولهذا كله فقدت هذه المؤشرات دلالتها ومعانيها عندما ابتعدت عن السياق البنائى أو التاريخى للمجتمعات المختلفة .

- ولقد أغفلت هذه النظريات النسبية الثقافية ، ووضعت مجموعة من مؤشرات والنماذج التنموية المعتقدة أنها ملائمة لكل المجتمعات والأزمنة ، وهنا يكمن الخطأ ، لذلك أننا من وجهة النظر السيسولوجية نرى أننا لسنا أمام مجتمع واحد ولكننا أمام مجتمعات متباينة ، وحتى المجتمع الواحد تختلف ظروفه وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية باختلاف المراحل الزمنية التى يمر بها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فانه من الصعب . بل من الخطأ - استخدام مؤشر معين وتطبيقه على سائر المجتمعات بلا تميز .

ثالثاً : الاتجاه التطورى المحدث :

يرتكز هذا الاتجاه على فكرة التطور ، حيث يرى أصحابه أن المجتمعات الإنسانية تمر بعده مراحل فى تطورها ،وان كل مرحلة تمهد للمرحلة التالية لها ، وتكمل السابقة عليها .

ولقد ظهرت كتابات عديدة تندرج تحت هذا الاتجاه ومن أبرزها محاولات كل من تالكوت بارسونز Tparsons ، والت رستو Walt Rostow ولاس Wallace .

وفيما يلى سوف نتناولها بايجاز على النحو التالى :-

ذهب تالكوت بارسونز T.Parsons إلى أن العملية التطورية هى فى حقيقتها - زيادة (أو تدعيم) القدرة التكيفية للمجتمع ، وانها تنشأ من داخل

عملية الانتشار لثقافى أو من خللها ، أما المكونات الاساسية للتطور فــهي تتمثل فى عمليات التباين والتكامل والتعميم (فــى دخــل نطـــاق النســق القيمى)، ولقد حدد ثلاث مستويات تطورية تتيح كل منها وجود مجتمعات متنوعة ومختلفة وهى تتمثل فى (٤، ٦٧: ٨٦) :-

المرحلة الاولى : (وهى البداية) وتنقسم إلى مرحلتين فرعيتين وهم :

أ. المجتمع البدائى الذى يتميز بان الديـــن وروابـــط القرابـــة يلعبانت فيه دوراً بالغ الأهمية .

ب. النموذج المتقدم لهذه المرحلة ويشير إلى المجتمعات التـــى كونت نسقاً للتدرج الاجتماعى وتنظيمات سياسيا يقوم علــــى وجود جدود إقليمية أمنه ومستقرة .

المرحلة التطورية الثانية : (وهى الوسيطة) وتضم نمطين فرعيين من المجتمعات .

أ. المجتمعات القديمة : التى تتميز بوجود تعليم حرفى (أي تعليم محدود وخاضع لتنظيم وســـيطرة الجماعـــات الدينيـــة فـــى المجتمع) .

ب. النموذج المتقدم من المجتمعات القديمة : وفيه نجد أفـــراد الطبقة العليا يتلقون التعليم ، بحيث يكتسب المجتمــــع مـــا أطلق عليه "بيلاه" Belha بالدين التاريخى كما هو الحـــال

فى الصين والـــهند والإمبراطوريـــة الرومانيـــة والدولـــة الإسلامية .

المرحلة الثالثة والأخيرة : (أي المتقدمة) فتشير إلى المجتمعـــات الصناعية الحديثة .

ويرى بارسونز أن المحكات التى تفصل بين المراحـــل الثـــلاث الاساسية تتمثل فى "التطورات الحاسمة التى تطرأ على عناصر النســـق القيمى "

ولقد قدم والت روســتو Walt Rostow نظريـــة فـــى التنميـــة لاقتصادية تنهض على فكرة أساسية مؤداها أن المجتمعـــات تمـــر فـــى تطورها بمراحل خمس أساسية هى (٢، ١٣٥ : ١٣٨) :-

١.مرحلة المجتمع التقليدى :

وفيها يعتمد المجتمع فى إنتاجه على العلوم والفنون التى كـــانت شائعة قبل عصر نيوتن ، ويتميز هذا المجتمـــع التقليـــدى بعـــدم الفـــهم للظروف الطبيعية للمجتمع ، مما يترتب عليها انخفاض فى الإنتاجيـــة ، كما يتسم بغلبة الطابع الصناعى الزراعى حيث تعمل الغالبية العظمى من السكان بالزراعة وتتركز السلطة فى أيدي ملاك الأرض ، وانتشار التقاليد الجامدة التى تحول دون حدوث التغييرات والتحولات الاجتماعية .

كما تتضمن هذه المرحلة بعض التحويلات مثل التقلبات السكانية وظهور بعض المشروعات التجارية والزراعية ويتمثل هذا المجتمع في كل العالم الذى سبق نيوتن مثل أوربا فى العصور الوسطى وحضارات الشرق لاوسط واسر الصينية القديمة التى تولت على عرش الصين والدول الإسلامية تحت الحكم التركى .

٢.مرحلة التهيؤ للانطلاق :

يتميز المجتمعى فى هذه المرحلة بحدوث تغيرات عميقة فى قطاعات الصناعة والنقلى والمواصلات والزراعة والتجارة الخارجية ، وظهور العديد من الأفكار والاتجاهات والعادات التى تساهم فى تحقيق التقدم مثل نشر التعليم بالشكل الذى يلائم النشاطات لاقتصاديات وظهور مجموعة من المنظمين الذين يتميزون بالميل إلى تعبئة المدخرات واستثمارات فى إقامة المشروعات بقصد تحقيق الربح .

ويشير روتو إلى أن هذه الظروف والملامح قد توافرت فى أوروبا الغربية فى أواخر القرن الثامن عشر ، حيث كانت بريطانيا العظمى ، أول دولة فى أوروبا الغربية مرت بمرحلة التهيئة للانطلاق ويعزى ذلك إلى المزيا الجغرافيا ومواردها الطبيعية وإمكانياتها التجارية والاستقرار النسبى ، الذى تمتعت به الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية.

كما تظهر البنوك والمؤسسات الاستثمارية فى هــذه المرحلــة ، ويوجه الدخل الفائض عن الاحتياجات إلى الأنفاق على المشروعات العديد مثل إنشاء الطرق والسكك الحديدية ولاقامة المصانع والمدارس بدلاً مــن أنفاقه على السلع الاستهلاكية واقتناء لمجوهرات والقصور .

كما تتغير اتجاهات الأفراد نحو الإيجاب وتنمو معايير جديدة فــى تقييم الأفراد من أهمها تقييم الأفراد طبقاً لاعمالهم وإنجازاتهم وليس طبقــاً لانتماءاتهم الطبقية .

ويشير روستو إلى أن ظروف الادخار والانطلاق وعوامله ليــس من الضرورى أن تنبعث من داخل الدولة . كما حــدث فــى بريطانيــا العظمى ، بل قد يحدث العكس تماماً .. بمعنى أن ظروف الانطلاق قد لا تنبعث من داخل المجتمع ، وأنما تتسرب إليه من خــارج عــن طريــق المجتمعات التى قطعت شوطاً هائلاً من التقدم .

٣.مرحلة الانطلاق :

يعتبر روستو هذه المرحلة من أهم مراحل التطور الاقتصــادى ، وهى قصيرة نسبياً ، حيث تبلغ عشرين عاماً ويتم فيها القضاء على كــل المعوقات التى تحول دون تحقيق النمو الاقتصادى ، كما تحدث تغيــيرات جذرية فى طرق ووسائل الإنتاج من خلال التجديد والابتكــار ويذهــب روستو إلى أن التكنولوجيا كانت القوة الدافعة للانطــلاق فــى بريطانيــا

والولايات المتحدة وكندا والعامل الرئيسى للنمو الاقتصادى .. هذا فضلاً عن أن عملية البدء فى الانطلاق قد تحدث نتيجة دافع قوى قد يأخذ شكل ثورة سياسية تغير البناء الاقتصادى والاجتماعى والثقافى القائم وتعدل نمط الإنتاج وهذا ما حدث فى ألمانيا عام ١٨٤٨م واليابان بعد ظهور القوانين الأخلاقية عام ١٨٦٨م والصين بعد الثورة .

٤.مرحلة الاتجاه نحو النضج :

يذهب روستو إلى أن المجتمع يصل إلى هذه المرحلة بعد حوالى ستين عاما من بداية مرحلة الانطلاق وتأتى بعد مرحلة الانطلاق ، ويأخذ فيها المجتمع بالتكنولوجيا والعلم الحديث ، وينطبق ذلك فى استغلال موارد المجتمع كما ترتفع فيها الإنتاجية ومعدلات الاستثمار حيث يوجه المجتمع اكثر من ١٠% من الدخل القومى إلى مجالات الاستثمار كما نزداد العمالة ونسبة العمال المهرة وتظهر الصناعات الاستهلاكية مثل السيارات والأجهزة التليفزيونية والكهربائية والصناعات الكيميائية .

ومن أمثلة الدول التى مرت بهذه المرحلة بريطانيا العظمى فى عام ١٨٥٠ والولايات المتحدة فى عام ١٩٠٠ وفرنسا فى عام ١٩١٠ والسويد فى عام ١٩٣٠ واليابان فى عام ١٩٤٠ وروسيا فى عام ١٩٥٠ وكندا فى عام ١٩٥٠ وباقتراب المجتمع من مرحلة النضج تحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية حيث تحول السكان إلى حضريين ،

وتنتقل القيادة من أيدي الذين كونوا ثروات عن طريق ملكيتهم للمصانع إلى المديرين الأكفاء كما تتغير نظرة الأفراد وتطلعاتهم إلى الأمور ويطالبون الدولة باتخاذ العديد من الإجراءات الخاصة بالآمن الاقتصادى والاجتماعى .

٥.مرحلة الاستهلاك الوفير :

تعتبر هذه المرحلة هى المرحلة الأخيرة من مراحل التطور الاقتصادى حيث يصل إليها المجتمع بعد أن يتم النضج فى النواحى العلمية والتكنولوجية .

وتتميز بارتفاع متوسط دخل الفرد والتقدم التكنولوجى كما يرتفع الاستهلاك فى هذه المرحلة ارتفاعا كبيرة ويتجه المجتمع إلى إنتاج السلع المعمرة كالسيارات وثلاجات والغسالات الكهربائية كما تخصص الدولة اعتمادات هائلة للرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعى .

ويشير روستو إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ، قد دخلت هذه المرحلة فى عام ١٩٢٠ أما بريطانيا العظمى فقد بدأت هذه المرحلة فى عام ١٩٣٠ أما أوربا الغربية فقد دخلت هذه المرحلة فى عام ١٩٥٠ .

لقد ركز ولاس Wallace على مراحل التغيير الثقافى على أساس أن الانتشار الثقافى عامل أساسي من عوامل التغيير والتنمية ويشير إلى وجود دورة للتغير تمر فى مراحل خمس هى (١، ٢٩١: ٢٩٢) .

١. **مرحلة الثبات أو الاستقرار** : وهى التى تكون قائمة قبل حـــدوث التغيير وتتسم بوجود حالة من التكامل والتوازن بين عناصر الثقافة السائدة ، وفى هذه المرحلة يجيز المجتمع جميع الأنماط الثقافيـــة القائمة مادامت قادرة على إشباع احتياجات الأفراد والجماعات .

٢. **مرحلة تزايد الاحتياجات الفردية** : تأخذ احتياجات الأفـــراد فـــى التزايد وتعجز الأنماط الثقافية القائمة عن ملاحقة التزايد المســتمر فى الاحتياجات الفردية ، ويتطلب هذا حدوث تغييرات فى الأنماط الثقافية القائمة لتكون اكثر قدرة على إشباع الاحتياجات المتزايدة.

٣. **مرحلة التحريف الثقافى** : حينما تعجز الأنماط الثقافية القائمة عـن ملاحقة احتياجات الأفراد ، يتجه المجتمع إلى استيراد أنماط ثقافية من مجتمعات أخرى يتصور أنها كفيلة بتحقيق التنمية غـــير انـــه يفاجأ بحدوث تعارض بين لأنماط الثقافية الجديدة ولأنماط القديمـــة مما يترتب عليه صعوبة الامتصاص وهضم العنــــاصر لجديـــدة وحدوث عملية تحريف لعناصر الثقافة الأصلية ، ويكـــون ذلـــك تحديداً أساسياً للمجتمع .

٤. **مرحلة الأحياء** : يحاول المجتمع أن يعيد توازنه عن طريق أحيـاء عناصر ثقافة القديمة ، مع الاستفادة بالعناصر الثقافية الجديدة التى أثبتت فعالية ونجاحاً وعلى الرغم من كثرة التحديات التى تواجـــه

المجتمع فى هذه المرحلة فهو يستطيع أن يجابهـــها بنجـــاح عـــن طريق القضاء على الروتين الذى هو مـــن ألـــد أعـــداء التنظيـــم والاهتمام بوسائل الاتصال وتقبل العناصر والسمات الثقافية المفيدة وبذلك تتم عملية التحول الثقافى .

٥. **مرحلة الثبات أو الاستقرار الجديدة** : حينما ينجح المجتمـــع فـــى إعادة التوازن بين عناصر ثقافية ، يعود إلـــى حالتـــه الطبيعيـــة وتشمله من الثبات والاستقرار بحيث تختلف عن الحالة التى كـــان عليها من قبل حيث يكون قد قطع شوطاً كبيرا فى الطريق المؤدية إلى التنمية .

أن هذا الاتجاه التطورى ، ينطوى على إسهامات إيجابية يمكـــن الانتفاع بها فى دراسة قضية التخلف والتنمية ، إلا انه بالرغم من ذلـــك يعانى من قصور فى فهم مشكلات التخلف والتنمية فى بلدان العالم الثالث حيث تجاهل الإطار البنائى والتاريخى للبلدان النامية وانغمس فى الواقـــع الأوربي والغربي الذى يختلف فى طبيعته وتاريخه عن واقـــع وتـــاريخ الدول النامية ويصور أصحاب هذا الاتجاه التنمية على أنها عملية تدريجية هادفة ، فضلا عن انه لا يكشف طبيعة التوترات التى يعانى منها النســيج الاجتماعى خلال عملية التنمية ، بالإضافة إلى انه لم يزودنا بأفكار نظرية تعتمد على فهم المعوقات والتحديات التى تواجه التنميـــة وكذلـــك اغفـــل

العلاقات المتبادلة بين المجتمعات حيث ينظر إلى المجتمعات كوحدات تحكم ذاتها وتتغير ربقعل القومية الداخلية (٢، ١٤١: ١٤٢) .

ويرى البعض أن نظرية روستو ساهمت فى تكريس التخلف فى الدول النامية من خلال مصيدة الديون وانتكاسات التنمية فى الدول التى أخذت بفكرة التغريب تمثلت فى التضخم والعجز عن السداد ووصلت بعض الدول إلى حد إعلان الإفلاس (المكسيك مثلا) أو على الأقل بذل كل محصلة التنمية لسداد فوائد لديون مع الاستمرار فى الاستدانة والوقوع آسري لصندوق النقد لدولي ونادى باريس وتحكم الدول والهيئات الممولة وهذا يعنى أن الجري وراء النموذج الغربى أتوقع الكثير من الدول النامية فيما يمكن أن نطلق عليها الحلقة الخبيثة للتخلف فضلا عنة أنها تصور التنمية على أنها مراحل حتمية دون اخذ العوامل الدينية والثقافية والتاريخية والمحلية والدولية فى الاعتبار (٥، ٢٥) .

رابعاً : الاتجاه الانتشارى :

ينهض هذا الاتجاه على قضية أساسية مؤداها أن التنمية يمكن تحقيقها من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة فى الدول المتقدمة إلى الدول النامية هذا يعنى بطبيعة الحال انه على الدول النامية أن تشهد عملية "تثقيف" إذا ما ارادت تحقيق التنمية .

ويفترض أن العناصر الثقافية تنتقل أولا مـــن عواصـــم الـــدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية ثم تنتشر بعد ذلـــك فـــى عواصمـــها الإقليمية إلى أن تسود فى النهاية كل مناطق وأقاليم هذه الدول (٤، ٧٧).

والجديد الذى يميز هذا الاتجاه هو اهتمامه بالعلاقات الاقتصاديـــة والسياسية (التاريخية والمعاصرة) بين البلدان الغربية وبقية أجزاء العالم، كذلك ظهرت أفكار وتصورات مختلفة تؤكد أهمية هذه العلاقات من ذلـــك - مثلا- ما يذهب إليه لبعض من أن التأثير الذى تمارسه الدول الغربيـــة على المجتمعات غير لغربية سوف يؤدى بالأخيرة إلى أن تصبح بشكل أو بآخر مماثلة للأولى .

فالدول النامية لا يمكن إلا أن تحتذى نموذج المجتمع الغربـــى ، والعلاقة إذا سببيه وذات اتجاه واحد .. فالتوسع الذى تحققـــه الرأســـمالية الأوروبية فى مختلف أنحاء لعالم ، وما خلقه من نظام اقتصادى عـــالمى واحد سوف يحول البلدان المختلفة إلى بلدان أوروبية الطابع ويسهم فـــى ذلك تأثير التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية والأفكار والقيم الغربيـــة التـــى تنتقل إلى الدول النامية من خلال هيئات ووسائل ومنظمات مختلفة (مثـــل وسائل الاتصال الجماهيري والتعليم والسياحة ... الخ) (٤، ٧٧: ٧٨) .

والمنطق الكامن من وراء هذه القضية يتمثل في قبـــول الفكـــرة الزائفة القائلة بان المجتمعات النامية سوف تمر بنفس العمليات التى تمـــر

بها المجتمعات الصناعية المتقدمة ، ويذهب بعض أصحاب الاتجاه الانتشارى إلى أن التكنولوجيا والثقافة التنظيمية المرتبطين بالتصنيع تشكلان معاً نسقاً معيناً وبالتالى فان نقل التكنولوجيا والصناعة إلى الدول النامية سوف يؤدى إلى تغيير الثقافة والبناء الاجتماعى لهذه المجتمعات بحيث تشبه فى نهاية لامر النموذج لغربى من المجتمعات ويميل البعض إلى إبراز "المعوقات" التى تضعف من قدرة الدول النامية على "تمثل" التجديدات والاستحداثات لو افده من الغرب والباً ما تتخذ هذه المعوقات أما شكلاً بنائياً أو ثقافياً (٤، ٧٨: ٨٠) ويعتقد بعض أصحاب لاتجاه الانتشارى أن القيم التقليدية السائد فى دول العالم الثالث تمثل مصدر الفساد ويستشهدون على ذلك بسيادة المصلحة الذاتية والحكم على الأشخاص طبقاً لنوعياتهم وعلاقاتهم الشخصية (٤، ٨٩) .

وتجدر الإشارة إلى أن أصحاب هذا الاتجاه يتحيزون للثقافة الغربية ويرون أن الانتقال أي نمط من الأنماط لثقافية الغربية كفيل بتغيير البلدان النامية وتطورها وهذا أمر مبالغ فيه ذلك أن ما حدث فى الغرب ليس بالضروري أن يحدث فى المجتمعات المتخلفة بسبب لاختلافات الواضحة بين المجتمعات (٢، ١٥٠) .

- أصحاب هذا الاتجاه يزعمون أن انتقال رؤوس الأموال الغربية إلى البلدان المختلفة سيساهم فى تنمية هذه البلدان وهذا أمر مشكوك فى

صحته لان المجتمعات الغربية عندما تقدم أموال إلى البلدان النامية فأنها لا تستهدف من وراء ذلك إلا تحقيق مزيد من السيطرة والتبعية على هذه البلدان ، ويتجاهلون رؤوس الأموال التى تتجه من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة فى شكل أرباح (٢، ١٥٠).

- انه من الصعوبة بمكان نقل نمط ثقافى من مجتمع معين وتطبيقه بنفس الصورة فى مجتمع اخر نظرا للاختلافات الكثيرة فى الظروف الاجتماعية والملابسات القومية التى تميز لمجتمعات عن بعضها فما يصلح للتطبيق فى زمان معين قد لا يقبل التطبيق فى زمان اخر (١، ٢٩٩) .
- أن الانتشار يعنى السيطرة واستغلال الدول المرسلة (المتقدمة) للدول المستقبلة (المتخلفة) حيث تميل هذه النظريات إلى حجب الدلالات السياسية والأيديولوجية للمساعدات الاقتصادية (٤، ٨١) .
- ولقد خضعت فكرة استيراد الدول النامية لتكنولوجيا الدول المتقدمة لانتقادات مريرة فالدول النامية لا تحصل من الدول المتقدمة إلا على نمط أو مستوى معين من التكنولوجيا وذلك لان التكنولوجيا المتقدمة هى دائماً من نصيب الدولة المتقدمة (٤، ٨٥: ٨٦) .

خامساً : الاتجاه السيكولوجي (السلوكى) :

ينطلق هذا الاتجاه من فكرة مؤداها أن تحقيق التنمية (التحديث) يعتمد إلى حد كبير على طبيعة أفراد المجتمع أنفسهم وخصائصهم الشخصية واتجاهاتهم وقيمهم ومعتقداتهم ودرجة وعيهم .... الخ واستعدادهم لتحمل مسئوليات وأعباء التنمية ودعمها وتعضيدها كأساس لتحديث المجتمع .

ويشير هولاند هنتر H.H unter إلى أن التنمية لاقتصادية هى فى جوهرها هى عملية تغيير شامل فى كافة جوانب المجتمع حيث أنها تتطلب إحداث تحويلات فى مجموعة من الأبعاد الاجتماعية كالبعد السياسى والسسيولوجى والسيكولوجى والثقافى ... الخ ، التى لا تقل أهمية على البعد الاقتصادى نفسه (٦، ٩١) .

ويفرق أصحاب هذا الاتجاه بين المجتمع العصرى ولإنسان العصرى على أساس أن "العصرية" إذا تصف بها المجتمع فإنها تعنى مجموعة الخصائص البنائية التى تميز المجتمع العصرى عن المجتمع التقليدى "واذا اتصف بها الفرد فأنها تعنى " مجموعة الاتجاهات والقيم وأساليب الشعور والعمل التى تتطلبها المشاركة الفعالة فى مجتمع عصرى، ويذهب هؤلاء إلى أن تحدث الإنسان يسبق تحديث النظم

الاجتماعية فيركزون على الخصائص السيكولوجية للأفراد والجماعـــات باعتبارها عاملاً أساسيا ى التنمية .(٢٩٩،١) .

ويؤكد "بارسونز" T.Parsons أن من أهم سمات المجتمع المتقدم سيادة العمومية فى مقابل الخصوصية التى تميز المجتمعات المتخلفـــة ، ولقد أوضح أن المراكز الاجتماعية تقيم فى المجتمعات المتخلفـــة علـــى أساس لا دخل للإنسان فيه كالطبقـــة أو الطائفـــة أو مركـــز الأســـرة أو الديانات.... الخ وعلى العكس من ذلك فإن المجتمع الحديث المتقدم يقيـــم أعضاءه على أساس إنجازاتهم ومدى ما يحرزوه من تقدم بعملهم وجهدهم وتعليمهم ... الخ وهذا ما يبرز أهمية عامل الإنجاز كمعيار للتقدم والتخلف (٩٩،٦) .

ويوضح دافيد ماكيلاند David .C.Meclelland أن الحاجـة أو الدافع للانجاز تعد الاساس الأول للتنمية الاقتصادية ويبرز ارتباط الحاجة إلى الإنجاز (وهى مفتاح التنمية الاقتصادية) بأسلوب التنشئة الاجتماعية على أساس أن ظهور هذه الحاجة لا يتم إلا بناء على أســـاليب تربويـــة محددة (٦، ٩٩: ١٠٠) .

ويذهب دانيال ليرنير Danil Lernar إلى أن التحديـــث يعنـــى تحول أساليب حياة الافراد بقوة من الحياة الشخصية إلى حيـــاة مشـــاركة ذات طابع غير شخصى أي أن التحديث اتجاه علمانى ذو جانب واحد فى

اتجاهه يتمثل فى التحول من التقليدية إلى أساليب الحياة المشاركة ، وينظر إلى النموذج الغربى فى التحديث على انه النموذج الذى يجب أن تحذو حذوه البلاد الاخرى ويرى أن التنمية أو التحديث يعتمد على مجموعة من المتغيرات الاساسية التى يمكن اعتبارها مؤشرات للتحديث والحداثة وتتمثل هذه المتغيرات الرئيسية فى التحضر والتعليم ، والمشاركة فى وسائل الاتصال والمشاركة السياسية وهذا بالاضافة إلى خاصية هامة تميز المجتمع الحديث هى التقمص العاطفى وتلك الخاصية تعين المجتمع على التنمية (٢، ١٠٨:١٠٩) .

ويربط ايفرت هيجن Everett Hagen بين العوامل السيكولوجية والتنمية الاقتصادية من خلال تحليلة لنموذج الشخصية،ويرى أن تحول المجتمع من الطابع التقليدى إلى الطابع الحديث يتطلب إحداث تحول اساسى فى نوعية الشخصية التى تميز ابناء المجتمع التقليدى ،ويشير إلى أن النموذج المميز للمجتمعات التقليدية المتخلفة والنموذج التسلطى الذى يفرد آراء على الغير ولا يتيح فرصة للرأي والمناقشة أو لظهور الروح الديمقراطية أو الاستقلالية لدى الأبناء (٦، ١٠١:١٠٢) .

ويؤكد كل من جوزيف شومبير J . Schumepeter وتوماس ايستر بروك W.T.Easterbrook وبرت هوزيلتز B.Hoselitz على أهمية استثار الروح الريادية والعمل على اظهار وتنمية القدرات الريادية

لدى اعضاء المجتمع كخطوة اساسية للانطلاق الانمـــائى ، والمقصـــود بالروح الريادية تلك الروح التى يتمتع بها رجال الاعمال ، ويؤكد شومبير على ابراز العلاقة الوثيقة بين القدرة الرياديـــة والتنظيميـــة والابتكاريـــة والقدرة على المخاطرة وتصميم المشروعات وتحمل المسئولية فى تطبيقها وتنفيذها (٦، ٩٨) .

ويحاول أصحاب هذا الاتجاه تحديد الخصائص الســلوكية التـــى يتسم بها الإنسان العصرى ولقد اقترح اليكس انكليـس Alex Inkeles قائمة بتسع خصائص سلوكية هى (١، ٣٠٠) :-

١. الانفتاح نحو التجديد والتغيير .

٢. الرغبة فى التعرف على المشكلات والقضايا الداخلية والخارجية .

٣. الاتجاه نحو الحاضر والمستقبل اكثر من الاتجاه إلى الماضى ..

٤. الاخذ بالتخطيط كأسلوب لمواجهة لمواقف المختلفة .

٥. القدرة على التحكم فى البيئة .

٦. الثقة فى قدرة الفقير على إنجاز الواجبات وتحمل المسئوليات .

٧. احترام كرامة الأخرين .

٨. الثقة فى العلم والتكنولوجيا .

٩. تقدير الافراد على أساس العمل والإنجاز .

وتقد كشف هذا الاتجاه اهمية البعد السيكولوجي "السلوكي" في تفسير قضية التنمية كما اماط اللثام عن أهمية القيم والاتجاهات والسلوكيات ودورها في التنمية والتحديث ولكن البعد السيكولوجي وحدة لا يكفي لأحداث تنمية حقيقية وكذلك معالجة هذا لاتجاه لقضايا ومشكلات التنمية قد تجاهل الواقع البنائي التاريخي للبلدان النامية ذلك الواقع الذي يختلف في طبيعته عن طبيعة الواقع الاوربي والغربي الذي انطلق منه هذا الاتجاه وكذلك قد تضمن افكار وقضايا ارتبطت بالواقع الغربي وتحيزت له واعتبرته واقعاً يجب ان يكون "قبله" لكل أمه تريد ان تنمي أو تغير نفسها (٢، ١٢٩:١٣٠) .

سادساً : اتجاه المكانة الدولية :

ينطق هذا الاتجاه من فكرة فحواها ان المجتمع الدولي يمثل منظومة واحدة ، وهذه المتطورة تتدرج فيها الدول وترتب وفقا للعديد من المتغيرات أبرزها الاقتصاد والتكنولوجية والسياسة .

وعلى سبيل المثال نجد ان المنظوم الدولية مقسمة الى ثلاثة مجموعات من الدول وهي :

- مجموعة دول العالم الثالث وهي الدول النامية المتخلفة.
- مجموعة دول العالم الثاني وهي الول الاشتراكية.
- مجموعة دول العالم الأول وهي الدول الغربية الرأسمالية الصناعية.

وداخل كل مجموعة ترتب دول هذه المجموعة فيما بينـــها وفقــا للعديد من المحكات وبذلك تتحدد المكانـــة الدوليــة لكــل مجتمــع مــن المجتمعات .

ولقد قدم لاجوس Lagos إطار تصورياً يقوم على فكرة اساسية هي ان المجتمعات القومية تشكل نسقاً اجتماعيا دولياً وان هذه المجتمعات تحتل داخل هذا النسق اوضاعاً مختلفة يمكن ترتيبها أو تدريجها في ضوء المركز الاقتصادى والقوة والهيبة ، .. ويذهب لاجوس الى ان التفـــاوت ظاهرة تنطبق على الامم فالمركز الاقتصادي يتحدد في ضــــوء تقدمـــها الاقتصادى والتكنولوجي كما يقاس في ضوء مراحل والـــت روســـتو او المجموع الكلى للدخل ومستوى معيشة الافراد ، اما القوة فتقاس في ضوء التقدم التكنولوجى والقدرة على المشاركة في الســـباق التكنولوجـــى فـــى المجال العسكرى واخيراً نجد مكانة الامة تعتمد على قوتها الاقتصاديـــة بالنظر الى الامم الاخرى ومن ثم فإن هيبة الإمم تزداد بزيادة مركزهـــا الاقتصادى وقوتها ومكانتها (٤، ١٢٦) .

ولقد اولى لاجوس الدول المتخلفة جانباً ملحوظاً من اهتمامه حيث اوضح ان هناك مفهومين يعبران عن موقـــف الـــدول المتخلفـــة همـــا (٤، ١٢٦) :-

المفهوم الأول هو انخفاض مكانة الدولة :

أ. انخفاض مكانة الدولة انخفاض جزئياً : ومؤشر الانخفاض الجزئي في المكانة هو عدم القدرة على اتخاذ مواقف الريادة التكنولوجية .

ب. انخفاض مكانة الدولة انخفاضاً كلياً : ويتمثل الانخفاض الكلي في المكانة في فقدان القدرة على التنمية كما يعبر عنها انخفاض مستوى المعيشة .

المفهوم الثاني هو التخلف :

وهذا الاتجاه اقرب الى اتجاه النماذج أو المؤشرات لذا يمكن القول ان ما سبق توجيهه من انتقادات لاتجاه النماذج أو المؤشرات قد ينطبق على هذا الاتجاه (٢، ١٥٤) .

ان هذا الاتجاه بحكم ضيق نطاقه لا يسمح بعملية الربط بين هذه لصور من ناحية والايديولوجية المختلفة المتباينة التي يشهدها عالمنا المعاصر من ناحية اخرى (٧، ١٣٢) .

<u>سابعاً : الاتجاه التكاملي:</u>

ينهض هذا الاتجاه على النظرة الكلية للمجتمع ، ورفض التفسير الجزئي لقضية التخلف والتنمية وذلك على أساس ان المجتمع يمثل وحدة كلية تترابط اجزاؤها وانه لا يمكن فهم اى جزء من اجزائها الا في ضوء علاقته بالاجزاء الاخرى (٢،١٥٠:١٥١) .

ويرى سوروكن Sorokin ان التصور المتكامل لظواهر الحيـــاة الاجتماعية يستند الى مجموعة من العناصر منها ما يشير الـــى طبيعـــة الواقع ومنها ما يرتبط بالمكونات البنائية للظواهر الاجتماعية ومنها مـــا يعبر عن الصور التى تترابط بها الظواهر (١،٣٠٨:٣٠٩) .

ولا يمكن فهم ان نظام أو ظاهرة أو عملية اجتماعية الا فى ضوء علاقتها بالسياق الاجتماعى العام الذى توجد فى اطاره ، وهذا يعنى انـــا عندما نحاول دراسة ظاهرة التخلف فلابد من فهم كافة مكونـــات البنــ الاجتماعى مثل البنـــاء الديموجرافـــى والنســق الايكولوجـــى والنســ الاقتصادى والنسق السياسى والنسق التعليمى والنسق القرابـــى والبنـــ الطبقى .... الخ وذلك ان كافة هذه المكونات تتفاعل معـــا فـــى تشــك ظاهرة التخلف ، وهذا هو الحال عند فهم التنمية ، فلابد من دراسة كافــ جوانب البناء الاجتماعى المراد تنميته حتى نستطيع وضع خطة انمائيـــ متكاملة لنا تحقيق الاهداف المأمولة من وراء التنمية (٢، ١٥١) .

ويرى وبليرت مور Wilbert Moore ان التنمية التى تنشـــد حكومات الدول النامية والمكتقدمة على السواء تتطلب اكثر من الرغبـــ المتفائلة فى حياة أفضل وإنما تتطلب توافـــر مجموعـــة مقومـــات هـــى (١، ٣١٠:٣١٢) :-

١-القيم : تستلزم التنمية وجود اطار قيمى يسمحى للفرد بالحركة كما يتطلب نظام توظيف قائم على الكتابة المهنية ، والقدرة على الاداء ، وهذا المطلب قد يتعارض مع بعض القيم السائد فى المجتمع وفى هذه الحالة يصبح تغيير الاطار القيمى شرطا اساسيا من شروط التنمية .

٢-النظم : ترتبط التنمية ارتباط وثيقاً بنظام الملكية والعمل والتبادل وكذلك النظام السياسى والتعليمى وتتطلب التنمية قدرا كبير من الاستقرار السياسى وتغيير فى النظام التربوى وفى المتطلبات العامة والخاصة التى تعمل على النهوض بالتعليم والتكنولوجيا .

ويرى ويلبرت مور ان بعض القطاعات الرائدة من السكان يجب أن تتجه الى وضع البرامج والخطط والتعرف على الاساليب الفنية التى يلزم استعارتها أو تعديلها ، وكذلك التوصل الى اختراعات جديدة يمكن تطبيقها فى الاحوال غير العادية .

٣-التنظيم : يرتبط التقدم الصناعى بالتخصص وتقسيم العمل لذا لابد من وجود تنظيم ادارى منظم يصنع القرارات ، وكذلك تنظيم مالى سليم للدولة ، وان تتوفر مجموعة اخرى من الاحتياجات التنظيمية المطلوبة .

٤-الحوافز : لا تؤدى مجرد الرغبة فى حياة افضل الى تحقيقها بطريقة تلقائية ، بل لابد من ادخال تغييرات فى النظم والتنظيمات السائدة .

ولقد قام فيكمانز Vekemans وسيجوندو Segundo بتحديد مجموعة من المتغيرات لاخذها فى الاعتبار عند قياس التنمية أو التخطيط لها ، وهذه المتغيرات تتمثل فى (٣١٠،١) :-

١. **المتغير الاقتصادى :** ويتضمن مجموعة مؤشرات هى متوسط دخل الفرد ، استهلاك الكهرباء والاسمنت ، طبع الجرائد ، الوحدات الحرارية التى يحصل عليها الفرد ونسبة القوى العاملة فى القطاعات الانتاجية المختلفة .
٢. **التدرج الاجتماعى :** ويتضمن مجموعة مؤشرات هى توزيع السكان على المناطق الحضرية والريفية وتوزيع القوى العاملة على القطاعات الانتاجية المختلفة .
٣. **المتغير الحضارى :** ويتضمن جملة مؤشرات هى نسبة الامية ونسبة الطلبة فى المراحل التعليمية ونصيب الفرد من الجرائد الموزعة ، ونصيب الفرد من اجهزة الراديو ومقاعد السينما كما يتضمن مؤشرات اخرى تتعلق بالمستوى الصحى ، وتتمثل فى عدد الاطباء لكل مائة الف من السكان ونصيب الفرد من الاسرة فى المستشفيات ، ومعدلات المواليد والوفيات .
٤. **المتغير السكنى :** ويشمل على مؤشرين اساسيين هما درجة التجانس السكانى ، ونسبة الاجانب الى الوطنين .

٥. المتغير السياسي : ويتمثل في درجة التمثيل النيابى ، ومدى واقعية الافكار السياسية ودرجة تكامل الجماعات الضاغطة أو المؤيدة في الحياة السياسية ، ومدى تمثيل جمهور الناخبين فى نظام الاحزاب السياسية .

ومع ان هذا ألاتجاه ينطلق من منظور شامل يضع فى اعتباره كافة المتغيرات والامكانيات التى يضمها البناء الاجتماعى وهذا امر له وجاهته لاننا فى ضوء هذا الاتجاه نستطيع ان نقف على كافة المتغيرات التى تساهم فى إبراز ظاهرة التخلف ، إلا أنه من الضرورى عند البحث عن العوامل والاسباب المؤدية للتخلف الا نقف عند حدود مكونات البناء الاجتماعى ولكن ينبغى البحث فى الاصول التاريخية للظاهرة هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فانه ينبغى الا نتجاهل العوامل الخارجية التى تساهم ايضاً فى تشكيل ظاهرة التخلف (٢، ١٥٣) .

ثامناً : الاتجاه الماركسي الجديد :

على الرغم من ان كتابات كارل ماركس Karl Marx عن الثقافات غير الغربية (العالم الثالث) قليلة ومتناثرة وأبعد عن ان تشكل اطار فكرياً متماسكاً الا انه قدم إسهاما كلاسيكياً هاماً في فهم تنمية المستعمرات ، فقد تبنى منظورا عالمياً تاريخياً وعلى الاخص فى تصنيفه الثنائى التطورى للمجتمعات حيث نظر الى المجتمعات على انها تمثل

بناءات مستقلة بذاتها كل منها يتطور فى ضوء قـواه الداخليـة المعينـة والتغيير عند ماركس يتوقف على صراع دائم بين درجة تطـور قـوى الانتاج من ناحية وعلاقات الانتاج من ناحية اخرى وان الطبقـات علـى الاخص "البروليتاريا" هى التى تمثل وسيلة التنمية والتطور الاجتمـاعى وإن التخلف ينتج عن سيادة نمط انتاج متخلف ينتج عنه تكوين اجتمـاعى متخلف ، ومن ثم فالتخلف يتصف بالشمول حيث يشمل نمط الانتاج بمـا يتضمنه من قوى انتاج متخلفة وعلاقات انتاج متخلفة ، كما يشمل التكوين الاجتماعى بما يتضمنه من علاقات اجتماعية متخلفة ووعـى اجتمـاعى متخلف ، وعلى هذا فإن ظاهرة التخلف تتكون من عنصرين أساسـيين بينهما علاقة ديالكتيكية هما العنصر المـادى "الاقتصـادى " والعنصـر الاجتماعى (١٣٤:١٣٣،٤) .

والنظرية الماركسية تعالج قضية التخلف والتقدم من خلال ما يلى (١١٣،٣) :-

- مفاهيم الصراع كقوى دافعة للتقدم .
- العوامل الاقتصادية كمحـدد لوضـع المجتمـع التـاريخى وبنائـه الاجتماعى.
- المراحل التاريخية كمرحلة حتمية بفعل التطور الجدلى للمجتمع .

- العلاقة بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج كمحـــور اساســي للتقــدم والتخلف .

- الطبقة كوسيلة لأحداث التغيير والتنمية .

ان تغلغل التخلف فى مل من قوى الانتاج وعلاقات لانتاج يــؤدى الى تخلف شكل الانتاج ووجود وعى اجتماعى متخلف .

ولقد حاول الماركسيون المحدثون تطوير اراء كارل ماركس حتى تتسق والظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التى يعايشها المجتمـــع الدولى فى القرن العشرين هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى حتى يمكــن الانتفاع بها فى دراسة وتحليل قضية التخلف والتنمية فى بلـــدان العـــالم الثالث ، ومن هذا المنطلق تكون الاتجاه الماركسى الجديد الذى ينـــهض على مجموعة ممن القضايا والمقومات الاساســية مؤداهــا مــا يلــى (٢،١٥٤:١٥٥) :-

- أن التنمية الحقيقية هى التحرر من التبعية ، وان دراسة التنمية لابــد ان تتم فى اطار نظرى عالمى .

- ان التناقد الاساسى القائم اليوم ينشأ فى الحقيقة بين الامبرياليــة مــن ناحية ، وبين شعوب العالم الثالث من ناحيــة اخــرى ، وانــه مــن الضرورى التخلى عن الاساليب التقليدية فى التنمية والبحـــث عــن

مداخل جديدة تمكن البلدان النامية من التخلص من تخلفها الذى يرتبط أساس بطبيعة النظام الامبريالى العالمى والانطلاق الى افاق ارحب .

- لا ينظر هذا الاتجاه الى قضية التخلف و التنمية كمرحلتين مختلفتين فى تااريخ الانسانية ولكن كجزأين لا يتجزأن فى النظام الاقتصادى العالمى وان الاشكال الذى يتخذها الفقر الاجتماعى والركود الاقتصادى فى العالم الثالث ينجم عن التوسع الراسمالى العالمى ،اى ان التخلف لا يعتبر مرحلة تخلف سابقة للراسمالية ، ولكنة يعتبر نتاجا اساسياً لنشأتها وتطورها فالتخلف ينجم عن التبعية التى تغرق فيها بلدان العالم الثالث وتلك التبعية ليست نتاج للظروف الخارجية فحسب بل هى وليدة الظروف الداخلية ايضاً .

- وفيما يلى سنحاول القاء الضوء على بعض اسهامات الماركسيون المحدثون مثل باران Baran ، شارل بتلهيم Bettlehimعلى النحو التالى :-

لقد ذهب بول باران (٤، ١٤٢:١٤٣) الى ان الطبقات الحاكمة فى الغرب لديهم مصالح خاصة استمرار الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة فى الدول النامية ، وذلك لان البلاد النامية تزود البلاد المتقدمة الصناعية بالمواد الخام ، كما تزود شركاتها ومؤسساتها بارباح هائلة ، ومجالات واسعة للاستثمار .وكنتيجة لذلك نجد الدول الرأسمالية

الغربية تعارض تصنيع الدول النامية لكى تضمن الدول الرأسمالية استمرار تخلف الدول المتخلفة ، فانها تضطر الى تبنى استراتيجيات عديدة ومتنوعة فعلى المستوى الايديولوجى مثلا نجد الدول الرأسمالية الغربية "تصدر" الى الدول المتخلفة "نظريات" أو مقولات فكرية توحى لها بها بضرورة بطء عملية التنمية واتخاذها طبقاً تدريجياً ولقد رفض باران النزعة التدريجية كوسيلة فعالة لأحداث التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ويستند فى ذلك الى سببين :-

الأول : ان الزيادة الضئيلة فى الدخل القومى ، سرعان ما تختفى بسبب الزيادة السريعة فى عدد السكان .

الثانى : تبديد الذين يشغلون اوضاع القوة فى الدول النامية للمصادر المختلفة واستثمارات بامتيازات خاصة مرتبطة بالاستثمارات الاجنبية .

وفضلاً عما سبق يذهب باران الى ان الدول الرأسمالية المتقدمة تتبنى استراتيجية اخرى – لضمان استمرار تخلف الدول المتخلفة – تقوم على تأييد ودعم الجماعات المحافظة أو الرجعية فى الدول النامية بما تقدمه لها من مساعدات اقتصادية وعسكرية .

ولقد قدم شارل بتلهيم رؤية ماركسية جديدة فى دراسة وتحليل ظاهرة التخلف حيث بدأ بتحديد ظاهرة لتخلف حيث بدأ بتبديد وإزالة

الغموض والخلط فى مفهوم "الدول المتخلفة " بحيث يجب ان يحل محلـه التعبير الاكثر دقة "البلاد المستغلة "أو "البـلاد التابعـة " أو "البـلاد ذات الاقتصاد المشوه " مع عدم تجاهل علاقات السيطرة والاستغلال القائمـة بين مختلف البلدان موضحاً ضرورة التحليل الواقعة للتخلف بما لا يعـزل وضع تلك البلاد المتخلفة ليجعل منها شيئاً فى ذاته ، بل علـى العكـس يضعها فى شبكة علاقات التبعية والاستغلال التى تحيط بها ، والتى يتعين الخروج منها حتى يغدو من الممكن الارتفاع الفعلـى بمسـتوى معيشـة سكانها (٢، ١٥٧:١٥٨) .

وعندما حاول بتلهيم تفسير ظاهرة تخلف دول العام الثالث اشـار الى ثلاث عوامل رئيسية هى (٤، ١٥١:١٥٢) :-

العامل الأول : التبعية

وتظهر التبعية على مستويين سياسى واقتصادى ، فعلى المسـتوى السياسى نجد ان الدول الرأسمالية تمارس تأثيرات قويـة علـى الـدول المتخلفة حتى تضمن وجود نظام سياسى موالى لها تماما ، فـهى تعمـل دائما على احداث عدم استقرار سياسى وتدعيم النظم الديكتاتورية الموالية، وعلى المستوى الاقتصادى نجد صورا عديدة للتبعية التجاريـة (أى ان حجم وقيمة التجارة الخارجية لبلد ما يتوقفان على صادراتها الـى عـدد محدود من البلاد ، وهى صادرات تتكون كذلك من عـدد محـدود مـن

المنتجات غالباً ما تكون فى شكل موارد اولية أو شبة اولية) والتبعية المالية (المتمثلة فى سيطرة رؤوس لاموال الامبريالية على الدول المتخلفة.

العامل الثانى : الاستغلال

فإذا كانت التبعية تؤدى الى تأكيد سيطرة جانب معين وخضوع الجانب الاخر ، فإن الاستغلال يهدف الى تحقيق اقصى ربح لرأس المال الاحتكارى الامبريالى ، ويتخذ الاستغلال ايضاً صوراً عديدة كالاستغلال المالى والاستغلال التجارى .

العامل الثالث : التجميد

اى ان يظل النمو الاقتصادى للدول المتخلفة فى حالة تكبيل دائم ، ويتم ذلك بفضل عوامل خارجية (كالاقتطاعات المفروضة على البلاد المتخلفة ، والجهد المنظم الذى يبذله راس المال الاجنبى للوقوف فى وجه نمو القوى الانتاجية فى البلاد المتخلفة) ، وعوامل اخرى داخلية ذات طبيعة اقتصادية أو تكنولوجية أو اجتماعية أو حضارية .

والماركسية المحدثة (الجديدة)ترى (٨،٧٠:٧١) ضرورة تبنى كل العناصر الثورية التى تستطيع ان تدفع تنمية العالم الثالث خطوات الى الامام ، وهناك مثال بارز على توجيه التغيير فى اتجاه النمو والعوامل والظروف التى لابد ان تتوافر لنجاحه يمكن استخلاصه من كتابات

"ماوتسى تونج" فهو يؤيد ان النمو الاقتصادى السريع الذى لو تم لاسفر عن مشاكل عديدة لان نتائج هذا النمو لابد ان نستوعب اجتماعياً ، وهذا الاستيعاب لا يمكن التوصل اليه بنفس سرعة النمو الاقتصادى ، ومع ذلك يؤكد "ماو" نمو لانتاج على نمو اى نظام لخر ، وتمثل الحوافز المادية أهمية ملحة فى الاقناع الناجح وفى إدماج التغيير الاجتماعى والاقتصادى، ويجب ان يعتمد لنمو الاقتصادى على تشجيع وتعزيز القدرات الخلاقة كالقدرة على التجديد (البصيرة ، بعد النظر ، الرغبة فى خوض المخاطر) لان نجاح النمو لا يمكن ان يعتمد كليا على صناع القرارات البيروقراطيين على المستويات الكبرى ، ولقد أشار الى ان الاتجاهات السيكولوجية والاجتماعية تعتبر من اهم معوقات النمو الاقتصادى السريع ولمواجهة مثل هذه المعوقات لابد من توجيه النمو الاجتماعى ، فضلاً عن الاهتمام بالتعليم من خلال المشاركة الفعالة فى الافادة من هذه الامكانيات.

وعلى الرغم من الاسهامات الايجابية التى ينطوى عليها الاتجاه الماركسى الجديد ، والتى يمكن الانتفاع بها فى مجال دراسة التخلف والتنمية فى البلدان لنامية ، الا ان هذا الاتجاه يعانى من بعض النقائص والسلبيات يتمثل أبرزها فى (٢، ١٦٦) :

- ان هذا الاتجاه فسر لنا ظاهرة التخلف فى ضوء العلاقة التاريخية بين البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة ، لكننا نتساءل لماذا اقتصر فى

تحليله على العلاقة التاريخية بين البلدان المتخلفة والمتقدمة ولم يتعمق فى فهم تاريخ البلدان النامية ،أليس لهذه البلدان تاريخ ؟

- أننا نتساءل اذا كانت ظاهرة التخلف والتناقضات الاقتصادية والاجتماعية فى بلدان العالم الثالث ترجع الى التوسع الراسمالى ، فبماذا تفسر التناقضات التى شهدها المجتمع الاقطاعى أو المجتمعات فى ظل نظام الرق ... ، إلا تفسر لنا هذه التناقضات أن ثمة متغيرات أخرى تعزى اليها هذه التناقضات - غير التوسع الراسمالى- ولاسيما المتغيرات الثقافية والايديولوجية .

مراجـــع الفصـــل

١) عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية القاهرة مكتبـــة وهبـــة الطبعة الرابعة ١٩٨٢ .

٢) كمال التابعى : تغريب العالم لثالث "دراسة نقدية فى عـــالم اجتمـــاع التنمية " القاهرة ، دار المعارف ١٩٩٣ .

٣) مريم احمد مصطفى عبد الحميد ، التنمية بين النظرية وواقع العـــالم الثالث ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٥ .

٤) السيد الحسينى : التنمية والتخلف الاسكندرية دار المعرفة الجامعيـــة ١٩٩٦ .

٥) نبيل السمالوطى : التنمية بين لاجتهادات الوضعية والدينية "دراســـة مقارنة " الاسكندرية ، دار لمعرفة الجامعية ١٩٩٦ .

٦) نبيل السمالوطى : التنمية و التحديـــث الحضـــارى ،الجـــزء الأول، القاهرة ،مطبعة الجبلاوى،١٩٧٥.

٧) إسماعيل حسن عبد أبارى : أبعاد التنمية ، القاهرة ، دار المعـــارف ، الطبعة الثانية ١٩٨٢ .

٨) محمد عاطف غيث ، محمد على محمـــد : دراســـات فـــى التنميـــة والتخطيط الاجتماعى ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعة ١٩٩٢ .

الفصل السادس

التكنولوجيا وسياق التنمية

إعداد

الأستاذ الدكتور/ طلعت مصطفى السروجي

محتويات الفصل

مقدمة

أولا : التكنولوجيا والمفاهيم ذات العلاقة .

التكنولوجيا

العلم والتكنولوجيا

نقل التكنولوجيا

شروط نقل التكنولوجيا

آثار نقل التكنولوجيا

ثانياً :الخدمة الاجتماعية ونقل التكنولوجيا .

ثالثا :التخطيط الاجتماعى ونقل التكنولوجيا

رابعاً : نظرية التخطيط فى مجال نقل وتطور التكنولوجيا .

مقدمة :*

تطور التكنولوجيا عبر العصور تحقيق بشكل تدريجي ومتعـوج ، وارتبط هذا التطور بشكل وثيق بظهور الزراعة والحضارات الزراعيـــة التى تركزت فى مصر وبلاد ما بين النهرين والهند والصين ، ويرجـــع تطور التكنولوجيا حتى منتصف لاالقرن الثامن عشـــر الـــى اكتشـــافات الحرفيين والفنيين والعمال المهرة ، وفى بعض الاحيان الى عمال وافـواد عاديين ، وانقلب هذا الوضع بشكل تدريجي وبطيء بعد ظـــهور الثـــورة الصناعية (١٦:٨ –٣٠) ، حيث يعتبر ارتباط التقدم العلمـــى بـــالتطور التكنولوجى حديثاً ، (٤٤:٣٨) .

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر اخذت مراكز الابحاث الجامعية فى الظهور، وقد بدا معمل توماس اديسون عام ١٨٧٦ ، وتبعته معامل شركة آرثر لتيل عام ١٨٨٦ فى الولايات المتحدة الامريكية ، ثم اخذت كثير من الشركات بعد ذلك تقيم معامل الابحاث الخاصة بها (٢٨٢:٢٧).

● أنظر بالتفصيل دراسة :

طلعت مصطفى السروجى : الآثار الاجتماعية لأســتخدامات التكنولوجيــا في الميكنــة الزراعية والصناعات الصغيرة في الريف ، مؤتمر كلية الخدمــــة الاجتماعيـــة ، جامعـــة القاهرة، ١٩٨٩ ، ص ص (٢٩ –٦٩)

وتحاول الدول المتخلفة ادراك المستوى العلمى التكنولوجى للدول المتقدمة ، اى بلوغ الثورة الصناعية الثانية للنصف الثانى من القرن العشرين ، المعروفة بالثورة العلمية التكنولوجية او الما بعد صناعية ، حيث ذاد التلازم بين البحث العلمى والابداع التكنولوجى وتطبيق العلم والتكنولوجيا تطبيقا متزايدا (٢٥:٢٧) .

وازدياد توثيق علاقة التكنولوجيا بالعلم احدث تغيرات بيئية واجتماعية، واهتزاز لدور الفرد فى المجتمع ،واهمية متزايدة للعقل والتفير البشرى ، واعتبر اساسا لثروات الامم .... الخ .

وارتبطت التكنولوجيا بسياق التنمية حيث كانت تستخدم فى انجلترا فى القرن السابع عشر لدراسة المهارات النافعة ، اما اليوم فتعتبر شيئا اكثر من مجرد اداه او عملية فيزيقية لكونها تضم السياق للعمليات والادوات .ولهذا السبب بالتحديد تضمن نقل التكنولوجيا خلال التاريخ باكملة لكثر من مجرد نقل المصنع او الالات حيث تضمن الانتشار المعقد وغير المنظم للافكار والقيم (٣١:٢١٩) .

اصبحت التنمية عملية بحثية تنظيمية تخطيطية ، راسمالها الاول الانسان ووسيلتها الاولى وغايتها الاخيرة الانسان ، باعتباره مبدع ومستخدم وفاعل ومؤثر وغاية (١٦:٣٠) .

ونقل التكنولوجيا وليس ابتكارها هو الاسلوب الاكثر انتشارا فـــى الدول النامية ، واصبح نقل التكنولوجيه من سمات هذا العصر (٢:٨٧).

مع تزايد سرعة الثورة العلمية لتكنولوجيه تزداد الهوة بين الـدول المتقدمة والنامية ، واحلال العديد من المـــواد المصنعــة محـل المــواد الطبيعية ، والتى تمثل - غالبا - محور اقتصاد الدول المتخلفة ، وتزايــد حدة استنزاف العقول من الدول النامية . . فضلاً عن تبعياتها التكنولوجيه للدول المتقدمة فى محاولة منها لنقل التكنولوجيا - نقلا افقياً - مما اثـــر على وصف التكنولوجيا فى الدول النامية باعتبارها بدائية ازدواجية حتــى فى المجال الواحد (١٦:٣٠) .

والتطور التكنولوجى الحقيقى هو الذى ينبع اساســا مــن البيئــة المحلية ويندمج مع معطياتها ، ويمر بنجاح فى مراحل متلاحقة من تعديل وتكييف وتوطين وتطوير وابتكار فى التربة المحلية ، ولا يمكن اعتبـــار نقل التكنولوجيا عملية ناجحة الا بقـــدر مـــا يتحـــول " النقـــل الافقـــى " للتكنولوجيا الى " نقل راسى " يرتبط ارتباطا عضويا وديناميكياً بـــهياكل المجتمع المحلى والبيئة المحيطـــة (٨:٨١) .. فـــهناك إذن علاقـــة ذات اتجاهين بين البيئات الاساسية والتكنولوجيا وتطوير احدهما يـــؤدى الـــى الاسراع فى تطوير الاخر واذا لم يلازم تطور اللعلم والتكنولوجيا تطـــور مماثل فى المجتمع فان الانسان يشعر بالقلق على مستقبلة ، بل قد يؤثـــر

على علاقة الانسان بالمجتمع ، بل وتخلف القدرة التكنولوجية المحليـــة ، ولذا فان من الاهمية الكشف عن الاثار الاجتماعية الايجابيـــة والســلبية المؤثرة على المجتمع والفرد ، الناجمة عن استخدام التكنولوجية الجديـــدة (٣١:١٦).

أولاً : التكنولوجيا والمفاهيم ذات العلاقة

١. التكنولوجيا :

من الصعب التوصل الى تعريف موحد للتكنولوجيا يقبل به جميع المهتمين بالموضوع ، ويرجع ذلك الى الجوانب اللغوية والتاريخية التى ارتبطت " بلفظ تكنولوجيا " على مر السنين ، ففى اللغة الفرنسية – حيث الوضوح اكبر فى هذا المجال – نجد جنبا الى جنب لفظ "تكنيك" ولفظ "تكنولوجيا" فالاول لفظ قديم والثانى حديث نسبيا ، والتكنيك هو الاسلوب الذى يستخدمه الانسان فى انجاز عمل او عملية ما ، أما التكنولوجيا بمعناها الاصلى فهى "علم الفنون والمهن " والمراجع الانجليزية حتى العشرينات والثلاثينات من القرن الماضى تفرق بين التكنيك والتكنولوجيا (١:٣٤) فالتكنولوجيا عملية Process بمعنى انها كيان يضم اجزاء متشابهة ، أما التكنيك فهو نتاج Product العملية التكنولوجية نفسها ، التى ينتج عنها تكنيك وأساليب إنتاجية محددة ، وهذا التكنيك أو هذه الاساليب قد تكون سلعة او خدمة .

والتكنيك فى المجتمعات المتقدمة يستهدف فى المقام الاول مواجهة مشكلات محددة فى هذه المجتمعات طبقا للقيم السائدة .

ومن الملاحظ ان مفهوم التكنولوجيا اخذ فى العقود القليلة الاخيرة يمتص تدريجياً مفهوم التكنيك واصبح يبتعد لكثر فـــاكثر عــن معنـــاه الاصلى (٣٥:٨) .

والتكنولوجيا هى المجموع الكلى للمعرفـــة المكتســبة والخـــبرة المستخدمة فى انتاج السلع والخدمات فى نطاق نظام اجتماعى واقتصــادى معين ، من اجل اشباع حاجة المجتمع التى تحــدد بدورهــا كــم ونــوع السلعة / الخدمة (٢٦:٢٤) .

ويشتمل مضمون التكنولوجيا على مركبة من عدة مكونات كــالفن الانتاجى والادوات المستخدمة .... الخ (٣٠٦:١٨) .

ويفرق البعض بين التكنولوجيا الاولية .. البدائيـــــة Primitive Technologyوالتكنولوجيا المعاصرة ، باعتبار ان التكنولوجيــا تعنــى الاستخدام المنظم للمعرفة (٣٤) .

ويركز البعض على ان التكنولوجيا هى مجموعة عمليات موجـــة نحو هدف واحد اكثر منها مجموعة الات ينسخ الجديد منها القديــم ، وان عملية تطبيق العلم والتكنولوجيا هى عملية انمائية او حضاريـــة شـــاملة تستدعى وتثير تغييرات فى جميع بنيان المجتمـــع وقطاعاتـــه (٨:٢٥) ، (٠:٤٢) .. والتكنولوجيا بذلك هى عملية توظيف المجتمع للمعرفة العلمية المنظمة ، وفق اهداف محددة ، لزيادة قدراته فــــى مختلــف المجـــالات

الاجتماعية والمادية فى وقت محددة لمواجهة مشكلات محددة بالوسـائل المتاحه فى المجتمع ، وفق القيم السائدة فيه ، حيث تؤثر وتتأثر بـالواقع المجتمعي بابعادة المختلفة . (٣٢:١٦) .

ونتفق فى ذلك مع الراى الذى يؤكـد " مجتمعيـة التكنولوجيـا " بعتبار التكنولوجيا ظاهرة جماعية ذات علاقة جدلية مع البنية الاجتماعيـة والاقتصادية ، وانها تاريخيا نتاج للمجتمع ، والتكنولوجيـا المنقولـة لا تستمر ولا تنمو الا اذا تم استيعابها فى مجتمعها الجديد والتفـاعل معـها (١:٥٥ –٦١) .

والتكنولوجيا بذلك : (٣٢:١٦) .

١. نشاط انسانى لتطبيق المعرفة العملية ، وامتزاجها مع الخـبرات المكتسبة ، لتحقيق اهداف محددة وفق احتياجات المجتمع .
٢. هى عمليات تحدث فى مجتمع له تاريخه وخصوصيته ومقوماتـه وظروفه الخاصة ، واستيرادها عنصر مكمل ومساعد وليس بديلاً عن بناء القدرة التكنولوجية الذاتية للمجتمع واعتماده على الـذات بالتبعثة القصوى والرشيدة .
٣. تتشابك وتتاعل التكنولوجيا مع البنية الاجتماعيـة والاقتصـادى والسياسية والحضارية التى يمر بها المجتمع .

٤. ان لكل فن انتاجى سلعى او خدمى تكنولوجية محـــددة لمجتمــع معين فى زمن معين – ويتم تطوير هذا الفن الانتاجى باســـتخدام التكنولوجيا كأداة للمعرفة العلمية المتاحة فى المجتمع ، واعتبـــار التكنولوجيا أداة العلم فى علقته بالمجتمع .

٥. توافق التكنولوجيا مع القيم السائدة فى المجتمع ، ترتقى بهذه القيـم وتعطى للانمسان وجود له دلالته ، وأما عكس ذلك يكون الوجـود الإنسانى عديم الدلالة ، ومن هنا يجب ان تكون التكنولوجيا آليات مناسبة لاشباع الحاجاتت الاساسية فى اى مجتمع .

٦. أن العلاقة متبادلة بين التنمية والتطوير التكنولوجى ، وتتطلب فى ذات الوقت التنمية الشاملة والتطوير المستمر فـــى التكنولوجيـــا المستخدمة ، أما لاحداث لتغيرات مجتمعيـــة هادفـــة او مســـايرة تغيرات وتحولات قيمية فى المجتمع .

٢. العلم والتكنولوجيا :

تعتبر التكنولوجيـــا أداة لاتصـــال العلـــم وعلاقتـــه بـــالواقع .. والتكنولوجيا بذلك حلقة اتصال بين العلم والمجتمع .

والعلاقة بين العلم والتكنولوجيا علاقة جدليـــة فتقـــدم او تطـــور احدهما يؤدى الى تقدم او تطور الاخر ، باعتبار التكنولوجيا المخـــزون العلمى للمجتمع .. كما ان التكنولوجيـــا تـــزود العلـــم بـــأدوات إجـــراء

التجارب.. ويؤدى العلم بلا شك الى تطور التكنولوجيا بزيادة المخـــزون العلمى فى المجتمع .

ويربط البعض (٢٥:٢٢:١٣) بين العلم والتكنولوجيـــا باعتبـــار التكنولوجيا أسلوب لتطبيق المعرفة .. كما أن العلم هو المعرفة بالإضافـــة إلى الاسلوب الامثل للتطبيق .

بينما يفرق البعض (٤:٤١) بين العلم والتكنولوجيا باعتبار العلـــم معرفة "لماذا" بينما التكنولوجيا معرفة "كيف" ؟

والتكنولوجيا تحول النظريات والقوانين العامة التى يأتى بها العلم الى أساليب وتطبيقات فى مختلف الأنشطة ، والعلم يملك صفة العموميـــة بينما التكنولوجيا تملك صفة الخصوصية ، والعلم نتاج فكرى والتكنولوجيا نتاج علمى فى المقام الاول (٣٦:٨ – ٣٧) ومهما تباينت الآراء فالعلاقة بينهما ثنائية الاتجاه ، وتتفق أهداف كل منهما فى خدمة المجتمع وتنميته .

ويتضح من ذلك أهمية الاهتمـــام بمشـــكلات الكـــوادر العلميـــة والتكنولوجية ضمن إطار اجتماعى واقتصادية وسياسى للدول المتخلفـــة ، فنحن فى حاجة الى نصف قرن من معدلات النمو الحالية لإدراك مستوى الدول المتقدمة كما هو اليوم (٩:١-١٢) .

وضرورة التركيز على إعداد خطة قومية شاملة واضحة المعالم ، تكون الخطة العلمية والتكنولوجية جزء لا يتجزأ منـــها وأن يســـهم فـــى إعدادها القطاع العلمى (٢٠-١٠٥).

وينبغى ان تتوافق مخرجات التعليم مع متطلبات التنمية من ناحية والمهارات التكنولوجية والفنية من ناحية اخرى .

ففى القطاع الزراعى لا يكاد التعليم يؤثر فى عمليات الإنتـــاج ، فالعمل الزراعى يقوم به أميون ، وتحول التعليم الى قـــوة طـــاردة مـــن الزراعة ومن الريف وفى الصناعة لا تزال إنتاجية العمل أقل منها فـــى البلاد المتقدمة مما يطرح تساؤلا عن العنصر البشرى ومستوى تعليمـــه وتدريبه ومدى كفاءة التعليم ودوره فى التنمية (٢٨:٢٤٤) كما يجب ربط العلم كنظام عائده المعرفة بالمجتمع الذى هو نظام يستخدم المعرفـــة وأن التكنولوجيا هى التى تقوم بهذا الدور فى ربط العلم بالبيئة .

٣.نقل التكنولوجيا :

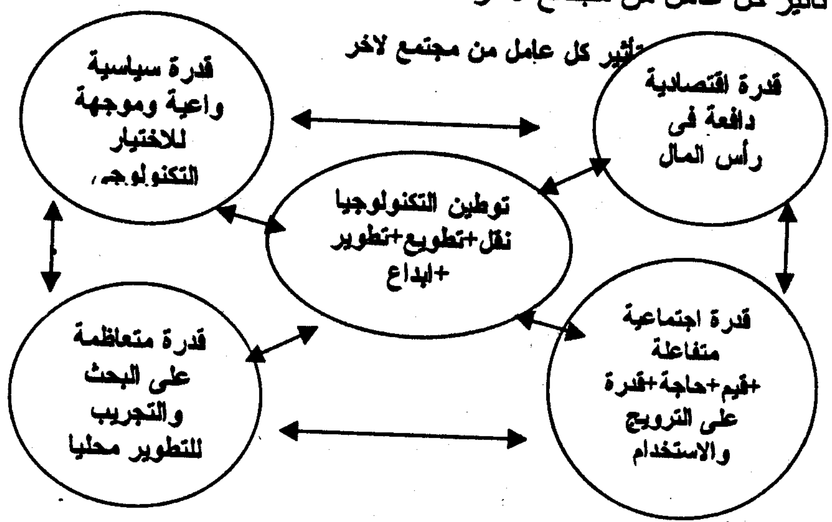
المقصود بنقل التكنولوجيا نقلها من دولة متقدمة لديها قدرة ذاتيـــة على تحقيق التكنولوجيا (نقل افقى) ، الى دولة أخرى أقل تقدما لا يتوافـــو لديها هذه القدرة او قدرتها ليست بالدرجة المطلوبة (نقل رأسى).

ويأخذ هذا النقل الرأسى فى أبسط أشكاله نقل الطرق والأســـاليب التكنولوجية من الأولى الى الثانية ، دون إجراء أية تعديلات أو محاولات

لتكيفها مع الظروف الاجتماعية والبيئة فى الدول الأقل تقدمـــا.. والنقـــل الرأسى للتكنولوجيا هو المؤشر الأكيد الى تطور تكنولوجى حقيقى ينبـــع من البيئة المحلية .. ولا يمكن اعتبار نقل التكنولوجيا عملية ناجحــــة الا بقدر ما يتحول النقل الأفقى الى نقل رأســـى يرتبـــط ارتباطـــا عضويـــا وديناميكيا بهياكل المجتمع المحلى والبيئة التى تحيط بـــه (٨:٨٠ – ٨١) والدول المتقدمة فى هذه الحالة مرسلة للتكنولوجيا باعتبارها من ناتجـــها وتتفق مع بيئتها أما الدول المتخلفة فمستقبله للتكنولوجيا ، ولكن لم تـــهيئ نفسها وظروفها وأبعاد واقعها لهذا الاستقبال .. أما وسائل الاتصال هنـــا فمتعددة فقد تكون عن طريق قنوات الاستيراد المباشـــر او مـــن خـــلال الاستثمار المباشر فى هذه الدول ، وينجم عن عدم تهيئة المجتمع المستقبل لظروفه وأوضاعه الداخلية لاستقبال التكنولوجيا العديد من الآثار .

من هذا المنطلق فإن عملية النقل هذه ليست أمرا ميسورا، حيـــث تناسب التكنولوجيا أصلا ظروفا خاصة بمجتمعات متقدمة ، مما قد يـــؤدى هذا النقل الى إيجاد ظروف غير مرغوب فيها مما يعوق مسار التنميـــة .. وقد تحتاج بعض أنواع التكنولوجيا الى تطويع وتوطين لتلائـــم ظـــروف الدول النامية او ايجاد حل بديل اكثر صعوبة وأبطأ فى التنفيـــذ، وهـــو تطويع البيئة ذاتها لكى تسمح باستيعاب وانتشار التعامل الإيجـــابى مـــع التكنولوجيا المنقولة كما يجب ربط التكنولوجيا بأهداف التنمية (٣٥:١٦).

وأن هناك وعيا متزايدا لامور البيئة فيما يتعلق بالتطور التكنولوجى ، وأن هناك إدراك أكبر لأهمية الحضارة فى مسار التنمية (١:٣٦ – ٢) .. ونوضح فى الشكل التالى العوامل المتفاعلة فى توطين التكنولوجيا فى الدول النامية ، ويلاحظ تكامل هذه العوامل مجتمعه وإن اختلف تأثير كل عامل من مجتمع لآخر .

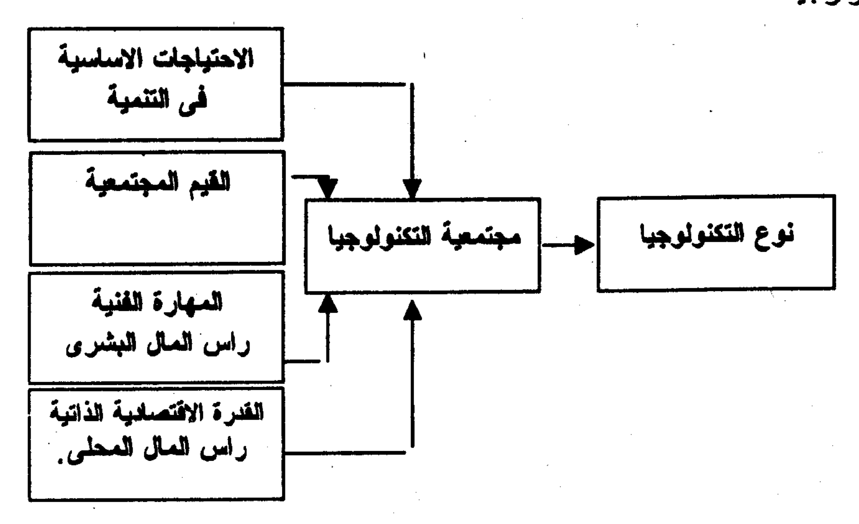


شكل (١) يوضح العوامل المتفاعلة فى توطين التكنولوجيا فى الدول النامية

٤. شروط نقل التكنولوجيا :

لنجاح نقل عملية التكنولوجيا يجب توافرمجموعة من الشروط يمكن إيجازها فى : حسن الاختيار – شروط النقل فنيا واقتصاديا وماليا – توافر القدرة المحلية للتطويع والتطبيق – حساب تكلفة العائد – تفادى الاضرار بالاجهزة التكنولوجية والانتاجية المحلية (٦٧:٢٤) ، واكساب الخبرة والمعرفة العلمية والتكنولوجية – التوافق مع القيم والسلوكيات الاجتماعية فى المجتمع – قياس اثار التلوث وكيفية مواجهته – تناسب التكنولوجيا مع استراتيجية الاحتياجات الاساسية فى التنمية – التركيز على التوسع الافقى (مكثف العمالة) حيث كثافة راس المال منخفضة – زيادة كفاية الالات الزراعية والتوسع فى الميكنة الزراعية فى المناطق التى تقل فيها العمالة الزراعية وترتفع الاجور – عدم اغفال البعد الانسانى – ان تكون منطلقا للاعتماد على الذات من خلال التركيز على النمو الاتساعى الافقى بجانب النمو العمودى المكثف للامكانيات والموارد المحلية (البشرية – المادية – التنظيمية) – التركيز على الموارد المجتمعية الكامنة التى لم تستغل بعد – تبادل التكنولوجيا المتاحة التى طورت فى البلاد النامية – السماح لتراكم خبرات فنية وقدرات اجتماعية – مراعاة الندرة النسبية مع استخدام المورد المتوفر باقصى درجة ممكنة – ضرورة توافر معايير محددة لاولويات استيراد ونقل التكنولوجيا .

(٣٦:١٦) .. ويوضح الشكل التالى العوامل المؤثرة فى اختيار التكنولوجيا الملائمة .



شكل (٢) يوضح العوامل المؤثرة فى اختيار التكنولوجيا الملائمة

٥.آثار نقل التكنولوجيا :

تنظر الناس فى بلاد العالم الثالث للتكنولوجيا كما لو كانت جعبة ساحر فى ثنايها حلول وجيبة وخارقة ، يمكن لو اتيحت لها ان تخلصها من بعض شقائها (٥٢٨:٧ – ٥٢٩) ، معتقدين فى ذلك وان التكنولوجيا هى التى تصنع التنمية وفى الحقيقة ان جهد التنمية الشاملة الدئوب هو الذى يساعد على اكتساب الثورة التكنولوجية اللازمة لاضطراد وتعظيم عائدة (٥٣٠:٦) .

ولنقل التكنولوجيا اثار ايجابية كالايفادة من الانجازات الايجابيـــة للتقدم العلمى والتكنولوجى ، والسرعة فى الانتاج او تحســـين وتطويـــر نوعية المنتج . توفير "الوقت والجهد البشرى" مما يمكن اســـتثمارة فـــى مجالات اخرى ، ولكن يشترط لحدوث ذلـــك تكيـــف التكنولوجيـــا مـــع الظروف والاوضاع البيئية ومراعاة العامل الانسانى ، والبعد المـــهارى ، والملائمة الهندسية وحجم التكنولوجيا الجديد مع طبيعة مجـــال ومكـــان الاستخدام كحجم الالة .(١٦:٣٧) .

غير ان هناك اثار سلبية لنقل التكنولوجيا واستخدامتها فى الـــدول المتخلفة ، حيث ان التطور السريع للعلم والتكنولوجيا لم يلازمة تطـــور مماثل فى المجتمع ، مما يجعل الانسان قلق على مستقبلة ففى امريكا مثلا (٢٥:٢٣ –٢٩) يقلق الاباء على مستقبل ابنائهم خوفا مـــن يصبحـــوا عاطلين ، مالم تكن لديهم دراية باستخدام اجهزة الكمبيوتر حسب الكيفيـــة التى يراها اصحاب العمل ، وخبرات الاباء محدودة فى ارشاد ابنائـــهم .. وينظرون الى المدارس باعتبارها انسب مكان لمواجهة هذه المشكلة .

ان التوسع فى استخدام التكنولوجيا فى العمـــل واحلالـــها محـــل المهارة الشخصية قلل من شعور الانسان باهميته وقدرته على الابتكـــار وزادة من اغفال العنصر البشرى فى العمل مما يفقد المـــوارد الانســـانية (٤٠) .

كما اننا نجد أن استخدامات التكنولوجيا فى الدول النامية استخدام غير متوازن ، بين بعدى بناء المجتمع (البنائى – الوظيفى) ، كما انه ينظر الى استخدامات التكنولوجيا نظرة ضيقة باعتبارها احادية الهدف . وهو هدف اقتصادى انتاجى بحت هذا مع تسليمنا بقوة العلاقة بين نوعية التكنولوجيا المستخدمة والمتغيرات البنائية الوظيفية فى المجتمع (٣٨:١٦) .

باعتبار التكنولوجيا الجديدة مدخلا من مدخلات المجتمع ونسق اجتماعى الا ان العمليات التحويلية (المهارة الفنية والاستخدام الايجابى للفرد فى الدول المتخلفة) لا تساعد على ايجاد المخرجات المرغوبة والاثار الايجابية لهذا المدخل الجديد ، ويرجع ذلك الى عدم التخطيط فى اختيار المدخل المناسب ، او التخطيط للعمليات التحويلية لهذا المدخل داخل المجتمع كنسق اجتماعى ضيق النظرة لبعض المشكلات فمثلا المشكلة الزراعية تتحول فى الدول المتخلفة من مشكلة اقتصادية اجتماعية الى مجرد مشكلة تكنولوجية ،كما ان الهدف الرئيسى التأثير على كيفية جعل البذور لا البشر اكثر انتاجية (١٥:٢٣) .

ان التكنولوجيا (متوطنة) فى الدول المتقدمة بينما (مستوردة) فى الدول النامية ويظهر هنا التبعية والتحكم التكنولوجى ،ولم تستطع برامج التنمية فى الدول المتخلفة افراز تطورا تكنولوجيا نظرا لضعف القدرة

المحلية التكنولوجية فى هذه المجتمعات والتى اضحت معتمدة على قدرات الدول الاخرى.

ظهرت الازدواجية التكنولوجية بين القديم والحديث والميل الى التقليد والمحاكاة والفهم الخاطىء للتحديث فى المجتمعات ،باعتباره علاقة ايجابية لما يطوره وتستحدثه الدول المتقدمة ، بينما لايعنى التحديث التقليد والمحاكاة، وانما اكتساب المجتمع القدرة على التجدد والتطور الذاتى والتقدم دون فقدان لشخصيتة الحضارية (٣٨:١٦) .

والتكنولوجيا المنقولة لا يراعى فى اختيارها قيم ومعايير المجتمع، وقد أوضحت بعض الدراسات المحلية (١٩) ان هناك بعض المعايير التى تؤثر سلبيا على قابلية الفلاحين لتبنى الافكار الجديدة مثل الأمية -العزلة والعلاقات الاجتماعية الاولية واوضحت دراسات اخرى (١٤) وجود قيم واتجاهات للفلاحين المصريين لرفض الممارسات الزراعية المستحدثة كالقدرية ، القناعة، الاتجاه نحو التحفظية ، الخوف من المجهول ، عدم الميل للتغيير ، بينما بينت دراسات اخرى (١٥) ان بعض الفلاحين يتوقفون عن استخدام التكنولوجيا لعدم وجود صيانة ، وعدم وجود الخامات ، وظهور بدائل جديدة ، وارتفاع تكلفة استخدام التكنولوجيا ، وعدم توفر قطع الغيار ، وعدم توفر الفنيين ، وعدم حاجة السوق الى التكنولوجى وقصور المعرفة المتاحة ، بينما اوضحت دراسات

اخرى (١٠) ان للتكنولوجيا دورا ايجابيا فى تنميـــة المنـــاطق الريفيـــة المستحدثة من حيث اقامة مأوى وإنشاء ورش صيانة موتورات ، وتطوير عملية تصنيع وتمليح الاسماك ، وتوفير المبيدات اللازمة .

وتؤدى التكنولوجيا الى رفع كفاءة العامل الفرد عشرات او مئـــات المرات مما يقلل بشدة من عدد العمال المطلوبين لانجاز عمل ما ، ومـــع الاخذ بالتكنولوجيا يصبح العمال ذو المهارات القديمة دون عمل ، وتزداد البطالة وقد يحدث ذلك تمزقا عنيفا لجماعات باســـرها ، عندمـــا تكـــون التكنولوجيا القديمة من القطاعات الرئيسية للعمالة فى المجتمع ، وما ينجم عن ذلك من عواقب اجتماعية ، فضلا عن الأنماط الجديـــدة للســـكان ، ولذلك يجب تقويم العمالة وتخطيطها قبل ادخال هذا النوع من التكنولوجيا على نطاق واسع ،كما ان الاستجابة للتغيرات التى تحدثـــها التكنولوجيـــا متعددة الجوانب وتتوقف بدرجة كبيرة على عوامل ثقافية ، فقـــد تكـــون ردود الفعل العاملة رفض التغيير او اللجوء للعنف (تخريب التكنولوجى)، وقد يؤدى الى نزوح القوى العاملة من الإنتاج الحقيقى الـــى القطاعـــات لأخرى (١١:٢٢ – ٢٤) هذا فضلا عن وجود صعوبات فى تعلم مهنـــة جديدة لذوى المهن القديمة .

هذا بالإضافة الى البطالة المقنعة فى بعض القطاعات مثل الريف، والتى ترتبط بمستوى تكنولوجى معين فإذا انتقلنا الـــى زراعـــة ميكنـــة Mechanized فبالتالى ستظهر درجة عالية من البطالة المقنعة .

وقضية البطلة هى حصاد لفترة اختيار التكنولوجيا غير الملائمة ، وقد جرت العادة فى التحليلات عند عرض الخيارات التكنولوجية الملائمة على وضع كثافة العمالة وكثافة راس المال المستثمر على طرفى نقيـــض (٨٦:٢٩) .

ولا تشكل العمالة الزراعية فى الريف (كمثـــال) ســـوى ٤٩,٢% فقط من اجمالى قوة العمل فى الريف ، وقد تبين (من مسح بالعينة اجرتـه وزارة الزراعة عام ١٩٨٢ عن حالة الميكنة الزراعية فـــى مصـــر) ان الحائزين لخمسة افدنة فاكثر يمثلون ٦٢% من ملاك الجرارات الزراعيـة المشتراه حديثا ٤٤% من ملاك الات الرى ، وتذهب نسب كبـــيرة مـــن مدفوعات ايجار الالات الزراعية الى كبار الحائزين وتقدر نسبة تـــتراوح بين ٤٠% ، ٥٣% من هذه المدفوعات ويساهم ذلك فـــى تعميـــق هـــذه الدخول (٣٩٧:١٧) .

هذا فضلا عن ضعف روح التعاون بين الفلاحين ، فالتكنولوجيـــا القديمة كانت تجعل الفلاح يساعد(يزامل) الآخرين ، بينمـــا التكنولوجيـــا الجديدة تجعل الفلاح المصرى يميل الى الفردية اكثر من العمل الجماعى.

هذا بالإضافة الى تلوث البيئة ، والتى لا تولى البلاد النامية له اى اهمية لضعف امكانيات ، وعدم ادراك خطورة هذا التلوث ، وقد جاء فى تقرير نادى روما الشهير (حدود النمو) ان التلوث يصل الى مستويات لا تحتمل ، مما دفع الدول المتقدمة الى التحرك السريع الى انتاج وسائل تخفيض التلوث او ما يسمى Pollution Abatement Devices .

ووضع مواصفات نمطية لإنتاج بعض السلع تقلل من التلوث ، وحظر استخدام بعض الكيماويات ، ولا تستطيع الدول المتخلفة ذلك بالرغم من مصادر التلوث فى المدينة بدأت الآثار الضارة للمبيدات على صحة الفلاحين ، وبعض الاسمدة ذات الآثار الجانبية فى تلوث الارض والمياه ببعض الكيماويات الضارة ، ويجب الحذر الشديد فى استخدام الكيماويات ، نظرا لآثارها الضارة الواضحة على كائنات حية مفيدة من طيور ونباتات ، ومن حيث تأثيرها على الانسان المستهلك للمنتجات الزراعية ، فالمبيدات الكيماوية تحتوى عادة على عناصر سامة ، لها دورة كاملة فى البيئة من النبات الى الحيوان الى الانسان مرورا بالارض والانهار والبحار والهواء ، وتستغرق احيانا اكثر من عشرين عاما ، ومن ثم لابد من الاهتمام الشديد بتطوير تكنولوجيا المقاومة الحيوية البيولوجية، والعمل على التوسع في استخدامها والتدنى باستخدام المبيدات الكيماوية (٣: ١٦٠ – ١٦٨) .

ثانيا الخدمة الاجتماعية ونقل التكنولوجيا

ان مرحلة التغير السريع الذى نمر به ، تتميز بـــالتقدم العلمـــى والتكنولوجى بماله من آثار لا حدود لها فى حياة الناس وتعقيدها وتغـــير أساليبها (٣:١٥) والخدمة الاجتماعية مهنة تكنولوجية فى طبيعة تطورها.

ويؤكد كلارك وهوريز (١٩٧٩) Clark & Horeysi علـــى ان تأثير الخدمة الاجتماعية يجب ان يتضح فى ادوارها او شـــكل الخدمـــة المقدمة فى المجالات التى تهتم بها الخدمة الاجتماعية ، وتأثير وفاعليـــة الخدمات المختلفة على حياة الناس ، ومن المهارات التى يجب ان يـــزود بها الاخصائى الاجتماعى المهارات التى تتعلق بتجميع المعلومات وتحليل وتفسير المعلومات ، وصنع القرارات ، ومهارات الاتصال بالإضافة الـــى معارات التدخل المهنى (٤٥:٠) .

ويمكن للاخصائى الاجتماعى ان يستخدم مهاراته المختلفـــة فـــى الترويج للتكنولوجيا ، كما انه يمكنه جمع الحقائق والمعلومات المختلفـــة التى تتعلق بها وتفسيرها فى ضوء الواقع المجتمعى ، ومدى تقبل الأفـــراد للتكنولوجيا ، أو توفر المهارات والخبرات الكافية للتعامل مع التكنولوجيا، كما يمكنه من خلال الاستعانة بلخبراء والفنيين عقد الندوات والـــدورات التدريبية لزيادة المهارة الفنية لمستخدمى التكنولوجيا، مستخدما فى ذلـــك

مهاراته الاتصالية سواء بالأفراد او القادة المؤثرين فى المجتمع والذيـــن يمكن الاستعانة بهم كمروجى تكنولوجيا (١٦:٤٣) .

كما يمكنه استخدام مهاراته التأثيرية والقـــدرة علـــى الاقنـــاع ، ومساعدة الفرد والتمرين على اتخاذ القرارات الرشيدة .. والمـــهارة فـــى اجراء البحوث والاستفادة منها ويمكن ان يكون وسيطا وخبـــيرا لشـــرح فكرة خبراء التكنولوجيا الى المستفيدين وبالتالى يسهل فى عمليـــة نقـــل التكنولوجيا (٢٩:٩) بمساهمته مع المهن الأخرى من منظـــور تكـــاملى ودوره فى الترويج لها (٥ : ٥-١٥) .

وما دام الاخصائى الاجتماعى يتعامل مع الاحتياجات والمشكلات لاحداث التغيير وتوجيهه لصالح المجتمـــع ، فمـــن الطبيعـــى ان تكـــور الاحتياجات والمشكلات هى وحدة العمل التى يمارس عمله فيها (١٣:١٠) ويتضح هنا دور الخدمة الاجتماعية فى دراسة الاحتياجات والمـــوارد . وتستقدم من التكنولوجيا ما يتناسب مع قدراتنا وإمكانيات ويشبع من هـــذه الاحتياجات ، والتوعية بكيفية استخدام التكنولوجى ، وترشيد وتوظيـــف استخدامها بما يخدم احتياجات المواطن ويحقق اهدافه.

وذلك من خلال اجراء دراسات قبلية مسحية للمجتمع يتعرف مـــن خلالها على طبيعة المجتمع وقيمة وتحديد احتياجاته ومشكلاته ، وتنظيـــم حملات توعية للمواطنين بأهمية تقبل التكنولوجيا والانتقاء منها ، وإجراء

دراسات بعدية لتقويم مدى نجاح تلك التكنولوجيات فى تحقيــق أهدافــها وإشباعها لاحتياجات المجتمع (٩:٣٠ – ٣١) .

من أدوار الخدمة الاجتماعية المســاهمة فــى تحريــر طاقــات وإمكانيات المواطنين من الأوضاع والظروف المعوقــة ، وتنميــة هــذه الطاقات والإمكانيات لرفع كفاءتها الانتاجية وتشترك بفاعلية فــى زيــادة الانتاج فى جميع المجالات (٣٥) والخدمة الاجتماعية بذلك تعمــل علــى زيادة تقبل الافراد للتكنولوجيا ، وزيادة مهاراتهم الفنية من خلال التدريب فضلا عن إزالة ما يعوق تقبل الافراد من قيم قد تحد او تســئ اســتخدام التكنولوجى ، وهى بذلك تــهيئ الافــراد لاســتقبال ونقــل واســتخدام التكنولوجى .

والاخصائى الاجتماعى مسئول مــــهنيا عــن إحــداث التغيــير الاجتماعى وأصبح ينظر للعميل كهدف للتغيير (٣٥:٠) وهو بذلك يعمــل على تهيئة المجتمع وتغييره ، لاستقبال ونقل واستخدام التكنولوجيا ،بل ان الخدمة الاجتماعية الراديكالية تهتم باحداث تغــيرات مجتمعيــة ، فــهذه التغييرات ولا شك تساهم بشكل او باخر فى تهيئــة المجتمــع واعــداده للتكيف مع التكنولوجيا وبنفس القدر والأهمية تتعامل الخدمة الاجتماعيــة مع عقبات ومشكلات واثار نقل التكنولوجيا .

والخدمة الاجتماعية اذن تسهم فى نقـــل التكنولوجيـــامن خـــلال مدخلين تم ايضاحهما (٤٤:١٦) :-

١-**المدخل الانسانى :** من خلال التعامل مع الفرد مستخدم التكنولوجيا ، بتدريبه وزيادة مهاراته وخبراته الفنية ، وتقبله للتكنولوجيا وإزالة اى عوائق فردية قد تحد من تقبله للتكنولوجيا او استخدامه لها .. وتكيف الفرد مع التكنولوجيا الجديدة .

٢-**مدخل التغير المجتمعى :** وذلك بالمساهمة فى تهيئة المجتمع وجعلـــه تربة صالحة للغرسة الجديد (التكنولوجيا) ، ولتكيـــف الواقـــع مـــع التكنولوجيا الجديدة .

فضلا عن مساهمة الخدمة الاجتماعية فى الكشـــف عـــن أبعـــاد واحتياجات المجتمع ، واختيار وتوطين التكنولوجيـــا وانتشـــارها وإدراك الآثار الناجمة عنم التكنولوجيا الجديدة .

ثالثا : التخطيط الاجتماعى وعملية التكنولوجيا

التخطيط يوضح الأغراض ورسم او وضع الحلول البديلة وتحديد النتائج الإيجابية والسلبية والتقويـــم المســـتمر ، لتحســـين الاســـتراتيجية والبرامج .. كما يوضح جنر ميردال .

إن التخطيط هو تنسيق مقاييس التدخل لخدمة تنمية الأهداف الكلية للمجتمع القومى والتى تحددها السياسة (٠:٣٥) والتخطيـــط الاجتمـــاعى

نسق اجتماعى لتطوير المشروعات النوعية المحددة (٤:٤-٩) والتخطيط الاجتماعى بذلك تدخل واع لاعادة صوغ الهياكل الاجتماعية والاقتصادية من خلال مجموعة من السياسات المتكاملة ، والتى تستهدف زيادة القدرة التكنولوجية المحلية ، والتى تختلف وتتباين من مجتمع لاخر ، ويساهم التخطيط الاجتماعى فى خلق جو من الثقة المتبادلة بين التكنولوجيا والمجتمع ومستخدمها (١٦:٤٥) .

وتوجد حاجة الى زيادة قدرة التخطيط على ايجاد أحداث واقعية مرغوب فيها ، ويتطلب ذلك من المخططين أن يدركوا المستفيدين من عائد التخطيط وأن يكيفوا أساليبهم التخطيطية لكى تكون قادرة على التعبير عن احتياجات المستفدين بشكل مباشر والتخطيط بذلك يعمل على تلبية حاجات المجتمع (٣٣) .

ومن أسس التخطيط الاجتماعى ومبادئه مراعاة الواقعية الاجتماعية ، ومن حيث تحديد نوع المجتمع والسلوك الاجتماعى السائد فيه ، وطريقه الحياه ، والعلاقات الاجتماعية والقيم والعادات التى تشكل المجتمع تشكيلا يجعله يختلف عن غيره من المجتمعات (٤:٧٩) ومراعاة الأخصائى لاجتماعى المخطط لهذه الواقعية ، وإدراكه للقيم والعلاقات والسلوك الاجتماعى السائد ، ما يجعله يساهم بشكل او باخر فى توطين

التكنولوجيا فضلا عن مشاركته فى تحديد اهداف التكنولوجى المستخدم ، وتحديد الآثار السلبية والإيجابية للتكنولوجى .

ويؤدي تغلغل التكنولوجيا الجديدة الى آثار ، وكل قرار يتعلق باستخدام التكنولوجيا يمكن أن يبنى على بيانات ومعلومات (٣٧) ويمكن أن يساهم الاخصائى الاجتماعى المخطط بما لديه من مهارة بحثية فى دراسة آثار التكنولوجيا المستخدمة ، كما أنه يمكنه المساهمة فى توفير البيانات والمعلومات الصادقة ، التى تفيد فى ترشيد قرار استخدام تكنولوجيا جديدة كما يمكنه من خلال تفاعله مع متخذى هذه القرارات أن يبصرهم باحتياجات المجتمع للتكنولوجى الجديد وأهدافه وتوقع آثاره . السلبية والإيجابية ، كما يمكنه القيام بدور واضح فى توفير المعلومات عن التكنولوجيا الجديدة ويمكنه كذلك استخدام أسلوب تحليل مدخل – مخرج والذى يمكن من اتخاذ القرار المناسب بإدخال التكنولوجيا الحديثة (٣٧) .

ويمكن للمخطط الاجتماعى المشاركة فى اختيار التكنولوجيا الملائمة لواقع المجتمع القيمى والسلوكى ، وهو الذى قام بدراسة المجتمع، واختيار التكنولوجيا المؤدية الى الاستخدام الامثل والرشيد للموارد المتاحة والكامنة ، وهو الذى قام بتحديدها واستخدام التكنولوجيا فى وجود شروط ومقدمات هادفة يحددها الاخصائى الاجتماعى المخطط والعلاقة بين

نوعية التكنولوجيا المستخدمة والتغير البنائي الوظيفي في المجتمع ، فضلا عن ضرورة توفر خطة لنقل التكنولوجيا يشارك في إعدادها الاخصـــائى الاجتماعى المخطط .. وكذلك فى توطين التكنولوجيا وتدعيـــم قـــدرات المجتمع الذاتية على الابتكار أو تأهيل استخدامات التكنولوجيا الحديثة .

وبذلك فإن التكنولوجيا المناسبة وخياراتها فى نطاق تحكم المخطط الاجتماعى ، ويمكن للاخصائى الاجتماعى المخطط المساهمة بفاعلية فـــى زيادة قدرة المجتمع التكنولوجية الذاتية ، من خلال اهتمامـــه بـــالعنصر البشرى وخطة تطوير هذا العنصر ، وتنمية الافـــراد لزيـــادة مهاراتـــهم وقدراتهم الكامنة داخل إطار حتاجات الخطة ، وتركـــيزه علـــى مجـــال استخدام العنصر البشرى Manpower utilization ولا يقتصر تنميـــة القوى البشرية على التأهيل والتدريب فقط لكن كذلك على الرعاية الصحية والاجتماعية وتنمية الوعى الثقافى والاجتماعى ، وتوفير المناخ الملائـــم للمشاركة وتقبل التكنولوجى الجديد ، وإذا ما كان التوجه نحو محو الامية والتدريب توجها هامشيا في الدول المتخلفة ، اذا ما قورن نحو التوجيـــه الى راس المال ، فإن الجهود المهنية للتخطيط الاجتماعى لها ضرورتـــها فى إحداث التوازن فى هذا التوجه .

وإذا ما أسفرت آثار التكنولوجيا المستخدمة عـــن توقـــع عجـــز Shortage فى بعض نوعيات العمالة ، فإن للأخصائى الاجتماعى دورا

فى تحديد مسارات مناسبة للتصرف من خلال التدريب والتأهيل ، وتقبل الأفرراد لتغيير مهنهم ، وإذا ما كان هناك فائض Surplus فى بعض نوعيات العمالة – فبناء على تدريبها وتأهيلها – يمكن تحويل مساراتها.

وبذلك فإن الاخصائى الاجتماعى المخطط يساهم فى كل مراحل وعمليات نقل التكنولوجيا الجديدة ، بدء من اختيارها وملاءمتها وتوطينها وتكيفها (او تكيف المجتمع) الى ترويجها وإدراك آثارها والتى قد تحتاج الى تطور تكنولوجى جديد مرة اخرى .

رابعا : نظرية التخطيط فى مجال نقل وتطور التكنولوجيا

المنهج الخلقى فى التخطيط Ethical Approach هو أنسب المداخل النظرية للتخطيط فى المجال التكنولوجى وقد تطور من خلال ثلاث اتجاهات :

١. **الوصفى التجريبى :** Descriptive Empirical هو الاسلوب الذى يجمع بين العلم والتفسير فى تحديد أهداف الخطة – فتأتى متوافقة مع آمال المواطنين .

٢. **منهج خلقى مبنى على القيم : Moralizing Approach** وتراعى الخطة هذه القيم .

٣.منهج خلقى فلسفى : Meta – Ethical ويهتم بالمثاليات .

ويرى المنهج الخلقى الجديد فى التخطيط ، أن إعداد الخطة وتنفيذها يجب أن يؤخذ فى الاعتبار القيم والحقائق السائدة فى نفس الوقت، حيث المنهج المادى لا ينجم عنه الا الجانب الرقمى وهو نصف حاجة الخطة ، وكذلك المنهج الفلسفى فى الخطة قد لا يتفق مع الواقع (٣٩) .

ولذا وجب ضرورة وجود خطة تكنولوجية للمجتمع ، يشترك المخطط الاجتماعى فى كل مراحلها ، مع ضرورة مراعاة المنهج الخلقى فى التخطيط كموجه ، ومن ثم تتلاءم التكنولوجيا الجديدة مع قيم المجتمع مما يؤثر فى وجود علاقة إيجابية بين التكنولوجيا والمجتمع ومستخدميها.

المـــراجـــع

(١) أولاً: المراجع العربية:

(٢) ابراهيم بدران ، مشكلات العلم والتكنولوجيا فى الوطن العربـــى ، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥.

(٣) ابراهيم حلمى عبد الرحمن ، قضايا التكنولوجيا المعـــاصرة فـــى مصر، المؤتمر الســـنوى الســـابع لاكاديميـــة البحـــث العلمـــى والتكنولوجيا ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(٤) ابراهيم سعد الدين وآخرون ، صور المستقبل العربى ، بـيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

(٥) احمد كمال احمد، التخطيط الاجتماعى، القاهرة ،الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية ، ١٩٧٦ .

(٦) احمد وفاء زيتون ، العوامل الانسانية المصاحبـــة لعمليـــة نقـــل التكنولوجيا ، الندوة العلمية الثانية ، الجمعية المصرية للبحـــوث الاجتماعية والتكنولوجيا لتنمية المجتمـــع ، القـــاهرة ، ١٩-٢٣ ديسمبر ١٩٨٧ .

(٧) ------- ، استراتيجية التكنولوجيا ، دراسات عربية ، يوليو ، ١٩٧٧.

(٨) ------ ، استراتيجية التنمية فى مصر ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين – القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مارس ١٩٧٧ .

(٩) انطونيوس كرم ، العرب أمام تحديات التكنولوجيا ، الكويت ، عالم المعرفة، نوفمبر ١٩٨٢ .

(١٠) توصيات ندوة ، العوامل البشرية المؤثرة فى نقل التكنولوجيا ،كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، بالتعاون مع وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الاعلى للجامعات، مايو ١٩٨٨ .

(١١) جابر سيد التكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية بين جماعات الصيادين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية آداب سوهاج ١٩٨٧.

(١٢) جون ب-ديكنسون ، العلم والمشتغلون بالبحث العلمى فى المجتمع الحديث ، ترجمة شعبة الترجمة واليونسكو ، الكويت ، عالم المعرفة ، ابريل ١٩٧٨ .

(١٣) جهاز بناء القرية المصرية ، برنامج التنمية المحلية للقرية ، ديسمبر ١٩٨٥ .

(١٤) سيد ابو بكر حسانين ، طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع ، القاهرة ، الانجلو المصرية، ١٩٧٦ .

(١٥) سيد حسن سالم ، علاقات اتجاهات وقيم المزارعين المصريين برفض الممارسات المزرعية المستحدثة، رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الزراعة جامعة الازهر، ١٩٨٢ .

(١٦) صلاح حوطر، ابراهيم رجب وآخرون ، بحث العوامل البشرية فى نقل التكنولوجيا ،كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، بالاشتراك مع وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الاعلى للجامعات ١٩٨٦ .

(١٧) طلعت مصطفى السروجى ، الآثار الاجتماعية لاستخدامات التكنولوجيات فى الميكنة الزراعية والصناعات الصغيرة فى الريف ، مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩ .

(١٨) عادل غنيم ، النموذج المصرى لراسمالية الدولة التابعة ، دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ، ٧٤-١٩٨٢ ، القاهرة ، دار المستقبل العربى، ١٩٨٦ .

(١٩) عبد الفتاح قنديل ، نقل التكنولوجيا المتطورة الى الدول النامية ، ابحاث وتوصيات المؤتمر الوطنى السابع للإنماء ٢٤-٢٥ نوفمبر ١٩٧٣ ، بيروت ، مؤسسة ناصر للثقافة، ١٩٧٣ .

(٢٠) عبد الحليم احمد خلف ، دراسة للمعايير الاجتماعية المعوقة لاستجابة الزراع المصريين لرسالة الارشاد الزراعى ، رسالة ماجستير ، غير منشورة كلية الزراعة ، جامعة الازهر ،١٩٧٦ .

(٢١) عبد المنعم ابو العزم ،سياسة التخطيط العربية للثورة العلمية التكنولوجية ، ابحاث وتوصيات المؤتمر السابع للإنماء ٢٤-٢٥ نوفمبر ١٩٧٣ ،بيروت ،مؤسسة ناصر للثقافة ،١٩٧٣ .

(٢٢) على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ، ٥٢- ١٩٧٧ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٧٧ .

(٢٣) غفار عباس كاظم ، بعض مشكلات استخدام التكنولوجيا فى تنمية لاقتصاد العربى ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ .

(٢٤) فرانسيس مورالابيه وجوزيف كولينز ، صناعة الجوع (خرافة الندرة) ، ترجمة احمد حسان ، الكويت ، عالم المعرفة ، العدد ٦٤ ، ابريل ١٩٨٣ .

(٢٥) فينان محمد طاهر ، مشكلة نقل التكنولوجيا ، دراسة لبعض الابعاد السياسية والاجتماعية القاهرة ،الهيئة ،المصرية العامة للكتاب ،١٩٨٦ .

(٢٦) قسطنطين زريق ،التحدى القيمى للثــورة العلميــة التكنولوجيــة ،سياسية التخطيط للثورة العلمية التكنولوجية ،أبحاث وتوصيــات المؤتمر الوطنى السابع للإنماء ،٢٤-٢٥ نوفمبر ١٩٧٣ ،بيروت مؤسسة ناصر للثقافة ١٩٧٣ .

(٢٧) محمد محروس اسماعيل ، اقتصاديات الصناعة ، الإســكندرية ، دار الجماعات المصرية ،١٩٨٩ .

(٢٨) ------ ، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البــلاد النامية ، المؤتمر العلمى الســنوى للاقتصــاديين المصريــين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياســى والاحصــاء والتشــريع ، القاهرة ،٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦ .

(٢٩) محمد نوبيل نوفل ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، القاهرة ، مكتبــة الانجلو المصرية ،١٩٧٩ .

(٣٠) محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد العربــى ، نظــرات وهواجــس مستقبلية ، المستقبل العربى بيروت ، مركــز دراســات الوحــدة العربية ، ١٩٨٨ .

(٣١) معن خليل عمر ، الموضوعية والتحليل فى البحث الاجتمــاعى ، القاهرة ، بيروت ،دار الآفاق الجديدة ،١٩٨٣ .

(٣٢) هوارد بارون -جونز ، الاقتصاد والمجتمع فى العــالم الثــالث ، ترجمة وتعليق محمد الجوهرى وآخــرون ، الاســكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩ .

(٣) المراجع الاجنبية :

(1) Backer Hanry Joy ,Computer in Schools Today : Some Basic Considerations , American Journal of Education , Vol 93 No1 Nov 1984 .

(2) Debettencort , J.S. and Aother :Making Planning More Responsive to its Users : Concept of Mera Planning Environment and Planning . Vol .14,1982

(3) Galbraith , John Kenneth, The New Industrial State, Boston, Houghton Miffllin 1967 .

(4) Gilbert, Neil and Specht , Harry, Planning for social Welfare : Issues, Models and Tasks, New Jarsy, Prentice Hall , Inc ,1977 .

(5) Kothari , Rajini . Communications for Alternative Development : Towards A Paradigm,Development Dialogue , 1984 .

(6) Leont of Wassily , The Choice of Technology , Scientific American , Volume 252,No .6,June 1985.

(7) Mansfild, Edwin, The Economies of Technological Change, London, Longmans , 1969 .

(8) Mocnnell, S., Theories for Planning ,London, Heinemane , 1981.

(9) Megginson, Leon C., Personnel A Behavioral Approach to Administration, N.y. Richard D . Irwin, Inc., Homewood, Illinois,1972 .

(10) Meier, Gerald M., Leading Issues in Economic Development, N.Y., Oxford Univ . Press, 1976.

(11) Richter, N. Maurice, The Autonomy of Science, A Historical and comparativ Analysis, N.Y., Cambridge, M assachusetts Schenkman,1981.

(12) --------, Technology and Social Complexity, N.Y., State, University of N.y. press, 1982 .

(13) York, Regionald O., Human Service Planning Concepts, Tools and Methods, The University of North Carolina Press, Chapel Hill, 1982 .

(14) Zastraw, Charles The Practice of Social Work, N.Y., Homewood Illinois, The Dorsey Press, 1981.

الفصل السابع

التنمية الاجتماعية
فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة

إعداد
الأستاذ الدكتور / طلعت مصطفى السروجي

محتويات الفصل

مقدمة

أولاً : الميديا والبعد الثقافى

١. مفهوم الميديا
٢. الميديا والصراع الثقافى
٣. شراء المعلومات والغزو الاتصالى
٤. الميديا والمتغيرات الثقافية الإيجابية
٥. الميديا والشخصية التنموية

ثانياً :الخصخصة

١. المفاهيم الأساسية للخصخصة
٢. دوافع الخصخصة وضروراتها
٣. تجاوب بعض الدول فى الخصخصة

ثالثاً :العولمة

١. الفرق بين العالمية والعولمة
٢. مفهوم العولمة
٣. دوافع العولمة ومسبباتها
٤. مظاهر العولمة
٥. ثلاثية العولمة والتنمية والخدمة الاجتماعية

رابعاً : المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر

خامساً : المشاركة والعمل الأهلى فى ظل العولمة .

مقدمة :

تتباين قضايا التنمية من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر في المجتمع الواحد حتى ان الدول النامية لا تجيب على بعض قضايا التنمية وتنتقل إلى مراحل تاريخية جديدة فتجد نفسها أمام قضايا جديدة وهكذا تتعدد قضايا التنمية فى الوقت الحاضر ، وذلك يتعدد مداخلها وأطراها النظرية ، وتباين ديناميت التنمية من مجتمع لاخر ، وتعدد استراتيجيتها .

غير انه فى الوقت المعاصر يمكن ان تكون هناك قضايا عالمية للتنمية تفرض نفسها على الساحة الدولية .

وتكمن القضية الأساسية للتنمية في الإجابة على تساؤلين محورين:

أولهما : من أين تحدث التنمية ؟

وثانيهما : كيف تحدث التنمية ؟

وتتعدد المحاولات وتتباين من مجتمع لآخر فى محاولة للوصول إلى التنمية في إطار قدراتها الذاتية وإمكاناتها البشرية وغير البشرية - فى أسرع وقت ممكن .

وفى إطار هذه المحاولات المتباينة ، ظهرت مفاهيم جديدة للتنمية بأبعادها المختلفة والتى تركز على منهج معين دون آخر أو طريق محدد

للتنمية ووجدت الدول النامية نفسها فى إطار لا مفر منه والتى يجب ان تراعى خصوصية مجتمعاتها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا .

ومن ثم تتعرض الساحة الدولية لعديد من المتغيرات العالمية التى تلقى بثقلها وظلالها على التنمية الاجتماعية فى المجتمع خاصة المجتمعات النامية المستقبلة لهذه المتغيرات ونعرض بإيجاز لأهم هذه المتغيرات والقضايا فيما يلى :-

أولاً : الميديا والبعد الثقافي للتنمية :

(١) **مفهوم الميديا** : يشير مفهوم الميديا إلى وسائل الإعلام المتنوعة المرئية والمسموعة والمقروءة ، غير انه اكتسب أهمية خاصة منذ ظهور الثورة الاتصالية الحديثة والتى تتضمن البث التليفزيونى المباشر بواسطة الأقمار الصناعية أهمها على الإطلاق ظهور شبكة الإنترنت التى أصبحت تتيح للإنسان المعاصر وسائل غير مسبوقة للاتصال والحصول على المعلومات واكتساب المعرفة ، بالإضافة إلى إنها أضافت إلى رصيد وسائل الإعلام المعاصرة بحيث أصبحت قادرة على الوصول إلى كل مكان على سطح الأرض .

ونتيجة لثورة الاتصالات الحديثة فان التفكير فى الدور الذى تلعبه الميديا فى الوقت الراهن فى تشكيل البنية الثقافية والشخصية التنموية

والوعى الاجتماعى الفردى بشكل عام ، يمثل أحد التحديات المعرفية التى تواجهنا فى هذا القرن .

ويكفى ان نتأمل وقعها على الجماهير الواسعة ، وتأثيراتها العميقة فى مجالات المعلومات والمعرفة والثقافة بل ونفاذها إلى أعماق ذواتنا لندرك أهمية تأثير الميديا على الثقافة والوعى واللغة والسلوك والهوية والانتماء والشخصية ، الإدراك الاجتماعى داخل كل مجتمع على حده وعلى المستوى الكونى على السواء .

(٢)الميديا والصراع الثقافى :[١]

تثير وسائل الاتصال الحديثة بزعامة شبكة الإنترنت مشكلات متعددة معرفية وعملية .

ولعل أهم هذه المشكلات هو تضارب الآراء حول الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الوسائل الجديدة .

فهل صحيح - كما يذهب عديد من أنصار الثورة الاتصالية - ان العالم اصبح اكثر شفافية بفضل شبكة الإنترنت وما تتيحه من إمكانات الحوار المفتوحة بين البشر من كل أنحاء العالم ، أم الوضع على العكس من ذلك، حيث لم تؤد العولمة الاتصالية إلى الشفافية المطلوبة ؟ بحكم الحواجز والقيود المختلفة التى تمنع فئات عريضة من البشر لا تستطيع

---

(١) انظر مقال السيد يسن ، الميديا والادراك الاجتماعى ، الاهرام ،١٠/٨/٢٠٠٠ .

النفاذ إلى شبكة الإنترنت ، ولا الاستفادة من جميع المواقع على الشبكة لان عددا كبيرا منها اصبح مثل النوادى المغلقة لا يسمح للغرباء بدخولها إلا إذ دفعوا الثمن .

واذا أضفنا إلى ذلك ان المرحلة التاريخية الراهنة تتسم بصراع ثقافى واسع المدى بين أطراف متعددة ومختلفة حاول كل طرف ان ينتج خطابا يهيمن فيه على الآخريين سياسيا واقتصاديا او ثقافيا لادركنا صعوبة الابحار فى محيط شبكة الانترنت بغير منهج تحليلى مرهف ورؤية نقدية بصيرة .

والمتتبع لهذا الصراع الثقافى سيدرك انه يدور فى مجالات قديمة وان كان بأساليب مستحدثة ، ابرزها الصراع الايديولوجى حيث تحاول الراسمالية المعاصرة باسم العولمة ان تجعل خطابها لكل ما يتضمنه من حقائق واساطير ان يكون هو الخطاب السائد فالليبرالية هى المبدأ السياسى المعتمد وحرية التجارة ورفع كل القيود امامها هى المبدأ المقدس والتنافس العالمى فى ظل وهم الندية الكاملة بين جميع الدول لا فرق بين المتقدمة منها والنامية هو الفلسفة الجديدة .

غير ان هناك مجالات جديدة يدور فيها الصراع الثقافى باسم الخصوصية الثقافية التى تحاول الوقوف ضد موجات العولمة المتدفقة وبعض هذه المحاولات ينطلق من مبادئ مشروعة تريد تأكيد حق

الهويات الثقافية المختلفة ان تعيش وتحيا وتزدهر فى عصر العولمة بـدلا من الدعوات البدائية لتنميط وتوحيد اساليب حياة البشر وفق قيم الحضارة الغربية .

غير ان هناك فى المجال محاولات تنطلق من رؤية مغلقة للتـاريخ لا تؤمن بالتقدم الانسانى وتريد اقامة اسس المجتمع المعاصر فى ضـوء الارتداد الى مرجعيات الماضى من خلال اتجاه انعزالى يظن انه يستطيع ان يحمى الثقافة والمجتمع من مفاسد العولمة حلبات الصراع الثقافى على شبكة الانترنت ذاتها دعوات الاحياء الثقافى الاصيلة مع نزعات الرجعيـة السياسية والمحافظة الثقافية .

غير انه يمكن القول ان الصراع الثقافى الدائر على شبكة الانترنت ليس احد مظاهر الثورة الاتصالية الحديثة غير ان لـهذه الثـورة آثـاراً اجتماعية ونفسية وثقافية ومعرفية بالغة الاهمية وتستحق منـا ان نقـف امامها بالدراسة والتحليل ولعل ابرز هذه الاثار ما يتعلق بالممارسات التى تتم فيما يطلق عليه الواقع الافتراضى او الظاهرى .

فقد اصبح اليوم ممكنا - بفضل شبكة الانترنت - ان ينعقد مؤتمـر يضم ثلاثمائة اكاديمى لمناقشة احد الموضوعات السياسية او الاقتصاديـة كحركة "الطريق الثالث" على سبيل المثال دون ان يجتمعـوا بـالفعل .. وذلك عن طريق دعوة على شبكة الانترنت من جامعة معينة ولتكن فـى

انجلترا أو فرنسا للعلماء الراغبين فى تسجيل اسمائهم فى المؤتمر عن طريق البريد الالكترونى - بابحاثهم فى الموضوع المحدد حسب اختيارهم وهذه الابحاث ستنشر على الشبكة وسيتم النقاش والحوار حولها إلا ان يصل المؤتمر الى نهايته بنشر تقرير كامل عن اتجاهات المناقشة وهؤلاء العلماء يمكن ان ينتموا الى اى دولة فى العالم ، ومن هنا قد نجد فى مثل هذا المؤتمر الافتراضى اسهامات من الصين والهند واليابان بالاضافة الى الاسهامات الاوروبية والامريكية .

نحن نعيش اذن فى عالم جديد يقف فيه الواقع الافتراضى جنبا الى جنب بجانب الواقع الحقيقى لدرجة انه يمكن القول ان هذا الواقع ليس هو الواقع غير المادى او غير الملموس ، ولكنه واقع جديد لا يقل اهمية عن الواقع الحقيقى .

واذا اضفنا الى ذلك ان - وفق بعض التقديرات - قوة العمل من خلال وسائل الاتصال الحديثة بمعنى عدم ضرورة توجههم كل يوم الى مكان العمل ، لن تقل عن نسبة ٢٠% لادركنا اى تغيير عميق سيصيب العمل الانسانى ونوعية الحياة الاجتماعية ذاتها .

وفى مجال التعليم ، عن بعد ، سيصبح هو بفضل وسائل الاتصال الحديثة ، وسيلة التعليم التى يمكن ان تتلافى سلبيات وسائل التعليم التقليدية ، ومن ناحية اخرى فان لوسائل الاتصال الحديثة اثار بالغة العمق

فيما يتعلق بالجوانب المعرفية للانسان فعمليات مثل التدريب والتذكر والنشاط البحثى لن تتعامل بعد الآن مع معرفة متغيرة ومتجددة ولكنها ستتعامل مع معرفة متغيرة ومتجددة فى كل لحظة مما سيجعل هذه العمليات بذاتها تسهم فى المعرفة الجديدة وهذه المعرفة الجديدة سيتم استخلاصها من ركام ضخم من العمليات المتناثرة والمفتتة ، وهذا الواقع يدعو الى القيام بثورة تعليمية تؤدى الى تشكيل العقلية التحليلية والنقدية ، القادرة على الربط الذكى والفعال بين هذه العمليات المتناثرة وصياغتها فى شكل خطاب معرفى متصل .

ومن هنا فوجهة النظر التى تظن ان شبكة الانترنت تحوى مضامين المعلومات ، تستطيع ان يأخذ منها ما شاء ، تعقد عن فهم اهمية الانتقال من المعلومات الى المعرفة ومن اهمية الالتفات الى اننا نعبر الان من مجتمع المعلومات العالمى الى مجتمع المعرفة العالمى من خلال جسور التحليل والنقد والتركيب ومن هنا اصبح الاتجاه الان الى تشكيل مجتمعات المعرفة التى تقوم على اقتصاديات المعرفة والتى لا تقتنع بالمعلومات وانما ترتقى بها من خلال ادوات شتى الى مستوى المعرفة الراقية والفعالة والمنتجة .

(٣)شراء المعلومات والغزو الاتصالى :

واذا كنا عرضنا الجوانب المشرقة من الثورة الاتصالية الكبرى الا ان هذا قد يحمل على الظن باننا بصدد يوتوبيا او مدينة فاضلة تكنولوجية يتاح فيها لكل انماط البشر بغير تفرقة على اساس الجنس او اللون او الدين ان يتفاعلوا معا وينعموا بالثمار من خلال تنوع المعلومات والمعارف الانسانية التى لا حدود لها .

غير ان بعض الباحثين البارزين ومن اهمهم (جيروم) عالم الاجتماع الفرنسى يذكرنا بالجانب المظلم فى الصورة ويقرر :

ان هناك فى العالم المعاصر ٦٠٠,٠٠٠ مدينة وقرية تفتقر الى الكهرباء تضم نحو بليونى انسان ومن هنا السؤال : ماذا تعنى الوسائل الاتصالية الحديثة بالنسبة لهم ؟

وهناك ايضاً ٨٠% من سكان العالم ليست لديهم الوسائل الاساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

وتؤثر الميديا بالصورة الحديثة كذلك على ازدواجية القيم والثقافة بين من لديهم القدرات الاتصالية ويفتقرون اليها معرفيا او لعدم قدراتهم المادية .

(٤) الميديا والتغيرات الثقافية الايجابية :

ان التطورات الهائلة فى مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد احتوى بين ثناياه بعض التغيرات الثقافية الايجابية التى يمكن رصدها فى النقاط التالية :

١. تعاظم قدرة المتلقى الفرد على تجاوز الدائرة الضعيفة للاعلام الوطنى فى ظل الثورة التكنولوجية للاتصال المرئى - واتاحة فرصة التفاعل مع عدد متكاثر من محطات البث الفضائى التليفزيونى ، يتنوع فيها اللغات واللهجات والثقافات بما يلبى جميع الاحتياجات الاتصالية لمتلقيها ، او مستوى تنافسى عال .

٢. اتساع مساحة الحرية المتاحة امام المتلقى وتزايد قدرة القنوات الفضائية غير الحكومية على مناقشة جميع القضايا بطرح الرأى والرأى الاخر ، بحيث صارت تلك القنوات ساحات للممارسة الديمقراطية التى تفتقرها على المستوى الواقع اغلب دول الجنوب .

٣. وعلى مستوى الاتصال الشخصى فان ظهور شبكة الانترنت وانتشارها عالميا قد فتح هو الآخر مجالات لا حدود لها لمعرفة واكتساب المعلومات بجانب ما وفرته من سهولة الاتصال قليل التكلفة والمعلومات المتنوعة ، والمعارف الانسانية التى لا حدود لها .

٤. الانفتاح على الثقافات الاخرى وعدم الانغلاق ولكـــن يجـــب ان يكون انفتاحا واعيا .

(٥) المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات :

هناك بعض المنظرين للسياسة الاجتماعية الذين اكدوا على زيـــادة اهتمامهم بقضية المعلومات وتكنولوجيـــا الاتصـــال فقـــد اشـــار لـــودر ١٩٩٨،١٩٩٧ الى ان المعلومات وتكنولوجيا الاتصال تشمل كل اشـــكال الحاسب الآلى ونظم المعلومات الاخـــرى وشـــبكة الانـــترنت وربطـــها بالتكنولوجية والعوامل التى تم تحديدها لتشمل قضايا مختلفة كما ان هناك رؤى مستقبلية لتلك المعلومات من خلال التلفاز والحاســـوب الشـــخصى والتليفون المحمول لشبكة شركة فودافون التى سوف تظهر فى الســـنوات القليلة القادمة واصبحت التكنولوجيا من الصعب تجنبها كما يمكننا تحليـــل المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من الادارة الاجتماعية والتى ركـــزت على سبيل المثال على تقديم الرعاية والمستوى النظرى والـــذى يتطلـــب بعض التوجهات الاساسية للرعاية ودولة الرعاية وتحديد الاختلاف بيـــن مناقشة الفقر والاشـــكال الجديـــدة للمعلومـــات ومدخـــل الادارة العامـــة والاجتماعية يركز على العديد من القضايا الهامة واولاها اتاحة الحاســـب الآلى والقراءة ووصول هذا الحاسب الى المدارس والجامعات والمســـاواة والتحلى بالمهارات وتطبيقات ذلك على الحاسبات الشخصية فـــى مكانـــه

آلياتها وفنون ادارتها كما جاملنا تقديم رؤية شاملة للمعلومات مع من جانب الباحثين وثانيا تزايدت الاعلانات الحكومية من خلال صفحات الويب للاقسام الحكومية الواقعة على شبكة الانترنت التى يصل اليها الباحثون او المهتمون وثالثاً : هناك مجموعة من المعلومات الخاصة بتكنولوجيا الاتصالات جعلت من السهولة له دعم الموارد وتحديد آليات السلطة والبحث المستقبلى للخدمات الاجتماعية .

واخيرا يجب ربط العولمة المالية بتلك التدفقات الخاصة بالمعلومات لدولة الرعاية .

والمدقق النظر فى تلك الآراء والسياسات يرى ان السياسات الاجتماعية والدراسات الثقافية اكدت على بعض المصطلحات الاكثر اتساعا ومازال هناك جدل يشمل تبغية الافتراضات والتصورات المنطقية لشبكة المجتمع ومن خلال ذلك فهناك بعض الخصائص الاساسية التى تم تنفيذها فى المرحلة الصناعية ويعنى ذلك تحديد الرؤى الخاصة بتلك التوجهات والتوسعات التى ساعدت على تمكين الافراد من احتواء الموقف بشكل شامل وتحديد آلياته والقدرة على المتابعة والادارة بشكل جيد كما ان هناك سياسات تحدد مجموعة الآليات الواجب اتباعها فى اطار هذه التكنولوجيا التى تحدد بعض المعايير المتعارف عليها حاليا ولكن هل المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات تحسن من الواقع الديمقراطى

ومؤسسات المجتمع المدنى والمواطنة والعمليات السياسية وفــى النهايــة تحاول تحديد اجابات عن تلك التساؤلات فــى لطــار نشــر المعلومــات وتكنولوجيا الاتصالات كما نحاول تحديد السياسة الاجتماعية وزيادة رؤى جديدة حول دولة الرعاية وقاعدة البيانات الاخرى وتحديد اوجه الرعايــة والتى تشمل العمالة والتعليم ... الخ كما ان ظهور العولمة فى ايديولوجيــا السوق ادى الى زيادة آليات الواقع المفروضة علــى المجتمــع لتحديــد النواحى الفردية السائدة هنالك ونحاول دعم الواقع الديمقراطــى وربطــة بتكنولوجيا المعلومات والرؤية الرقمية الحديثة للفترة الحاليــة وربطــها بالتوجهات الحالية والنواحى الديموقراطية وتحديد بعض المعلومات التــى تتفق وطبيعة تلك التوجهات كما حاول فينـــنزه بــاتريك ٢٠٠٠ تطويــر الاستجابات النقدية لآليات السوق وزيادة مفهوم التوجهات الاخرى بيــن الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية على المستوى الافقى للمعلومــات وتحديد رؤى مختلفة لتلك الآراء من خلال سياسة (دعه يعمل) .(١)

(٦)الميديا والشخصية التنموية :

تؤثر الميديا فى بناء وايجاد الشخصية التنموية فى بعض جوانبــها المعرفية والثقافية كالشخصية المعرفية المتفتحة على الثقافات والمعــارف الاخرى ولكنها شخصية متصارعة قيميا بين قيم مجتمعية واخرى مكتسبة وبذلك فقد تكون شخصية تعتمد على التقليد والمحاكاة اكثر من ارتباطــها

بالواقع المجتمعى وذوبان الثقافات الوطنية فى اطـــار الثقافـة الغربيـة بمفاهيمها وقيمها ورؤياها ، الامر الذى قد يؤدى الى تشويه تلك الثقافـات ونفى هويتها القومية فى نهاية الامر .

والادراك تؤثر الميديا كذلك فى الوعى والادارك الاجتماعى الفردى والمجتمعى واللغة والدين والسلوك والهوية والانتمـاء والشـخصية فـى المجتمع الواحد من خلال تباينات شتى فى ادراك هذه الابعـاد والوعـى بدرجة تأثيرها .

ونعتقد بأنه لا يمكن لن يكون هناك وعيا وادراكا كونيا لثقافة واحدة للمجتمع العالمى كمجتمع واحد بأى حال من الاحوال فتيـارات الميديـا والعولمة ليست متجانسة وتغزو كذلك مجتمعات عالمية غير متجانسة .

ويجب مقابلة ما تحدثه الميديا من آثار بشـخصية تتسـم بـروح الاقتحام والاكتشاف ، والتى يمكنها ان توظف نفس قنوات الميديـا ومـا اتاحته من فرص وطرق اتصال ليضخ اليهم احسن ما نملك من ثقافة وقيم وسلوك وذلك بروح التحدى والاصرار .

ثانياً : الخصخصة :

تواجه العديد من الدول صعوبات اقتصادية حقيقية نتيجـة للركـود الاقتصادى العالمى خلال الثمانينات واوائل هذا العقد ، ونتيجة لاسـتمرار نمو مصروفات القطاع العام بمعدلاتها التاريخية .

وقد أدى هذا الامر الى بروز العجز فى الموازنات المالية وتدنـــى حجم الفائض فى الموازنات العامة فى العديد من الدول ، وتراكم الديــوان الخارجية لمجموعة كبيرة من الدول النامية .

فاتجهه العديد من دول العالم الى خصخصة انشطتها الاقتصاديـــة كوسيلة لتقليص الانفاق العام للحد من هذه الظاهرة المتفاقمة والمقصـــود بالخصخصة هنا نقل ملكية او ادارة نشاط اقتصادى ما - جزئيا او كليـا- من القطاع العام الى القطاع الخاص .

لقد انطلقت برامج الخصخصة بشكل واسع فى بريطانيا فى اواخـر السبعينات واوائل الثمانينات وتبعتها دول عديدة مثل ماليزيا ، ونيوزيلندا . والمكسيك وشيلى ، وغيرها وسرعان ما تضاعف عدد الدول التى ابـدت عزمها على التوجه نحو سياسات تحرير السوق والخصخصة مع بدايـــة هذا العقد .

ومن المعروف ان الادوار الاقتصادية للدولة قد اصبحت فى غايـة الاهمية بعد الحرب العالمية الثانية ،وذلك فى جميع بلدان العـــالم علـى اختلاف انظمتها الاقتصادية والاجتماعية وتفاوت درجات تطورها ، ولكن عقد السبعينات أخذت يشهد بداية تحول على هذا الصعيـــد تجســد فــى الثمانينات فى حركة نشطة عالميا للعودة الى الليبرالية بمفهومها الاصلــى التقليدى المرتكز على مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واطلاق قــوى

السوق لتعمل بحرية كاملة على جميع المستويات ونلاحظ ان الخصخصة Prvatization ، قد ظهرت الى الوجود فى خضم التحولات هذه لتدعو الدولة الى التخلى على وجه التحديد على الأداة الرئيسية التى استخدمتها فى تداخلها فى النشاط الاقتصادى ، ونعنى بها القطاع العام ليأخذ القطاع الخاص مكانه والخصخصة كمفهوم ونهج سياسيين اقتصاديين اذا من المقولات الحديثة .(٣)

ويسود العالم حاليا اتجاه يؤكد ان المشروعات الخاصة (وليست المشروعات الحكومية) هى افضل طريقة لتحسين الحالة الاقتصادية للافراد والمجتمع ، وهذا يعنى ان الخصخصة قد أصبحت سياسة عامة Public Policy فى اقتصاديات معظم الدول .(٤).

وتحاول معظم الدول النامية تشجيع الاستثمارات الاجنبية من اجل الاسراع بمعدلات التنمية عن طريق تقليل القيود الحكومية وتأكيد الخصخصة بانسحاب الحكومة من المشروعات الاقتصادية .

ووفقا لاحصائيات صندوق النقد الدولى فان بعض الدول قد انفقت ثلث مجمل ناتجها المحلى على مشروعات القطاع العام فى نهاية السبعينات مما يعنى اتساع المشروعات المملوكة للحكومة ، ففى المكسيك ازداد عدد المشروعات المملوكة للدولة من ١٥٠ الى ٤٠٠ ثم ٦٠٠ مشروع فى نهاية السبعينات .وفى البرازيل كان هناك ١٥٠ مشروعا ثم

اصبحت ٦٠٠ ثم ٧٠٠ مشروع فى بداية الثمانينات ، وفى تنزنيا كان هناك ٥٠ مشروعا فى منتصف الستينات فاصبحت ٤٠٠ مشروع فى نهاية السبعينات ، وتمثل مساهمات المشروعات المملوكة للدول النامية فى القيمة المضافة نسبيا عالية . ففى تركيا تصل النسبية الى ٥٠% بينما فى مصر قد تصل الى ٨٠% كما تساهم المشروعات المملوكة للدولة بنسبة تترلوح ما بين ٢٠، ٦٠% من مجمل الاستثمار فى الدول النامية .(٥)

وجاء تبنى مصر رسميا لمقولة الخصخصة فى سياق تبنيها لبرنامج التثبيت والاصلاح الهيكلى فى عام ١٩٩١ وبذلك فان تبنى مصر الخصخصة لم يشكل على صعيد السياسة الاقتصادية حدثا مفاجئا لانه كان وقتئذ قد مضى اكثر من ١٥ عاما على سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى اطلقتها ورقة اكتوبر وكرسها صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . (٦) كما ان اوراق المؤتمر الاقتصادى عام ١٩٨٢ تضمنت اشارات واضحة الى ان الاصلاح الاقتصادى سيتم من خلال المحافظة على المقومات الرئيسية الموجودة للاقتصاد المصرى بقيادة الدولة والقطاع العام والتنسيق بينها والربط بين دور القطاع الخاص والقطاع التعاونى(٧) وفى هذا السياق صدر القانونى رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٩١ ببرنامج قاعدة الملكية الخاصة .

وخصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية لا تكون بتغيير الهدف ولكن بتغيير واعادة تنظيم الادارة لتوصيل الخدمات وتحقيق الرفاهية،والهدف من التدخل الاقتصادى تحقيق العدالة الاجتماعية وان سياسة الخصخصة يجب ان تعتمد على تعاون الجهود وتشجيع كافة الطبقات فى اطار الحرية وذلك لتحقيق اهداف الرعاية الاجتماعية .[٨]

والخدمة الاجتماعية مطالبة بتشجيع وتغيير القطاع الخاص وتغيير سياسات الرعاية الاجتماعية ، كما يركز دور الاخصائى الاجتماعى على ربط العملاء بالمنظمات الخاصة ، ودراسة وتشخيص اتجاهات الافراد نحو خصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية .[٩]

ويفترض فى خصخصة الرعاية الاجتماعية أن تكون تكلفة الخدمة الاجتماعية اقل واكثر جودة من المنظمات الحكومية ولكن يوجد صعوبة فى تحقيق الجودة والنوعية بتكلفة اقل وذلك بالمقارنة بالمؤسسات الرسمية ، ويجب ان تهتم خصخصة الرعاية الاجتماعية وتراعى اهتمامات السوق المنطقية ، التكلفة ، التوزيع الجيد للخدمات وقدرة السوق على تحقيق الرفاهية الاجتماعية .[١٠]

وتؤدى خصخصة الرعاية الاجتماعية الى ردود فعل اجتماعية حيث تخلى الدولة عن مسؤولياتها وتخفيض الانفاق الحكومى على الخدمات الاجتماعية وتحمل الافراد لنفقات هذه الخدمات لاشباع حاجاتهم

المتزايدة الى احداث تغييرات فى الانساق الاجتماعية والمؤسسات والقيم والمعايير الاجتماعية .[١١]

ولوضحت بعض الدراسات[١٢] ان لبرنامج الاصلاح الاقتصادى آثارة السلبية على بعض الفئات فى المجتمع وان هذه السياسة تؤثر على مستوى الدخل وتوزيع الدخول والفقر والتنمية البشرية فى الدول النامية وفى دراسة عن الخصخصة والمشاركة المجتمعية بجنوب افريقيا[١٣] انه من خلال الاهتمام بتحليل جماعات السكان المختلفة كان الاهتمام بالتطوع بصفة عامة وتشجيع مجهودات الحكومة المركزية كالتدريب والتسهيلات وبصفة خاصة الصحة وتوفير الاسكان لمحدودى ومرتفعى الدخل التى تقدمها الحكومة ، وكان من اهم النتائج ان الدخل من العوامل والمتغيرات الاكثر اهمية وكذلك مستوى التعليم حيث رحب اصحاب التعليم العالى بالخصخصة وان صانعى سياسة الخصخصة يجب ان يقيموا المشاركة المحلية .

وخلصت احدى الدراسات[١٤] الى ان هناك عدة عناصر فى الوحدة المحلية الحكومية التى كانت تواجه مواقف تتعلق بتوفير المياه النقية تؤثر على ذلك القرار وهى على الترتيب القوانين المتعلقة بالمياه والنمو السكانى وتقادم التسهيلات والطلب على تلك الحاجة ، وقد كانت هناك ثلاثة بدائل أمام تلك الوحدات الاولى هى تمويل وبناء التسهيلات من

خلال المنح التى تقدمها الهيئة العامة لحماية البيئة والثانى هـى التمويـل والتسهيلات اعتمادا على التمويل الذاتى من خلال اصدار سندات ، الثالث هو الخصخصة من خلال تحويل ملكية وتشغيل المنشآت (بما فى ذلـك البناء والتمويل والادارة) الى مؤسسات القطاع الخاص ، ويواجه كل بديل بمشكلات تنفيذية فالاول عدم كفاية وتوافر التمويل والثانى يعوقـه الحـد الاقصى الذى يمكن اصداره من السندات والثالث وهو الخصخصة تحـده المقيدات القانونية والتنفيذية والادارية كاختلاف الاتجاه حول دور القطـاع الخاص فى توفير الخدمة .

واوضحت دراسة اخرى فى السويد[١٥] وجود علاقة بيـن الافـاق الواسعة للتحضر ونجاح فعالية الخصخصة وذلك باجراء مسح اجتمـاعى عن طريق المقابلة المتعمقة لعدد ٥٠٠ من القادة المحليين فى ١٢ مؤسسة فى الفترة من ١٩٨٤-١٩٩١ حيث راى ٢٠ قائد ضرورة أعادة الـترتيب وزيادة معدل الاداء بالحكومة نفسها ، ويجب ان يتعلم القـائد المشـاركة وتنظيم المجتمع والاولويات والديمقراطية وتغيير السلوك الديمقراطى بين القادة السياسيين والاداريين .

وفى دراسة اخرى[١٦] عام ١٩٩٢ عن دور الاخصائى الاجتمـاعى فى الضغط على العملاء للتأثير فى المنظمات السياسية والخدمية وذلـك باستخدامة المشاركة والملاحظة لعدد ٩ منظمات للرعايـة الاجتماعيـة

والمقابلة المتعمقة مع عملائهم كانت اهم النتائج تشجيع الاخصائيين الاجتماعيين للقرارات التى تصدر فى المستويات العليا وتلبية متطلبات الاخصائيين وقدرتهم على مقابلة وتحديد الاهداف وتحسين ظروف العملاء من خلال البرامج وزيادة المستفيدين منها فى المجتمع .

وفى دراسة اخرى[١٧] عن الخصخصة ولا مركزية خدمات الرعاية الاجتماعية وذلك من خلال مقابلة ٣٥ مفردة من الخبراء الذين يهتمون بقطاع الرعاية ولهم خبراتهم وآرائهم وفكرهم فى المجال بجنوب افريقيا كان اهم النتائج اهمية ادارة مؤسسات الرعاية تالاجتماعية من خلال مجلس منتخب ولم يوافقوا على الخصخصة فى المجتمع ويوجد عدم تأكيد على مفهوم اللامركزية وشجعوا التعرف على السياسة الاجتماعية المحلية وقيم الخصخصة ومراعاة الجانب الاجتماعى الاقتصادى فى المجتمع وحتى مع اهتمام الحكومة بالخصخصة فيجب مراعاة ان التطوع فى المجتمع مازال محدودا .

وفى دراسة مقارنة لمجتمعين فى شمال كندا[١٨] لتحديد التنمية خلال عشر سنوات ماضية وتحديد التغير فى العمليات الاجتماعية بين السنة الاولى والاخيرة والخصخصة والمساعدات التى تقدمها المؤسسات واشكالها ووضع الافراد بعد هذه السنوات واوضحت الدراسة التغيرات

التى طرأت داخل وخارج المؤسسات وان افراد المجتمع اكثر تطوعا كمتطلبات لمواجهة المشكلات الاجتماعية .

واوضحت دراسات اخرى ان مشكلات الخصخصة ولكى تكون المنظمات اكثر فاعلية[١٩] عدم وضوح السياسات المتاحة وعدم تحديد النتائج المتوقعة من الخصخصة .

وبينت دراسة عن مستقبل الخصخصة فى المجتمع المصرى[٢٠] ان الخصخصه اثارها على مستوى المشروع الفردى ، مستوى الجودة والانتاجية ، والمنافسة والاحتكار وحقوق المستهلكين ، والموازنة العامة للدولة وقد تكون وسيلة مناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية وايجاد الحافز للانتاج والقضاء على السلبية وتحقيق الانضباط والسلوك داخل مجالات العمل وتوفير فرص لصغار المستثمرين وتركيز الثروة والاحتكار والبطالة والعدالة الاجتماعية .

ولعل الصعوبات الاجتماعية هى التى دفعت بالحكومة المصرية الى التروى وعدم التسرع فى وتيرة الخصخصة فهى تخشى بوجه خاص اتساع نطاق البطالة وبلوغها ابعاد خطيرة وهذا لا مفر منه نظرا لان معدل البطالة السائد حاليا مرتفع جدا وتبلغ نسبته ٢٠% (نحو ثلاثة ملايين عاطل عن العمل) اما بشكل عام فيجب الا ننسى ان القطاع العام فى مصر كان خلال الخمسينات والستينات وبداية السبعينات هو القطاع

المسيطر على وسائل الانتاج والتشغيل وعليه فهناك خطورة اذا ما سارت الخصخصة بوتيرة سريعة جدا وعلى نطاق واسع وهى ان تجابه بمقاومة اجتماعية واسعة .[٢١]

وقد تكون الخصخصة الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية وايجاد الحافز الشخصى على الانتاج والقضاء على السلبية وتحقيق الانضباط فى السلوك داخل مجالات العمل وذلك بما ينجم عنها من القضاء على التلاعب الاجتماعى فى صورة المحسوبية وعدم المحاسبة على الاهمال كنوع من التكافل الاجتماعى والقطاع الخاص اقدر على محاسبة العامل المهمل او المقصر فى عمله ذلك ان الخصخصة يمكن ان تكون وسيلة الدولة ان ارادت القضاء على المشاكل الاجتماعية مثل التواكل والمحسيوبية والتغاضى عن محاسبة المخطئين والرشوة وغيرها من مشاكل المجتمع .[٢٢]

وان هناك آثار قد تحدث من جراء تطبيق سياسة الخصخصة قد تكون على المستوى الفردى مثل احتمالات المخاطرة والافلاس ومستوى الجودة والانتاجية والمنافسة والاحتكار وصغار المدخرين والمستثمرين بالاضافة الى تغيير علاقات العمل داخل المشروع وقد تكون على المستوى القومى مثل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمالية بالاضافة لى الاثار السياسية والبيئية وهذه الآثار قد تكون ايجابية وقد تكون ايضا سلبية

وتغلب الآثار الايجابية بشرط ان يتم التطبيق الصحيح المستجيب للاهداف الموضوعية والقائمة والمتمشية مع ظروف المجتمع .[٢٣]

ومن ثم فمن الاهمية دراسة هذه الاثار وتحديدها بما يساهم ايجابيـا فى تغيير هذه السياسات والتشريعات المرتبطة بها ويساعدها على تحقيـق الاهداف المرجوة من خلال تحديد الاثار الايجابية والسلبية ودرجة تـأثير كل اثر ونسبة تأثيره وخاصه يترتب على اى تغيرات اقتصاديـــة آثـــار اجتماعية قد تكون محسوبة - بوعى و غير وعى - وتؤثر بدورها فـــى تحقيق الاهداف المجتمعية ويساعد كذلك تحديد مثل هذه الآثار صــــانعوا هذه السياسات فى مراعاة الآثار السلبية والاستفادة من الآثار الايجابية فى تحديد استراتيجيات مثل هذه السياسات .

(١) المفاهيم الاساسية للخصخصة :-

لقد تعددت المسميات التى تظهر فى هذا الصدد من خصخصة الـى التخصيصية او الخصوصية اوالخصخصة والى غير ذلك من المســميات كالتحول الى الخاص او توسيع الملكية او اعادة الهيكلة غير ان مصطلـح الخصخصة اكثر المسميات ادراجا فى العمل والواقع ان هذا المصطلـــح هو ترجمـــة للكلمـــة الانجليزيـــة Privatization والكلمـــة الفرنســـية Privatisation ويبرز دور الخصخصة بمفهومها الشامل الذى يـــهدف الى اعادة تنظيم وتطوير القطاع العام من ناحيـــة اعطـــاء دور مـــتزايد

وحيوى للقطاع الخاص من ناحية اخرى ليعملا معا جنبا الى جانب وفقا لاسس اقتصادية سليمة يحققه التوازن بين كل من العائد والتكلفة الحقيقية للمنتج الامر الذى يؤدى الى الاستخدام الامثل للموارد وفقا لمعايير الكفاءة الاقتصادية .(٢٥)

والخصخصة فى ابسط معانيها تعنى تحويل المشروعات الحكومية الى مشروعات خاصة هذا وقد تتخذ الخصخصة اشكالا مختلفة ترتبط بنمط العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص وعلاقة الدولة بالمواطن وان كان من الاشكال الشائع استخدامها ما يلى :

(أ) تخلى الدولة عن توفير خدمات معينة للقطاع .

(ب) تنظيم الدولة لخدمات القطاع الخاص ضمانا لاداء انظمة ومنع الاستغلال .

(ج) اعتمادات مالية لبعض الفئات الاجتماعية لمساعدتهم للحصول على خدمات القطاع الخاص بالنسبة للرعاية الاجتماعية ويمكن ان يشمل النشاط الاهلى التطوعى والذى لا يهدف الى الربح فى تقديم الخدمات والقطاع التجارى الذى يربط الخدمات بما تحققه من ارباح وتختلف العلاقات بين القطاعين باختلاف الدول وباختلاف التطورات التى تمر بها السياسة الاجتماعية فى كل الدول .(٢٦)

اذا ما كان يمكن تعريف الخصخصة بشكل عام على انها العملية التى يتم بموجبها حلول القطاع الخاص محل القطاع العام فى المواقع التى يحتلها هذا الاخير فى النشاط الاقتصادى المنتج للسلع والخدمات فاننا نلحظ تعدد الاشكال التى يمكن ان تأخذها هذه العملية .

وهناك الخصخصة بمعناها الضيق وهى التى يتم بموجبها تحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة State Owned Enterprises والمنتجة للسلع والخدمات المملوكة من قبل الدولة الى ملكية خاصة ويكون هذا التحول للملكية الى القطاع الخاص اما كليا او جزئيا وهذا هو المعنى الرئيسى اذا جاء التعبير للخصخصة اى انه المعنى المقصود فى معظم الاحيان وهناك فى الطرف المقابل الخصخصة بمعناه الاوسع والتى لا تعنى بالضرورة نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية العامة الى القطاع الخاص إنم تجريد هذه المؤسسات من جميع المزايا واشكال الحماية التى تتمتع بها وإخضاعها بالكامل لقوانين السوق التنافسية وهذا من جهة ومن جهة ثانية ازالة جميع القيود الموجودة امام حرية عمل القطاع الخاص بما يلزم من دعم ومحفزات تشريعية ومادية تمكنه من توسيع نطاق نشاطه ومحاصرة القطاع العام الى ان يستطيع السيطرة الكاملة تدريجيا على النشاط الاقتصادى وما بين هذين الشكلين يوجد اشكال كثيرة .[٢٧]

والخصخصة تعنى كفاءة الاداء لادارة المنظمات والمنظمات الخاصة اكثر كفاءة فى الاداء المؤدى لزيادة الانتاجية .[٢٨]

ويعرف البنك الدولى الخصخصة بانها تعنى زيادة مشاركة القطاع الخاص فى ادارة ملكية الانشطة والاصوال التى تسيطر عليها الحكومة او تملكها .[٢٩]

ويرى البعض الاخر ان الخصخصة لا تعتبر غاية فى حد ذاتها بقدر ما هى اداة من برنامج شامل ذى ادوات متعددة يهدف الى اصلاح الاقتصاد فى دولة ما وهى تعرف بنقل ملكية - او ادارة نشاط اقتصادى ما اما جزئيا او كليا من القطاع العام الى القطاع الخاص .[٣٠]

وهناك من يرى ان المفاهيم التى تحاول تحديد الخصخصة قد تعددت ولكنها تدور حول ثلاثة اتجاهات رئيسية هى :

<u>أولاً :</u> الخصخصة تعنى توسيع الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص دورا متزايدا داخل الاقتصاد .

<u>ثانياً :</u> الخصخصة تعنى الوسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة فى القطاع العام والتى تعنى ايضا انه بتحول هذه الوحدات الى القطاع الخاص ستحقق انتاجية وربحية اعلى .

ثالثاً : الخصخصة تعنى الرغبة فى التخلص من الاقتصاد الاشتراكى باعتبارها فلسفة اقتصادية واجتماعية بدأت تتقلص من العالم وذلك فى نظير التحول نحو الاقتصاد الحر .

والخصخصة بذلك هى مجموعة متكاملة من السياسات تستهدف ادارة المشروعات بكفاءة اعلى وفاعلية من خلال آليات السوق وتحسين كفاءة استخدام الموارد وتحييد العوامل المعوقة لادارة المشروعات ولحركة الافراد والقطاع الخاص فى توظيف واستثمار مدخراتهم مما ينعكس على توسيع نطاق المنافسة لرفع مستوى الاداء والجودة وزيادة الانتاجية للنهوض باعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعدد اشكالها وتتباين طبقا لظروف المجتمع ووقائعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والقيمية ومستوى التنمية وهى دائما فى حاجة الى مقدمات اجتماعية كمتطلبات ضرورية لفاعلية تنفيذها .(٣١)

(١) دوافع الخصخصة وضروراتها :

اصبحت الخصخصة منهجا واسلوبا للعمل الاقتصادى للحكومات الحديثة وليست مجرد محاولة لعلاج مشكلات الدين العام وعجز الموازنة العامة وتدهور اوضاع الاقتصاد العام كما انها لم تعد غاية فى ذاتها بقدر ما هى اداة من برنامج شامل ذى ادوات متعددة يهدف الى اصلاح الاقتصاد فى دولة ما .

وأن عملية التحول الاقتصادى اصبحت حقيقة يعيش احداثها الكثير من دول العالم المتقدم منها والنامى وقد ينجم عن عملية الخصخصة اعراض جانبية يلزم تشخيصها لحديد سبل العلاج السليم الذى يؤدى الى تخفيف من اضرارها على المواطنين والمجتمع كما ان نجاحها يعتمد على هيكل الاقتصاد الذى يطبق هذه السياسات بالاضافة لى انة ظروف الاستفادة من تجارب الدول التى سبقتها فى هذا المجال ومن ثم فان هذه لظروف قد تفرض نفسها على قرارات التحول وطرق وحجم التحول والبرنامج الزمنى لإحداثه .

وبحكم ظهور الخصخصة وانتشارها باعتبارها إطارا عاما فان الاسباب الداعية لتبنيها والتى تشكل فى الوقت نفسة الاهداف المتوخى تحقيقها من وراء التبنى تبدوا متعددة ومتشعبة .

ولكن بالرغم من هذا التعدد فان تعدد مسألة الكفاءة Efficiency الاقتصادية تتصدر مبررات لاخذ بالخصخصة فدعاتها يرون ان اداء المؤسسة الخاصة (المشروع الخاص Private Enterprise هو من جميع الوجوه افضل من اداء المؤسسة المملوكة من قبل الدولة وهذا ما يظهر لهم من التحليل النظرى ومن التجربة العلمية فى آن واحد وبعد مبرر الاداء الافضل والكفاءة بكل ما تنطوى عليه من معنى وزيادة الناتج

من المدخلات الحالية وتحسين نوعية المخرجات بما فى ذلك الحـــد مـــن قوائم الانتظار ... الخ

تأتى المبررات الاخرى للخصخصة وفى مقدمتها تلك التى تنطلـــق منالاختلالات فى اداء الاقتصاد الوطنى بشكل عام واداء مؤسسات القطاع العام الاقتصادى بشكل خاص ، فنرى ان فى الخصخصة سبيلا الى وضع حد للعجز المالى الداخلى والخارجى .

ومن الأراء والحجج الوجيهة للمؤيدين لسياسة الخصخصة ان تحول الملكية يعتبر الاساس الاول للحد من تدخل الدولة ويسهم فى احداث تغيير جذرى فى الظروف الاقتصادية باعتباره اداة لتحقيق الحرية الاقتصادية ، كما ان القطاع العام اقل فاعلية من القطاع الخاص نظرا لعدم خضوعـــه لقوى السوق بالاضافة الىان التحول يعتبر وسيلة ملائمة لاعادة تنظيـــم استرتيجيات الاستثمار بما يؤدى الى نمو متزايد للتوظيفات المالية يعمـــل على توسيع سوق راس المال عن طريق جذب مستثمرين جدد ودخـــول مشروعات جديدة فى اطار قوى السوق .

وتحتاج الخصخصة لكى تحقق اهدافها ان تطبق صحيحة والحاجـــة كذلك الى مقدمات اجتماعية وضرورية لطار تشريعى واجتماعى قيمـــى يساعد على تحقيق الأهداف والتوافق فى سرعة التطبيـــق مـــع حركـــة وديناميه المجتمع .

ويتوقع وفقا لذلك ان خصخصة الرعاية الاجتماعية يزيد من قدرة وكفاءة منظماتها على تحقيق الاهداف المبتغاة وجودة خدمات الرعاية الاجتماعية وزيادة فعالية مؤسساتها وتحقيقها للاهداف باقل تكلفة ممكنة .

(٢)تجارب بعض الدول فى الخصخصة :

تجربة بريطانيا

وهى من اوائل الدول المتقدمة التى طبقت سياسة الخصخصة مع بداية عام ١٩٧٩ عندما تولى الحكم حزب المحافظين وشمل البرنامج عددا كبير من الشركات وبدأت التجربة بطرح اسهم جزئيا مع عدم المطالبة بدفع قيمة السهم بالكامل واتضح لاقبال الشديد من قبل المستثمرين على الشراء حيث تميز بريطانيا بتقبلها لكل ما هو ديمقراطى النزعة وتم سلوب البيع هادئ يحقق كل النتائج الايجابية من حيث السعر المناسبة وكفاءة اكثر فى الادارة وادخال تكنولوجيا متقدمة للوصول الى انتاج كثيف رخيص قابل للمنافسة مرتفع الجودة والتركيز على تملك العمال والنقابات العمالية وصغار المستثمرين وعدم السماح للمستثمرين الاجانب بتملك النسبة الاكبر من الاسهم واستخدام السهم الذهبى لعدم زيادة السلطة الاحتكارية او فرض قيود على الانتاج او زيادة الاسعار والسهمو الذهبى Golden Share (مصطلح اطلقه الانجليز لحماية المصلحة القومية حيث تحتفظ الحكومة لنفسها بحصة فى المشروع تتمكن

من خلاله من الحضور والمشاركة فى مناقشة الجمعية العمومية ويكون لها حق التصويت وتعيين ممثل او اكثر فى مجلس الادارة والحكومة لا تتدخل لاستخدام حقها فى السهم الذهبى الا عند الضرورة .

وحددت الحكومة فى عام ١٩٨٠ تقرير الخصخصة للرعاية الاجتماعية ووضعت فى الاعتبار الاسباب العقائدية والقيم والعرف والعادات والتقاليد ونقص الضرائب لمواجهة المشكلة الرئيسية التى واجهت خصخصة الرعاية الاجتماعية وهى المغالاة المرتفعة للخدمات ، وكثرت تدخل الخدمات ولذلك يجب فى سياسات خصخصة الرعاية الاجتماعية تحديد الصراع بين الاهداف من جانب وخفض الضرائب من جانب اخر .

التجربة التركية :

تعد تركيا من اوائل الدول النامية التى بدأت فى اتباع آليات السوق والانفتاح على الخارج وحرصت على اسلوب التدرج والتحول الاقتصادى منذ عام ١٩٨٠ وبدأت بتشجيع الصادرات وتحرير اسعار الصرف وتحرير التجارة الخارجية ولمدفوعات وتهيئة بيئة اقتصادية وقانونية ملاءمة للاستثمار والعديد من الحوافز لاخرى للمستثمرين الوطنيين والاجانب واتسع المجال امام القطاع الخاص للاستثمار ولانتاج مع قصر الاستثمارات الحكومية على البنية الاساسية ومشروعات الطاقة.

وإنشاء هيئة خاصة تسمى "ادارة المشاركة العامة" تتولى مسئولية تنفيذ البرنامج وصندوق المشاركة العامة تمول عن طريق يرادات السندات لتمويل مرافق البينية الاساسية والعمل على توسيع قاعدة الملكية الشعبية وتخفيض قيمة الاسهم لتحفيز الفئات محدودة الدخل على المشاركة مع السماح بلبيع بالتقسيط وفصل الاعمال التجارية عن القرار السياسى .

ولمعالجة الاثار السلبية للخصخصة على العمالة وضعت لحكومة خطة تقوم عل تخصيص ١٥% من عائد الخصخصة لصندوق خاص لمساعدة العاطلين ، واعادة توظيفهم فى اعمال اخرى ومساعدة المحالليين للمعاش لمدة عامين ، كما تم وضع خطة اخرى لانشاء صندوق لجمع المدخرات من اجور العاملين لمساعدتهم على المشاركة فى شراء اسهم المشروعات .

التجربة الماليزية :

تعتبر ماليزيا من اوائل الدول التى طبقت سياسة الخصخصة وحققت نجاحا ملوحظا فى تحقيق اهداف الخصخصة وساهمت بشكل مباشر فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى ورفع مستوى الخدمات وزيادة الكفاءة ورفع انتاجية القوى العاملة من خلال تطويرها وتنميتها والتى تعتبر مثقفة ومقتدرة وذات انتاجية مرتفعة وقد اتبعت ماليزيا اساليب البيع المباشر وبيع الاصوال وتاجير وعقود الادارة والبناء والتشغيل وعملت

على توسيع نطاق مشاركة السكان فى تملك المشروعات وحققت نجاحـــا نسبيا فى توزيع الثروة بشكل لكثر عدالة بين المواطنيـــن وتقليـــل نســـبة المواطنين الذين يعيشون دون مستوى الفقر .

وتم انشاء نظام رقابى للانشطة التجارية والمرافق العامة وتمـــرس الحكومة حقوقها الرقابية عن طريق اسلوبين اصدار الـــتراخيص عقـــود لامتياز وتخطيط وتنفيذ مشاريع الخصخصة من خلال وحـــدة تنظيميـــة تسمى وحدة التخطيط الاقتصادى وتلعب الحكومة المحلية دورا هاما فـــى تنفيذ عمليات الخصخصة .

وتم تعديل بعض مواد الدستور ولقونين لتذليل عوائق محددة لتنفيـذ برنامج الخصخصة وبالرغم من عوائق التنفيذ خاصة فى تفعيل الجـــهات الرقابية وخصخصة القطاعات الحيوية مثل التعليم والخدمات لصحيـــة الا انها استطاعت تحسين الخدمات وزيادة الكفاءة والانتاجية وخلق فـــرص عمل وتنمية مجالات التدريب ونقل التكنولوجيا وتوزيع الثروة الوطنيـــة بشكل افضل وتسعى بسياساتها طويلة الاجل الى تحويل ماليزيا الى دولـــة صناعية عام ٢٠٢٠ .

وفى ضوء هذه التجارب فان التجربة المصرية يمكن الاستفادة منها فى اهمية وجود تشريعات رقابية لمنع الاحتكار وارتباط البرنامج بالابعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فى المجتمع ومواجهة مشـــكلة العمالـــة

بالاستفادة من التجربة الماليزية وتحديد دور المحليات فـــى تنفيــذ هــذه السياسات واساليب جذب صغار لمدخرين ومشاركتهم .

(٣) خصخصة الرعاية الاجتماعية :

يرتبط خصخصة الرعاية الاجتماعية بصورة مباشـــرة بسياســات الرعاية الاجتماعية فى اى مجتمع فتبنى الخصخصة يعنى تغير سياســات الرعاية الاجتماعية لتحقيق اهداف الخصخصة ويعكـــس ذلــك ارتبــاط السياسة الاجتماعية بالسياسة الاقتصادية فى المجتمـــع واى تغييــر فــى احدهما يؤدى الى تغير الاخر بالضرورة.

وتهدف الخصخصة الى تخفيض الانفاق الحكومى على الخدمــات الاجتماعية ، عن طريق تخلى الدولة عن مسئوليتها فى توفــير خدمــات معينة ورفع الدعم عن خدمات اخرى وما يترتب على ذلك مـــن تحمــل الناس لنفقات هذه الخدمات .

ولكى تحقق الاهداف فى بناء وتنمية الانسان فى المجتمع ومحاولــة اشباع الحاجات يجب ان يستتبع خصخصة الرعاية الاجتماعيـــة العدالــة الاجتماعية المنشودة وتوفير الخدمات بالكم والنوعية التى تحقق اهـــداف العراية لاجتماعية وتيسرها لكل الفئات وبصفة خاصة محدودى الدخـــل وايجاد التشريعات والحماية المناسبة لهذه الفئات لضمان ســـتفادتها مـــن خدمات الرعاية الاجتماعية بالجودة والسعر وفى الوقت المناسب وحمايتها

من الاحتكار والتدخل فى توزيع الخدمات وبصفة خاصة تلك التى تقابل حاجات اكثر الحاحا او تواجه مشكلات اكثر حدة فى المجتمع.

وخصخصة الرعاية الاجتماعية تطلب تغيير الثقافة التقليدية كما حدث فى شمال امريكا والمكسيك . والاخذ فى الاعتبار برمج لانشطة التطوعية اللازمة لهذا القطاع وتزويده بلتوجهات والخبرات .

ولذا فمن المتوقع فعالية مثل هذه السياسات فى المجتمعات التى تنشط فيها المنظمات غير لرسمية ويزداد درجات المشاركة والتطوع بين الافراد فى المجتمع .

وانه من الاهمية توضيح تأثير القوى الاقتصادية والسياسية فى الرعاية الاجتماعية وتأثيرها فى شكل البناء المؤسسى للرعاية الاجتماعية ودور واهتمامات هذه القوى فى تحديد الرعاية الاجتماعية واشكالها وكذلك تقويم النيروقراطية والخصخصة .

وغالبا ما تكون الاستجابة المجتمعية لخصخصة الرعاية الاجتماعية ضعيفة فى بدايتها الاولى والتى تتطلب تحديد مكونات الخصخصة وسياستها وارتباطها بسياسات الرعاية الاجتماعية ودرجة اهتمامات العملاء والمهنيون واستجابتهم لهذه السياسات .

ويؤكد البعض الاخر ان التركيز فى السنوات القليلة القادمة سيكون على خصخصة الخدمات والتدخل فيها بدرجة ضعيفة وسيكون تركيز الحكومات عل ثلاثة ادوار اساسية هى :

١. حماية المجازفة والمخاطر فى راس المال .

٢. توصيل الخدمات الدينية .

٣. المحافظة على الحد الادنى للدخل لافراد لمجتمع .

وان من الشروط الضرورية لخصخصة الرعاية الاجتماعية ان تكون من خلال التطوع والاطار غير الرسمى فى المجتمع الذى يتحمل المسئوليات والنتائج والاهتمام كذلك بالقطاع التجارى ودوافع الربح والخسارة والمنافسة وتتطلب الاستقرار وتحديد دور الحكومة فى تدعيم الخصخصة .

ويؤكد البعض كذلك على اهمية المنظمات التطوعية وان المتتبع تاريخيا يدرك ان معدلات الكفاءة والفاعلية لخدمات الرعاية الاجتماعية فى اطار الخصخصة اعلى غير ان الخصخصة سوف تفقد القدرة على مقابلة حاجات الاسرة الفقيرة ، كما ان سوء العدالة فى المجتمع سوف يدفع الى سياسات الخصخصة ويجب تحليل هذه السيسات فى ضوء الحاجات الاكثر شدة ، العدالة الاجتماعية ، المساواة ، وان مشكلات دولة الرعاية لا يمكن مواجهتها من خلال السوق الحرة .

ان الرعاية الاجتماعية فى الولايات المتحـــدة لا توضـــح كيفثيـــة العلاقة بين السياسات والقوى لاقتصادية فى المجتمـــع واشـــكال البنـــاء الاجتماعى وتركز اكثر على دور جماعات الاهتمام والضغط في تحديـــد الرعاية الاجتماعية وتبقى بعض الجماعات هامشية .

ان القضايا التى تهتم بها سياسات الرعاية الاجتماعية فـــى الوقـــت الحالى تتركز على نظرية الايديولوجية ، التوزيع والنســق الاقتصـــادى والنسق القيمى والسوق ولانتقال لدولة ديمقراطية وانه من الاهمية تشجيع المشاركة الشعبية والتوزيع المؤسسى ونسق الضرائب من خلال المحليات وذلك فى اطار نظام السوق الاقتصادى ولا يوجد فـــى الوقـــت الحـــالى لسياسات الرعاية الاجتماعية نظرية مناسبة للمجتمع ويقـــترح مصطلـــح مزج او خلط Welfare Mix وذلك لتحديد المسئولية وتحسين التكلفـــة والعائد .

ان الخصخصة يمكن ان يكون لها اثار معينة حيث تؤثر القيم علـــى سياسات الرعاية الاجتماعية التى تقوم على مدخلى العدالة الحاجـــات وان نموذج التخطيط العقلانى لذى يهتم بتحليل المشكلات وتحديـــد الاهـــداف وتقدير الحاجات المشاركة المجتمعية ويتمـــيز بالمرونـــة Flexibility يعتبر من افضل النماذج ولا يمكن ان بعتمد صنـــع سياســـات الرعايـــة

الاجتماعية على ايديولوجية واحدة ولكن المزج بين النموذجين الفردى والمؤسسى .

ويفرق البعض الاخر بين الخصخصة والخدمات المتكاملة حيث يحدد نموذجين للخدمات الاجتماعية الاول يركز على تكامل الخدمات الاجتماعية بينما يركز الثانى على خصخصة الخدمات ولكن الاكثر تداولا- على حدة قوله - هو زيادة الاهتمام بنسق لخدمات الانسانية والتى تساعد على النمو والتأثير ولذلك فمن الاهمية وجود لضوابط والتشريعات والرقابة الفعالة وتدخل الدولة عند الضرورة بهدف احداث التكامل لخدمات الرعاية الاجتماعية من ناحية وضمان وصولها للمستهدفين بالنوعية والسعر المناسبين من ناحية اخرى .

وتشجيع لرعاية فى اوروبا منذ الثمانينات اللامركزية وخصخصة الخدمات الحكومية واعادة تنظيم دولة الرعاية وتشجيع المنظمات التطوعية الديمقراطية والبحث عن بدائل جديدة للادارة وتغيير السلوك الديمقراطى والعلاقة بين القادة السياسيين والاداريين .

ان السياسات ترتبط بواقع وابعاد المجتمع المختلفة وتحقق العدالة وتكفل خدمات لرعاية ولذلك فمن الاهمية توفير المتطلبات الضرورية لخصخصة الرعاية الاجتماعية كمقدمات اساسية وتحديد الحاجات الاجتماعية والاهتمام بمجالات الرعاية التى تقابل حاجات اساسية والاكثر

شدة او تواجه مشكلات مجتمعية كالامية والمشكلات الصحية فالصحة والتعليم من اهم مجالات الرعاية بوضع الضوابط الضرورية لتحسين المخرجات والعائد بما يكفل استفادة كل افراد المجتمع وحماية اصحاب الدخول المحدودة وتشجيع لقطاع التطوعى والمشاركة الشعبية والمنظمات غير الرسمية وتحديد وترتيب الحاجات المجتمعية وتحليل المشكلات المجتمعية فالقضية هنا تتحدد فى هل خصخصة الرعاية الاجتماعية فاعلة فى مجتمع يتسم النشاط التطوعى فيه بالمحدودية ويفقد لناس رؤيتهم المستقبلية للعدالة الاجتماعية .. وهل خصخصة الرعاية الاجتماعية فاعلة فى مجتمع يزداد فيه عدد الاميين وتنتشر المشكلات الصحية وليس لدى المحليات القدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة .

ومما سبق يتضح ان خصخصة الرعاية الاجتماعية - كما اوضح الكثيرون - نموذجا مستقبليا للمجتمعات ويتطلب ذلك استراتيجيات محسوبة واقعة ترتبط بواقع كل مجتمع وظروفه وتمهيد وتدرج فى الخصخصة وليس طفرة واحدة وبيئة اقتصادية وثقافية وقيمية مواتية .

ثالثا : العولمة :

تعتبر العولمة منهجا فكريا ، فهى بالتالى تشكل نمطا من انماط الحضارة لها مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

واذا سلمنا بان العولمة هى فرض نمط من انماط الحضارة علـــى باقى الامم والشعوب لايقنا ان القضية هى قضية حضارية .

فالعولمة ليست مؤامرة يقودها الغرب ، بل هى تداعيات تاريخيـــة افضت الى واقع نعيشة اليوم ونتعايش معه فرواد العولمة يعتقـــدون انـــم العولمة هى افضل ما وصل اليه الانسان من النظم فهم بالتالى يسعون الى فرضها على باقى الامم طالما تحقق لهم المصلحة وتمكنـــهم مـــن بســط سيادتهم على الاخرين .

(٢) الفرق بين العالمية والعولمة :

ومع ذلك فان هناك فرق بين العالمية والعولمة اذ العولمـــة جـــبر والعالمية اختيار فالعولمة تفرض منهجها الحضارى وترفض الحوار مـــع الحضارات الاخرى اما العالمية فهى انفتاح على باقى الحضارات والقبول بالحوار مع الغير ،ة والعولمة لها جذور علمانية بينمـــا تقـــوم العالميـــة الحضارية على اسس اسلامية وانسانية .

فالعولمة التى نواجهها اليوم هى محصلة للنظام العالمى ، الـــذى كان يسود ارجاء الارض بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث انقسم العـــالم الى قسمين : معسكر شرقى يرفض الملكية الخاصـــة ومعســكر غربـــى يحترم الملكية الخاصة واقتصاد السوق .

وبعد انهيار لمعسكر لاشتراكى مع بداية التسعينات فـــى القـــرن الماضى آلت السيادة لى المعسكر الغربى .

(٣) مفهوم العولمة :

شاع استخدام لفظ العولمة Globalization فى السنوات العشـــر الاخيرة.

والعولمة مصطلح ازدار استعماله شيوعا فى السنوات الاخيرة لكـن مفهومها مازال يكتنفه الغموض فى ذهن البعض بينما ينظر اليـــه بريبـــة على انه مجرد واجهة اخرى "للهيمنة الامريكية" غير ان العولمة ســـتظل تطفو اكثر واكثر فى نقاش المسائل العامة وتسلل اكثر الـــى الدراســـات الاكاديمية ما يستدعى الاهتمام اكثر بالموضوع مع ان العولمـــة ليســـت بالشئ الذى نحتاج الى من يلفت نظرنا الى وجوده انها شئ اصبحنا نعيشة فى حياتنا اليومية فى العقود الثلاثة الاخيرة اذا بدا وكأنما العالم هجم علينا باخباره منذ ان صرنا نتابع من خلال وسائل الاعلام المتطورة باســتمرار والفضائيات والانترنت اليوم الاحداث لحظة وقوعها مـــهما بعـــد مكـــان حدوثها واصبح تداول البضائع على اختلافها مشتركا فى كل انحاء العـــلم الذى كاد يصبح "قرية كونية " كما صنف ماكلوهـــان Mcluhan 1968 قبل ثلاثة عقود .

والامر يستدعى النظر فيه ومحاولة التعرف على ما حدث وكيف نحتاج ان نفهم هذه العولمة وماذا تعنى العولمة مشتقة من عالم يعرغفها "مختار الصحاح " بالخلق وتجميع عوالم والعالمون اصناف تشمل الكون اى عالمناه والعوالم الاخرى ومصطلح العولمة العربى هو ترجمة لكلمة Globalization الانجليزية المشتقة من كلمة Golde التى يعرفها قاموس المورد على انها كرة او الكرة الارضية .

ويحددها البعض من منظور ثقافى بانها (الامركة) بكل وضوح وهى تشير الى التشابك بين الاقتصاد والاعلام كما حددتها (لجنة اليونسكو العالمية لمؤتمر السياسات الثقافية من اجل التنمية فى عام ١٩٩٨) الى ما يسميه علماء الثقافة وفلاسفة المعرفة "التنميط Uniformalisation .

ويتم التنميط الثقافى هذا باستغلال شبكة الاتصالات العالمية الفاعلة فى نقل المعلومت والسلع وتحريك رؤوس الاموال وغيرها من الهيكل الاقتصادى / الانتاجى وتأثيراته الثقافية بين شعوب والامم .

ويمكن لقول ان صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظرا الى تعدد تعريفاتها .. والتى تتأثر اساسا بانحيازات الباحثين الايديولوجية واتجاهاتهم ازاء العولمة رفضا وقبولا .

وهناك فى البداية اوصاف عامة للعولمة قد لا تغنى فى التحليل الدقيق لمكوناتها وان كانت تعطى فكرة مبدئية عن هذه العملية التاريخية

من ذلك مثلا ما يذهب اليه بعض الباحثين من ان العولمة تصف وتعرف مجموعة من العمليات التى تغطى اغلب لكوكب او التى تشيع على مستوى العالم ومن هنا فالعولمة لها بعد مكانى لان السياسة والانشطة الاجتماعية الاخرى اصبحت تبسط رواقها على كل انحاء المعمورة .

والعولمة من ناحية اخرى تتضمن تعميقا فى مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات والتى تشكل المجتمع العلى وهكذا فبالاضافة الى بعد لامتداد الى كل انحاء العالم يضاف بعد تعميق العمليات الكونية .

ان العولمة اكثر من مجرد علاقة بين دولة واخريات ولكنها خارج تحكم الدول وليست حالة ثابتة وانما هى عمليات تحول عدة فى جوانب عديدة خاصة فى السياسة والاقتصاد والثقافة وهى اذن ظاهرة حتمية بحكم التقدم التكنولوجى السريع .

والعناصر الاساسية فى فكرة العولمة ازدياد العلاقات المتبادلة بين الامم سواء المتمثلة فى تبادل السلع والخدمات او فى انتقال رؤوس الاموال او فى انتشار لمعلومات والافكار او فى تأثير امة بقيم وعادات غيرها من الامم .

كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون ويمكن القول ان العولمة تاريخا قديما وبالتالى فهى ليست نتاج العقود الماضية التى ازدهر

فيها العولمة وذاع وانتشر واصبح احد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التى تنطوى عليها العولمة فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة ولعل ما جعل العولمة تبرز آثارها فى هذه المرحلة التاريخية التى يمر بها العالم هو تعمق آثار الثورة العلمية والثقافية من جانب والتطورات الكبرى التى حدثت فى عالم الاتصال والتى يمكن القول انها احدثت ثورة فى العالم من خلال تطور الحواسب الالكترونية والاقمار الصناعية وظهور شبكة الانترنت بكل ما تقدمه للاتصال الانسانى بمختلف انواعه من فرص ووعود .

ويحدد البعض وجود متغيرات جديدة ومهمة قد طرأت على ظاهرة العولمة فى الثلاثين سنة الاخيرة منها :

الزيادة الكبيرة فى درجة تنوع السلع والخدمات التى يجرى تبادلها بين الامم وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التى تتجه اليها رؤوس الاموال من بلد الى اخر لم تعد صادرات دولة "اقل نموا" تكاد تنحصر فى مادة اولية واحدة ولا وارداتها فى عدد محدود من السلع كما كان الحال فى ظل الاستعمار التقليدى ولا الاستثمار الاجنبى يكاد ينحصر فى انتاج تلك المادة الاولية وتطوير البيئة الاساسية اللازمة لهذا الانتاج بل تعددت هذه الصادرات وتنوعت وكذلك الواردات كما تعددت وتنوعت المجالات التى ينتقل اليها راس المال الاجنبى بحثا عن فرص الربح .

ارتفعت بشدة نسبة السكان داخل كل مجتمع او امة التى تتفاعل مع العالم الخارجى وتتأثر به ولقد مرت على مصر مثلا فترات خلال القرنين الماضيين كانت نسبة التجارة الخارجية الى دخلها القومى اكبر مما هـــى عليه الان ومعدل تدفق رؤوس الاموال الاجنبيـــة اليــها مـــن اجمـــالى الاستثمار اعلى ايضا مما هو عليه الان ومع ذلك كانت نســـبة الســكان المتأثرة بهذه العلاقات الدولية ضئيلة جدا حيث ظلت الغالبية العظمى مــن السكان حتى من كان منهم يساهم فى انتاج السلعة التصديرية الاولى وهى القطن تكاد تكون منقطعة الصلة عن العالم الخارجى فـــى نمــط حياتــها وتفكيرها .

لم يعد الامر كذلك على الاطلاق لقد اصبح نحو ٦/١ السكان علـــى الاقل يفيدون مباشرة او بطريقة غير مباشرة من السياحة وحدها ونســـبة مماثلة تتلقى تحويلات من افراد اسرهم العاملين خـــارج مصـــر ، وامـــا الواردات فقد دخلت كل بيت حتى بيوت افقــــر الفلاحيـــن مـــن جـــهاز التليفزيون الى الغسالة الكهربائية الى الثلاجة الى المروحة .

ظل تبادل لسلع ورؤوس الاموال هو العنصـــر المســيطر علـــى العلاقات بين الدول حتى وقت قريب للغاية ، ثم بدأ تبـــادل المعلومـــات والافكار يصبح هو العنصر الغالب على هذه العلاقات او على الاقل هـــو العنصر الذى ينمو باكبر سرعة ولذا كانت الثلاثون عامـــا الاخـــيرة اذن

ةىهى الحقبة التاريخية التى اصبح فيها استيراد الافكار والقيم ليس متوقفا على حجم التجارة او حجم تدفق الاشخاص او رؤوس الاموال بل اصبح استيراد مباشرا عن طريق الاتصال بمصدر هذه لافكار والقيم حتى وهى قابعة فى مكانها .

والعولمة بذلك عملية متفاعلة تؤثر على الدول والافراد والمجتمعات وتتخذ مظاهر عدة ودوافعها كثيرة ومتداخلة

(٣) دوافع العولمة ومسبباتها :

من الصعب ارجاع العولمة الى عامل واحد او اثنين فهنك عدة عوامل لكل عامل دور فيها ليس ذلك فحسب ، بل ان الاساليب والنتائج تختلط بمعنى ان النتيجة تصير سببا لمزيد من العولمة والسبب يصير مظهرا اخر من مظاهر العولمة .

وخلاصة الامر ان الاسباب ليست عديدة فحسب بل متداخلة تقوى من أثر بعضها ونحن نعيش فى عصر يشهد تحولات لم يسبق لها مثيل فى مجال الاقتصاد والتقنية والبيئة ومع ذلك سنحاول هنا ان نرصد اهم العوامل فى العقود الاخيرة وكيف قادت الى هذه العولمة وهى عوامل - كما قلنا - متفاعلة مع بعضها الى درجة تجعل من الصعب تحديد الاهمية النسبية لها وعزل المنفصل منها ، ولكننا سنجملهاا فى عوامل عدة وترتيها كالاتى :

١.تحرير التجارة .

٢.حركة التكامل الاقتصادى بين الدول .

٣.الشركات عبر الوطنية .

٤.تحرير الاقتصاد .

٥.التطورات التقنوية .

٦.التخصيص .

٧.التحولات الايديولوجية .

بالاضافة الى دور التقنيات تؤثر التقنية على العولمة فى ثلاثة جوانب رئيسية :

أ. -ابتداع طرق الانتاج الشامل لتلبية طلب اعداد اكبر من المستهلكية داخل وخارج القطر .

ب. تحسين طرق لانتاج الشامل لتلبية طلب اعداد اكبر وكميات اكبر من الموارد لمسافات طويلة فى اقاصى الارض بطرق ارخص واسرع .

ج. تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات للتحكم فى الموارد والعمليات فى اماكن مختلفة من العالم .

لقد اتت الثورة تقنية المعلومات رابطة تقنية الكمبيوتر مع تقنية الاتصال لنقل ومعالجة وتخزين المعلومات داخليا وخارجيا وكان لها

اثرها فى الانتاج والتسويق والتمويل ولادارة فى الانتاج قادت إلى الاتمتة واستخدام الربوت وثورة المعلومات هذه التى دعت مارشـــال ماكلوهـــان ليطلق قولته الشهيرة "العالم قرية كونية " حيث اصبح الانسان يشارك وهو فى غرفة جلوسه فى الاحداث العالمية بالصوت والصورة وكانه حاضر .

وقد تعكس هذه الدوافع والمسببات الى اعتبار ان العولمة ظـــاهرة حتمية .

(٤) مظاهر العولمة :

تعددت مظاهر العولمة ويمكن ان تشمل عدد المنظمـــات الدوليـــة المتزايدة الى عدد من يسافر جوا او عدد الكتب المترجمة لكن اهمها هـــو النشاط الاقتصادى الذى يعتمد عليه الناس فى حياتهم وهنا نجد التجـــارة والاستثمار اهم مظاهر العولمة بالاضافى الى المظاهر الثقافية للعولمـــة حيث تيارات الثقافة العالمية Global Culture المتشكلة حديثا فى العـالم (انظر) .

وحدد البعض عشرة قضايا ترتبط بالعولمة والهوية الثقافية يمكـــن تحديدها فى القضايا التالية :

١.ليست هناك عالمية واحدة بل ثقافات .....

اننا نقصد بـــ " الثقافات " هنا : ذلـــك المركـــب المتجـــانس مـــن الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والابداعات والتطلعـات

التي تحتفظ لجماعة بشرية ، تشكل امة ما في معناها بهويتها الحضاريـــة في اطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميأتها الداخلية وقابليتها للتواصل والاخذ والعطاء وبعبارة اخرى : ان الثقافة هي المعـــبر الصبـل عــن الخصوصية التاريخية لامة من الامم عن نظرة هذه الامة الــى المكــون والحياة والموت والانسان ومهامه وقدراته وحدوده وما ينبغي ان يعمـــل ومن لا ينبغي ان يامل .

تلتزم عن هذا التعريف لزوما ضروريا النتيجة التالية وهي تشـــكل قلب هذه الاطروحة وجوهرها وهي انه ليست هناك ثقافة عالمية واحـــدة وليس من المحتمل ان توجد في يوم من الايام وانمـــا وجــدت وســتوجد ثقافات متعددة متنوعة تعمل كلا منها بصورة تلقائية او بتدخل ارادي مــن اهلها على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة ، من هذه الثقافات مـــا يميل الى الانغلاق والانكماش ومنها ما يسعى الى الانتشار والتوسع ومنعا ما ينعزل حينا وينتشر حينا اخر .

ويستلزم ذلك اهمية الحفاظ على الهوية الثقافية ودراســـة وتحديـد الشخصية التنموية في المجتمع ومقوماتها بابعادها الثقافية المختلفة واهمية التصدى لتيارات الثقافة الوافدة والتي تؤثر على البعد الثقافي للتنمية فـــي المجتمع والاختراق الثقافي لثقافة لمجتمع والذى يؤدى بدوره الى اختفـــاء قيم وثقافات مدعمة لعملية التنمية في المجتمع .

٢.الهوية الثقافية مستويات ثلاثة :

فردية وجمعوية ووطنية قومية والعلاقة بين هذه المستويات تتحـــد اساسا بنوع "الاخر" لذى تواجهة ان الهوية الثقافية كيان بصير ، ثيتطــور ، وليست معطى جاهز ونهائيا هى تصير وتتطور انما فى اتجاه الانكماش واما في الاتجاه الانتشار وهى تغتنى بتجارب اهلها ومعاناتهم انتصاراتهم وتطلعاتهم وايضا باحتكاكها سلبا وايجابا مع الهويات الثقافية الاخرى التى تدخل معها فى تغاير من نوع ما .

وعلى العموم تتحرك الهوية لثقافية على ثلاث دوائر مداخلة مركــز واحدة فالفرد داخل الجماعة الواحدة قبيلة كانت او طائفة او جماعة مدنية (حزبا لو نقابة ....الخ) هو عبارة عن هوية متميزة ومستقلة عبارة عــن "أنا" لها "آخر" داخل لجماعة نفسها "أنا" تضع فى مركز الدائـــرة عندمـــا تكون فى مواجهة مع هذا لنوع من "الاخر" .

والجماعات داخل الامة هى كالفرد داخل الجماعة لكل منــــها مـــا يميزه داخل الهوية الثقافية المشتركة ولكل منها "انا" خاصة بها "أخر" مـن خلاله وعبره تتعرف على نفسها بوصفها ليست إياه .

* والشئ نفسه يقال بالنسبة الى الامة الواحدة إزاء الامم الاخرى غير انها اكثر تجريدا واوسع نطاقا واكثر قابلية للتعدد والتنوع والاختلاف .

هناك اذن ثلاثة مستويات فى الهوية الثقافية لشعب من الشـــعوب : الهوية الفردية والهوية الجمعوية والهوية الوطنية (او القومية) والعلاقـــة بين هذه المستويات ليست ثابتة ، بل هى فى مد وجزر دائمين يتغير مدى كل منهما اتساعا وضيقا بحسب الظروف واونواع الصراع واللاصـــراع والتضامن واللاتضامن التى تحركـــها المصـــالح الفرديـــة والجمعويـــة والمصالح الوطنية والقومية .

وبعبارة اخرى ان العلاقة بين هذه المستويات الثلاثة تتحدد اساســا بنوع " الاخر " بموقعه وطموحاته فان كان داخليا ويقع فى دائرة الجماعة فالهوية الفردية هى التى تفرض نفسها كـ"انا" وإن كان يقع فى دائرة الامة فالهوة الجمعوية (القبيلة ، الطائفة ، الحزبية ... الخ) هى التى تحل محـل "الانا الفردى " اما ان كان "الاخر" خارجيا (اى يقع خارج الامة والدولـة والوطن) فان الهوية الوطنية - او القومية - هى التى تملأ مجال "الأنا" .

٣.لا تكتمل الهوية الثقافية الا اذا كانت مرجعيتها اجماع الوطن والامـة والدولة .

لا تكتمل الهوية الثقافية ولا يبرز خصوصيتها الحضارية ولا تغـدو هوية ممتلئة قادرة على نشدان العالمية ، علـــى الاخـذ والعطـــاء الا اذا تجسدت مرجعيتها فى كيان مشخص تطابق فيه ثلاثة عناصر : الوطـــن والامة والدولة .

الوطن : بوصفة الارض والاموات او الجغرافيا والتاريخ ، وقد أصبحنـــا كيانا وروحا واحدا يعمر قلب كل موطن ، الجغرافيا وقد أصبحت معطـى تاريخيا ولتاريخ وقد صار موقعا جغرافيا .

الامة : بوصفها النسبل الروحى الذى تنسجه الثقافة المشـــتركة وقوامـــها ذاكرة تاريخية وطموحها تعبر عنها الادارة الجماعية التى يصنعها حـــب الوطن اعنى الوفاء لـــ الارض والاموات ، ولاتاريخ الذى ينجب ولارض التى تستقبل وتحضن .

الدولة : بوصفها التجسيد القانونى لوحدة الوطن والامة ، ولجهاز الساهر على سلامتها ووحداتها وحماية مصالحها وتمثيلها ازاء الدولة الاخرى فى زمن السلم فى زمن لحرب .

ولابد من التمييز بين الدولة ككيان مشخص ومجرد فى الوقت نفسه كين يجسدى وحدة الوطن والامة من جهة والحكومة او النظام السياســـى الذى يمارس السلطة ويتحدث باسمها من جهة اخرى وواضح اننا نقصـــد هنا المعنى الاول .

واذن فكل مس بالوطن او بالامة او الدولة هو مس بالهوية الثقافية، والعكس صحيح ايضا كل مس بالهوية الثقافية هو مس فى الوقت نفســـه بالوطن والامة وتجسيدها التاريخى : الدولة .

٤. ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الراسمالى بل هو وبالدرجة الاولى ايديولوجية تعكس ادارة الهيمنة على العالم :

العولمة التى تجرى الحديث عنها الآن : نظام عالمى او يراد لها ان تكون كذلك يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال ....الخ كما يشمل ايضا مجال السياسة والفكر والايديولوجية .

والعولمة تعنى فى معناها اللغوى تعميم الشئ وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله ، وهى تعنى الآن فى المجال السياسى منظورا اليه من زاوية الجغرافيا (الجيوبوليتيك) العمل على تعميم نمط حضارى يخص بلدا بعينة ، هو الولايات المتحدة بالذات على بلدان العالم اجمع ليست العولمة مجرد آليه من آليات التطور "التلقائى" للنظام الراسمالى بها انها ايضا وبالدرجة الاولى دعوة الى تبنى ننموذج معين وبعبارة اخرى فالعولمة الى جانب انها تعكس مظهرا اساسيا من مظاهر التطور الحضارى الذى يشهده عصرنا ، هى ايضا ايديولوجية تعبر بصورة مباشرة عن ادارة الهيمنة على العالم وامركته وقد حددت وسائلها لتحقيق ذلك فى الامور التالية :

١. استعمال السوق العالمية اداة للاخلال بالتوازن فى الدول القومية فى نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية .

٢. اتخاذ السوق والسوق والمنافسة التى تجرى فيها مجالا لـــ "الاصطفاء" بالمعنى الداروينى للكلمة اى وفقا لنظرية دارويـــن فـــى "اصطفـــاء" الانواع والبقاء للاصلح وهذا يعنى ان الدول والامم والشعوب التى لا تستطيع على المنافسة سيكون مصيرها بل يجب ان يكون الانقراض .

٣. اعطاء كل الاهمية والاولوية للاعلام لاحداث التغيرات المطلوبة على الصعيدين المحلى والعالمى باعتبار ان "الجيوبوليتيـــك" او السياســـة منظورا اليها من زواية الجغرافيا وبالتالى الهيمنة العالمية اصبحـــت تعنى اليوم مراقبة "السلطة اللامادية " سلطة تكنولوجية الاعلام التـــى ترسم اليوم الحدود فى "الفضاء السيبرنيتى " حدود المجال الاقتصادى السياسى التى ترسمها وسائل الاتصال الالكترونيه المتطورة .

وهكذا فبدلا من الحدود الثقافية الوطنية والقومية تطرح ايديولوجيا العولمة ، حدودا اخرى غير مرئية ترسمها الشبكات العالمية قصد الهيمنة على الاقتصاد ولاذواق والفكر ولسلوك .

٥. العولمة شئ و"العالمية " شئ آخر .

العالمية تفتح على العالم ، على الثقافات الاخرى واحتفظ بالخلاف الايديولوجى ، اما العولمة فهى نفى للأخر واحلال للاختراق الثقافى محل الصراع الايديولوجى .

العولمـــة Globalization وادارة الهيمنـــة وبالتـــالى قمـــع للخصوصى اما العالمية Universalite Univeralisme فهى طمـــوح الى الارتفاع بلخصوصية الى مستوى عالمى العولمة احتواء للعالم تفتـــح على ما هو عالمى وكونى .

ان العالمية فى مجال الثقافى كما فى غيره من المجالت طمـــوح مشروع ورغبة فى الاخذ والعطاء فى التعارف والحوار والتلاقى ، انـــها طريق الامة فى التعامل مع "الاخر" ووصفه "أنا ثانية " طريقها الى جعـل الايثابر يحل محل الاثرة اما العولمة فهى بـــل ارادة لاخـــتراق "الاخـــر" وسلب خصوصيته وبالتالى نفيه من "العالم "العالمية اغناء الهوية الثقافية ، اما العولمة هى اختراق لها وتمييع .

ولاختراق الثقافى الذى تمارسه العولمة يريـــد الغـــاء الصـــراع الايديولوجى الحلول محله .. الصراع الايديولوجى صراع حول تـــأويل الحاضر وتفسير الماضى والتشريع للمستقبل الاختراق الثقافى فيســـتهدف الاداة التى يتم بها ذلك التأويل والتفسير والتشريع : يستهدف العقل والنفس ووسيلتها فى التعامل معىالعالم : الادراك .

لقد حل هذا اللفظ اليوم – اللادرك – محل لفظ اخر كـــان كثـــير الاستعمال بالامس فى عصر الصراع الايديولوجى لفظ "الوعى " (الوعى الطبقى ، الوعى القومى ، الوعـــى البيئـــى .... الـــخ) كـــان الصـــرع

الايديولوجى ومازال يستهدف تشكيل الوعى تزييفه او تصحيحه ... الخ
اما الاختراق لثقافى فهو يستاهدف اول ما يستهدف السيطرة على الادراك
اختطافه وتوجيهه وبالتالى سلب الوعى والهيمنة علـــى الهويـــة الثقافيـــة
الفردية والجماعية .

فى زمن الصراع الايديولوجى كانت وسيلة تشيل الوعـــى هـــى
الايديولوجيا ، اما فى زمن الاختراق الثقافى فوسيلة السيطرة الادراك هى
الصورة السمعية البصرية التى تسعى الى "تسطيح الوعى " الـــى جعلـــه
يرتبط بما يجرى على سطح من صور ومشاهد ذات طابع اعلامى اشارى
مثير للادراك مستفز للانفعالات حاجب للعقل ...

وبالسيطرة على الادراك ، وانطلاقا منها يتم اخضاع النمفـــوس
اعنى تعطيل فاعلية العقل وتكييف المنطق والتشويش على نظـــام القديـــم
وتوجيه الخيال وتنميط الذوق وقولبة السلوك .

والهدف تكريس نوع معين من الاســـتهلاك لنـــوع معيـــن مـــن
المعارف والسلع والبضائع : معارف اشارية تشكل فى مجموعها ما يمكن
ان نطلق عليه "ثقافة الاختراق" :

٦.ثقافة الاختراق تقوم على جملة اوهام هدفها :

"التطبيع مع الهيمنة وتكريس الاستباع الحضرى"

تتولى القيام بعملية تسطيح الوعى واختراق الهوية الثقافية للافراد والاقوام والامم ، ثقافة جديدة تماما لم تشهد التاريخ من قبل لها مثيـــلا : ثقافات اشارية اعلامية سمعية وبصرية تصنع الذوق الاستهلاكى (الاشهار التجارى) والراى السياسى (الدعية الانمتخابية) وتشييد رؤيــــة خاصـــة للانسان والمجتمع والتاريخ انها "ثقافة الاختراق" التى تقدمها العولمة بديلا من الصراع الايديولوجى .

ولا يعنى حلول لاختراق الثقافى محل الصراع الايديولوجى موت الايديولوجيا كما يرد المبشرون بالعولمة ان يوهموا النـــــاس .. كـــلا ان لاختراق الثقافى بالعكس من ذلك محمل بايديولوجيا معينة هى ايديولوجيـا الاختراق وهى تختلف عــن الايديولوجيــات المتصارعــة كالراســمالية والاشتراكية فى كونها لا تقدم مشروعا للمستقبل لا تقدم نفســها كخصـم لبديل اخر تسميه وتقاومه وانما تعمل على اختراق الرغبة فى البديل وشل نشدان التغيير لدى الافراد والجماعات .

ايديولوجيا الاختراق تقوم على نشر جملة اوهــــام هـــى نفســها مكونات الثقافة الاعلامية الجماهرية فى الولايات المتحدة الامريكيـــة ، ود حصرها باحث امريكى فى الاوهام الخمسة التالية : وهم الفرديـــة وهــم

الخيار الشخصى وهم الحياد وهم الطبيعة البشرية التى لا تتغير وهم غياب الصراع الاجتماعى واذا نحن اردنا ان نوجز فى مضمون هذه المسلمات الخمس امكن القول ان الثقافة الاعلامية الجماهيرية الامريكية هذه تكرس ايديولوجية الفردية المستسلمة وهى ايديولوجيا تضرب فى الصميم الهوية الثقافية بمستوياتها الثلاثة الفردية والجمعوية والوطنية القومية .

إن وهم الفردية اى الاعتقاد المرء ان حقيقة وجود محصورة فى فردية وان كل ما عده اجنبى عنه لا يعنيه ، انما يعمل – هذا الوهم – على تخريب وتمزيق الرابطة الجماعية التى تجعل الفرد يعى ان وجوده انما يكمن فى كونه عضوا فى جماعة وفى طبقة وامة وبالتالى فوهم الفردية هذا انما يهدف الى الغاء الهوية الجمعوية والطبقية والوطنية وكل اطار جماع اخر ليبقى الاطار العالمى –بل العولمة – هو وحده الوجود .

اما وهم الخيار الشخصى فواضح انه يرتبط بالاول ويكمله انه باسم الحرية يكرس النزعة الانانية ويعمل على طمس الروح الجماعية ، سواء كانت على صورة الوعى الطبقى او الوعى القومى او الشعور الانهانى .

ويأتى وهم الحياد ليدفع بالامور خطوة اخرى فى الاتجاه نفسه فما دام الفررد وحده الموجود وما دام حرا مختارا فهو محايد وكل الناس

.ـشيء ازاءه محايدون او يجب ان يكونوا كذلك وهكـــذا تعمــل هــذه الايديولوجيا من خلال وهم الحياد على تكريس التحلل من كل الـــتزام او ارتباط باية قضية ومن هنا ذلك الشعار الذى انتشر فى السنين الاخــيرة : شعار وانا مالى .

واما الوهم الرابع وهو الاعتقاد فى الطبيعة البشرية التى لا تتغير فواضح انه يرمى الى صرف النظر عن رؤية الفــوارق بيــن الاغنيــاء والفقراء بين البيض والسود بين المسغلين وبين من هم ضحايا الاسـتغلال وقبولها – اعنى تلك الفوارق – بوصفها امور طبيعية كالفوارق بين اليـل والنهار والصيف والشتا وبالتالى شل روح المقاومة فى الفرد والجماعة .

ويأتى الوهم الخامس صريحا فى منطوقة ومفهومة : ان الاعتقـاد فى غياب الصراع الاجتماعى هو التتوج الصريح للاوهام السابقة غيـاب الصراع الاجتماعى معناه – اذا قلبناه وسلمناه به – الاستسـلام للجـهات المستغلة ووكالات وغيرها من ادوات العولمة وبعبارة اخى التطبيع مــع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضارى الذى يشكل الــهدف الاول والاخير للعولمة .

٧.نظام يعمل على افراغ ـهوية الجماعية من كل محتوى ويدفع الـــى التفتيت والتشتيت :

ليربط النس بعالم اللاوطن واللاأمة واللا دولة او يغرقهم فى تون الحرب الاهلية .

ومع التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضـــارى ياتى فقدان الشعور بالانتماء لوطن او امة او دولة من دون امة مـــن دون وطن انه عالم المؤسسات ولشبكات العالمية عالم لفاعلين وهم المســـيرون ولمفعول بهم وهم المستهلكون للسلع والصور والمعلومـــات والحركـــات والسكنات التى تفرض عليهم ما وطنهم فهو الفضاء المعلومـــاتى الـــذى تصنعه شبكات الاتصال الفضاء الذى يحتوى – يسيطر ويوجه – الاقتصد والسياسة والثقافة .

العولمة نظام يقفز على الدولة والامة ولوطن : نظام يريد رفـــع الحواجز والحدود امام الشبكات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنســـية وبالتالى اذابة الدول الوطنية وجعل دورها يقتصر علـــى القيـــام بـــدور الدركى لشبكات الهيمنة العالية والعولمة تقوم على الخصوصية اى علـــى نزع ملكية الوطن والامة والدولة ونقلها الى الخواص فى الداخل والخارج وهكذا تتحول الدولة الى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يواجه واضعـــاف شسلطة الدولة والتخفيف من حضورها لقائدة العولمة يؤديان حتمـــا الـــى

استيقاظ وايقاظ اطر للانتماء سابقة على الامة والدولـــة اعنـى القبيلـة والطائفة والجهة والتعصب لمذهبى .. الخ والفع بها جميعا الى التقـــاتل والتناحر والافناء المتبادل والى تمزيق الهوية الثقافية الوطنية القوميـة ... الى الحرب الاهلية .

ولا بد من التأكيد هن على ان مفهوم الهوية الثقافية القومية الـذى نستعمله هنا يمعنى الهوية المشتركة لجميع ابناء العرب من المحيط الـــى الخليج لا يعنى قط الغاء ولا اقصاء الهويات الوطنية القطرية ولا الهويات الجمعوية الانثية والطائفية انه لا يعنى فرض نمط معين علـــى الانمــاط الثقفية الاخرى المتعددة والمعايشة عبر تاريخنا المديد داخل لوطن العربى لكبير كلا ان التعدد الثقافى فى الوطن العربى واقعة اساسية لا يجوز القفز عليها بل بلعكس لابد من توظيفها بوعى فى غنـــاء واخصــاب الثقافــة العربية القومية وتوسيع مجالها الحيوى ولكن تبقى مع ذلك كله الوظيفـــة التاريخية لهذه الثقافة وظيفة التوحيد المعنوى الروحى والعقلـــى وظيفــة لارتفاع بـــ " الوطن العربى " من مجرد رقعة جغرافية الى وعاء للامـــة العربية لا تكون الا به ولا يكون الا بها .

هذا من جهة ومن جهة اخرى فاللغة المشتركة ولغة العلم والثقافة العالمة جملة وبالتالى لغة التحديث والحداثة هى اللغة العربية ولذلك كانت اللغة العربية هى فى آن واحد الرابطة المتينة التى توحد بين مســـتويات

لهوية فى الوطن العربى اعنى المستوى الفردى والمستوى الجمعوى الوطنى والقومى والاداة الوحيدة التى بها يمكن العرب الدخول فى العالمية وتحقيق الحداثة .

٨.العولمة وتكرس الثنائية والانشطار فى الهوية الثقافية العربية :

كلنا نعرف ن الثقفة العربية تعانى منذ ما يقرب من قرنين وضعا متوترا نتيجة احتمكاكها مع الثقافة الغربية بتقنياتها وعلومها وقيمها الحضارية التى هى نتيجة تطور خاص قوامه التحديث والحداثة تطور لم تعشه الثقافات العربية بل بقيت بمعزل عنه تجتر وضعا قديما توف عن النمو منذ قرون .

ومن هن تلك الثنائية التى تطبع الثقافة العربية بمختلف مستوياتها المادية والروحية ثنائية التقليدى والعصرى وهو ثنائية تكرس الازدواجية والانشطار داخل الهوية الثقافية العربية بمستوياتها الثلاثة احد طرفى هذه الثنائية الهوية الثقافية على صورة جمود على التقاليد ضمن قوالب وآليات دفاعية تستعصى اكتساحا ليتحول الى ثقافة الاختراق .. اعنى الثقافة المباشرة به المكرسة له .

- فى هذا الاطار ان يجب ان نضع خصوصية العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية عندما يتعلق الامر بالوطن العربى فالاختراق الثقافى الذى يمارسه العولمة لا يقف عند حدود تكريس الاستتباع الحضارى بوجه عام

بل انه سلاح خطير يكرس الثنائية والانشطار فى الهوية الوطنية القوميـة ليس الان فقط بل وعلى مدى الاجيال الصاعدة والقادمة وذلك ان الوسائل السمعية البصرية المرئية واللامرئية التى تحمل هذا الاختراق وتكرسـه انما تملكها وتستفيد منها فئه معينة هى النخبة العصرية وحواشيها فـهى التى تستطيع امتلاكها والتعامل مع لغاتها الاجنبية بحكم التعليم العصـرى الذى تتلقاه اما عموم الشعب وعلى رأسه النخبة التقليدية فهو شبة عزلـة يجتر بصورة او باخرى ثقافة الجمود على التقاليد والنتيجة استمرار اعادة انتاج متواصلة ومتعاظمة للثنائية نفسها ، ثنائية التقليـدى والعصـرى ، ثنائية الاصالة والمعاصرة فى الثقافة والسلوك .

٩. ان تجديد الثقافة ، اية ثقافة ، لا يمكن ان يتم الا من داخلها :

باعادة بنائها وممارسة الحداثة فى معطياتها وتاريخها تسمح بربط الحاضر بالماضى فى اتجاه المستقبل ما العمل ازاء هذه السلبية والاخطار التى تطبع علاقة العولمة بالعرب على صعيد الهوية لثقافية ؟

هناك موقفان سهلان وهما السائدان : موقف الرفـض المطلق وسلاحه لانغلاق الكلى وما يتبع من رودود فعل سلبية محاربة .. وموقف القبول التام للعولمة وما تمارسه من اختراق ثقافى واسـتتباع حضـارى شعاره لانفتاح على العصر والمرهنة على الحداثة لا مفر مـن تصنيـف هذين الموقفين ضمن المواقف اللاتاريخية التى تواجه المشاكل لا بعقـل

واثق بنفسه متمكن من قدراته وانما تستقبلها بعقل مستقبل لا يرى صاحبه كل سلاحه رؤية سحرية العالم [illegible] على الواقع الى اللاواقع .

ان الانغلاق موقف سلبي غير الفاعل ذلك لان فعله "الموجه" ضد الاختراق الثقافى – اى محاربته له – لا ينال الاختراق ولا يمسه ولا يفعل فيه اى فعل بل فعله موجه كله الى الذات قصد تحصينها .

والتحصين انما يكون مفيدا عندما يكون المتحاربين على نسبة معقولة من تكافؤ القوى والقدرات اما عندما يتعلق الامر بظاهرة عالمية تدخل جميع البيوت وتفعل فعلها بالاغراء والعدوى والحاجة ويفرضها اصحابها فرضا بتخطيط واستراتيجية فان الانغلاق فى هذه الحياة ينقلب الى موت بطئ قد تتخلله بطولات مدهشة ولكن صاحبة محكوم عليه بالاختناق .

ومثل الانغلاق مثل مقابلة " الاغتراب " ان ثقافة الاختراق اعنى ايديولوجية الارتماء فى احضان لعولمة والاندماج فيها ثقافة تنطق من الفراغ اى من اللاهوية ، وبالتالى فهى لا تستطيع ان تبنى هوية ولا كيانا يقول اصحاب هذا الموقف : انه لا فائدة من المقاومة ولا فى الالتجاء الى التراث بل يجب لانخراط فى العولمة من دون تردد ومن دون حدود لانها ظاهرة حضارية عالمية لا يمكن الوقوف ضدها ولا تحقيق خارجها ان

لامر يتعلق –بـــ "قطار يجب ان نركبه " وهو ماضى فى طريقه بنـــا او من دوننا .

وبعيدا عن مناقشة جدلية لهذه الدعاوى يكفى التنبيــة الـى انـــها الدعوى نفسها التى سبقت ان ادعاها ونادى بها مفكرون عرب رواد مـــن ازيد من قرن ومنذ ذلك الوقت وهى تتردد وتتكرر هنا وهناك فى الوطن اللعربى تبينتها حكومات واحزاب فضلا عـــن الافــراد ... ومــع ذلــك فحصيلة قرنة كامل من التبشير بهذه الدعوى – دعوى "الاغـــتراب " لــم تنتج سوى فئة من العصريين قليلة العدد نشاهد اليوم تناقصا نسبيا واضحا فى حجمها بينما ازداد الطرف المقابل لها عددا وعدة كما وكيفا فى جميـع الاقطار العربية وداخل جميع القطار العربيـــة داخــل جميــع الشــرائح الاجتماعية وهكذا فبدلا من تيارات "حداثية" تمـــارس الهيمنـــة والقيـــادة تستقطب الاجيال الصاعدة بدلا من ذلك يسود الحديث عـــن "الاصوليـــة الدينية " بوصفها الظاهرة المهيمنة .

اما نحن فنرى ان الجواب الصحيح عن سؤال "ما العمل"؟ ســـاء ازاء الثنائية والانشطار للذين تعانيها الثقافة العربية او ازالــــة لاخـــتراق الثقافى والايديولوجى العولمة – يجب ان ينطلق اولا وقبل كل شئ مـــن العمل داخل الثقافة العربية نفسها ذلك لانه سواء تعلق الامــــر بالمجـــال الثقافى او بغيره فمن المؤكد ان لولا الضعف الداخلى لما استطاع الفعـــل

الخارجى ان يمارس تأثيره بالصورة التى تجعل منه خطرا على الكيـــان والهوية .

ان الثنائية والانشطار – اللذين تحدثنا عنهما واللذين يشكلان نقطة الضعف الخطيرة فى واقعنا الثقافى الراهن التى منها يمارس الاخـــــتراق تأثيره التخريبى – انما يعكسان وضعية ثقافية لم تتم بعد لاعـــادة بنائـــها ثقافة يتزامن فيها القديم والجديد الاصيل والوافد فى غير مـــا تفـــاعل ولا اندماج وهذا راجع الى ان التجديد فى ثقافتنا كان يراد له من ازيـــد منـــة قرن ان يتم من الخارج بنشر الفكر الحديث على سطحها لقد سبق لنـــا ان اكدنا مرار على ان تجديد الثقافة اية ثقافة لا يمكن ان يتم الا من داخلـــها باعادة بنائها وممارسة الحداثة فى معطياتها وتاريخها والتماس وجوه مـــن الفهم والتأويل لمسارها تسمح بربط الحاضر بالمضى فى اتجاه المستقبل .

١٠. ان حاجتنا الى الدفاع عن هويتنا الثقافية بمستوياتها لثلاثـــة ، لا يقل عن حاجاتنا الى اكتساب الاسس والادوات التـــى لابـــد منـــها لدخـــول عصـــر العلـــم والثقافـــة : وفـــى مقدمتـــها العقلانيـــة والديمقراطية.

- ان حاجاتنا الى تحديد ثقافتنـــا واغنـــاء هويتنـــا والدفـــاع عـــن خصوصيتنا ومقاومة الغزو الكاسح الذى يمارسه علا مســـتوى عـــالمى اعلاميا وبالتالى ايديولوجيا وثقافيا المالكون للعلم والثقافة المسخرون لـــهما

لهذا الغرض لا تقل عن حاجتنا الى اكتساب الاسس ةالادوات التى لابـــد منها لممارسة التحديث ودخول عصر العلم والثقافة ودخول الذوات الفاعلة المستقلة وليس دخول "الموضوعات " المنفعلة المسيرة .

نحن فى حاجة الى التحديث اى غى الانخراط فى عصــر العلــم والثقافة كفاعلين مساهمين ولكننا فى حاجة كذلك الى مقاومة الاخـــتراق وحماية هويتنا القومية وخصوصيتنا الثقافية من الانحلال والتلاشى تحـت تأثير موجات الغزو الذى يمارس علينا وعلى العالم اجمع بوسائل العلـــم والتقانه وليس هاتان الحاجتان الضروريتان متعارضتين كما قد يبدو لاول وهلة بل بالعكس هما متكاملتان او على الاصح متلازمتان تلازم الشـــرط مع المشروط .

ومن الحقائق البديهية فى عالم اليوم ان نجاح اى بلد من البلـــدان النامية منها او التى هى فى طريق النمو ، نجاحها فى الحفاظ على الهوية الدفاع عن الخصوصية مشروط اكثر من اى وقت مضى بمـــدى عمــق عملية التحديث الجارية فى هذا البلد عملية الانخـــراط الواعــى النـــامى والمتجذر فى عصر العلم والتقانه .

والوسيلة فى كل ذلك واحدة : اعتماد الامكانات اللامحدودية التــى توفرها العولمة نفسها اعنى الجوانب الايجابية منها وفى مقدمتـــها العلــم والتقانة وها ما نلمسه بوضوح فى تخطيطات الدول التى يدق فى كثـــير

منها ناقوس خطر الغزو الاعلامى الثقافى الذى يتهددها فى لغتها وسلوك ابنائها وتصوراتها الجمعية والذى يوظف ارقى وسائل العلم والتقانة - ومنها الاقمار الصناعية - فى اكتساح مختلف الحقول المعرفية ولخصوصية الثقافية .

ان اوروبا اليوم تتحدث حديث الخصوصية والاصالة وتتحدث عن لهوية الاوروبية تعزيزا لسيرها لجدى على طريق تشييد الوحدة بين شعوبها واقطارها بخطوات عقلانية محسوبة فى اطار من الممارسة الديمقراطية الحقة وهى بذلك تقدم لمستعمراتها القديمة لاقطار العالم الثالث كله نموذجا صالحا لاقتداء به ملاءمته من الخصوصيات المحلية .

ان كل المجتمعات لعربية ان لم يكن جميعا تسعى اليوم لتحقيق الشراكة مع اوروبا الشراكة فى مجال الاقتصاد وايضا فى مجال الثقافة ومع ان هذه الشركة المطلوبة تمليها على الجانبيين ظرفيه تحكمها المصالح القومية فانه لا شئ يضمن تحويلها الى عولمة اخرى داخل للعولمة الكبرى غير شئ واحد هو بناء الشراكة فى الداخل كما فى الخارج على الديمقراطية والعقلانية .

- فهل للشعوب العربية ان تطالب بالشراكة مع اوروبا فى مجال اعتماد العقلانية والديمقراطية فى الفكر والسلوك فى التخطيط والانجاز فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة .

(٥) ثلاثية العولمة والتنمية والخدمة الاجتماعية :

تؤثر العولمة – لا شك – اقتصاديا على التنمية ، وذلك كما يتضح من خلال الهيمنة والسيطرة والتكتلات الاقتصادية الكبرى ، وتمتد هذه الآثار لتشمل ابعاد التنمية الاخرى .

غير ان العولمة تؤثر على التنمية الاجتماعية فى اى مجتمع وبصفة خاصة فى المجتمعات النامية ، وذلك من خلال البعد الثقافى والقيمى للتنمية والتى بدورها توجه جهود الخدمة الاجتماعية الوقاية والعلاجية والتنموية كما يتضح فيما يلى :

١. حيث تتصارع الثقافات وتؤدى العولمة بدورها الى هيمنة ثقافية وسيطرة لثقافة المجتمعات النامية فتميل الشخصية التنموية فى المجتمعات النامية الى التقليد والمحاكاة لعجز هذه الشخصية عن مجاراة الثقافات المهيمنة ويجب ان ترتكز جهود الخدمة الاجتماعية فى بناء وتنمية الشخصية التنوية بمقوماتها المختلفة القادرة بوعى على التعامل مع التقنيات الحديثة .
٢. ظهور ثقافات جديدة او اختفاء بعض الثقافات والقيم والتى قد تؤثر سلبيا على التنمية الاجتماعية فى المجتمع والخدمة الاجتماعية تواجه المعوقات الثقافية كتحديات للتنمية الاجتماعية .

٣. ان العولمة فى ظل الهيمنة الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الكـبرى فى حاجة الى اقتصاد كبير قوى وضعف البيئة الاقتصادية فى الـدول النامية بانتاجها الصغير يؤثر على انتاجية الفرد فى المجتمع من ناحية وتصرف المنتجات من ناحية اخرى .

٤. تؤدى العولمة الى ضعف الانتماء للجماعة والمجتمع وزيادة التشـتت والتفكك التى يربط الناس بعالم اللاوطن واللا امة مما يضعـف مـن المقومات الايجابية للشخصية التنموية فى المجتمع .

٥. تكريس الثنائية والانشطار فى البعد الثقافى للتنمية الاجتماعيـة مـن خلال ضعف مظاهر الهوية الثقافية فى المجتمع والتى تؤثر سلبا على الشخصية التنموية .

٦. وجود فجوةبين البعد الاجتماعى والبعد الاقتصادى مما يؤثـر علـى تكاملها ويستلزم ذلك من الخدمة الاجتماعية تكريس جهودها المهنيـة على البعد الثقافى لتنمية الاجتماعية ودراسة الشخصية التنموية فـى المجتمع وتحليلها والتعرف على ابعادها والاهتمام بربـط الحـاضر بالماضى فى المستقبل المرسوم وتدعيم انتماء الافـراد ولجماعـات مجتمعاتهم المحلية والقومية والاهتمام بآثـار التقنيـة والتكنولوجيـا والخصخصة ودراسة وتدعيم الثقافات المحلية وخصوصيتها ودراسـة الاغتراب بمظاهرة المختلفة ومواجهة الامية التكنولوجية للمساعدة فى

وضع الاسس والادوات التى لابد منها للدخول لعصر العلم والتقنيات وكذلك المساهمة الفاعلة فى صنع السياسات الاجتماعية التى تكرس عائدها على المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع وتدعيم الإنتماء وزيادة انتاجية الفرد والاهتمام بالتنمية الاجتماعية وسلوك الابناء كما ان العولمة قد تؤثر على تكامل ابعاد التنمية خصة ارتباط التنمية الاجتماعية بالاقصادية كوجهى عملة واحدة والتنمية المتواصلة ، حيث تهتم الدول النامية على وجه الخصوص بالابعاد الاقتصادية والبنية الاقتصادية اكثر من الابعاد الاجتماعية للتنمية .

ومن ثم فان العولمة تفرز آثار ومشكلات تعزز الفردية وتدعمها ومن هنا قد تكون سببا فى ظهور مشكلات فردية وكذلك جماعية ومجتمعية لم تعهدها المجتمعات النامية من قبل ويستلزم ذلك من الخدمة الاجتماعية التدخل لمواجهتها كما أن للخدمة الاجتماعية دورا وقائيا يساعد بشكل او اخر فى الحد من مظاهر العولمة وكذلك دورا تنمويا يدعم التنمية الذاتية للمجتمع وتواصل التنمية واستمراريتها ويساهم فى التصدى لتحديات العولمة وكذلك ايجاد الشخصية التنموية التى تساعد فى الاندماج للعالمية والقادرة على الاستفادة من معطيات العصر التكنولوجى وتوظيفها ايجابيا لصالح التنمية بوعى وادراك اجتماعى لتواصلها .

رابعا : المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر :

إن مصطلح المجتمع المدنى يقصد به – بالاساس – ما يسمى بمؤسسات لمجتمع المدنى وفى مقدمتها : الاحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجهات الاهلية والاتحادات .... الخ .

بداية وقبل مفهوم مؤسسات المجتمع المدنى Civil Society Institutions فلا بد من الاشارة الى مفهوم "المجتمع المدنى" والذى جاءت فى تحديد العديد من المجالات ومنها ما يلى :

١. ان المجتمع المدنى هو الساحة التى تدور فيها التفاعلات لاجتماعية العامة التى لا تتعلق بالربح (اى العمليات لانتاجية ولتجارية) ولا بالصراع المباشر على السلطة السياسية (اى النشاطات السياسية المباشرة ولا بالسلطة التنفيذية للدولة)

وهناك تأكيد على ان المجتمع المدنى ينشط طبقا لمنطق وديناميكية تختلف جذريا عن تلك التى تتحكم فى السوق او التى تتعلق بممارسة السلطة السياسية .

٢. ان المجتمع المدنى هو الذى تتم فى اطاره هيمنة القوى لسياسية المسيطرة على الساحة الاجتماعية وهذه الهيمنة هى التى تسمح للقوى المسيطرة ان تتفادى استخدام العنف بطريقة دائمة لفرض سيطرتها على باقى المجتمع .

٣. ان المجتمع المدنى ركيزته الاساسية هى المؤسسات فهى بمثابة البنية التحتية للمجتمع المدنى .

٤. ان المجتمع لمدنى يشير لى مجموعةواسعة من الكيانات غير الحكومية الرسمية او شبة الرسمية وان هذه المجموعة تحتوى على تشكيلة واسعة ابتداء من الاحزاب السياسية والنقابات وانتهاء بالتجمعات المهنية والجمعيات الاهلية .

٥. هناك اجماع على ان المؤسسات التالية يجب حسابها ضمن المجتمع المدنى :

- النقابات والاتحادات المهنية .
- الجمعيات لاهلية والخيرية وجمعيات تنمية المجتمع .
- الاوقاف والجمعيات الثقافية والرياضية .
- اتحادات رجال الاعمال .
- الاحزاب السياسية .

ونلخص من ذلك ان :

المجتمع المدنى هو "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والارادة السليمة للتنوع والاختلاف .

ولقد تحدد فى المفهوم السابق ثلاث اركان للمجتمع المدنى :

الركن الاول : يتمثل فى قيام منظمات المجتمع المدنى واعتمادهـا علـى الفعل لدارى الحر وبذلك فهذه التنظيمات يخرج منها تنظيمات الجماعـة القرابية مثل الاسرة العشيرة والقبيلة لانه لا دخـل للفـرد فـى اختيـار عضويتها .

الركن الثانى : يتمثل فى جماعية التنظيم فكل تنظيم من تنظيمات المجتمع المدنى يضم اعضاء اختاروا عضويته بارادتهم الحـرة ووفقـا لشـروط عضويته .

الركن الثالث : ويتمثل فى اسس وقيم واخلاقية وسلوكية هى قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمى وميول الاختلاف والتنوع .

وتعبر احدى القضايا الخلاقية الكامنة ما يدور حول دور كل مـن "الدولة" و"المجتمع" فى حجل تلك المشكلات .. وليس من الصعب علـى المراقب لوجهات النظر المتصارعة ان يلمس انقساما بين فريقين : الاول يرى الحل الامثل لابد ان ينبع من الدولـة باعتبارهـا المسئول الاول ولاخيرر ليس فقط عن وضع الحلول والتخطيط لـها وانمـا يمكنـها ان تضطلع بدور فعال فى حل تلك المشكلات بل ويرى آفاقـا رحبـة تلـك المبادرات الاجتماعية .

يعلق الفرئيق الاول كل آماله ومشروعاته على الدولة اما الفريـق الثانى فيبدوا اكثرواقعية ومع تسليمه بضرورة وجود دولة قوية وفاعلة بل

هو يراهن على ما يذخر به المجتمع من امكانات وطاقات يمكن الاعتماد عليها بل هو يرى فى تلك الحركة المجتمعية زخما يمكن ان يشد الدولة ويسهم فى تغييرها .

على ان هذا الخلاف حول دور الدولة والمجتمع ليس مجرد خلاف نظرى منبت الصلة بالواقع المصرى المعاصر بل هو – على العكس – يرتبط بتصور العلاقة بين الدولة والمجتمع فى مصر فى العقود القليلة الماضية وفى واقع الامر فان طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع فى مصر فى العقود القليللة الماضية وفى واقع الامر فان طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع والتغيرات التى طرأت على كليهما فى مصر منذ ١٩٥٢ .

تحولات لحسم القضية :

فان قوة المجتمع فى مصر فى مواجهة الدولة اخذت تتعاظم منذ بداية الثمانينات وتولى الرئيس مبارك للسلطة على نحو يختلف عن الستينات ويتجاوز معدلات السبعينات ويمكن القول بان هناك ارهاصات لنمو ما تعرفة ادبيات العلوم السياسية والاجتماعية بـ المجتمع المدنى اى المجتمع وقد اضحى منظما فى منظمات ومؤسسات مدنية تسهم فى الحد من هيمنة الدولة ، وهناك اكثر من مؤشر على ذلك :

- فعلى الصعيد السياسى تصاعدت قدرة القوى السياسية المختلفة علـــى التعبير عن نفسها من خلال الاحزاب وازدهار التعدد الحزبى .
- وعلى الصعيد الاقتصادى فان قوة المجتمع فى مواجهة الدولة اتخـذت بالاساس شكل المبادرات الفردية الخاصة ولم يكن ذلك فقط فى شــكل مشروعات استثمارية تقليدية فى مجالات كثيرة وانما كان ايضا فـــى اشكال اخرى .
- وعلى صعيد التنظيم الاجتماعى بشكل عام حيث ازدهر عديـــد مـــن النقابات والاتحادات سواء من حيث اعدادها اومـــن حيـــث حيويتـــها وزيادة فاعليتها وتمتعها بدرجات اكبر من الحرية فى اختيار قياداتـــها وصياغتها سياساتها كما تكونت نوعيات جديدة وفاعلة من الجمعيـــات مثل الجمعيات الدفاع عن حقوق الانسان وشهد المجتمع المصرى فـى المدن والقرى حركة نشيطة لانشاء جمعيات اهليـــة لتقديـــم خدمـــات الرعاية الاجتماعية والاسكان والعلاج والتعليـــم والانشـــطة الثقافيـــة العامة ولم يكن غريبا فى هذا لسياق ايضا ان القوى التى استفادت من هذا المناخ الجديد كانت هى القوى الاكثر وعيا بمصالحها والاوفـــر نشاطا لتحقيق اهدافها .

القوى المؤهلة لتحقيق التنمية المنشودة فى مصر :

ان التساؤل الرئيسى والمحورى هو : ما هـى القـوى المؤهلـة لتحقيق التنمية المنشودة فى مصر هل هى بيروقراطية الدولة ؟ إم هـى الراسمالية المصرية ومؤسسات المجتمع المدنى ؟ وبداهـة فـان طـرح السؤال على هذا النحو ليس معناه باى حال المصادرة على حقيقة ان كـل تلك القوى لابد وان تتضافر – كما هو حادث فى اى زمـان ومكـان – لتحقيق التنمية ولكن السؤال يتعلق بتحديد اى القوى الاكثر اهلية للتركـيز عليها فى المستقبل والمحلملة بطاقات كامنة لم تستغل بعد .

ان الاجابة عن هذا السؤال هى انه لا امل فى تحقيق تقدم حقيقى الا من خلال اطلاق كافة طاقات المبادر والابداع والعمل النشـيط امـام القطاع الخاص وامام مؤسسات المجتمع المدنى والدور المطلـوب مـن الدولة بالدرجة الاولى هو تشجيع صحوة المجتمع المدنى بمؤسساته.

ان هذا التحول عل دور فاعل ورئيسى للمجتمع المدنـى وليـس الدولة يستند الى عدد من المبررات الموضوعية .

بيروقراطية الدولة حيث تتزايد وتتكاثر الاجـهزة البيروقراطيـة بفروعها واعدادها المختلفة وتتضخم فى حجمها واخذتى تعانى من فـى نفس الوقت من قصور الموارد (بسبب الاعباء الهائلة الواقعة على الدولـة

او التى الزمت نفسها بها) وجمود التشريع وضعف الكوادر والقيـــادات وغياب آليات التحديث والتطوير .

وان كان البيروقرطية تراثها وخبراتها الفاعلةفى بعض لمجـالات وهى تضم كذلك طاقات وكوادر ثمينة ليس على الصعيد المحل فقط بـــل والعالمى كذلك .

ان مستقبل التنمية فى مصر يعتمد بصورة مباشرة واساسية علــى الطاقات الكامنة الموجودة فى المجتمع المصرى وانها تتجاوز الامكانـــات المستغلة الهائلة لدى الدولة المصرية فانها تتجسد – سياســيا واجتماعيـا وثقافيا فى مؤسسات المجتمع المدنى المختلفة .

وواقع الامر ان مصر تشهد ارهاصات صحوة لا يمكن تجاهلـــها سواء فى الراسمالية المصرية او فى مؤسســـات المجتمــع المدنىوهــذا التلازم بين جناحى الصحوة ليس مسألة مصادفة عرضية ولكنـــه تـــلازم طبيعى ومنطقى فازدهار القطاع الخاص المصرى وبروز طبقة متســـعة ومتماسكة من المنظمين ورجال الانتاج انما هو سند مادى قوى لمؤسسات المجتمع المدنى وبالعكس فان مؤسسات المجتمع المدنى القويـــة (مــن احزاب ونقابات واتحادات وجمعيات) تمثل سياجا قويا لحمايـــة ودعــم المشروع الراسمالى الخاص وايضا لتوجيهه وترشيده لخدمـــة الاهـــداف الاستراتيجية الكبرى للامة المصرية .

غير ان تلك الصحوة للمجتمع المدنى وللراسمالية المصرية لا تتم فى ظروف سهلة او مواتية ولكن على العكس فان هناك مشكلات عديـــدة تواجهها سواء من البيئة المحيطة بها او بسبب آليات وظروف نموها ذاته ويمكن الاشارة الى مشكلتين اساسيتين هما :

- **المشكلة الاولى :** هى المقاومة من بيروقراطية الدولة لنمو القطاع الخاص ولتبلور مؤسسات المجتمع المدنى .
- **المشكلة الثانية :** والتى تحتاج الى اكبر قدر من البحث والمواجهة تتعلق بطبيعة وخصوصية المجتمع المصرى نفسه والتـــى يمكـــن ان نسميها ضعف تراث المؤسسية فى مصر فبســـبب عوامـــل طبيعيـــة وبيئية وثقافية موغلة فى التاريخ المصرى القديم والحديـــث ترســـبت لدى المصريين ثقافة معينة وترسخت لديهم ســـلوكيات تضـــع كـــل المسئولية عل الحكومة المركزية وتغذى النزعة الفردية وتتنافى مـــع روح العمل الجماعى والمؤسسى بكل ما تتطلبه من قيـــم والتزامـــات وسلوكيات ولذلك فى حين ان الابداع الفردى سمة مميزة وممكنه دائما للمواطن المصرى فان الابداع الجماعى او المؤسسى لا تزال ظـــاهرة استثنائية .

ان صحوة وتنشيط وتدعيم فعالية مؤسســـات المجتمـــع المدنـــى مسئولية من مسئوليات الخدمة الاجتماعية ويعكس الحاجة الـــى تنشـــيط

المجتمع المدنى واهميته فى التنمية اكثر الحاحا للخدمة الاجتماعية وتتضح تلك الاهمية من خلال الادوار المهنيـــة والتدخـــل المـــهنى للاخصـــائى الاجتماعى لبناء هذه المؤسسات وادارتها وربطها بالبيئة وتنشيطها وتدعيم كفاءتها وفعاليتها .

خامسا : المشاركة والعمل الاهلى فى ظل العولمة :

يعتبر بناء المجتمع المدنى بمنظماته ومؤسساته الفاعلـــة خيـــارا ضروريا ومطلبا اساسيا فى ظل تحديات وتيارات العولمة التى تفـــرض نفسها فرضا على الساحة العالمية .

وتعتبر المشاركة والعمل الاهلى مكملا لمنظومة ثلاثية تتمثل فـــى الدولة القطاع الخاص ومؤسسات العمل الاهلى وكأن كفاءة وفعالية هـــذه المؤسسات لها دور اساسى فى استعادة التوازن ومواجهة المشـــكلات واى خلل قد يظهر فى البناء الاجتماعى والتفاعلات المتبادلة بين هذه المنظومة الثلاثية .

وتحدد خلا هذا القرن اتجاهـــات دوليـــة اقتصاديـــة واجتماعيـــة وسياسية وثقافية تفرض علينا خيارين لا ثالث لهما :

اولهما : التفاعل والحوار والاستجابة وهو البديل المقبول لمـــا يســـمى التبعية السلبية المذعنة لكل شروط العولمة .

ثانيهما : الانعزال والرفض والتصلب وهو سيؤدى الى التهميش او الانتحار البطئ .

وفى معرض الرؤية للاتجاهات الاقتصادية دوليا سوف تتاكد هيمنة النظام الاقتصادى القائم على المعرفة والذى يحل محل الانتاج التقليدى اقتصاد بعد الانتاج بالجملة = الاقتصاد فائق الرمزية ، كما ستختفى المركزية الاقتصادية فى دول والمدن الكبرى لتحل محلها شبكات اقتصادية هائلة تتخطى الحدود الوطنية مما يؤدى الى تصاعد حدة التفاوتات الاقتصادية بين الشمال ولجنوب وداخل البلد الواحد بسبب نمط الانتاج فائق الرمزية على التقنية والذى يعتمد على " التكنولوجيا والمعلوماتية " مما ينعكس محليا فى اشكال من تزايد خصخصة بعض القطاعات الخدمية فى المجتمع كالصحة والتعليم والنقل استجابة لضغوط لاندماج فى منظومة عولمة السوق كنظام اقتصادى مع زيادة منتظرة فى اعداد المهمشين خارج الوسائط الانتاجية المؤسسية فما العمل اذن ؟.

فى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ تبلورت رؤية مهمة لثقافة العولمة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا افرزت آليات عمل فى تجليات "كوبنهاجن ١٩٩٥ وبكين ١٩٩٦ والقاهرة ١٩٩٤ وكان الاستنتاج المهم حول المشاركة .

انها لم وتعد ايديولوجيا غامضة مبنية على ما نتمناه بصفة مثالية لقد اصبحت ضرورة وشرطا للبقاء ويجب على الجمعيات والمنظمات غير الحكومية ان تعيد اكتشاف نفسها مرة اخرى كاحدى القنوات الاساسية لهذه المشاركة وعليها القيام بهذا الدور ناسجة فيما بينها شبكة من العلاقات الافقية وطنيا ومحليا واقليميا ودوليا لكى تتمكن من اداء دورها فى التنمية بدلا من التراجع الى الانغلاقات الطائفية والعشوائية فى مواجهة الضغوط التى تفرضها عليها الدولة فى النظام العالمى بشركاته عابرة القومية .

فالمشاركة ثلاثية ضرورة تتمثل فى الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات العمل الاهلى وبعد اى اختلال فى علاقة هذه الثلاثية تهديدا مباشرا للاندماج الحيوى لاركان اى مجتمع وتهديدا للشرعية والسلام الاجتماعى .

فما هى المعوقات التى تحد من المشاركة اذن ؟

أولا : فقدان التوازن الدقيق بين اضلاع المشاركة وهيمنة ضلع واحد يعد من المعوقات المهمة التى تعطل فاعلية الضلعين الاخريين وتمنع تطور وتبلور مجتمع مدنى حقيقى بمؤسسية فعالية ومستقلة .

ورغم ان مفهوم المجتمع المدنى مفهوما يبدو – حديثا – فانه عبر قرنين من الزمان تحدد كمجال يتميز عن السلطة وعن السلطة وعن البنية

التقليدية الموروثة لانه يشير الى الانتظام والعلاقات القائمة علـــى مفــهوم الدولة الحديثة التى تعتمد معايير المواطنة والمشاركة الطوعية والخيارات الفكرية المبنية على العلم والتخطيط البشرى فة ظل مفهوم للتنمية يعطـــى الاولوية للعامل والمجموعات الاكثراحتياجا "المرأة ، الطفل المســـنون ، المعاقون " واعتمادا على اقتراب المؤسسة الاهلية مـــن مواقـــع النـــاس ومسكنهم وعملهم وفى اطار علاقات ديمقراطية للاطر المحليـــة الفعليـــة المتخلصة من مركزية البيروقراطية .

ورغم ان ذلك لا يعفةى الدولة من وظائفها الســـيادية ودورهـــا الانمائى او الاجتماعى مماى يجعلنا لا نوافق على دور للمنظمات الاهلية كبديل خدماتى للدولة باقل تكلفة وهذا ما فعله التيـــار الســـلفى لاســـباب سياسية فالمواجهة الصحيحة تنطلق من ضرورة تحمل الدولة لمســـئوليتها الانمائية والاجتماعية وقيام المؤسسات الاهلية بدورها التنموى التكاملى .

<u>ثانيا :</u> تمثل المعوقات التشريعية المتعددة التى تؤثر فى كفـــاءة وفعاليـــة المنظمات غير الحكومية عائقا امام انطلاقها واستقلالية هذه المنظمات فى مجتمع مدجنى حقيقى .

<u>ثالثا :</u> تعتبر برنامج عمل المؤسسات الاهلية الروتينية والمنختلفة احيانـــا عائقا امام مشاركتها وفاعليتها فهى فى معظمها اما ذات طـــابع احســـانى

خيرى واما ذات طابع خدماتى من النمط القديم الذى يعتمد على اسلوب عمل فوقى لا يقوم على المشاركة.

رابعا : غياب النظرة التكاملية فى عملية التنمية وضعف المعرفة بمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعدم التعرف على مشكلات العالم المعاصر مما يؤدى الى تشتت الجهود والتجزئة التى يعانى منها العمل الاهلى .

خامسا : غياب التنسيق وتبادل لتجارب والمعلومات بين منظمات العمل الأهلى .

سادسا : تدعيم وتنشيط دور الخدمة الاجتماعية فى تفعيل المنظمات الاهلية وتحريك واستثارة المشاركة فى هذه المنظمات لدورها الفعال فى هذا السياق .

سابعا : تدعيم فعالية المنظمات غير الحكومية وقدراتها على التنافس فى ظل نظام السوق ومنحها العديد من المزايا كالمزايا التكنولوجية ، تقديم مساعدات متبادلة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، الاعتماد على اساليب حديثة لتحسين انتاجيتها والتكيف مع اقتصاد السوق واستقطاب عملائها وتشجيع ومساندة الراى العام كقوة محركة لفعالية هذه المنظمات.

ثامنا : تدعيم قنوات العلاقة والاتصال بين القطاع الخـــاص والمنظمـــات الاهلية ومساندة القطاع الخاص لهذه المنظمات من خلال تقديم خدمـــــات رعاية اجتماعية على اساس تطوعى .

تاسعا : اعادة صياغة اهداف المنظمات غير الحكومية فى اطار سياســـة اجتماعية محددة بللعمل الاهلى والتطوعى فى المجتمع تركز على:

١. مشاركة الدولة والقطاع الخاص فى تحقيق اهداف التنمية المتواصلة
٢. صيانة راس المال المادى والبشرى
٣. تنمية وبناء القدرات البشرية فى المجتمع .
٤. ان تحقق سياسات الاصلاح الاقتصادى الكفاءة والعدالة فى ان واحـــد ولذا وجب على هذه المنظمات ان تمثل شـــبكة للامـــان الاجتمـــاعى للفئات المتأثرة سلبيا بتنفيذ واجراء هذه السياسات .

ان شيوع المنظمات التطوعية الفاعلة فى تحريك المشاركة لشعبية والمستقطبة لعملائها مطلبا اساسيا فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة .

ولذا فإن توفير المناخ المناسب والبيئة المواتية لتنشيط المشـــاركة الشعبية من خلال هذه المنظمات فى ظل المجتمع المدنى ومؤسساته مـــن متطلبات مواجهة الخلل والمشكلات الإجتماعية وتحقيق التنمية فى الواقـــع المعاصر .

المــراجع

1. Tony Fitzpatrick Welfare Theory An Introduction , N.y., PALGrare, 2001 , pp (189-191) .

٢. مهدى اسماعيل الجزاف : تجارب دولية فــى الخصخصــة ، مجلــة العلوم الاجتماعية ، الكويت المجلد ٢٤ العدد الثانى ١٩٩٦ .

٣. نجيب عيسى : الخصخصة فى دولة الاسكوا ذات الاقتصاد المتنــوع المنطلق المركز لدولى لخدمات الثقافية ، لبنــان ، بــيروت ، العــدد ١٦٦،١٩٩٦ .

٤. طلعت السروجى : الآثار لاجتماعية لخصخصة مشروعات المجــالس المحلية فى الريف المؤتمر العلمى الحادى عشر للخدمة الاجتماعيـــة كلية الخدمة الاجتماعية جامعــة حلــوان ٣١ مــارس - ٢ ابريــل ١٩٩٨.

5. Leat, Diana Privatization and Volunfaization, Quarterly, Journal Of Social Affairs, 2,3, 1986 .

٦. نجيب عيسى : مرجع سابق .

٧. رمزى ذكى : فى دائـــرة حــوار حــول الخصخصــة والاصــلاح الاقتصادى فى مصر المجلة المصرية للتنمية والتخطيط العــدد الاول يونيو ١٩٩٤ .

8. Abramoviz, Mini, the Privatization of the Welfare State A review, School Social Work, Hunter Coll New York, Social Work , 31,4,July-Aug, 1986 .
9. Abramoviz, Mini, Epstein – Irwin,the Politics of Privatization : Industrial Social Work and Private Enterprise Hunter Coll Social Work City , New York, Urban –and- Social – Chang – Review, 16,1983 .
10. Nelson, Joel I, Social Welfare and Market Eonomy, Social Science Quarterly 73,4,Dec,1992 .

١١. طلعت السروجى : مرجع سابق .

12. Metenko, Aluma Kopito Allen, Elaine Albert, Angelos, Peter, Block Linda, Privatization and Cutbacks, Social Work Client Impressions of Service Dellivery in Massachusetts, Social Work,40,4,July, 1995 .
13. Snyman, S,A, Some Perceptions of the Public Concerning Privatizalion, Sociological & Demograbhie research Human Sciences Research Council,Maatskap like Work, Social Work, 26,2,June,1990 .
14. Gohnson,G.Heilman , New Federalism and Privatization , Public Asdministration Review, November,1987.
15. Szuce, Stefan, Democratization and the Reorganization of the Welfare State, Annals of the American Academy of Political and Soial Science, July,1995 .
16. Metenko, Aluma Kopito et.al.op.cit .

17. Woods, Ronald K., Mitchell W.A., Privatization and Democratization of Welfare Services : South African Meanings and Realities Maatstkap Like Work, Social Work,30,1,Mar,1994 .
18. Dourest, Douglas Square Holes and Pound Pegs ? Finding the Theory and Methodological Fit in Community Research :A Case study Faculty Social Work Regina, Journal – of –the- Community-Development –Society , 24,1,1993 .
19. Palumbo Dennis, J., Privatization and Corrections Policy, Policy Studies Review,5,3,Feb,1986 .

٢٠. رابح رتيب : مستقبل الخصخصة ، كتاب الاهـــرام العـــدد ١٠٥ اغسطس ١٩٩٧ .

٢١. نجيب عيسى : مرجع سابق .

٢٢. محمد الحنتوى احمد ماهر : الخصخصة بين النظرية والتطبيـــق المصرى الاسكندرية الدار الجامعية للطباعة والنشر ١٩٩٥ .

٢٣. رمزى ذكى : مرجع سابق

٢٤. طلعت السروجى : مرجع سابق .

٢٥. رمزى ذكى : مرجع سابق .

الفصل الثامن

التنمية وتغير انساق القيم في المجتمع المصرى

إعداد

الدكتور/ فؤاد حسين حسن

محتويات الفصل

مقدمة :

يعتبر البعد الثقافى والقيمى من أهم أبعاد التنمية فى الوقت الحاضر والذى يفرز الشخصية التنموية بمتغيراتها وخصوصيتها فى كل مجتمع .

وتعد القيم جوهر ثقافة أي مجتمع حيث تحدد وتنظم النشاط الاجتماعى لكافة أفراده لكونها تشكل محوراً للاهتمامات والاتجاهات والأفكار والمعتقدات .

وتتضمن القيم أحكاما عقلية انفعالية اوجه سلوكيات وأداء وتفصيلات واختيارات أفراد المجتمع فى مختلف المواقف الاجتماعية ، وتنعكس بشكل واضح فى التفاعلات والعلاقات الاجتماعية .

وتوجه القيم سلوك وأداء وأفعال الأفراد فى المجتمع فى مختلف المواقف والأنشطة الاجتماعية أما أن تكون قيماً إيجابية دافعة ومعضدة لعملية التنمية ، وتواكب متطلباتها ، وأما أن تكون قيماً سلبية معوقة لعملية التنمية ، لذلك فنجاح برامج ومشروعات وخطط التنمية يعتمد إلى حد كبير على دعم وتعضيد انساق القيم لها .

ويعكس ذلك أهمية تهيئة انساق القيم فى المجتمع لعملية التنمية، بحيث يمكن تحديد القيم الإيجابية المعضدة للتنمية والمواكبة لمتطلباتها بتدعيمها من خلال تأكد أهميتها وفاعليه تأثيرها ، وكذلك تحديد القيمة

السلبية المعوقة للتنمية والعمل على تغييرها من خـــلال تـأكيد سـلبياتها وأضرارها على التنمية والمجتمع ككل وبالتالى ضرورة إحلال قيم جديدة (تدفع وتعضد التنمية) محل القيم السلبية المعوقة بحيث تتناســب القيــم الجديدة مع متطلبات التنمية وتعززها .

ومن هنا فان الأنساق القيمية قد تدعم التنمية أو تعد معوقـــاً لــها وفيما يلى سوف نستعرض الوظائف الاجتماعية للقيم والتغـــيرات التـــى طرأت عليها فى المراحل التاريخية المختلفة ، وانعكاساتها على عمليـــة التنمية فى المجتمع المصرى.

أولاً : الوظائف الاجتماعية للقيم :

تؤدى القيم وظائف أساسية فى المجتمع تتمثل فى (١، ٢٩٧):-

١)تساهم القيم فى ترابط وتماسك القواعد والأنماط السلوكية فى المجتمع، واتساق السلوك الاجتماعي للأفراد والجماعات لأنها تحدد الوســـائل التى يحكم بها على الصواب والخطأ ، وتحـــدد الغايـــات المرغوبـــة اجتماعياً ، والوسائل المقبولة لتحقيقها ، ومن ثم فإن إرســـاء القيــم يساعد على الامتثال وحفظ النظام نتيجة لوجود أنمـــاط عامـــة مــن السلوك متفق عليها .

٢)تشكل القيم عنصراً هاماً لوحدة الأفراد النفسية حيث تساهم فى التحــلم وتكامل الإدراك الذاتى والإدراك العام أحيانا توحيد الدوافع .

٣)تساعد القيم فى وصف وتحديد انتهاك قيم المجتمع الأساسية والخروج عليها .

٤)تلفت القيم نظر أعضاء المجتمع الى الأنماط العامة للثقافة وتوضيح المرغوب فيه والمرغوب عنه من وجه نظر المجتمع .

٥)تحديد القيم الطرق النموذجية للتفكير ، الأمر الذى يساعد على إيجاد نوع من القبول والرضا الاجتماعي .

٦)تعتبر القيم موجهاً ومرشداً للأدوار الاجتماعية ، حيث تحدد متطلبات كل دور وحقوقه وواجباته ، بما يساعد على اتساق هذه الأدوار .

٧)يعتبر عالم القيم عنصراً هاماً لما أسماه (أوجست كونت) بالاتفاق الاجتماعي ، وما اعتبره (دور كايم) التماسك الاجتماعي .

وبالإضافة لما سبق فان اتساق القيم تمارس وظيفة التوجيه السلوكى (اعتبار القيم كمستويات للتوجيه السلوكى) بطرق مختلفة على النحو التالى (٢، ١٣٨:١٣٩) :-

(أ) القيم تدفعنا الى اتخاذ مواقف خاصة من المسائل الاجتماعية الرئيسية.

(ب) القيم تدفعنا الى تفضيل أو تبنى أيديولوجية سياسية أو دينية دون أخرى .

(ج) أنساق القيم هى مستويات التى نحتكم إليه فى عرض ذواتنا أمـــام الآخرين أو هى الموجهات التى تحرك تصرفاتنا لكى نبـــدو أمـام الآخرين بالصورة التى نفضلها .

(د) انساق القيم هى المستويات التتى يعتمد عليها فى تبرير أنماط معينة من السلوك أو الاتجاهات أو المعتقدات لكى تكتسب أكبر قدر مـــن القبول الاجتماعى .

(هـ) انساق القيم هى مستويات توجهنا الى إقناع الآخريـــن والتـــأثير عليهم لتبنى مواقف أو معتقدات أو اتجاهات أو قيم نعتقـــد أنـــها جديرة بالاهتمام والدفاع عنها .

(د) انساق القيم هى مستويات يعتمد عليها الأشخاص فـــى الاحتفـــاظ بالتقدير الذاتي عاليا باستمرار .

ثانياً : التغيرات التى طرأت على انساق القيم فى المجتمع المصرى وأثرها على التنمية :

أن انساق القيم فى اى مجتمع من المجتمعات تتشكل كنتاج للواقـع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى يعيشه المجتمع خـــلال مراحلـه التاريخية المختلفة ، ومن طبيعة القيم النسبية الزمنية اى اختلاف وتغيـير انساق القيم فى المجتمع الواحد من فترة زمنية لأخرى بمعنى أن اختـلاف

الظروف والواقع المعيشى الاجتماعى والاقتصادى والسياسى خلال كل مرحلة يمر بها المجتمع (فكل مرحلة تتسم بواقع معين) تنعكس على النسق القيمى السائد بظهور بعض القيم الجديدة وتوارى بعض القيم القديمة.

ويمكن تقسيم المراحل التاريخية للمجتمع المصرى وفقاً للأحداث التى أفرزت تغييرات جوهرية أدت إلى تغير الظروف المعيشية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبالتالى أثرت على الأنساق القيمية فى المجتمع المصرى وفيما يلى سوف نستعرض التغيرات التى طرأت على انساق القيم خلال بعض المراحل التاريخية التى مر بها المجتمع المصرى بإيجاز شديد على النحو التالى :-

١) ملامح انساق القيم فى مصر حتى بداية القرن التاسع عشر :-

اتسمت الأنساق القيمية لدى الشعب المصرى بصفة عامة خلال تلك المرحلة (قبل بداية حكم محمد على عام ١٨٠٥م) بسمتين متناقضتين هما (١٢٩،٣):

السلبية والاستسلام من وجهة والإيجابية والتمرد من جهة أخرى فطبيعة العمل الزراعى أولا لابد أن تخلق السمتين فى انساق القيم، فالزراعة غير الآلية تجعل المزارعين معتمدين إلى حد كبير على ظروف لا دخل لهم فيها ولا يستطيعون حيالها شيئا – مثل حالة الجو ، كفاية ماء

النهر ، وليس عليهم سوى الاستسلام لهذه الظروف وبالتالى لابد من أن تنشأ لديهم قيم الصبر ولانتظار والتسليم بالمقدر والمكتوب وبكل ما يرتبط بها من قيم غيبية لا تحث إلا على السلوك السلبى ، ويدعم هذه القيم الكوارث الطبيعية مثل الجفاف وما يؤدى إليه من قدح ومجاعات وأوبئة ، ولكن نفس هذه الظروف تخلق فى ذات الوقت سمة مناقضة فى انساق القيم وهى سمة الإيجابية والتحدى فحين تهدد الفيضانات الناس لابد أن يهبوا هبة رجل واحد لحماية أنفسهم منه بإقامة الجسور على النهر ولإغاثة المنكوبين ،كما انه فى حالة وفرة المياه ينشط الناس جميعاً متعاونين فى الحرث والزرع ويسهرون على رعاية مزروعاتهم ،كما ينشطون فى جمع المحصول وإعداده للاستهلاك أو السوق ومن شأن ذلك أن تنشأ قيم إيجابية باستمرار ... كما أن طبيعة العلاقات الإنتاجية تخلق أيضا هاتين السمتين المتناقضتين ، وتدعمهما فالقمع والإرهاب والبطش من جانب السلطات من شأنه أن يخلق قيما تدعو إلى سلوك من شأنه الحفاظ على الذات (الاستسلام) وكذلك قيما أخرى تدعو للتمرد عليها (الإيجابية) .

٢)التغيرات التى طرأت على انساق القيم فى الفترة (١٨٠٥:١٩٥٢):-

أن الفترة من بداية حكم محمد على عام ١٨٠٥ وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو قد شهدت اكبر تحول وتنوع فى الأنساق القيمية للمجتمع

المصرى .... فالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها تلك الفترة قد أثرت تأثيراً كبيراً على الأنساق القيمية حتى أصبحت فى نهايتها تتسم بما يأتى (٣، ١٣٣:١٣٨) :-

(أ) التناقض الحاد بين الأنساق القيمية للبرجوازية المصرية من وجهة ولطبقة الفلاحين والعمال من جهة أخرى ، وبالتالي الصراع القيمى ومحاولة الطبقة المسيطرة فرض أنساقها القيمية على الطبقات الكادحة.

يتضح من ذلك التناقض فى الأنساق القيمية من مظاهر سلوكية عديدة أوضحها تبنى البرجوازية المصرية وخاصة فى الشرائح العليا منها لأنماط السلوك الغربية وتشبيهاً بالأجانب والافتخار بذلك واحتكار التقاليد والقيم الشعبية بل وحتى اللغة القومية واحتقار العمل اليدوى والمشتغلين به والتعالى على أفراد الشعب ، فضلاً عن الأنفاق البذخى والإباحية وتعاطى الخمور والقمار ، فى مقابل حفاظ الطبقة العاملة على أخلاقياتها ورفضها ومقاومتها لهذه الأنماط السلوكية .

(ب) على الرغم من استمرارية القيم والتواكلية والاستسلامية إلا أن القيم العلمانية الإيجابية أصبحت تمارس تأثيرا ملحوظاً على سلوك الشعب المصرى وذلك بفضل اتساع نطاق التعليم نسبياً والتحولات

الحضارية والصناعية للمجتمع وتحسين مستوى الخدمات التدريجي وتأثير وسائل الإعلام . (٢٢: ٥٠)

(ج) تبلور القيم السياسية وبخاصة لدى المتعلمين من أبناء الشعب وأهمها قيم الوطنية والكفاح ضد الاستعمار والاستقلال (٢٥٤)

ولقد كان المصريون قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يعيشون في ظل نظام اقطاعي فيه تمتلك السيادة والقوة والثراء قلة ضئيلة، بينما الأغلبية الساحقة تعيش أقرب إلى الاتباع والممتلكات منهم إلى المواطنين الأحرار ، ومن ثم كان من اللازم أن يفرز هذا النظام مجموعة من القيم تدور حول تقبل المظالم والرضاء بالفقر والمقسوم والمخاوف من السلطة إلى حد النفاق والتقديس وظهر ذلك بوضوح في الأمثال والمأثورات الشعبية مثل "العين لا تعلوا عن الحاجب" و"[illegible]" "وتجري جري الوحوش غير نصيبك لم تحوش" ... وغيرها [illegible] (٨٢-٤٤)

وتجدر الإشارة إلى أن الفترة التي بدأت مع دستور ١٩٢٣ وحتى المرحلة التي يمكن أن تسميتها ليبرالية البورجوازية في التاريخ المصري والتي ظلت قائمة حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد أفرزت قيما لا تزال تحكم الآن (تتحكم) على المجتمع المصري وهي أصلا قيم بورجوازية تدور :

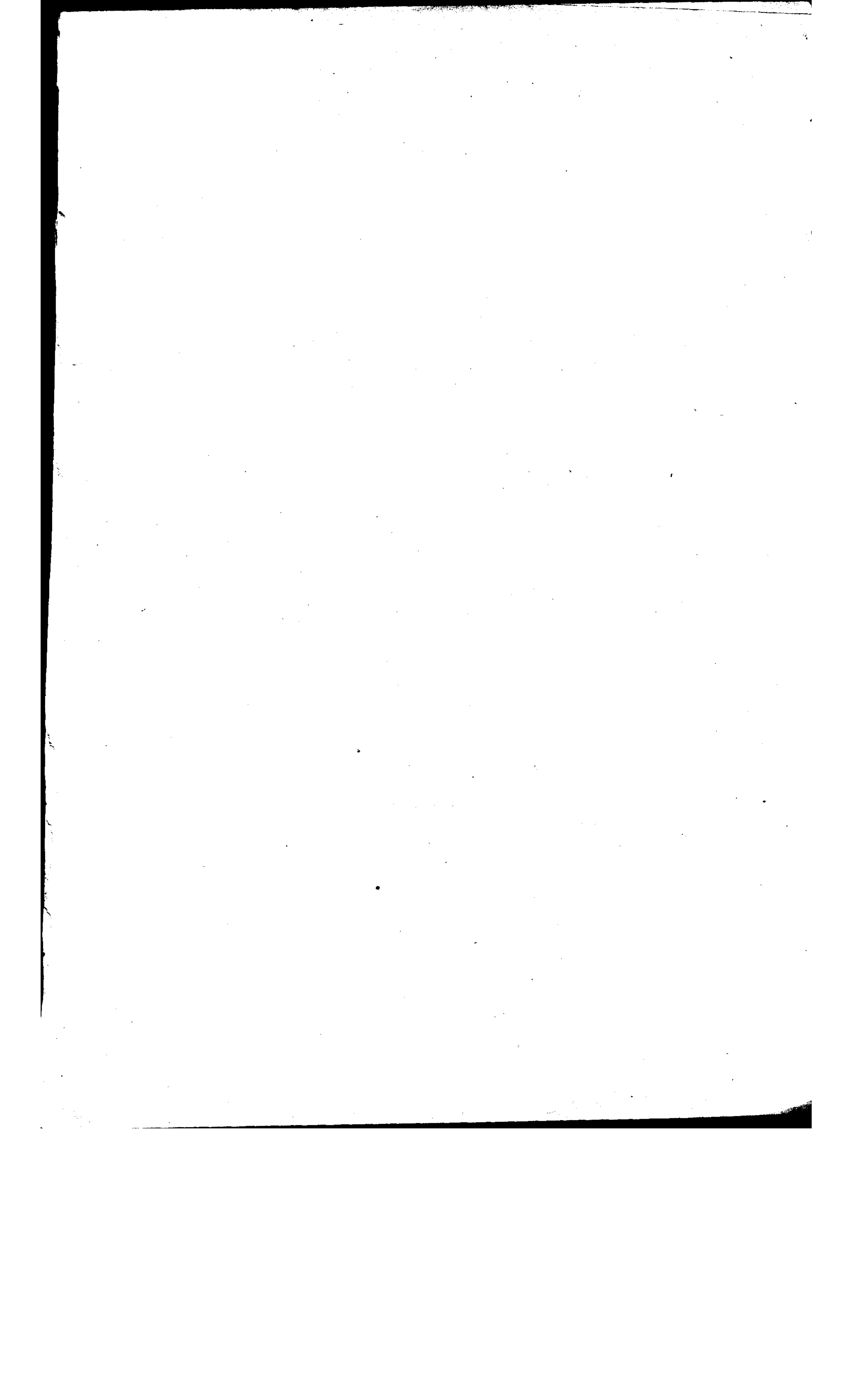
حول الفرد وتمجيد العمل والحرية ، ولكن دون تنظيم اقتصادى او عدالـــة اجتماعية (٥، ٧٢) .

٣)التغيرات التـــى طـــرأت علـــى انســـاق القيـــم فـــى الفـــترة مـــن (١٩٥٢:١٩٧٤):-

لقد احدث قيام ثورة ٢٣ يوليو تغييرات جوهريـــــة فـــى واقـــع المجتمع المصرى كان من آثارها تغيير النظام السياســـى والاقتصـــادي والتركيب الطبقى ، واعتبار المكانة لأفراد المجتمع حيث تحرر الفلاح من ظلم الإقطاع ، والعامل من سيطرة الرأسمالية وتهيئـــة فـــرص التعليـــم والعلاج المجانى وبدأت مسيرة التحرر من الفقر والجـــهل والمـــرض ، وكذلك صدرت قوانين الإصلاح الزراعى والتأميم وكانت بدايات الفـــوص المتكافئة والتوزيع العادل للدخول فى مصر (٦،٦:٧) .

ولقد أدى هذا التغير الى تغيير فى العلاقات الاجتماعيـــة والـــى إفراز قيم اخرى جديدة تدور حول التحـــرر مـــن المســـتعمر والعدالـــة الاجتماعية والاعتماد على الذات واصبح العمل شرف وواجب (بناء السد العاى كان تعبيراً حسياً عن الثورة ما صاحبها من قيم)(٤،٨٢) .

لقد كان للتغيير البنائية المصاحبة لقيام الثورة تأثيرات بالغة العمق على انساق القيم ويمكن تلخيص هذه التغيرات فيما يلى (٣،١٢٩:١٤٠) :



الاجتماعية الثقافية بوجه عام ، ومن ثم تـوارت قيم العمل الجدية والمسئولية والإتقان والشرف والأمانة والتسامح وتحولت جميعها الى قيم سلبية مخزية كاللامبالاة والسلبية والاغتصاب فى شتى صورة ، فضلا عن العدوان والعنف وان تخفت هذه القيم السلبية فى صورة الشطارة والفهلوة والدفاع عن الأخلاق .. الخ (٨٢،٤) .

وأبرز ما تتسم به هذه المرحلة ما يلى (١١٤،٧:١٢٥) :-

١. محولات مكثفة ومخططة ومرسومة بعناية للتأثير على انساق التعليم واستبدالها بأنساق جديدة تتفق والواقع الاقتصادى الاجتماعى الجديد، تدعمه وتبقى عليه ، واستخدمت مختلف وسائل الإعلام (بمختلف الأساليب) فى التشكيك فى كل ما استقر فى عقول الجماهير من قيم ، ولقد أثرت هذه الحملات الإعلامية تأثيرا بالغا على نوعية القيم الاجتماعية ، فقد أضعفت القوة النسبية للقيم الجماعية الوطنية ، ودعمت القيم الفردية الذاتية ، أصبحت الانتهازية والوصولية والنفاق هى المثل الأعلى الذى تقدمه وسائل الأعلام للشباب .

٢. أثرت السياسات الاقتصادية على الظروف المعيشية وأنساق القيم حيث "أن النشاط الإنتاجي المشروع اصبح لا يمكن أن يدر عائداً يكفى للحصول على مسكن مثلاً – ولهذا لابد من ممارسة أنشطة غير مشروعة (الرشوة والاختلاس) أو ممارسة أنشطة غير مرغوبة مما

أدى الى فقدان قيمة العمل المنتج المفيد ، واستبدالها بقيم أخري سلبية وضارة بعملية التنمية وهى قيمة الحصول على المال بأسرع واسهل وسيلة ممكنة بغض النظر عن نوعية هذا العمل أو قيمته الاجتماعية أو حتى مشروعيته والخطور فى لك ان التخلى عن قيم أساسية فى جانب لابد وان يتبعه التخلى عن قيم أخرى فى العديد من الجوانب الأخرى .

وبالإضافة لما سبق فقد تعرض المجتمع الى ضغوط أدت إلى حدوث العديد من الأزمات كأزمة الإسكان والمواصلات والغلاء المتزايد الفاحش فى الأسعار وانهيار المرافق الحيوية فى المجتمع (الصحية والتربوية ... الخ) وكلها تمثل ضغوط مدمرة على الإنسان المصرى بوجه عام ، وليس أمام المواطن سوى اللجوء للحلول الفردية الذاتية لمواجهة هذه الأزمات التى لا يتحمل هو مسئولية حدوثها ، وهذا تتحول الأزمة من قضية عامة يمكن أن يشارك جميع المواطنين فى حلها فى ظل خطة قومية شاملة تضعها الدولة الى مشكلة خاصة او فردية على كل مواطن حلها بطريقته الخاصة ، وتؤثر هذه الضغوط على القيم بوجه عام، فهى تضعف القيم الداعية للعطاء وتدعم القيم الأنانية والفردية وتزيد من شعور الأفراد بالاغتراب عن المجتمع ، ومن اخطر آثار هذه الضغوط الانسحابية والسلبية والتبلد أو المبالاة ، وفضلا عن ذلك

فالشواهد اليومية تؤكد على انخفاض قيمة التعليم وحب المعرفة وزيادة قيمة الثراء السريع دون بذل جهد يذكر وبذلك فقد توارت بعض القيم الإنسانية فالشجاعة والشرف والأمانة والتقدير والاحترام ، بل وحتى العلم والمعرفة كلها أشياء يمكن أن تشترى .

٥) ظهور العديد من القيم (البورجوازى) التى تعوق عملية التنمية فهى تحث على:

أ) الكسب السريع السهل وليس على العمل المنتج وبذل الجهد فيه .

ب) الاستهلاك وليس الادخار والاستثمار .. الاهتمام باللحظة الراهنة وليس على الاهتمام بالمستقبل البعيد والتخطيط له .

ج) تقدير المنتجات الأجنبية والمستورة واحتقار المنتجات الوطنية المحلية.

د) الهروب من مواجهة الواقع أو التصدى لتغييره (عن طريق الهجرة مثلاً) .

هـ) الاهتمام بالمظهر وليس الجوهر.

و) اقتناء الأشياء وليس على تنمية المواهب والقدرات ، فالإنسان يقدر حسب ما يقتنى وليس حسب ما يتمتع به من إمكانيات عقلية وخلقية .

ز) الأخذ لا على العطاء .

ح) اللامبالاة والسلبية وليس على القدرة على ابتكار الحلول والإبداع .

ط) الحقد الطبقى وليس على المساواة والمحبة والإخاء .

ى) الفساد الخلقى بجميع صورة ، فالغاية (المال) تبرر الوسيلة (النفـــاق والخداع والنصب والتزوير والرشوة والبغاء ....الخ).

ك) اللاعقلانية وليس على العقلانية .

ل) استباحة وإهمال الملكية العامة لحساب الملكية الخاصة .

م) إعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة القومية الوطنية .

وانتشار هذه القيم فى المجتمع وما تترجم إليه من ســلوك فعلــى يضر بمصالح الشعب ويؤدى إلى تدهور اقتصادى واجتماعى وثقفـــي . (ينعكس على التنمية وقدراتها) .

وعلى الرغم من التأثيرات السلبية المتعددة والضاغطة على انساق القيم وخاصة المرتبطة بعملية التنمية ، إلا أنها لا تنفـــى حقيقـــة وجــود واستمرار قيم إيجابية تكونت لدى المواطن المصرى تاريخيا ، بل وحتــى ظهور قيم إيجابية جديدة تقاوم هذه القيم السلبية .

إلا انه نتيجة لهذه التطورات الجذرية والمتعارضـــة ، تعرضــت القيم لهزة عنيفة ، فالقيم البورجوازية التى تدور حول الفـــرد والحريـــة والعمل تعرضت هزة شديدة فى مرحلة التحول الاشتراكى ، وقيم مرحلــة التحول الاشتراكي أيضا زعزعتها سياسة الانفتاح والتعددية ، أما سياســة الانفتاح فلم تكن برجوازية ليبرالية حقيقية ، وإنما هى موجه أشاعت فــى

المجتمع قيما انتهازية طبيعية ، استهلاكية المصدر ، فارغة تماما من أي معنى أو مدلول اجتماعى حقيقى (٥، ٧٢:٧٣) .

وتجدر الإشارة إلى انه فى منتصف الثمانينات حدث تغييرات استهدفت معالجة الآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادى وترشيد مساراته ومحاولة تحقيق الإصلاح الاقتصادى وما تترتب عليه من تغييرات إصلاحية فى مختلف الأنشطة المجتمعية أعقب ذلك التوجه نحو الخصخصة .

والخصخصة تعنى : توسيع الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص دور متزايد داخل الاقتصاد ، ويتم ذلك بتصفية القطاع العام (كلياً أو جزئياً)، أو عن طريق عقود إيجار ومنح الامتيازات بما يؤدى إلى انخفاض نصيب الدولة نسبياً ، وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص (٨، ٢٢) .

واستهدفت الحكومة من برنامج الخصخصة ما يلى (٩، ٤٣) :-

(١)التخلص من الأعباء المالية (متطلبات التمويل وخدمات الديون) للشركات الحكومية ، وكذلك التخلص من الأعباء الإدارية (متطلبات الإدارة والرقابة) لهذه الشركات ، وبالتالى يقل العبء المالى على الموازنة العامة للدولة .

(٢)زيادة مستويات الكفاءة فى الشركات الحكومية (ويتحقق هـذا مـن خلال الخصخصة الجزئية) .

(٣)الحصول على اكبر إيراد ممكن من أصول الدولة ومن الطبيعـي أن يوجه هذا الهدف الدولة إلى اتباعها الطرق التى تؤدى الـى تحقيـق أقصى سعر للبيع .

(٤)تحسين أحوال الأعمال والاستثمار فى الدولـة مـن خـلال نمـو مشروعات العمال الخاصة ، والمنتجة منها .

(٥)زيادة المنافسة وذلك من خلال بيع الوحدات أو التسهيلات الإنتاجيـة فردى أو مجموعات صغيرة بدلاً من بيعها كوحدة واحدة .

(٦)العمل على نشر ملكية العمال والشركات على نطاق واسع وممـا لا شك فيه أن بيع الشركات الحكومية فى اكتتاب عام يحقـق توزيـع واسع للأسهم بين جمهور المواطنين .

والخصخصة تتطلب وتحتاج الى بيئة تقدر الإنتاجية والكفاءة ممـا يتطلب تعزيز القيم التى تؤكد على ان البقاء لمن يعمل افضل وليس لمـن يتحايل اكثر ، ويتحقق ذلك من خلال تعظيم القيم المرتبطـة بمتطلبـات مرحلة الخصخصة وتركيز جهود الأعلام فى تأكيدها ، وإعادة النظر فـى ترشيد استخدام السلطة وتعظيم القيم وأهميتـها فـى مختلـف المراحـل التعليمية ، وكذلك مواجهة القيم السلبية التى تدعو للتسيب فـى سـلوك

العمل او النزعة الروتينية فى العمل ، فضلا عن التعزيز الدينى للوازع الأخلاقى فى كافة الأجهزة (٨،٣٠) .

وخلاصة القول إن المرحلة الحالية التى يعيشها المجتمع المصرى تشير اى توجهات المجتمع بشكل متزايد نحو الأنظمة الاقتصادية التى تعتمد على آليات السوق والمنافسة ، وبالتالى يتقلص دور الدولة فى أنشطة محددة لذلك نجد ان انساق القيم التى تتطلبها هذه المرحلة تتمثل فى حرية الفكر والرأي والمشاركة ، الديمقراطية ، تحمل المسئولية ، الكفاءة الارتقاء بمعدلات الأداء وفعاليته ، انضباط السلوك فى مجالات العمل ، الجدية ، الالتزام ، القضاء على الوساطة والمحسوبية .. وغيرها .

ثالثاً : القيم والتنمية في الواقع المصري :

إن التنمية هى عملة أحداث تغييرات اجتماعية تستهدف نقل المجتمع من واقع لا يرضى عنه أفراد وجماعات المجتمع ، الى مستقبل أفض يبدو لهم أكثر إشراقاً وتحقيقاً لأهدافهم وتطلعاتهم وطموحاتهم ، وتعد القيم متغيرا حيويا فى عملية التنمية حيث توجه وتعضد ضرورة وحتمية إحداث التغيير وقبوله ودعمه .

وتأثير النسق القيمى على التنمية يتم من خلال تأثير أنماط السلوك الفردى والجماعى فى اى مجتمع على نماذج التنمية وأنماطها المطروحة فى الواقع العلمى (١٠،٧٣) .

فالقيم المجتمعة تؤثر تأثيراً كبيراً على درجة تقبل أفراد المجتمع للأنشطة الاجتماعية المختلفة وانتفاعهم بها (١١،٤) .

والقيم السائدة وما ينتج عنها منة أنماط السلوك الاجتماعى لدى أفراد المجتمع ، تتعلق بالدرجة الأولى (بإدارة الإنجاز) التى لابد وان تكون متوفرة لدى أفراد المجتمع وجماعاته على الأقل وذلك عندما يبدأ المجتمع فى عملية التنمية (١٠،١٩) .

وإذا كنا نهدف الى رفع مستويات الإنجاز فانه يتعين علينا ان نهيئ النسق القيمى السائد لكى يستجيب بفاعلية لمختلف برامج التنمية وسياستها (٢،١٥٣:١٥٤).

ولاشك ان كل نسق قيمى يحوى داخله قيم متباينة ومتناقصة قد تدفع بعضها عملية التنمية الى التقدم والإستمرار وقد يعطل بعضها الآخر لعملية التنمية ذاتها ، لذلك فمن أهم أهداف اى تنمية اجتماعية تجاوز القيم المعوقة للتنمية ودعم القيم المساعدة على استمرار هذه التنمية ، وهنا تظهر أهمية البعد الاجتماعى للتنمية (١٠، ٧٣) .

فالقيم تلعب دوراً هاماً فى تكوين الكيان الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى للمجتمعات ، فهى القوة الدافعة للسلوك ، وتطويع عمليات التنمية يحتاج الى أنماط سلوكية جديدة والتى بدورها تحتاج الى قيم جديدة تدفع هذه الأنماط السلوكية الى تحقيق أهداف التنمية وتقودها

- تؤثر القيم السائدة فى الاستثمار سواء فى الاحتفاظ بـــالمدخرات او فى شكل حلى وذهب او فى استثمارها فى اوجه غير منتجة .
- تؤثر القيم والعادات السائدة على دافع العمل فى المجتمعات التقليدية وتقييم العمل كمجهود انسانى .
- تتدخل القيم السائدة فى كيفية النظر فى تقييم الفرد لمباشرة النشـــاط العاجلة او حين يصل الى مستوى معين من الدخل ويرجع ذلك الى ان فكرة تجميع الثروة وإمكانية ذلك غير قائمة لدى الفرد ، ويؤدى ضعف الحافز الى تكوين الثروة الى ضعف بذل الجهد وقد يرجـــع ذلك الى الاعتقاد بأن قيمة الفرد ليس بما لديها من ثروة وما يكسـبه من الدخل ويؤثر هذا بالتالى على استعداد الفرد لبذل الجهد .
- تؤثر القيم السائدة على تقيم الأفراد لمباشرة النشـــاط الاقتصـــادى ونوعية النشاط الذى يجب مباشرته ، فأحيانا تسود القيم التى تضـــع ملك الأرض فى مركز اجتماعى ممتاز ، فان ذلك يشجع الاستثمار فى شراء الأراضي ويؤدى اى ضيق الاستثمار الصناعى وبالتـــالى تقف هذه القيم عائقاً أمام التقدم الفنى والتكنولوجى وكذلك الآمر فى تقدير صاحب الدخل غير المكتسب واحتقار العمل اليدوى .

- تؤدى القيم والمتعلقات فى بعض البلدان النامية الى شيوع القدرية والتسليم بالواقع لمادى المحيط بالإنسان كقدر محتوم لا يستطيع تغيره ومن ثم ينشأ ضعف الحافز فى تغيير هذا الواقع .
- تؤدى سيادة لعض القيم المرتبطة بالنمط الحضارى الذى يعيش به الفرد الى خلق نوع من التقدير للأطار المادى الذى يعيش فيه ، ومن ثم عدم إستعداده لقبول التغيير ، وبالتالى تنخفض رغبة الفرد فى التغيير واستعداده لقبول فنون انتاجية جديدة او أنماط حياة جديدة او طرق جديدة للعمل .
- يؤدى انخفاض التعليم وسيادة القيم والمعتقدات البالية الى انعدام العقلانية فى مباشرة السلوك وتقييم المواقف ، وانعدام الرشادة فى ممارسة النشاط الاقتصادى ،كما يؤدى الى سيادة الأنفعالية فى مواجهة التحديات .

والقيم الاجتماعية هى التى تكون الكيان المعنوى فى البرامج والمشروعات التنموية ، فقد يتكون الكيان المادى للمشروع ، ننتهى من جميع الاجراءات المادية وكذلك فى تشغيل المشروع ليحقق ما هو مستهدف من إنشاءه ، وفى حالة ارتفاع المعنويات وزيادة الانتاج يصبح الكيان المادى ما هو إلا وسيلة لغاية ، وفى التنمية الاجتماعية يلعب الكيان المعنوي دورا كبيرا فى نجاح المشروعات فالاستجابة المعنوية عند

المؤديين والمستفيدين والمتعاملين كبيرة وواضحة وهذه من المشاكل الكبيرة التى تقابل التنمية وتكون عقبة فى سبيل تحقيقها (٥،١٢) لذلك يعتبر توافر القيم المعنوية شرطاً أساسيا لتحقيق التنمية ، وهذه القيم المعنوية يتمثل أبرزها فى (٨٦،١٣) :-

- الرغبة الصادقة فى رفع مستوى المعيشة .
- التفكير الاقتصادى السليم .
- الاستعداد لتحمل بعض التضحيات .
- العمل بجد وإخلاص فى جميع المجالات .
- التنازل عن بعض المصالح الخاصة فى سبيل المصلحة العامة .
- القابلية لاستيعاب اساليب الإنتاج الجديدة واكتساب الخبرة اللازمة.
- التجاوب مع حملات الدعوة للادخار وتنظيم الأسرة ... وغيرها .
- القابلية للمحافظة على الأدوات والمعدات وصيانتها .

يمكن تصور مؤشرات ودلالات وظيفية ، تكون إطار موضوعياً وملزما للنسق القيمى ، حيث ان التنمية الاجتماعية تكون قد نجحت اذا استطاع نسق القيم ان يكون أداة ضابطة لمسيرة التنمية ، وذلك يتحقق من خلال ما يلى (١٥، ١٤٩:١٥٠) :-

أ) الابتعاد عن الإغراق فى جذب الفكر الى الماضى ، بدعوة بعض الامجاد والتغنى بالماضى ، على اساس ان الماضى رائد الحاضر ،

وأن التقدم لن ياتى الا بالنظر الى الماضى او نقل تجربة حدثت فـــى الماضى ، فمن غير الصواب ان يؤخذ النشاطات التـــى حدثــت فـــى الماضى على انها قدوة مثالية تصلح للملابسات الحاضرة ، لان هـــذه النشاطات تعبر عن خصائص مميزة للماضى والملابسات التاريخيـــة التى صاحبتها وزامنتها ، ومن ثم فإن الإحالة الى الماضى يجـــب ان تكون للعبرة واعظة ، وأن يكون الحاضر متفهما ومفسرا فى ارتباطـه بما يمكن ان يكون فى المستقبل وفى ارتباطه بواقع اجتماعى معين .

ب) تقدير قيمة حرية الفكر وديمقراطية العمل ومســئولية الفــرد والنقــد الاجتماعى الذى يحل ويفسر المواقف والاستجابات بأسلوب علمـــى موضوعى ، ويحرص على توسيع القاعدة له ولغـــيره بمـــا يتيـح الفرصة للانتفاع بإمكانيات وقدرات الجماعات المختلفة فى المجتمع .

ج) تعميق الفهم نحو تطبيق مبدأ التكامل الوظيفى فى العلاقات والنشـــاط الاجتماعى حتى يرسخ فى الأذهان والوجدان ارتباط المصالح الذاتية بالمصالح الجماعية ، وحتى يمكن غرس منميات الغيريـــة واقتـــلاع جذور الانانية والانتهازية والوصولية وأشكال الاستقلال .

د) تنمية ثقافية تقدمية تحقق مبادئ المشاركة فى المجالات الاجتماعيـــة ، على مدى النظرة العلمية ، وفى إطار القيمة الوظيفية التـــى تخـــدم المصلحة العامة وتحقق التطلعات التقدمية .

هـ) حتمية التلاحم بين الفعل الاجتماعى الموجه للتنمية الاجتماعية وحرية الفكر، والقدرة الإبداعية للأفراد ، بحيث تتسع قضية التنمية لتكون عملية بنائية ديناميه ، وانعكاسا تنظيميا لمقتضيات الرأى الجمعى .

وما يرجى تأكيد هو متابعة انبثاق الأفكار والآراء الموجهة والمبادئ المحركة للفعل الاجتماعى نحو التنمية من مستوى النسق القيمى المتأثر بالواقع لاجتماعى الثقافى ، وجعل هذه الأفكار أيديولوجيا عاما للمجتمع، وآية ذلك أن الأيديولوجية المقصودة ليست مجرد مجموعة من الأفكار يبتدعها كاتب أو يبتكرها مفكر ولكنها شعاع ينبثق منة أعماق الأوضاع الاجتماعية القائمة ، عنصرها الأساسي القيم المتطورة ، وتكون أقرب الى العقيدة الشعبية التى تصدر عن ذات الأمة وتطبع الأفكار والمشاعر وتوجه الأفعال وتكيف العلاقات .

رابعاً : الرؤية التخطيطية لمداخل تغيير القيم السلبية المعوقة للتنمية :

ان معظم أدبيات التنمية والتى تضمنت محاولات لتحليل وتفسير ظاهرة التخلف وتحدد عوامله ومسبباته قد أعطت أهمية كبرى للقيم الاجتماعية باعتبارها من ابرز مدعمات او معوقات تحقيق التقدم والتنمية، ودعت الى ضرورة العمل على تغيير القيم السلبية المعوقة للتنمية وإحلال

محلها قيم ايجابية تعضد وتدعم تحقيق التنمية ، حيث تسـهم فـى دفـع وتحريك افراد المجتمع وجماعاته نحو الأهداف التنموية المنشودة .

ومن هنا تبرز أهمية الوعى الثقافى ودوره فى التنمية بجانبيـها المادى والمعنوى ، حيث ان الجانبين المادى والمعنوى يتفاعلان بشـكل وثيق فى الممارسة الاجتماعية ، وحين نبذل جهد لتنمية الاساس المـادى ينبغى ان يوازى ذلك جهد مصاحب لتشكيل الوعى الثقافى وترقيته ، فذلك مطلب ضرورى من اجل التنمية بل هو أحد مكونات عملية إعـادة بنـاء المجتمعات المتخلفة ، ومصطلح الوعى الثقافى يستخدم فى هـذا الصـدد للاشـارة الـى كـل القيـم الإيجابيـة التـى تشـتمل علـى (٢، ١٥٥):-

- إلغاء استغلال الإنسان للإنسان .
- إقامة علاقات اجتماعية إنتاجية عادلة .
- تدعيم ممارسة الديمقراطية .
- زيادة معدلات المشاركة الاجتماعية والسياسية .
- حفز الدافعية للإنتاج .

لذلك تمكن ميكانيزمات التنمية فى تبنى قيم عصريـة جديـدة ، والتخلى عن القيم والتقاليد القديمة ، وذلك لا يعنى فى مضمونه ومحتـواه الا ان البعض القيم والتقاليد القديمة قـد عجـزت عـن تحقيـق التقـدم

الاجتماعى ، واصبحت تشكل معوقات قيمية تحتاج الـــى التجديـــد ، وأن نعمل على توجيهها وجهة جديدة تتفق ومتطلبـــات التنميـــة الاجتماعيـــة (١٥،١٤٨) .

ونستطيع فى مصر ان نميز بين تيارين فكريين برزا فى محاولـة تطوير او تغيير نسق ومعايير السلوك ، والبناء الثقافى للمجتمـــع بصفـــة عامة وهما (٢، ١٦٠:١٦١) :-

<u>التيار الفكرى الاول :</u> ويذهب اصحابة الى ان التنمية تعنى تغيير شاملاً يضطر معه المجتمع الى التجاوز عن كل القيم والتقـــاليد وانمـــاط السلوك التى كانت سببا رئيسيا فى التخلـــف ، واســـتبدالها بقيـــم جديـــدة عصرية مستمدة من المجتمعات المتقدمة .

واصحاب هذا الاتجاه ينظرون الى التنمية فى مصر على ضـــوء مفهوم التحديث الذى يعنى تبنى القيم وموجهات السلوك السائدة فى الثقافة الغربية اساسا واعتبارها مقومات التقدم فى المجتمعات النامية وان النســق القيمى السائد يشكل من وجهة نظرهم احد المعوقات ان لـــم يكـــن هـــو المعوق الاساسى للتنمية فى مصر .

• <u>التيار الفكرى الثانى :</u> يزعم اصحابة ان التنمية يتعين ان تتم دون ادنى تحطيم فى القيم والتقاليد الموروثة ، وان كل ما يجب عمله فى هـــذا الصدد هو تنقية التراث الثقافى باستخدام المنـــهج العلمـــى فـــى البحـــث

والتحليل على نحو يجعلنا نستخلص منه القيم والتقاليد التى يمكن ان تكون حوافز للتنمية ، وان تجعل المجتمع محتفظا بشخصيته الاساسية ومقومات وجوده واستمرره .

واصحاب هذا الاتجاه يرفضون تصور التنمية على انها "تغريب" او "تأمرك" ، وانما هم يعتقدون ان التنمية تعتمد فى امكانياتها وطاقاتها وحوافز دفعها وموجهات ادائها على الطاقات الكامنة داخل المجتمع وعلى ارادة قوية مبعثها استلهام الدوافع الى الانجاز من التراث الثقافى القائم بما ينطوى علية من ايجابيات تشكلت تاريخياً .

وفيما يلى سوف نستعرض المداخل المقترحة التى يمكن الاستفادة منها فى تغيير القيم السلبية المعوقة للتنمية على النحو التالى :

المدخل الأول : وينطلق من فكرة مؤداها ان الخطة فى شكلها النهائى ما هى الا مجموعة من القيم التى يعتقد المخطط ان تحقيقها يحقق له النمو بالدرجة التى يرغب فيها ، ولا يمكن باى حال من الاحوال ان نفترض احتمال تطابق هذه القيم المجتمعية السائدة بحيث لا يحدث اى تعارض بينهما ، وبذلك فإن احتمال التعارض بين القيم التخطيطية والقيم المجتمعية امر لا يمكن فى الواقع تجاهله ، وتحدى كبير يجب ان يعد المخطط نفسه لمقابلتها ولا يتأتى ذلك الا بالاحوال الاتية (١١، ٣٨:٣٩):-

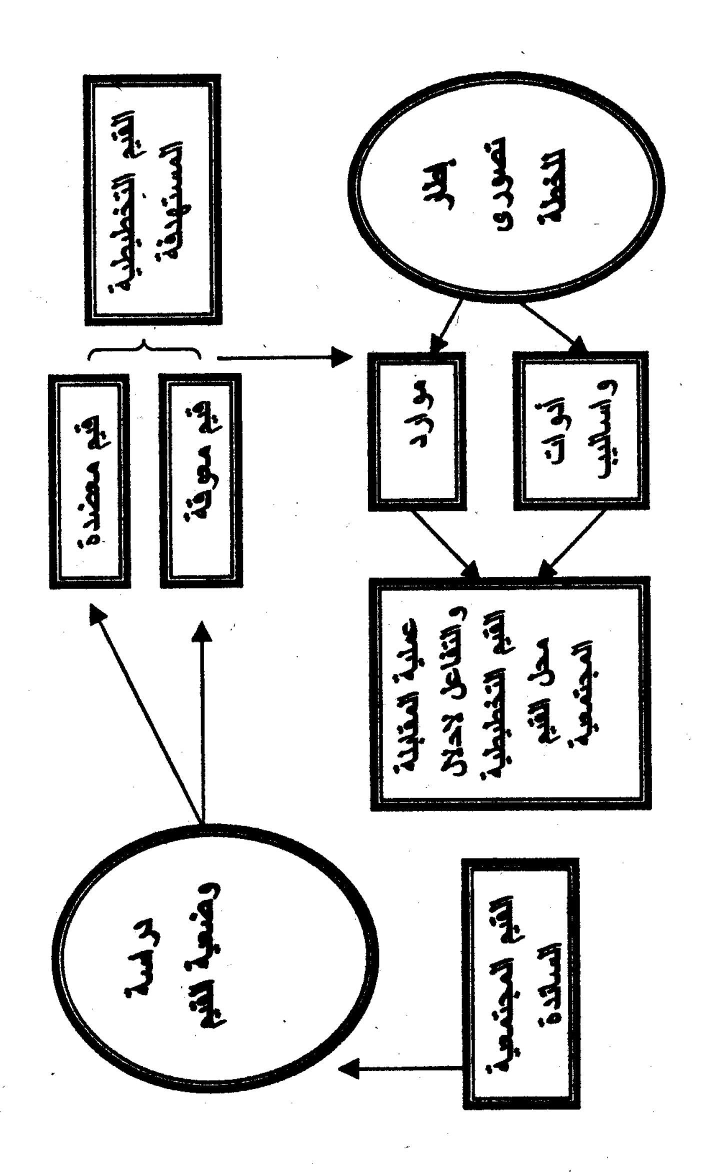
(١) دراسة الوضعية الاجتماعية للقيم المجتمعية السائدة والتعرف على تأثيرها بالنسبة للأنساق الموجودة فى المجتمع .

(٢) التعرف على القيم المتمشية مع القيم التخطيطية (المعضدة) والقيم غير المتمشية معها (المضادة) .

(٣) مقابلة القيم المجتمعية السائدة بالقيم التخطيطية فى محاولة لغرس القيم التخطيطية فى المجتمع .

(٤) تدعيم القيم المعضدة للأهداف التخطيطية وإحلالها قيم تخطيطية محل القيم المجتمعية المضادة لأهداف التخطيط .

وفيما يلى نموذج يوضح ميكانيزمات التفاعل بين القيم المجتمعية السائدة والقيم التخطيطية المستهدفة .



ويرى البعض (١٦٢:١٦١،٢) أنه يمكن دمج التراث الثقافى باسلوب الحياة المعاصرة وذلك يتطلب صياغة المعايير الموضوعية التى سوف تستند اليها "غربلة

التراث الثقافى لكى نفرز منه ماهو خصب واصيل وما هو معرقل لنا فى سعينا للالتقاء بالانسانية المتقدمة ولسوف نجد فى تراثنا الثقافى المصـرى ما يصلح ان يكون خامة ممتازة للتقدم الاجتماعى الاقتصادى والحضارى، وفيه ايضا ما كان وليد الجهل والتخلف الحضارى والفاقـــة عـبر آلاف السنين .

والخطة العلمية لدراسة السياق الثقافى والفكرى للتنمية فى مصـر هى خطة قوامها ربط هذا السياق بأساسه المادى خلال مراحل تاريخيـة محددة عبرها المجتمع المصرى ، ويتم تجسيد ذلك عمليا فى صورة :-

(أ) الدراسات التاريخية الاجتماعية لعمليات تكويـن وتشـكيل الفكـر السياسى والاجتماعى والثقافى فى مصر وما طرأ عليه من تحـولات وتطورات نتيجة للالتقاء بالحضارة الغربية من جهة ولتغير الواقـع الاجتماعى المادى من جهة اخرى ، بحيث تخرج من هـذا التحليـل المستفيض بصورة واضحة ، ومحدودة للتطـور الفكـرى والثقـافى والمعنوى فى صلته بالاساس المادى للحياة الاجتماعيـة والاتصـال والاحتكاك الحضارى بالثقافات لاخرى .

(ب) دراسات مسحية ومتعمقة على السواء للقيم والتقاليد السائدة فـى المجتمع ، والتى تتجسد فى انماط سلوكية مختلفة ، ومواقف متعـددة بهدف وضع الخريطة الثقافية الموضوعية التى تعد مطلبا رئيسيا فـى

عملية "غربلة " للتراث الثقافى وتنقيته من جهة ، وفى ادراك امكانيــة واحتمالات التفاعل بين انساق القيمة وبرامـــج التنميـــة الاقتصاديـــة والاجتماعية فى مختلف القطاعات من جهة اخرى .

المدخل الثانى : ينطلق من الاستنفادة من معطيات النظرية العامة للقيمة ، ولقد اوضح رالف بارتون بــرى Ralf Barton Perry فــى النظرية العامة للقيمة ، والتى تتخذ مفهوم الاهتمام محوراً وركيزة لتفسير القيمة ومؤدى هذه النظرية "أن الاهتمام بأى شىء يجعل هذا الشـــىء ذو قيمة " فالاهتمام فى رأيه يعد الينبوع الأصلى والسمة المميزة والخاصيــة الدائمة فى جميع القيم ،، حيث يرى ان اى شىء يكون موضوع اهتمـــام فإنه حما محل بالقيمة ويعتبر الشىء ذا قيمة إذا اتصف بفعل فيه اهتمـــام (٣٦،١٦) .

ومن أبرز ما تمميز به نظرية القيمة "يرى فكرة الديناميكية فـــى الأهتمام ، ومن ثم فى القيم نفسها ، فأى تغيير فى الاهتمام او فى الشـــىء تغير من قيم الشخص إذا غيرنا موضوعات اهتمامه ، لذا يمكن ان نكسب الافراد قيما جديدة لم تكن موجودة مـــن قبـــل إذا أدخلنـــا فـــى حياتـــهم موضوعات يهتمون بها ، وإذا كونا عندهم اهتمامات جديدة (٣٩،١٦).

لذا بالامكان تغيير قيم الاشخاص اذا امكن تغيـــير موضوعـــات اهتمامتهم ، وهذا مدخل التخطيط للتنمية ، ويتمثل من الحكم (القرار) الذى

تصدره جماعة التخطيط (موضوع الاهتمام) على البرامج والمشـوعات التى لا قيمة فى نظرهم (١، ٢٩٩) .

انطلاقا من النظرية العامة للقيمة يمكن تغيير السـلبية المعوقـة للتنمية واحلالها محل قيم إيجابية جديدة بإتباع ما يلى :

- دراسة نسق القيم السائد فى المجتمع .
- التعرف على القيم السلبية التى اصبحت غير ملاءمة لروح العصـر وبالتالى تعوق التنمية .
- إخضاع هذه القيم السلبية للنقاش من خلال كافـة أجـهزة الاعـلام والاتصال ومحاولة ابراز ما فيها من عيوب ومساوىء وبذلـك يقـل التزام واهتمام افراد المجتمع بها .
- فى ذات الوقت يتم اخضاع القيم البديلة فى محالـة ابـراز مزاياهـا واوجه الاستفادة منها مما يجعل افراد المجتمع على استعداد لقبولـها ويزداد اهتمامهم بها والتزامهم تجاهها .
- تدريجيا تتلاشى وتمحى القيم القديمة وتوطن وتثبت القيـم الجديـدة البديلة،ويساعد على تعميق القيم الجديدة إدراك أفراد المجتمع بأنـها أكثر ملائمة مع ظروف المجتمع وأكثر إسهاما وفائدة فـى تحقيـق أهدافهم وتوفير حياة أفضل لهم .

وتغيير اهتمامات الناس يعنـــى تغيــير مــا بانفســهم وعقولــهم واتجاهاتهم الفكرية والعاطفية نحو الاشياء ومعانيها (١٦، ٣٩).

وللمثقفين دورهم لاساسى فى عمليات تنميـــة المجتمــع النــامى (المتخلف) ، وفى الإسهام بصفة خاصة فى تنمية الوعى الثقافى وتنشــيط النسق القيمى الإيجابي على الصعيدين القومى والمحلى ، وينبغى ان يقوم بعملية "غربلة" التراث الثقافى لاستخلاص الايجابى من القيــم الأصليــة، وكذلك فى قيادة معركة التنمية وفى دعم القيم الايجابية ، وترفية الدافعيــة للانجاز بين الموطنين (٢، ١٦٢: ١٦٣) .

ويمكن فى سبيل تغيير الاهتمامات (تغير القيم) استخدام العديــد من الوسائل والأساليب مثل :-

- أسلوب المناقشات الجماعية .
- أسلوب الحوار المباشر
- عقد المؤتمرات الثقافية
- إقامة الندوات الثقافية
- إقامة المعسكرات الثقافية
- استخدام وسائل الأعلام والاتصال

وغير ذلك من الأساليب التى يمكن إن تستخدم فى تغيير الاهتمامات

وإذا نجحنا فى تغير القيم السلبية المعوقة للتنمية من خلال تغيير الاهتمامات.واحلال محلها قيم إيجابية تدفع التنمية وعملياتها يمكن ان نتوقع نجاح خطط التنمية الاجتماعية بما تتضمنه من برامج ومشروعات فى تحقيق أهدافها المنشودة ، وان تلقى دعم وتعضيد أفراد المجتمع لها ، والمشاركة الفعالة فى إنجازها وكذلك الاستفادة من ثمار التنمية .

لذا يجب العمل على غرس القيم الإيجابية (التنموية) من خلال الاهتمامات التى تحث على :-

- إعلاء وتفضيل المصلحة القومية (العامة) أكثر من المصلحة الشخصية (الخاصة) .
- تقديس العمل الشريف مع الاهتمام بالعمل المنتج وبذل الجهد والتفانى فيه ، وتوافر الدافعية الدافعة للإنجاز مع التأكيد على احترام العمل المهنى والحرفى واليدوى.
- العمل على ترشيد أنماط الاستهلاك ، والحد من البذخ والإسراف ، مع التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار بدلا من الاكتناز والإسراف .
- تأكيد المفاهيم الإنسانية كالمساواة ، المحبة ، الإخاء ، التكافل والتضامن الاجتماعي ، والعدالة الاجتماعية .

- تحقيق الغايات والأهداف بالاساليب والوسائل المشروعة ، مع التأكيد على ان "الغاية لا تبرر الوسيلة " .
- التأكيد على فكرة الأخذ فى مقابل العطاء ، وأن كل حـــق لابـد ان يقابله واجب .
- الاهتمام بالمستقبل والتخطيط له تطلعا لمستقبل أفضل .
- الاعتقاد فى امكانية حدوث التغيير والاستعداد لقبوله لما يتضمنه مـن افكار ، وما يتطلبه من ممارسات .
- النظرة الموضوعية للواقع بابعاد وقضاياه ومشكلاته ، والايجابية فى مواجهة هذا الواقع والتصدى لقضاياه ومشكلاته الملحة .
- المشاركة الإيجابية والإسهام الفعال والتعاون الجماعى فى مواجهـــة مشكلات المجتمع وفى دعم وتعضد المشروعات والبرامج التنموية.
- التأكيد على أهمية العلم وجدوى السعى وراء التحصيـــل المعرفـى واكتساب الأفكار والخبرات العلمية الملائمة لمتطلبات العصر .
- الاهتمام بتنمية المواهب والقدرات ، فالإنسان يقدر وفقا لما يتمتع بـه من مواهب وإمكانات وقدرات عقلية وخلقية (فالاهتمـــام بــالجوهر وليس بالمظهر).
- العمل على اكتساب قدرات ومهارات التفكير العلمى وحل المشـكلات وابتكار الحلول فى مواجهة المواقف والمشكلات العارضة والطارئة.

وغير ذلك من الاهتمامات التى تتحول الى قيـــم إيجابيـــة تدعـــم وتعضد المسارات التنموية فى المجتمع .

مراجع الفصل

(١)الفاروق إبراهيم يوسف: التخطيط الاجتماعي ، القاهرة ،مؤسسة دار المستشفيات .

(٢)على عبد الرازق حلبى : دراسات فى المجتمع والثقافة والشخصية، بيروت ، دار النهضة العربية ١٩٨٤ .

(٣)سمير نعيم احمد: انساق القيم الاجتماعية ، ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها فى مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثانى ، السنة العاشرة ، الكويت ، جامعة الكويت ، يونيه ١٩٨٢ .

(٤)سعد المغربى: التنمية والقيم "مسلمات ومبادىء" فى ندوة القيم والاتجاهات وتأثيرها على خطط التنمية وقوة العمل ، الجزء الثانى ، وزارة القوة العاملة والتدريب ، مؤسسة فريدريش ابيرت،١٩٨٨.

(٥)إيهاب نديم: الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية فى تنمية الثروة البشرية العاملة فى مصر ، فى ندوة القيم والاتجاهات وتأثير على خطط التنمية وقوة العمل ، الجزء الثانى ، وزارة القوى العاملة والتدريب ، مؤسسة فريدريش ابيرت ١٩٨٨ .

(٦)محمد عبد الجواد : القيم والعادات والتقاليد وأثرها على خطط التنمية وقوة العمل ، فى ندوة القيم والاتجاهات وتأثيرها على خطط التنمية وقوة العمل ، الجزء الثانى ، وزارة القوى العاملة والتدريب، مؤسسة فريدريش ابيرت ١٩٨٨ .

(٧) سمير نعيم احمد: أثر التغييرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينات على انساق القيم ومستقبل التنمية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، جامعة الكويت ، العدد الاول ، السنة الحادية عشر ، مارس ١٩٨٣.

(٨) احمد ماهر : دليل المدير فى الخصخصة ، الاسكندرية ، مركز التنمية الإدارية، د.ت.

(٩) محمود صباح : الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو، القاهرة ، دار وهدان للطباعة ، ١٩٩٥.

(١٠) جمال مجدى حسنين : دراسات فى التنمية الاجتماعية ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٥ .

(١١) وفيق اشرف حسونة : التخطيط للتنمية الاجتماعية فى الوطن العربى القاهرة معهد التخطيط لقومى ، مذكرة داخلية (١٦٠) مايو ١٩٧١ .

(١٢) إمام سليم: مدخل فى التنمية الاجتماعية وتخطيطها ، محاضرات لطلاب الدراسات العليا ، غير منشور ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ١٩٨٢/٨١ .

(١٣) على لطفى : دراسات فى تنمية المجتمع ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ١٩٨٠.

(١٤) محمد عاطف غيث ، محمد على محمد : دراسات فى التنمية والتخطيط الاجتماعى الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٢.

(١٥) على الكاشف : التنمية الاجتماعية ، المفاهيم والقضايا، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٥ .

(١٦) فوزية دياب : القيم والعادات الاجتماعية ، مع بحث ميدانى لبعض العادات الاجتماعية ، بيروت ، دار النهضة العربية، ١٩٨٠.

الفصل التاسع

التنمية المتواصلة او المستدامة

إعداد

الأستاذ الدكتور/ طلعت مصطفى السروجى

محتويات الفصل

أولا : المقدمة

ثانياً :التغير فى فكر التنمية وممارستها .

ثالثا :مفهوم التنمية المتواصلة أو المستدامة .

رابعاً : فلسفة التنمية المتواصلة .

خامساً : عناصر التنمية المتواصلة وركائزها .

سادساً : مستويات التنمية المتواصلة .

سابعاً : متطلبات التنمية المتواصلة أو المستدامة.

ثامناً : مرتكزات وضع استراتيجيات التنمية المتواصلة.

تاسعاً : الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة أو المستدامة .

عاشراً : مشكلات وصعوبات استدامة التنمية وتواصلها .

أولاً : مقدمة :

تعتبر التنمية المتواصلة محوراً أساسياً لمستقبل البشرية ، وكمفهوم أخذ فى الاتساع والانتشار فى السنوات الأخيرة وتتبنته الأمم المتحدة من خلال منظماتها المتخصصة وتجاربها فى بعض الدول .

وترتبط التنمية المتواصلة بالإنسان الذى يعتبر الركيزة الأساسية لبناء التنمية والانطلاق بمعدلاتها وتوجيهات لصالحه ، وذلك من خلال أنشطته المتعددة وجهوده المتواصلة والتنظيمات التى يقوم بإداراتها والواقع السياسى واقتصادى والاجتماعى الذى يعيش فى إطاره وعائد أنشطته فى أبعاده هذه الواقع إيجابياً أو سلبياً ، ويتوقف قوة ودرجة ونوعية هذا العائد على استمرار التنمية وتواصلها من خلال التوازن بين أنشطة الإنسان فى المجتمع والبيئة التى يعيش فى إطارها بنظمها المختلفة وتنظيماتها وتنمية استخدامه للموارد البيئية المتاحة او تلك التى يمكن إتاحتها مستقبلاً من خلال إستراتيجية واضحة ومحددة لأهدافها التنموية على المدى القصير والبعيد والتى تحقق التوازن البيئى المنشود .

إن التنمية لا تحدث فقط من أجل الجيل الحالى ولكن يجب أن تنطلق من حاضر تنموى الى مستقبل أكثر معدلات فى التنمية .

- ويرتبط كل ذلك بشكل مباشر بالتخطيط لحدوث التنمية من أجل حاضر وواقع أكثر ارتباطاً بحاجات الإنسان ومستوى معيشى ودرجة

ومستوى من الرفاهية تتوافق مع إنسانية الإنسان ، ومستقبل أكثر إشراقاً في مقابلة حاجات ومستوى أرقى من المعيشة والرفاهية .

ومن ثم تتسم التنمية بالتراكم المستمر ويتوقف كل ذلك على قدرات وطاقات الإنسان وأنشطته وجهوده فى حسن استثمار إمكانات المجتمع ، وإحداث التوازن المنشود بين جهوده المتعددة والبيئة .

ثانياً :التغير فى فكر التنمية وممارستها :

شهد مفهوم "التنمية" تطوراً عميقاً منذ بدء تداول هذا المفهوم واتساع نطاقه خلال السنوات التالية للحرب العالمية الثانية ، وبروز احتياجات ومتطلبات فكاك الدول المستقلة من براثن التخلف والاستعمار.. ولم يكن سوء الفهم أق ذيوعاً من الانتشار لمعنى التنمية والمقصود بها ، وما هيه أهدافها والعناصر الأساسية لاستراتيجياتها .

وتكشف أدبيات التنمية وتجاربها فى مختلف الدول النامية خلال الخمسينات والستينات عن خلل جوهرى يكمن فى "ازدواجية" مصطنعة أنتجت مقابلة وهمية بين ثنائيات لا يجوز الفصل بينها .. فى البداية جرت محاولة التمييز بين ما هو اقتصادى ، وما هو اجتماعى فى عملية التنمية، وجرى الحديث عن التنمية الاقتصادية فى مقابل التنمية الاجتماعية وفى الممارسة تم اختزال عملية التنمية إلى التنمية الاقتصادية والتى تم اختزالها بدورها الى مجرد أحداث النمو الاقتصادى.

وفى مجال تحديد لأهداف أعطيت الأولوية لزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى استناداً الى تصور لم تثبت دقته بأن هذه الزيادة تضمن فى حد ذاتها تحسين مستوى المعيشة وعدم زيادة البطالة وانتقلت الازدواجية كذلك الى المقابلة بين أهمية التصنيع فى مواجهة الزراعة والتصدير فى مواجهة الإحلال محل الواردات .

وعلى مستوى السياسة العامة فقد تأثرت الاستراتيجيات المتبعة فى معظم البلدان النامية بجدل لا طائل من ورائه حول الرأسمالية والاشتراكية السوق والتخطيط القطاع العام والقطاع الخاص ... الخ .

ولعله مما يستدعى الانتباه أن معدلات النمو الاقتصادي التى تحققت فى معظم البلدان النامية كانت مرتفعة وانتشرت الصناعة والمصانع وتوسع دور الدولة والقطاع العام .. وعلى الرغم من ذلك بقيت المشكلات على حالها ، بل وشهدت الثمانينات تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى كثير من بلدان العالم الصناعية والنامية على حد سواء .

وبدا واضحاً أن الفجوة التى كان من المأمول أن تنتج التنمية فى إزالتها قد زاد اتساعها .. فمشكلة الانفجار السكانى وتزايد معدل النمو السكانى لم تتجه الى الانفراج ، وطال انتظار التحول الديموجرافى واتجاه معدل المواليد الى الانخفاض .. ومن ثم انعكس التصنيع وامتداد التحضر، وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية فى زيادة إعداد السكان بمعدلات فاقت الإمكانات المتاحة فبدأ ظهور الاختناقات وانخفض مستوى جودة الخدمات وبدأ ظهور مشكلة الإسكان وانتشار العشوائيات على اطراف

المدن الرئيسية بل وفى قلب منها .. غير ان اخطر آثار استمرا الزيـــادة السكانية يرتبط بما قدمته لسوق العمل من إعداد لم تتمكن جهود الاستثمار والنماء الاقتصادى من خلق فرص العمل الكافية لها .

ورغم أن النمو الاقتصادى الذى تحقق فى كثير من البلدان كـــان مرتفعاً فان هذا النمو لم يكن مضطرداً ، ولم تنجـــح هـــذه البلـــدان فـــى مواصلة النمو السريع لفترات طويلة متصلة .. وربما كانت أشد الآثـــار لانقطاع النمو الاقتصادى عدم قدرة بعض الفئات على الاستفادة من عوائد هذا النمو ، مما يعوق من تحسن نمط توزيع الدخل .

لقد كان مؤدى ذلك كله قيام الدولة بعدة أدوار ضخمة تشمل ليس فقط الدور الرعائي والحمائى والاشرافى بل وكذلك القيام مباشرة بالنشـــاط الإنتاجي الى جانب تقديم الخدمات الاجتماعية وانحسرت نتيجة لذلـك دور القطاع الخاص والمبادرات الفردية فى كلا المجالين : النشاط الاقتصـــادى وتوفير الخدمات الاجتماعية .. وانعكس ذلك بدوره على مجمل التشكيلات الاجتماعية والتشريعات الاقتصادية والهياكل المؤسســـية التـــى تداخلـــت أدوارها واختلطت أنظمتها وتضاربت تنظيماتها .

ومن ناحية أخرى تمخضت التفاعلات الاقليمية والعالميـــة عـــن ضغوط اقتصادية وسياسية قوية وفى كلا الوضعين العالميين سواء فـــى حالة الاستقطاب الدولى بين المعســـكريين الاشـــتراكى والرأســـمالي او العولمة والانفتاح فى ظل هيمنة القطب الواحد ترتـــب علـــى الارتبـــاط بالاقتصاد العالمى آثار بالغة الخطورة .

وفى مواجهة هذا الخلل النظرى والعلمـــى فـــى فكـــر التنميـــة وممارستها يجب ان تحدد :-

(١)انه لا يجوز الفصل بين الجوانب المختلفة لتنمية او اجتداء مكوناتـها الاقتصادية والبشرية والاجتماعية .. فالتنمية الاقتصادية لن تتحقـــق بمعزل عن تنمية البشرية .. والنمو الاقتصـــــادى لا يكفـــى وحـــده لتحسين مستوى معيشة الغالبية أو الارتقاء بنوعية الحياة .

(٢)ان الاعتماد على قوى السوق والحرية الاقتصادية لا يعنى إطـــــلاق هذه القوى على أعنتها ، او عدم قيام الدولـــة بدورهـــا ، وإن كـــان يتطلب تبدلا جوهريا فى توزيع وتكامل الأدوار بين الدولة والقطـــاع الخاص (قطاع الأعمال) والقطاع الأهلي (المنظمات غير الحكوميـــة والتعاونية) .

(٣)انه ثمة نزوع واضح فى فكر التنمية وممارستها الى استعادة مكانـــة الإنسان الى القلب من التنمية وفى مركزها ، وحينما يكون الإنســـان هو محور التنمية فلابد ان ينعكس ذلك فى تبـــدل أهـــداف التنميـــة ووسائلها ومؤشرات الإنجـــاز .. ولا تصبـــح التنميـــة الاجتماعيـــة محصورة فى تقديم خدمات اجتماعية معينة أو فى مجـــرد مراعـــاة البعد الاجتماعى ، وإنما تصبح هى التنمية الشاملة بكل أبعادها .

ثالثاً : مفهوم التنمية المتواصلة أو المستدامة :

شاع المصطلح بعد صدور تقرير برونتلاند ، أو علـــى الأصــح اللجنة العالمية عن البيئة والتنميـــة (WCED) ، المعنـــون " مســـتقبلنا المشترك " ويعرف التقرير مفهوم التنمية المستدامة بأنه : "عملية يتنـــاغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحى التنميـــة التكنولوجيـــة وتغيير المؤسسات ، وتعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفـــاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته .

ويثير هذا عددا من القضايا :-

- التنمية المطلوبة تعنى التقدم المتواصل للبشـــرية جمعـــاء ، وعلـــى المستقبل البعيد اى انها ليست هدفا للدول "النامية" فقط .
- التنمية تفى باحتياجات الحاضر من دون المســـاس بقـــدرة الأجيـــال القادمة على توفير احتياجاتها .
- ينطوى تعريف التنمية هنا على مفهومين ضمنيين هما "الاحتياجـــات" التى يحددها الإنسان و"القيود" التى تفرضها البيئـــة علـــى اســـتخدام التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي اللذان يوافران هذه الاحتياجات .
- ينطوى تعريف ضمنا أيضا على التسليم بان كثيرين وبخاصـــة فـــى الدول "المصنعة" يعيشون خارج إمكانات العالم البيئية .
- التنمية المستدامة تتطلب سيادة قيم الاستهلاك التى لا يتجاوز الممكـــن بيئياً .

- تحقيقها – وهذا هو جوهر القضية – يتطلب نظام إنتاج يحترم الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية .

وواضح أن تأن هذا التعريف يصعب الهبوط بـه مـن مسـتوى المفاهيم المجردة الى مستوى الإجراءات والتطبيق الأمـر الـذى دعـا مصطفى كمال طلبة – الذى صاغ الأفكار نفسها قبل تقرير برونتلاند بعقد تقريبا ، وأطلق عليه اسم "التنمية من دون تدمير" – دعاه الى ان يذكرنـا عام ١٩٨٤ بأن مصطلح التنمية المستدامة كثيرا ما يستخدم وقلما يشـرح وانه يثير التساؤلات عما إذا كان فى مقام الاستراتيجية ، أو أنه ينطبـق على الموارد المتجددة فقط وعما يعنى المصطلح فى الواقع .

وعلينا أن نسلم بأن هذه الأسئلة ما زالت مطروحة فى أكثر مـن مجال وأكثر من سياق .. ولنكتف هنا بأن نقول أنها التنمية التى تراعـى قيودا ثلاثة هى :

١.عدم التبذير السفيه فى استخدام الموارد الناضبة .

٢. عدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها .

٣. عدم تجاوز قدرة البيئة المُحيطة على "هضم" ما نلقيه فيها من مخلفات.

إن الاستدامة أو التواصل شرطا أساسياً لجدوى جهد التنمية علـى المدي البعيد ، وبالرغم من ذلك لا يوجد حتى الآن تعريف أجرائي دقيـق متفق عليه يصلح أساسا مرشدا للاختيار بين بدائل التنمية المطروحة وبما يضمن استدامتها وتواصلها وتحدد الاعتبارات التى يجب مراعاتـها فـى مخططات التنمية المستدامة .

وتعتمد فكرة الاستدامة كما حددها باربير Barbier على تداخل وتلاقى أهداف ثلاث أنساق وأنظمة هى النسق أو النظام الاقتصادى والنسق أو النظام الاجتماعى والنسق او النظام البيئى .

وطبقا لهذا التداخل فان تواصل التنمية على الأمد البعيد مرهون بالبعد الاقتصادى وما يتضمنه من قوى وأدوات إنتاج وتكنولوجيا وموارد اقتصادية مختلفة ، والبعد والسياق الاجتماعى المرتكز على الإنسان والتنمية البشرية والإطار القيمى و الثقافى والتفاعلات الاجتماعية والبعد البيئى ومتغيراته المختلفة وذلك إطار متكاملى بين هذه الأبعاد .

وقد ازدادت أهمية فكرة الاستدامة على حد قول جليفورد بنشوت Glford Piuchot بظهور ثلاث مشكلات بيئية كبرى وتفاقمها فى البلاد النامية وهى تأكل التربة والتصحر واستنزاف الغابات الاستوائية ، مما أدى لظهور مشكلات فى دول العالم الثالث تؤثر بشكل او بأخر على بقاء هذه المجتمعات[٤] .

بينما يركز الين R. Allen[٥] فى تحديده لمفهوم التنمية المتواصله على مقابله حاجات الإنسان ومحاولة الإشباع الدائم والمستمر لحاجاته ، بهدف تحسين نوعيه الحياة للإنسان .

وتتعدد مفاهيم التنمية المتواصلة ولا يوجد اتفاق عام حول هذا المفهوم بالرغم من الاتفاق على التركيز على الإنسان والتوازن البيئى بين أنشطته وجهوده والبيئة بوقائعها المختلفة ، وقد يرجع التباين فى تحديد المفهوم الى :-

١. اختلاف أساليب تحقيق التوازن البيئى .
٢. تباين تخصصات واهتمامات أصحاب المفاهيم .
٣. تباين أو عدم وضوح الاستراتيجيات الضرورية لتحديد أهداف التنمية على المدى القريب والبعيد او حتى غيابها فى بعض المجتمعات .
٤. غياب بعض المفاهيم المرتبطة وعدم وضوحها مثل المفاهيم البيئية، تكامل الإطار البيئى ، الإدراك والضمير البيئى .

وتتحدد التنمية المتواصلة بأنها[٢] التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتى يمكن ان تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئى كمحور ضابط لها ذلك التوازن الذى يمكن ان يتحقق من خلال الإطار الاجتماعى البيئى والذى يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تحافظ على تكامل الإطار البيئى من خلال استخدام الأساليب العلمية والعملية التى تنظم استخدام الموارد البيئية وتعمل على تنميتها فى نفس الوقت .

كما يمكن أن نحدد التنمية المتواصلة او المستدامة بأنها **"أساليب علمية مخططة لتحقيق التوازن البيئى بين أنشطة الإنسان وجهوده والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال استراتيجية واضحة وحسن إدارة وتنظيم وتنمية استخدام الإنسان لموارد البيئة المتاحة والتى يمكن إتاحتها لتحسين فرص الحياة للإنسان فى المجتمع حاضرا ومستقبلاً".**

ويتضح من خلال العرض السابق ان التنمية المتواصلة او المستدامة تعتمد على :-

١. تخطيط فعال للموارد المجتمعية المتاحة والتى يمكن إتاحتها ويتضح من خلاله إدارة فاعلة ومنظمة لاستخدام انسب الأساليب لتحقيق اهداف التنمية القريبة والبعيدة المدى للانتقال بالمجتمع من وضع الى آخر افضل منه خلال فترة زمنية محددة .

٢. تحقيق التوازن البيئى المنشود بين جهود وأنشطة الإنسان والبيئة التى يعيش فى إطارها ، وتحدد الآثار الإيجابية والسلبية لجهود الإنسان فى البيئة، وتدعيم الإيجابية والتغلب على السلبية التى تحدث خللا فى التوازن البيئى ومنع استنزاف الإنسان لموارد البيئة خاصة الطبيعة بصورة تؤثر على التوازن والتكامل البيئى ومستقبل التنمية فى المجتمع ومن ثم تواصل واستمرارية التنمية .

٣. وجود استراتيجية محددة وواضحة لتحقيق أهداف التنمية القريبة والبعيدة المدى ، وترتبط هذه لاستراتيجية بوقائع المجتمع المختلفة وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، ويتطلب ذلك وجود خطط واقعية قصيرة وطويلة المدى تنبثق من استراتيجية عامة للتنمية المتواصلة لتحقيق التوازن البيئى الطبيعى للعناصر والموارد الطبيعية فى المجتمع .

٤. إدارة فاعلة للمنظمات البيئية التى تمكن وتساعد الإنسان على حسن استثمار وتنظيم وتنمية استخدامه للموارد البيئية وعدم استنزافها

بصورة تحدث خللا بيئياً يؤثر على حاضر ومستقبل التنمية ومن ثـم تواصلها واستمراريتها .

رابعاً : فلسفة التنمية المتواصلة :

تعتمد التنمية المتواصلة عل فلسفة أهمها :

١. إن للإنسان الحق فى الحياة بمستوى لائق حاضراً ومستقبلاً ، فـى إطار تنمية حقيقية .
٢. ليس من حق الإنسان فى المجتمع تبديد او استنزاف المـوارد المجتمعية المتاحة لصالح التنمية حاضراً مما يؤثر علـى التـوازن البيئى المنشود بين جهوده وأنشطته والبيئة التى يعيش فى إطارهـا ، ومن ثم استمرارية التنمية ومستقبلها .
٣. يتوقف استمرارية وتواصل التنمية فى المجتمع على قدرات الإنسـان الفاعلة وتنظيمه لاستخدام الموارد المجتمعية وتنميتها ومن ثـم فـان الإنسان فى المجتمع من أهم موارده وثرواته ، ومـن هنـا فيجـب التركيز على التنمية البشرية فى المجتمع كمدخل أساسي وضـروري لأحداث التنمية المتواصلة او المستمرة باعتبـاره طاقـة مجتمعيـة ومحور عملية التنمية لا تتم إلا به ، ولا هدف لها سواه وهو الـذى ييسر للمجتمع السلع والخدمات اللازمة لأحداث التغييرات الوظيفيـة والهيكلية التي تسهم فى بقاء المجتمع وتنميته واضطرا تقدمه .

٤.ضرورة حماية البيئة والمحافظة على تواصل عمل الديناميكيات بــها وتأمين التوازن البيئى الطبيعى من حيث عمليات البناء والهدم .

٥.شبكات الأمان الاجتماعى : وجود ترتيبات كافية لرعايــة الضحايــا المؤقتين لقوى السوق من اجل الاستثمار البشرى ، وإعادة تدريــب العاملين ، والوصول لى الفرص الإنمائية – وكذلك وجود دعم أكــثر دواماً لفئات مثل المعوقين والمسنين .

خامساً : عناصر التنمية المتواصلة وركائزها :–

تتحدد العناصر الرئيسية للتنمية المتواصلة فى ثــلاث عنــاصر متفاعلة وهى :–

١.ثروة بشرية .

٢.ثروة مالية تستخدم التكنولوجيا الحديثة .

٣.ثروة طبيعية .

ونتيجة التفاعل بين هذه لعناصر هى التنمية التــى تعــود علــى الإنسان بالرفاهية والارتقاء بمستوى الحياة ، وإذا حدث أى خلل أو نقص فى إحدى هذه المكونات الثلاث فلم تعد هناك تنمية ، لانه لو زاد المــال اليوم واستنزفت الطبيعة فسوف ينقص المال غداً[٦] .

والحقيقة فى هذه العناصر ان الإنسان هو الذى يقود ويوجه هــذه العناصر مما يستلزم تنسيق قدرات وكفاءة عالية لقيادة هذه العناصر .

ويستنبط مما سبق ان أهداف التنمية المتواصلة او المستدامة تتركز على :

١. المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للبشر جميعاً على المدى البعيد .
٢. وضع خطط التنمية للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق العدالة بين الأجيال .
٣. تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة .
٤. ترشيد استغلال كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة(٧).

بينما تتحدد ركائز التنمية المتواصلة فى الركائز التالية(٨) :

(١) الاستدامة او الاستمرارية :-

بمعنى ان التنمية يجب ان تلبى حاجات الحاضر دون ان يخل ذلك بحاجات الأجيال المقبلة ليورث الأباء أبنائهم الأرض خصبة موصلة العطاء والمياه نقية والهواء نظيفاً .

(٢) الديمقراطية :-

يجب أن تعتمد التنمية على ديمقراطية حقيقية تمليها مصلحة الأغلبية ومصلحة البشرية جمعاء ولا يجوز اعتبار آخر ان يعلو على ذلك سواء بحجة تكنولوجيا بحتة او سيطرة أقلية قوية او غيرها .

(٣) المشاركة الشعبية :-

فإذا أريد للناس ان يتمكنوا من تحقيق التنمية فلابد ان تكون لديهم سلطة ، ولابد ان يكونوا قادرين على التحكم فى اوجه نشاطهم فى إطار مجتمعاتهم المحلية ، وينبغى ان يشارك الناس ليس فقط فى العمل المادى الذى تتطلبه التنمية بل فى التخطيط وفى تحديد الأولويات لان مفتاح التنمية هو المشاركة .

(٤)القيم :-

فإذا أردنا تنمية متواصلة فعلينا بالإصلاح ونبدأ بالقيم لأنها هى الاساس لضمان نجاح لتنمية ومن هنا تبرز أهمية نشر مجموعة من القيم المرغوبة مثل قيم العدالة بمفهومها الواسع بين الأجيال والبلاد والأشخاص وعدم استغلال الآخرين ، والقيم الجمالية والإنسانية ، والقيم التى تشجع على ترشيد الاستهلاك ليتناسب مع قدرة النظم البيئة ، وقيم المشاركة والتعاون والقيم الدينية الأصلية .

(٥)التنمية البشرية :-

التنمية البشرية تطرح منهجا جديدا يهدف مباشرة الى تحسين أحوال البشر ويتجاوز هدف النمو وزيادة الدخل ليركز على الأرقاء بالقدرات البشرية باعتبار ذلك هو الهدف الحاكم لكل جهود التنمية ، ومن بين طرق التعبير عن التنمية البشرية أنها "عملية توسيع خيرات الناس" وطبقا لهذا المفهوم فإن ضمان الدخل يعتبر بالتأكيد من الوسائل الرئيسية لتوسيع خيارات الناس وتحسين أحوال معيشتهم .. بيد أنه أحيانا ما يحدث

خلط بين زيادة الدخل – التى لا تعدو أن تكون وسيلة من وسائل التنمية البشرية – والارتقاء بمستوى القدرات البشرية .. أن الحكم على مستوى المعيشية فى مجتمع ما لا يجب ان يكون من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل وأنما من خلال قدرات الناس على ان يعيشوا الحياة التى يرغبونها .. أن السلع لا يجب ان تقيم فى حد ذاتها وانما يجب يجب ان ينظر إليها كوسائل لرفع قدرات بشرية مثل الصحة والمعرفة ، واحترام الذات والقدرة على المشاركة بفاعلية فى حياة المجتمع – وبالنسبة لمارتيا سن فإن حرية الاختيار هى حجر الزاوية فى حياة المريحة ، وتوسيع قدرات البشر يتضمن مزيداً من حرية الاختيار(٩) .

(٦)من رأس المال البشرى الى القدرات البشرية :-

ينبع منهج التنمية البشرية من هذه التنمية هى الغرض النهائى للتنمية الاقتصادية فهذا المنهج ينظر الى التخلف على انه افتار الى قدرات معينة اكثر من كونه افتقارا الى الدخل فى حد ذاته .. وربما يمكن توضيح الى اى مدى يختلف منهج التنمية المتمحور حول الدخل مع منهج القدرات البشرية من خلال مقارنة تعامل كل منهما مع الوسائل والغايات فالمنهج الأول يقيم الاستثمار فى " راس المال البشرى " شاملا الصحة والتغذية والتعليم – كلية بمعيار الدخل او الناتج الإضافي الذى يتولد عن هذا الاستثمار ، فيعتبره مجديا طالما ان عائده يزيد عن تكلفته .. أما أنصار منهج القدرات فانهم على العكس من ذلك يرون ان رفع قدرات الناس على القراءة والكتابة او الحصول على تغذية جيدة وان يكونوا

أصحاء ، هى بذاتها أهداف ينبغى العمل على تحقيقها حتى لو كان القياس التقليدى للعائد الاقتصادى من الاستثمار فى محو الأمية او تحسين التغذية والرعاية الصحية مساويا للصفر (وذلك على آية حال ، احتمال بعيد جدا خاصة إذا ما احسن توجيه هذا الاستثمار)(١٠) .

ولفهم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو افضل يبرز "امارتيا سن" الحاجة لفهم الترابط والتناقض بين "تراكم راس المال البشرى " و"توسيع القدرات البشرية " باعتبارهما مجالى بحث متباينين ولكنهما متصلان .. ففي حين يركز الأول على دور البشر فى زيادة إمكانيات الإنتاج ، يركز الثانى على قدرة البشر على العيش حياة تستحق الاحترام وعلى زيادة الخيارات الحقيقية المتاحة أمامهم .. ويمكن تصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق هذا الهدف ، ومن ثم تصبح التفرقة المصطنعة بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية تفرقة مضللة(١١).

وقد شهدت السنوات الأخيرة مزيدا من الاعتراف بدور "راس المال البشرى " فان النظرة الضيقة التى ينظر بها مدخل "راس المال البشرى " الى الانسان تندرج تحت المنظور الأوسع والاشمل الذى يتميز به منهج القدرات البشرية الذى يغطى كلا من النتائج المباشرة وغير المباشرة لتنمية هذه القدرات .. فالتعليم مثالا يجعل الشخص اكثر كفاءة فى إنتاج السلع والخدمات ومن الواضح ان ذلك يترتب على ما يؤدى إليه التعليم من الارتقاء براس المال البشرى ولكن حتى لو افترضنا ثبات

مستوى الإنتاج ، ومن ثم الدخل فان التعليم يعود مباشرة على الشـــخص بفوائد منها القراءة والتواصل مع الآخرين والقدرة علـــى المناقشـــة وان يصبح قادراً على الاختيار بطريقة اكثر وعيا وهكذا فان منـــافع التعليـم تتجاوز دوره فى زيادة راس المال البشرى وأثرها علـــى إنتـــاج الســـلع والخدمات ومن مزايا منظور القدرات البشرية انه يرصــد ويقيـم هـذه المنافع الإضافية .

ومن الناحية العملية فان التمييز بين مدخلى "راس المال لبشـــرى" و "القدرات البشرية " له انعكاسات هامة على السياسة العامـــة للدولـــة ، فبينما يساعد الازدهار الاقتصادي الناس على التمتع بحياة مريحة ماديـــا يجب اعتبار التعليم والرعاية الصحية والطبية أمورا تنموية بحكـم أنـــها تساعد الناس أيضا على ان يتمتعوا بحيـــاة أطـــول بطريقة مثمرة وفـــى ظل حرية اكبر فضلا عن دورها فى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصـــادي والدخول الفردية وهكذا على الرغم من فائدة مفهوم راس المال البشـــرى باعتباره مورداً إنتاجيا يظل من المهم التعامل مع البشـــر مـــن منظـــور القدرات البشرية باعتباره الاشمل ويحتوى تكوين راس المـــال البشـــرى باعتباره وسيلة وليس غاية فى حد ذاته ومن المهم أيضا الانتباه الـــى دور زيادة القدرات البشرية كأداة لأحداث التغييرات الاجتماعى وهـــو تغيـــير يتجاوز بكثير التغيير الاقتصادى[١٢] .

سادساً : مستويات التنمية المتواصلة :-

إن التوازنات فى البيئة الطبيعية ترتبط بالكم الهائل من الأنظمــــة البيئية الطبيعية باختلاف أحجامها ومواقعها .. فالكل علــى ســطح هــذه الأرض داخل الغلاف الحيوى المحيط بالكرة الأرضية متــوازن مســتقر مرتبط بهذه التوازنات على اختلاف المستويات المحلية والإقليمية والدولية والعالمية .

ومعنى ذلك ان مستويات التوازن الإقليمي للبيئة الطبيعيــة تمتــد وتتشابك مع التوازن البيئى العالمى وبالتالى فان استراتيجيات تنمية موارد البيئة المحلية والتى تتخذ التوازن البيئى محورا لها لا تتم بمعــزل عــن استراتيجيات التنمية الإقليمية والدوليــة والعالميــة بــل تتكــامل معــها (١:٨٨-٨٩) .

ويستنبط من ذلك حقيقة واقعية ان استراتيجيات التنمية المتواصلة أيا كان مستوى هذه التنمية محليا أو إقليميا او قوميا لا تتم بمعــزل عــن مثيلاتها الدولية او العالمية حتى بالمجتمع الواحد المستوى المحلى يتــأثر بنظيره الإقليمي والقومى حيث تتشابك وتتداخل هذه المستويات وتتأثر بها ايا كان مستويات تدرج هذا التوازن بــدءا بالمشــروع التنمــوى علــى المستوى المحلى .

ويؤكد ذلك ما أحدثته وتحدثه وستحدثه العولمــة ، مــن منطــق اللاحدود وتغيير مفهوم الفواصل الجغرافية الإدارية وحتى الطبيعة منها.

سابعاً : متطلبات التنمية المتواصلة او المستدامة :

تحتاج التنمية المتواصلة او المستدامة الى عدد مـــن المتطلبـــات الضرورية فى المجتمع والتى يمكن ان تتمثل فى :-

بناء استراتيجيات وخطط تحقق أهداف التنمية على المدى الزمنى القريب والبعيد والتى تحافظ على ديناميكية تكوين المـــوارد الطبيعيـــة ، وتحديد توقعات مسبقة عن طبيعة هذه الديناميكية على المـــدى الزمنـــى البعيد .

مراعاة الاعتبارات البيئية وعدم الإسراف فى استخدام المـــوارد الطبيعية القائمة واستنزافها والإخلال بالديناميكية الطبيعية لهذه الموارد فى البيئة ، ويستلزم ذلك ربط مفاهيم التنمية بمفاهيم البيئة والأبعاد البيئيـــة ، ومن هنا وجب بناء استراتيجيات التنمية من منظـــور بيئـــى مـــن اجـــل التخطيط للتنمية واستمرارها وتواصلها .

وتتطلب استمرارية التنمية فى المجتمع حماية البيئـــة والمـــوارد الطبيعية من الاستنزاف وقد يتحتم الامر تشريعات ملزمة تســـاعد علـــى تحقيق هذه الحماية ومن ثم التوازن البيئى الطبيعى وحماية الأجهزة البيئية المنتجة للموارد الطبيعية .

ويبدأ التوازن من مستوى المشروع على المستوى المحلى ويتدرج تصعيده على المستويات الإقليمية والقومية والدولية العالمية .

اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية فى المجتمع القادر على ابداع وتقبل واستخدام التكنولوجيا المناسبة للواقع المجتمعى والتى تنظم وتوجه استخدام الموارد المجتمعية الأخرى وحتى لا يوجد فجوة بين ديناميكية بناء الموارد والطبيعة فى المجتمع وانشطة وجهود المورد البشرى .

قدرات مؤسسية فى المجتمع اكثر كفاءة وفاعلية فى توجيه المورد البشرى وتفاعله مع الموارد الطبيعية الأخرى المتاحة او تلك التى يمكن إتاحتها .

التخطيط للتنمية المتواصلة فى إطار شمولى للبيئة بأبعادها المختلفة ومراعاة تعدد وتشابك ردود الأفعال وإيجاد نماذج تخطيطية تحقق اهداف التنمية المتواصلة فى اقصر وقت ممكن ، وتحقق فى الوقت ذاته التوازن المستهدف بين أنشطة التخطيط للتنمية المتواصلة وعمليات التجديد والهدم من خلال ردود أفعال وقدرات محسوبة بدقة .

اختيار واستخدام نوع ومستوى التكنولوجيا التى تحقق مردود يساهم فى أحداث التوازن بين التنمية والبيئة ولا يخلل بهذا التوازن .

وتتطلب التنمية المتواصلة كذلك قدرات إدارية فى المجتمع تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة فى صنع وتوجيه السياسات والبرامج الاجتماعية.

ويعتبر تدعيم وتشجيع المشاركة الشعبية والجهود غير الحكومية وكفاءة وفعالية المنظمات الاهلية مطلبا من متطلبات التنمية المتواصلة من خلال المشاركة الفاعلة فى بناء السياسات والاستراتيجيات واقتراح وتنفيذ

ومتابعة الخطط وتقويمها ، ودورها فى إعداد وتنمية القــدرات البشــرية الفاعلة الواعية المؤثرة إيجابيا فى التنمية المجتمعية وضمـــان تواصلـــها واستمراريتها .

ثامناً : مرتكزات وضع استراتيجيات التنمية المتواصلة:-

١. تحقيق التوازن الطبيعى للعناصر والموارد الطبيعية من خلال العلاقـة الإيجابية بين التنمية والبيئة ، وحساب وتقدير عائد النشاط البشـــرى على البيئة إيجابيا وسلبيا .
٢. وجود القدرات المتميزة فى المجتمع من خلال تنمية القدرات البشـرية الفاعلة التى تستطيع توجيه الموارد البيئية وحسن وتنظيم اســتخدامها وذات القدرات المميزة علميا وتكنولوجيا .
٣. استخدام التكنولوجيا المناسبة التى تمكن العناصر البشرية من حســن استثمار وتنظيم وتوجيه الموارد البيئية ، ولا تحـــدث إخـــلالا فـــى التوازن بين التنمية والبيئة .
٤. تحليل السياسات الإقليمية والدولية والعالمية وعدم الانعزال عنها كأمر مفروض ولحتميته لإحداث التوازن المنشود بيـــن التنميـــة والبيئـــة الكونية، وفى نفس الوقت بناء نموذج خاص للتوازن البيئى .
٥. بتدعيم ما يمتلكه المجتمع من قدرات مـــن خـــلال اكتشـــاف وتنميـــة القدرات البشرية ، توفير احتياجـــات القـــدرات المتمـــيزة ، أجـــهزة

معلومات اكثر كفاءة ، منظمات صنع السياسات فى المجتمع وادارة التنمية المتواصلة .

تاسعاً : الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة او المستدامة :-

تلعب الخدمة الاجتماعية دوراً أساسيا فى حدوث التنمية المتواصلة او المستدامة وذلك من خلال جوهر أدوار الخدمة الاجتماعية فى اكتشاف وبناء وتنمية القدرات الإنسانية ، وتحديد الإيجابيات والسلبيات لدى العملاء الأفراد والجماعات والمجتمعات ، - وتوظيف واستثمار الإيجابيات والتخلى عن السلبيات او مواجهتها .

وتساعد هذه القدرات الموارد البشرية عملاء الخدمة الاجتماعية ووحدة تعاملها وتمكنها من استثمار وتنظيم وتوجيه الموارد المجتمعية بما يساهم إيجابيا فى دفع عجلة التنمية وتواصلها واستمراريتها .

(١)العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة :-

تلتقى الخدمة الاجتماعية مع التنمية المتواصلة او الاستدامة فى:-

١. الاهتمام بالعنصر البشرى عملاء الخدمة الاجتماعية ووحدات تعاملها وانشطة وادوار هذا العنصر فى البيئة باعتباره جوهر التنمية .
٢. اكتشاف وتنمية قدرات الإنسان كأساس لادوار الخدمة الاجتماعية مع عملائها وتعتمد التنمية المتواصلة على القدرات البشرية اعتمادا أساسيا .

٣. مواجهة المشكلات الاجتماعية التى تؤثر فى أحداث خلل فى التــوازن البيئى بين الإنسان والبيئة باعتبار ان المشكلة الاجتماعية هى خلل فى التوازن البيئى ، وباعتبار هذا التوازن هفا محوريا للتنمية المتواصلــة والخدمة الاجتماعية .

٤. الالتقاء بين فلسفة الخدمة الاجتماعية وفلسفة التنمية المتواصلة .

٥. الالتقاء بين أهداف كل من الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة .

(٢) أساليب الخدمة الاجتماعية فى تحقيق اهداف التنمية المتواصلة :-

تستخدم الخدمة الاجتماعية أساليب عديدة تساهم فى تحقيق أهداف التنمية المتواصلة او المستدامة أهمها :-

(أ) أساليب وقائية : عن طريقها نتلافى المشكلات التى تؤثر سلبيا فــى أحداث خلل فى التوازن البيئى كمحور هام فى التنميــــة المتواصلـــة ويدعم ايجاد واستمرارية التوازن البيئى والعلاقة بين التنمية والبيئـــة ومنع التفاعل السلبى بين الإنسان كمتغير حيوى فى التنمية والمــوارد والطاقات المجتمعية والوسط يحدث فيه هذا التفاعل بالدرجة التــى لا يظهر معها خلل فى التوازن او انحرافات او خــــروج عــن المــدى المسموح به فأساليب الوقاية لمكافحة الجريمة مثلا بزيادة نسبة التعليم وتوجيه الطاقات البشرية الى مجالات مفيدة وهكذا .

(ب) أساليب علاجية : حيث توجد المشكلة او الخلل فـــى التــوازن البيئى بالفعل وهدف الخدمة الاجتماعية فى ذلــك اســتعادة التــوازن

البيئى مرة اخرى بعد مواجهة المشكلة بما يساهم فى تعديل التحول وتصحيح التفاعل والخلل بالقضاء على أسبابها .

وقد تكون أسباب المشكلة غير معروفة او الطاقة المطلقة المتاحة فى المجتمع محدودة وقدرة المجتمع على استخدامها غير متاح لسبب او لاخر فيكون التخفيف هنا من حدة وشدة المشكلة او الخلل فمثلا فى مجال الانحراف والجريمة نجد دور الخدمة الاجتماعية فى مجال الدفاع الاجتماعى .

(ج) <u>أساليب انمائية</u> : حيث تركز الخدمة الاجتماعية جهودها فى اكتشاف وتنمية قدرات العملاء ومحاولتهم للاعتماد على الذات والهدف من ذلك المحافظة على قيمة الانسان جوهر عملية التنمية ومساعدته على الإنتاج باقصى حد ممكن وكمحرك أساسي وموجه لعملية التنمية فى المجتمع ، إضافة الى تدعيم القيم التنموية لدى الإنسان والمشاركة الشعبية ، وتخطيط البرامج والمشروعات التنموية، وتدعيم كفاءة وفاعلية المنظمات الحكومية والأهلية التى تقدم خدمتها لرعاية هذا الإنسان وادارته .

(د) <u>أساليب تأهيلية</u> : بهدف زيادة القدرة الذاتية وتنميتها لدى الإنسان كمتغير حيوى فى التنمية المتواصلة ليمكنه من الاستفادة الى اقصى حد ممكنة من مستوى الأداء الحقيقى له ، ويمكنه من التغلب على الانخفاض فى مستوى أداء والتأثيرات الجانبية الناجمة عن ذلك .

وتستخدم الخدمة الاجتماعية أساليبها هذه من خلال برامج التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية مع عملائها الأفراد والجماعات والمجتمعات .

ويتضمن كل نوع هذه الأساليب مجموعة من الأساليب الفرعية التى تحقق الهدف من التدخل المهنى كما ان استخدام أسلوب بعينه يتوقف على :

١. الهدف من التدخل المهنى .

٢. درجة الخلل فى التوزان بين الإنسان والبيئة .

٣. درجة التنمية والمستوى التنموى فى المجتمع .

٤. إمكانات وقدرات العملاء ، واكتشافهم وإدراكهم لهذه القدرات وتنظيم وتوجيه استخدام الموارد المجتمعية .

٥. درجة الاعتماد على الذات لدى العملاء لأحداث التوازن البيئى المستهدف لأحداث التنمية المتواصلة او المستدامة .

٦. الطاقة المطلقة المتاحة فى المجتمع وقدراته على استخدامها .

(٣)جهود الخدمة الاجتماعية لتحقيق التنمية المتواصلة :-

تتعدد جهود الخدمة الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية المتواصلة وتتباين هذه الجهود من خلال التدخل المهنى مع عملائها الأفراد والجماعات والمجتمعات باعتبار ان الإنسان هو محور اهتمام وتحليل الخدمة الاجتماعية كما ان هذه الجهود تتركز فى البرامج والمشروعات التى تهتم بها الخدمة الاجتماعية فى المستويات التنموية المختلفة إضافة الى دورها فى التخطيط وصنع وتحليل السياسات الاجتماعية فى المجتمع.

وكانت هذه الجهود انعكاسا لارتباط وتلاقى أهداف وأساليب وفلسفة الخدمة الاجتماعية مع التنمية المتواصلة ويمكن تحديد هذه الجهود باختصار فى :-

١. اهتمام الخدمة الاجتماعية بقضية التأصيل والتوطين ماهو فى الواقع إلا ارتباط التنمية بالبيئة ، وجهود الإنسان بالبيئة والنظم والموارد التى يعيش فى إطارها ، وتتعدد جهود الخدمة الاجتماعية فى هذا الإطار سواء فى مصر او بعض الدول الأخرى .
٢. ان ما يميز الخدمة لاجتماعية ارتباطها بالواقع المجمعى او البيئى ، مما يزيد من قوة العلاقة بين التنمية والبيئة بوقائعها ببعادها المختلفة، ويتضح ذلك بصورة او بأخرى فى بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية سواء بحوث التدخل المهنى فى الواقع البيئى الذى يستهدف بطبيعة الحال أحداث توازن اما العميل(الإنسان) مع البيئة او البيئية مع العميل وفقا للأهداف والأساليب المستخدم لمواجهة المشكلات او الخلل فى العلاقة بين الإنسان والبيئة وكذلك بحوث ودراسات الحاجات او تحليل السياسات والمشكلات فى البيئة.
٣. جهود الخدمة الاجتماعية المتعددة سواء الوقائية أو العلاجية أو التنموية او التأهيلية فى مجالات الخدمة الاجتماعية .
٤. اهتمام الخدمة الاجتماعية بالتخطيط الاجتماعى الذى يربط الحاضر بالمستقبل ويستشرف فى مسيرة المجتمع ، ويهتم بحسن استثمار وتوجيه الموارد البيئة المختلفة القائمة والكامنة لمقابلة الحاجات

ومواجهة المشكلات وتخطيط البرامج والمشروعات وتنفيذها فى اطار استراتيجية وسياسات اجتماعية محدودة .

٥. اهتمام الخدمة الاجتماعية بصنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتحليلها.

٦. تركيز الخدمة الاجتماعية على تدعيم كفاءة وفاعلية منظمات الرعاية الاجتماعية التى تساهم إيجابيا فى تفاعل الإنسان وانشطته مع البيئة والواقع الذى يعيش فى اطارة .

٧. جهود الخدمة الاجتماعية فى حماية البيئة من التلوث بهدف استعادة التوازن الطبيعى للبيئة ، وتوازن التنمية مع البيئة .

٨. اهتمام الخدمة الاجتماعية بالقدرات البشرية ويتضح ذلك مكن خلال اكتشاف إيجابيات ونواحى القوى لدى الإنسان وإدراكه لهذه الإيجابيات بل واستثارته وتحريكه لحسن استثمار هذه القدرات ، وابعد من ذلك تنمية القدرات والارتقاء بها ، واكتساب العملاء القيم والسلوكيات المرغوبة والتغلب على معوقات الأداء ، والسلبيات التى تحد ومن أداءهم ودورهم فى التنمية .

ولا تقتصر جهود الخدمة الاجتماعية مع الفئات الضعيفة فى المجتمع من غير الأسوياء بل تمتد جهودها للأسوياء وقادة المجتمع من ذوى السلطة والنفوذ والتعامل مع هذه الفئات لدورها الحيوى فى توجيه التنمية والتحكم فى عملياتها وأساليب استثمار الموارد الطبيعية والحفاظ

عليها لأحداث التوازن البيئى المستهدف وذلك من خلال دورها فى اتخاذ القرارات وتحريك الآخرين فى المجتمع .

كما ان اهتمام الاخصائى الاجتماعى بتحديد وتقدير الحاجات الإنسانية يعكس كذلك تزايدا فى جهود الخدمة الاجتماعية فى بناء وتنمية قدرات العنصر البشرى فى المجتمع ، وذلك من خلال محاولة إشباع اكبر قدر ممكن من حاجاته .

وتعتبر الخدمة الاجتماعية رائدة فى المشاركة الشعبية والتى تعتبر ضرورية فى التنمية المتواصلة ، وذلك من خلال دورها فى صنع القرارات والتنفيذ والرقابة والتقويم ، وتتمثل مثل هذه الجهود من خلال المنظمات الاهلية غير الحكومية ، وتشجيع واستثارة السكان فى المجتمع للمشاركة .

٩. اهتمام الخدمة الاجتماعية بتكوين وفعالية شبكة الأمان الاجتماعى فى المجتمع لبعض الفئات المتأثرة بعمليات التنمية كالمستفيدين الفقراء.... الخ ، وتقيم وتتبع فعالية هذه الشبكة .

١٠. اهتمام الخدمة الاجتماعية بتحسين نوعية الحياه للأفراد فى المجتمع ومحاولة وضع مؤشراتها وقياسها وإجراء الدراسات المتعلقة بنوعية الحياة .

عاشراً : مشكلات وصعوبات استدامة التنمية وتواصلها

تواجه التنمية العديد من المشكلات والصعوبات التى تحد من تواصلها واستمراريتها على الأمد البعيد ونحدد أهمها فى :

(١) غياب مفهوم إجرائي متفق عليه كأساس لاختيار افضل البدائل لتواصل التنمية .

(٢) زيادة كثافة استخدام المادة لكل فرد مع الزمن ، مما يؤدى الى زيادة العبئ البيئى مع ثبات مستوى العمالة بالإضافة الى عدم القدرة على ثبات عدد السكان فى اى مجتمع .

(٣) صعوبة إعادة الهيكلة ، وغياب نموذج امثل واكثر تنوعا فى الإنتاج والاستهلاك والعمالة (البطالة) فى المجتمع وذلك فى ظل خصخصة النشاط الاقتصادى وتقلص دور الدولة واطلاق العنان لقوى السوق ، والتجارة العالمية .

(٤) عدم القدرة على خفض كثافة استخدام الموارد لمستوى الرفاه الاجتماعى حيث يتطلب تناقص هذه الكثافة مع مرور الزمن اى يكون معدل تغيرها سالبا وذلك فى ظل انخفاض معدل ومستوى الفرد فى الرفاه الاجتماعى .

(٥) عدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تعويض ما يؤخذ منها ، كأن لا يتجاوز حجم المصيد من بحر او نهر قدرته على تكاثر الأسماك او ما يقطع من أشجار الغابات قدرتها على نمو أشجار بديلة او ما تتغذى به حيوانات الرعى فى أحد المراعي القدرة على إنتاج الكساء النباتى .

(٦) عدم القدرة على احداث التوازن والتناغم فى علاقة الإنسان بالبيئة خاصة المجتمعات النامية .

(٧) بعض الآثار السلبية للتكنولوجيا على البيئة فلم تعد فى الدول النامية وسيلة لاعادة التوازن البيئى المطلوب ، وان هناك إشكالية وخلل فى التفاعل بين المحيط التكنولوجى والمحيط الاجتماعى والبيئى .

(٨) عدم فاعلية – او غياب – الأدوات المجتمعية الكفيلة بتحقيق الالتزام بالمتطلبات البيئية – لقد اثبتت التجربة ان التشريعات هى اقل الأدوات فاعلية وأكثرهم كلفة وبالذات فى المجتمعات النامية وهناك اليوم توجهات جديدة لاستخدام أدوات مثل التوعية والضغط الاجتماعى والأدوات الاقتصادية والمعونة الفنية ، وقد يعكس ذلك أهمية التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية باستراتيجيتها وتكتيكاتها وادوارها المهنية .

(٩) صعوبات ومشكلات تتعلق بالفهم الخاطئ للديناميه الاجتماعية – الاقتصادية – السياسية ، والقيم المسيطرة وتوازن القوى بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، والعوامل الداخلية والخارجية للمجتمع .

(١٠) الخلط بين راس المال البشرى والقدرات البشرية وصعوبة تحديد وقياس نوعية الحياة فى اى مجتمع .

(١١) تهالك وضعف فعالية شبكة الأمان الاجتماعي لبعض الفئات كالفقراء والمعاقين والمسنين .

المـــراجـــع

(١) عثمان محمد عثمان ، الإصلاح الاقتصادى والتنميـــة البشـــرية ، المؤتمر العلمى الثانى والعشرين للاقتصاديين المصريين ، ٢٣-٢٥ نوفمبر ٢٠٠٠ ص (١-٤) .

(٢) وفاء عبد الله : إدارة التنمية المتواصلة فى مصر ، رؤية بيئيـــة ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى ، العـدد الثانى ديسمبر ١٩٩٤ ص ص (٨٤-٨٨) .

(٣) ------ نحو استراتيجية قومية للتنمية من منظور بيئى كمعيـــار للتنمية المتواصلة معهد التخطيط القومى القاهرة مذكـــرة داخليـــة ١٩٨٨ .

(1) Jahan Holmberg, Making Derelopment Sustaimable, N.Y., Islamd press, 1992 . p p (23) .

(2) N.L. Gupta r.Kguriar, Sustainable Development, New Delhi,Rawat Puble Icationg , v(1),1993, p(1) .

(3) Jcnnifer A. Elliott An Introduction to Sustainable development the developing World .New york. Rout ledge Inc . 1994 p:(3) .

(4) Mishon El., Berfit Cost of Economic Growth , london , Greacger, 1974 , 9(11) .

(٥) محمد عبد الفتاح القصاص : الإنسان والبيئة والتنمية ، المؤتمر القومى الثانى للدراسات والبحوث البيئية القاهرة ١٩٩٠ ص (١٠١) .

(٦) مصطفى عوض وآخرون : الشباب والتنمية المتواصلة القاهرة ١٩٩٧ ص ص :(١٦٠-١٦٥) .

(7) Amartya (Sen) lluman Capital and lluman Capability, World Development 1997 vol.25,No12 .

(٨) معهد التخطيط القومى ، مصر : تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨ القاهرة .

(9) Amartya San, op cit .

(١٠) عثمان محمد عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (١٣-١٥).

الفصل العاشر

التنمية الإنسانية والتحديث كمنهج تنموى

إعداد

الأستاذ الدكتور / طلعت مصطفى السروجى

محتويات الفصل

مقدمة

أولاً : مفهوم التحديث والمفاهيم المرتبطة .

ثانياً : آليات وأساليب التحديث كمنهج تنموى .

ثالثاً : التنمية المستدامة شرط أساسى للتنمية الإنسانية

رابعاً : مفهوم التنمية الإنسانية .

خامساً : مؤشرات التنمية الإنسانية .

١. حقوق الإنسان
٢. التمكين
٣. الحريات والديمقراطية
٤. المواطنة
٥. الاتصالات وشبكة الإنترنت
٦. نوعية الحياة

سادساً : مقومات التنمية الإنسانية المجتمع المصرى نموذجاً

مقدمة :*

بدأت الصيحة والدعوة على أشدها وفى كافة الأصعدة والمحافل الوطنية والعالمية الدعوة للتنمية الإنسانية فى الوقت الراهن التى توازن على قدم وساق البعد والمتغيرات الاقتصادية بالبعد والمتغيرات الاجتماعية.

وتركز التنمية الإنسانية وتنهض على التنمية البشرية المتواصلة أو المستدامة كمقدمات اساسية لحدوثها .

وللتنمية الإنسانية متغيرات ومؤشرات عديدة تتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة وروح العصر الذى افرز هذه المتغيرات والتى قد تكون هى تلك التى تنادى بها وتتبنى الدعوة إليها المنظمات الدولية ، من خلال ما يبرم من مواثيق دولية واتفاقات بين الدول ، تستهدف فى النهاية تحقيق مؤشرات التنمية الإنسانية بمعدلات أسرع وفعالية مطلوبة كحق للبشر فى الكون الذى أضحى قرية واحدة فى ظل متغيرات متسارعة يصعب التنبؤ بمسيراتها وتأثيراتها وبصفة خاصة فى الدول النامية .

---

* أنظر بالتفصيل دراسة :

طلعت مصطفى السروجى ، التنمية الإنسانية والتحديث كمنهج تنموى ، مؤتمر التوجيه الإسلامى للخدمة الاجتماعية، جامعة الأزهر، سبتمبر ٢٠٠٢.

أولاً مفهوم التحديث والمفاهيم المرتبطة :

ترتبط التنمية بأحداث التغير والتجديد والتحديث ومن ثم تتداخل المفاهيم الثلاثة التغير والتجديد والتحديث تتداخل شديد يصعب على الكثيرين التفرقة بينهم ، وكثيرا ما يلجون إلى الخلط الشديد إلى الحد الذى قد يذهب البعض إلى اعتبار المفاهيم الثلاثة واحدة .

الحق أن التنمية ترتبط استراتيجياتها وآلياتها لإحداث التغير أو التجديد أو التحديث وقد يكون من المفيد أن نحدد أولاً الفروق الأساسية بين المفاهيم الثلاثة والتى تتحدد إلى حد كبير عند الإجابة على تساؤل إلى اين تتجه التنمية الاجتماعية باستراتيجياتها وآلياتها .؟ وذلك على النحو التالى :-

التغير: يعنى فى طيا ته تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاوضاع اخرى .

التجديد : يعنى تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيمية لاوضاع غير معهوده .

التحديث : يعنى تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافة والقيمية لواقع أفضل .

ومن ثم فان التحديث كمنهج تنموى يعتمد على إيجاد واقع اقتصادى واجتماعى وثقافى وسياسى افضل مرغوب ومطلوب حدوثه لمستقبل افضل

ويرتبط التحديث دائما بالمستقبل والتأمل فيما يجب أن تكون عليه نوعيه الحياة المستقبلية .

أن للحداثة معنى شاملا ، وأن التحديث بما يتضمنه مــن درجــة معينة من التصنيع ، بتحضر ، التعليم ، الحراك الاجتماعي وجود أبنيــة ومؤسسات أكثر تعقيدا وتنوعا لا يكفى للحداثة بل ترتبط كذلك بـــالتراث الثقافى والهويه الحضارية التى يزداد أهميتها وتطــور مفــهوم الحريــة والديمقراطية الحديثة من خلال تراث مؤسسى يعكس التعددية الاجتماعيه، نقل المجتمع المدنى وتوســيع نطــاق المشــاركة السياســية وعنصــر اللامركزية.

ثانيا: آليات وأساليب التحديث كمنهج تنموي :-

تتعدد آليات وأساليب التحديث كمنهج تنموى والتى يمكن تحديــد أهمها في :

١. **التفكير العلمى**، حيث يرتبط التحديث ارتباطا وثيقا بالمجتمع العلمــى والتفكير الإبداعي ويعكس ذلك أهميه محور التعليم فى إيجاد المجتمع العلمى وتنمية وتشجيع التفكير الابتكارى .

٢. **التخطيط كآليه للتحديث** ،حيث يزودنا التخطيــط بــأفضل الحلــول ,الواقعية والممكنة فى إطار زمنى مستقبلى ، ويعكس ذلك أهميه بنــاء وتنمية الوعى التخطيطى .

٣. كيفية استخدام التكنولوجيا .. والتحديد الدقيق للغرض والهدف من استخدامها حيث يتحدد على ضوئها نوعية التكنولوجيا التى يجب استخدامها لإيجاد التحديث نحو واقع افضل ، ام بدون ذلك يغيب التحديث وتظهر الآثار السلبية لاستخدامات التكنولوجيا بدلا من الاستفادة منها باعتبارها تراكما للحضارة البشرية ، وما تعكسه التكنولوجيا وثورة المعلومات من معدلات أسرع للتغيير والتحديث .

٤. إذا ما كانت العولمة يجب أن ترتبط بالتفاعل بين الحضارات وتبادل المنفعة بين هذه الحضارات وهذا المفهوم هو ما يتقبلة التحديث ويتوافق معه كمنهج تنموى ، ومن ثم فللهوية الحضارية أهميتها فى هذا السياق .

٥. ترتبط آليات التحديث باعتبار أن هناك ثوابت لا تتغير مهما تأثرت ولا يمكن تغيرها الآن او مستقبلا وهى :-

- القيم الروحية والدينية والأخلاقية .
- اللغة ..
- القيم الثقافية .
- العادات والتقاليد .

٦. آلية الإبداع والابتكار: وشيوع المناخ المدعم للابتكار وتشجيع المبتكرين .

٧. **التنمية الثقافية والفكرية** :كبعد هام من أبعاد الشخصية التنموية وقدراتها على الابتكار فى سياق ومناخ اجتماعى وثقافى متغير فى إطار العولمة الثقافية .

٨. **التراث المؤسسى التعددية الاجتماعية وثقل المجتمع المدنى**: بما يصنع فرصا وخيارات متعددة للمشاركة السياسية للأفراد فى المجتمع الديمقراطى .

ثالثاً : التنمية المستدامة شرط أساسي للتنمية الإنسانية :

لقد عرف المهتمون بشؤون البيئة ومنذ أوائل السبعينات شعارات مثل "تنمية بلا تدمير" و"تنمية ايكولوجية" Ecodevelopment وتشير إلى ضرورة تحقيق الوئام بين متطلبات مشروعات التنمية ومقتضيات حماية البيئة (موارد وتلويثا) ..

وفى أواخر الثمانينات طلعت علينا لجنة برونتلاند بشعار "التنمية المستدامة" او "القابلة للاستدامة" كما يسميها البعض [1] وسرعان ما التقطت الدول العربية هذا الشعار الجديد فتبنى مؤتمر وزارة البيئة العرب هذا الشعار فى الاجتماع الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٩١ تمهيدا للمشاركة العربية فى قمة الارض فى ريو دى جانيرو، على الرغم من الغموض الذى أحاط بمعناه على ارض الواقع ، وهو الغموض الذى مازلنا نعانيه حتى الآن .

وعندما بدأنا ، بعد مضى عقد تقريبا من الزمان ، فى محـــاولات تطبيق هذا الشعار الغامض والمعقد ، تبين لنا أنه يتطلب معالجات أعمــق واعرض لعدد كبير من المشاكل فى مجالات العمل المختلفة .لم يعد الآمر الآن أمر حماية البيئة ، إذ إنه يتناول سياسات التنميـــة واســتراتيجياتها وتفاعلاتها المعقدة مع البيئة

ولم ينجح حتى يومنا هذا القدر الأكبر مـــن محـــاولات الـــنزول بمفهوم التنمية المستدامة من علياء التجريد النظرى إلى أشـــكال وابعـــاد عملية واضحة المعالم ، وحتى اجتماع بيلاجو Bellagio الشـــهيرالذى عقد عام ١٩٩٦ لم يخرج علينا سوى بمبادئ العشرة المشهورة.

والمبدأ الأول يتحدث عن "رؤية" للتنميـــة المســتدامة وأهدافــها الواضحة تصل بنا إلى تحقيق هذه الرؤية بشكل مفهوم لوحـــدات اتخـــاذ القرار.

والمبدآن الثانى والخامس يؤكدان على الحاجة إلى الجمـــع بيـــن الإحساس بالمنظومة الكلية وتركيز الرؤية على القضايا ذات الأولوية .

أما العناصر الأساسية فى المبدأ الثالث – ولعله أهـــم المبـــادئ العشرة من وجهة نظرنا – فتشير إلى الفقر وحقوق الإنسان ، جنبا إلـــى جنب مع استخدام الموارد والاستهلاك الترفى .

أما مداولات لجنة التنمية المستدامة التى مـــازالت تجتمـــع منـــذ مؤتمر ريو ، فتظهر بوضوح صعوبة تحويل هذه المبادئ الســـامية إلـــى واقع على الأرض .. ولعل أهم ما جاء به اجتماع بيلاجيو هـــو إبـــراز

أهمية المعالجة التكاملية للتنمية والبيئة ، من حيث المبدأ، لو ان الامر كان بحاجة إلى تأكيد هذه الأهمية .

واضح ان هذه المحاولات لفهم هذا الشعار الجديد وتفعيله لم تجد أى صدى فى الوطن العربى ، وجاءت المشاركة العربية فى اجتماعات لجنة التنمية المستدامة شكلية ، ولا نجد سوى مناسبات نادرة حقا لاسهامات عربية ذات قيمة فى أعمال اللجنة ، اننا اكتفينا بترديد الشعار من دون محاولات جادة لفهمه او تفعيلة . وربما كان الأثر المهم لمؤتمر ريو فى الوطن العربى هو إثارة الاهتمام بقضية إدارة شؤون البيئة أكثر من إثارة لقضية التنمية المستدامة.

وفى محاولة النظر فى احوال التنمية الإنسانية فى المجتمع تصبح قضية التنمية المستدامة حتى بملامحها التى مازال يكتنفها الغموض قضية محورية تستحق أن تركز عليها الجهود فى المرحلة القادمة انطلاقا من قناعة راسخة بانه من دون تحقيق تنمية مستدامة فلن تكون هناك تنمية إنسانية على المدى البعيد .

أن المستقبل يتطلب البدء فى العمل الجاد من اجل تحقيق هدفين جوهريين :

١. إيجاد كيأن تنظيمى تنضوى تحت جناحه كل خطوط المسؤولية التقليدية عند السعى لتحقيق التنمية المستدامة ،كيان يؤكد أن الأمر الآن هو أمر بقاء على المدى البعيد لا مجرد وقف التلوث الحضرى أو التعامل مع المخلفات الصناعية .. إن القضية الآن هى قضية

وطنية ولم يعد الآمر امر اجهزة ادارة شـؤون البيئـة ، وأن كـانت تاريخيا هى التى وقعت عليها هذه المسؤولية ومن دون أن يدرك كـل وزير أو مسؤول كبير ومن دون أن تدرك كل المنظمـات الشـعبية والتنظيمات المهنية أن مستقبل التنمية يرتبط بتعاون الجميع لتحقيـق هدف التنمية المستدامة ، أو على الأقل التحرك بخطى ثابتة نحوه فان مستقبل التنمية الانسانية بدوره يكون مظلما حقا .

٢. أما الأمر الذى يثير قلق – أحيانا حفيظة – قوى لـهـا وزنـهـا فـى المجتمع عموما فهو الحاجة الماسة لتحقيق هذا الشرط الجوهرى إلـى رأى عام مزود بالمعرفة اللازمـة لإدراك طبيعـة المخـاطر التـى يتعرض لها وابعادها ويعنى هذا عملا جادا وعميق الجذور على كـل مستويات الفئات الشعبية لإحاطة الجميع علما بما يجرى وما يمكن ان يؤدى اليه من عواقب ومؤدى هذا تحقيق مسـتويات اعلـى بكثـير لمصداقية الاجهزة الحكومية ومن الشفافية والمشاركة الشـعبية فـى عمليات اتخاذ القرار على كل المستويات ثم فى تنفيذ القرار .

رابعاً : مفهوم التنمية الإنسانية :

جاء الاهتمام بالتنمية البشرية المستدامة مركـزا علـى الابعـاد الاقتصادية بالدرجة الأولى اكثر من الاجتماعية وتمخـض عـن ذلـك الاهتمام بالتنمية الانسانية التى تركز على البعدين الاقتصادى والاجتماعى معا.

ومن ثم فان التنمية الإنسانية هى تلك التى تحدث تحولا وتحديثا فى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى يعيش فى إطارها الإنسان فى المجتمع محليا وقوميا وعالميا والتى تساعد على تمكينه وتقويته فى اطار حقوقه وحرياته المشروعه ، وتساهم فى تحسين نوعيه الحياة للإنسان .

ومن المفهوم السابق يتضح أن التنمية الإنسانية تركز على الإنسان صانع التنمية والمستفيد من عائدها وقدرات الإنسان على صنع معدلات التنمية وتحقيق عدالة فى توزيع عائدها

كما ان المفهوم يربط الأبعاد الاجتماعية بالأبعاد الاقتصادية فى إطار واحد بنفس القدر من المساواه والاهتمام على اعتبار أن كل بعد منهم يؤثر فى الآخر ويتأثر به فى نفس الوقت .

كما أن المفهوم لا يعزل الإنسان فى المجتمع عن المجتمعات الاخرى وينطبق ذلك على العولمة وما احدثته من آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية يتأثر بها الانسان فى اى مجتمع .

ويركز المفهوم كذلك على حقوق الانسان والحرية والديمقراطية باعتبارها حقا من حقوق الإنسانية المشروعه ، كما يهتم المفهوم بمفهوم هام تركز عليه الخدمة الاجتماعية وهو تحسين نوعية الحياة بمؤشراتها المختلفة للارتقاء بالإنسان واحترام إنسانيته وحقه فى أن يحيا حياة كريمة والرضا عن نوعية الحياة من خلال حقوقه ومسئولياته .

خامساً : مؤشرات التنمية الإنسانية :

(١) حقوق لإنسان :-

تعرف الحقوق منذ القدم أنها "طبيعية" بمعنى أنها وهبت ومنحت للأفراد من قبل القانون الالهى الطبيعى .

وتوجد حقوق أخرى قد تكون غير طبيعية وصنعت من خلال تجمع البشر من خلال تفاعل المجتمع بمؤسساته ومنظماته .

وتتضمن الحقوق الخصائص التالية :- (٢)

١. لا يحدد الحقوق وقت أو زمان: حيث يمتلكها الجميع بغض النظر عن الجنس أو النوع ... الخ
٢. أن الحقوق غير قابلة للتحول : فهى لا يمكن التنازل عنها لتحديد الأهداف المرغوبة ومتابعة هذه الأهداف حتى تحقيقها .
٣. أن الحقوق يمتلكها الأفراد .
٤. أن الحقوق تحمى الأفراد ضد اى استخدام خاطئ وديكتاتوري من قبل الآخرين .
٥. لابد انه تكون الحقوق مفروضة بالقوة .
٦. ترتبط الحقوق باعتبارها العدالة اكثر من ارتباطها باعتبارات الإحسان ، البر ، الخير .
٧. الحقوق مرتبطة بالواجبات .
٨. تعتبر الحقوق أساسية .

(٢) التمكين :

يرتبط التمكين بالتقوية ويركز على إتاحة الفرص وبصفة خاصة للفئات الاقل قوة وتأثير فى المجتمع كالفقراء والمرأة ، وذوى الاحتياجات الخاصة ... الخ .

ويتأتى لتمكين من خلال تقوية هؤلاء ومشاركتهم وإتاحة الفرص والخيارات التى تساهم بشكل أو بآخر على تمكين هؤلاء من تقرير مصيرهم بأنفسهم ومشاركتهم الفاعله فى اتخاذ القرارات التى قد تؤثر على حياتهم .

ويبرز هنا دور الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية لتوفير الحماية والآمن الكافيين لمثل هذه الفئات وتوفير شبكة الآمان الاجتماعى.

تمكين الفقراء وقد كان للخدمة الاجتماعية السبق فى التعامل مع الفقراء حيث للمهنه التزام اخلاقى للممارسة مع الفقراء منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر من خلال تنظيم جهود توفير خدمات تستهدف التخفيف من حدة الفقر وتأثيراته ، وكذلك من خلال الإصلاح الاجتماعى وتغيير البنية والبناء الاقتصادى للمجتمع .[٣]

(٣) الحريات والديمقراطية :

- **يرتبط حدوث التنمية الإنسانية ونهوضها على توافر الحريات والديمقراطية الصحيحة فى بيئة مجتمعية تساعد الأفراد على القيام بمسئولياتهم وضمان حقوقهم ، وتساهم بشكل أو بآخر فى تحقيق العدالة**

والمساواة بين المواطنين والتوزيع العـــادل لعـــائد التنميـــة ، المواطنـــة كمقومات للتنمية الإنسانية .

وقد يتباين مفهوم الحرية والديمقراطية بين فرد لاخر ومن مجتمع لاخر .

➢ **هل يمكن قياس الديمقراطية الصحيحة ؟**

أن قياس الديمقراطية الصحيحة مسألة ذات أهمية للغالبية العظمى من الناس الذين يتفقون على أن الديمقراطية الصحيحة هى مكون هام من مكونات التقدم والرفاهية ولكن للأسف نادراً ما نجد مقاييس تقيس صحتها الفعلية فى المؤشرات القومية خاصة تلك المؤشـــرات التـــى يضعـــها أو يضيعها المجتمع وهذا يرجع بعض الشئ إلى كون مثل هـــذه المقـــاييس موضع خلاف كبير .

يرجع أيضا إلى كون مفهوم الديمقراطية الصحيحة مفهوماً ضمنياً يصعب قياسه .

كيف يمكن وضع أو صياغة مجموعة مـــن المؤشـــرات لقيـــاس ورصد الديمقراطية ؟ وقد يقوم الفرد بذلك بشكل تقليدى بفحص عدد مـــن العوامل أو العناصر المؤسساتيه : هل توجد انتخابات ؟ هل يوجد قضـــاء مستقل ؟ ....الخ .

ولكن النظر إلى الديمقراطية كفكرة وكممارسة وفـــى إطـــار أو سياق اجتماعى اكثر اتساعاً قد يعنى وجودا أربعة مستويات أو أبعاد فـــى

غاية الأهمية بالنسبة للإجابة على سؤال ما مؤشرات الديمقراطية الصحيحة ؟

أولا : هناك المستوى المؤسساتى (وجود البرلمانات والمحاكم والمؤسسات الديمقراطية ... الخ

ثانياً : الفاعلية الحقيقية من جراء ممارسة الحقوق الديمقراطية يتمتع الجميع بهذه الحقوق .

ثالثاً : المستوى اللامؤسساتى أو الغير رسمى (كالمجتمعات المحلية وأماكن العمل ، المدراس ... الخ

اما اخر المستويات والذى لا يقل اهمية عن الثلاث السابقين فيتمثل فى ثقافة الديمقراطية ، وإلى اى مدى يفهم الأفراد مفهوم الديمقراطية ويناقشونها أو يؤيدونها على اعتبار أنها إحدى أهم القيم السياسية والأخلاقية وعملية ديناميكية تتيح للأفراد الفرصة للمشاركة أو فى مجموعة من الطقوس الثقافية (كتجاهل لانتخابات أو الإدلاء بالأصوات).

وكل هذه الأبعاد تمثل معاً التصور الشامل و التجسيد العام لفكرة الديمقراطية الصحيحة ويعنى ذلك معايير ومقاييس ومؤشرات متباينة .(٤)

وتعددت مؤسسات الديمقراطية فى المجتمع الحديث ، وبدأ انتشار ثقافة الديمقراطية بين الفئات المختلفة للمجتمع ، وتعددت الطقوس والمؤشرات التى تدعم الحقوق الديمقراطية للأفراد ، وتتيح أمامهم الفرص للمشاركة الفاعلة .

(٤) المواطنة :

ترتبط المواطنة ارتباطا مباشرا بحقوق الإنسان فـــى المجتمـــع ، وتعتمد المواطنة على متغيرين أساسين كشروط من شروطها وهما :[٥]

١. الديمقراطية .

٢. أن يكون المجتمع المدنى مفتوحا وحرا وتسمح الحكومـــة باســتيعابه ووضع الشروط اللازمة .

وتشير المواطنة إلى حاله الأفراد فى مجتمع حر ديمقراطي لكـــل أفراده حقوق متساوية ، باعتبار أن الأفراد مواطنيـــن تـــابعين للمجتمـــع ومجبرين على طاعة القوانين والإجراءات التى وضعوها لانفسهم ومـــن ثم ترتبط بالحقوق والالتزامات .

وبذلك ترتبط المواطنة بالمساواة ، والحقوق ، والواجبات ، وعـدم التمييز .

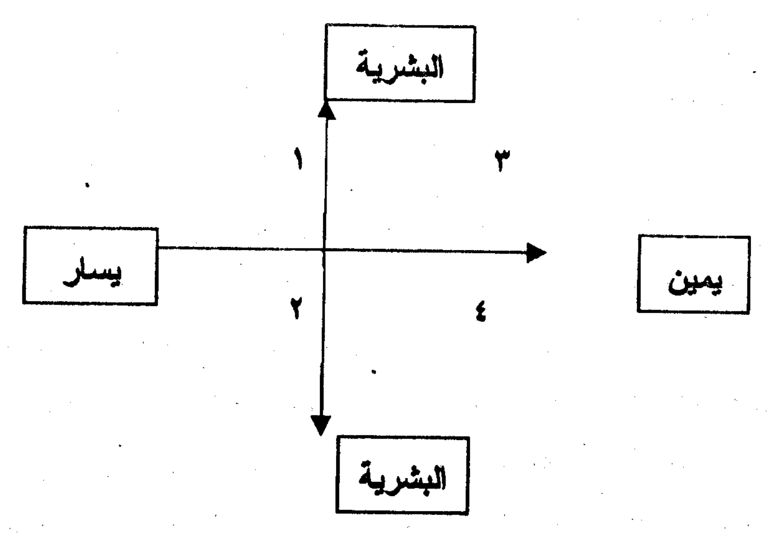
أن تدخل دور الدولة يحمى الحقـــوق الاجتماعيـــة وطموحـــات المواطنين ويرتبط ذلك بشكل مباشر بالمواطنة الاجتماعية لإيجاد نوعيـــة حياة مقبولة وتحقيق الرفاهية والأمن الاقتصادى .[٦]

أننا الآن فى حقبة ما بعد القومية Post – Nationaliston فـــهل يعنى ذلك أن التقدم والتنمية تعتمد على الأفراد وتركز عليهم من خـــلال القدرات والعدالة والمساواة ؟

وإذا آجرينا فى الوقت ذاته بحثا بهدف تحديد أولويات التقدم فمـــن الصعب أن نخمن الطريقة الصحيحة لترتيب النماذج التالية :-

- مجتمع قوى سياسياً وعسكرياً .
- مجتمع ثرى وقوى اقتصادياً .
- مجتمع يتمتع مواطنة بالحد الاقصى للرفاهية على مستوى (الصحة والرعاية والتعليم والعمل)
- مجتمع متعدد الثقافات يقدر الاختلاف والابداع
- مجتمع يتمتع بدرجة عالية من الإحساس بالمجتمع والانسجام والمساندة والتضامن الأجتماعى .
- مجتمع عادل اجتماعياً تسوده العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص للمواطنين بشكل يمكنهم من تحقيق افضل استثمار لإمكاناتهم .
- مجتمع يحترم ويعزز ويحافظ على موارده الطبيعية وبيئته إلى اقصى حد ممكن وبشكل يتلاءم مع متطلبات تقدمه الاجتماعى والاقتصادى .

نماذج المواطنة : يوجد أربعة نماذج للمواطنة[٨] ومن اجل تجنب الخلط الاصطلاحي فى التميز الليبرالي الاشتراكى يتم تقديم محور المساواة – الحرية كمحور يسار – يمين .



أشكال للمواطنة استجابة للتقسيم الرباعى

١. يعتمد هذا الشكل على الأولوية الليبرالية للحقوق وأولوية تساوى الحاجات وباختصار فإن للأفراد الحق فى تلبية حاجاتهم الأساسية وأن يسعى نظام المساعدات لتحقيق هذا الهدف .. وينتمى هذا الشكل لليسار الليبرإلى .

٢. هنا يتمثل ما هو مميز فى أولوية تكافؤ الحاجات وأولوية اتجاه الاشتراكية نحو الواجبات .. فالفرد يعرف هنا على أنه كائن اجتماعى وأن تلبية حاجاته تعتمد على ادائه لوجباته .. ولابد أن تنظم أنظمة المساعدة حول الروابط المجتمعة للالتزام المتبادل ، ولكن هذا الشكل يركز على الحاجات اكثر من الاستحقاق والأهلية .

٣. يعتمد هذا الشكل على الألوية الليبرالية للحقوق وأولوية تحرير السوق فالأفراد لديهم حقوق كاملة للملكية الخاصة ، ولهم الحرية فى استبدال ما تميلكونه داخل اقتصاد غير حكومى .. وأن المواطنين لابـــد وأن يقفوا على قدمين ثابتين على شبكات آمان تحميهم من الوقوع وينتمـى هذا الشكل إلى اليمين الليبرالى .

٤. ويعطى الكل الأخير تركيز اشتراكى على الواجبات .. وانهم قبـل أن يطلبون اى حقوق لابد أن يقوموا بأداء الوجبات الموكلـــة إليـهم .. ويؤكد هذا الشكل على أن الاستحقاق (الأحقية) هو اكثر أهمية مـــن الحاجات وأن أنظمة المساعدات تقوم بتنفيذ المسئوليات بشرط تبـــادل هذه المساعدات .. وينتمى هذا الشكل إلى اليمين الاشتراكى وتســاعد هذه لأشكال الأربعة فى فهم كيف ولماذا تتداخل الحقوق والواجبات .

تطورات حديثة للمواطنة :-

مواطنة عالمية :

ادى عصر العولمة وتأثيره على الحقوق أن تكون المواطنة فـــى بيئة متعولمة وأن الحقوق من الممكن أن تكـــون عالميـــة فـــى معناهـــا ورؤيتها.

المواطنة الايكولوجية :

ويرجع نشأة هذا الشكل من المواطنة العالمية إلـــى عـــام ١٩٦٨ عندما قام (القمر) ابوللو ٨ بتصوير الارض ، مما لفت النظـــر إلـــى أن

جميع المواطنين على سطح الأرض اعضاء فى كوكب واحد وعلى الكل مراعاة هذا الكوكب وتجددت المواطنة الايكولوجية فى الحركات الاجتماعية الخضراء وكثير من الأحزاب السياسية وعلى ذلك فمفهوم المواطنة له علاقة بالبيئة وليس الأفراد فقط.

المواطنة الثقافية :

تتطلب الثقافات وطرق وأساليب الحياة حماية تشريعية للحفاظ عليها ورعايتها فجميع المواطنين لديهم ثقافة ويمتلكون حقوق دانيل ثقافة بهم والتى تشكل هويتهم .

(٥) الاتصالات وشبكة الانترنت :

إننا الآن نعيش فى عصر المعلومات ، حيث حلت المعلومات محل المال والجهد كمتغير أساسى من متغيرات المجتمع ، ويعتبر الاتصال نشاط إنساني أساسى ، فقدرتنا على استخدام اللغة يميزنا عن بقية الحيوانات ، فالتطورات الحديثة ، خصوصاً الربط بين وسائل لاتصال التكنولوجية والمعلومات أحدثت تغير شديد فى هذه العملية التطورية ويتم مقارنتها بالتطورات الكبرى فى تاريخ الاتصال .

واختراع اللغة الهيليروغليفية حدثت قفزة عملاقة فى اتجاه التقدم الذى حدث فى الاتصال الإنساني ، واختراع مطبعة جوتنبرج فى القرن الخامس عشر يعتبر قفزة أخرى ، حيث ادى ذلك إلى تلبية احتياجات جيوش من الكتاب والمؤلفين .

كما أدى ذلك إلى إمكانية تعليم القراءة والكتابة لعدد كبير من الناس ، بالرغم من أن ذلك قد استغرق حوإلى ٤٠٠ سنة أخرى لتحقيقه فى غرب أوروبا .

وقد شهد القرن العشرين تطور العديد من الكتب والمجلات والجرائد لعدد كبير جدا من القراء يقدر بالملايين حول العالم .. وبالرغم من أن آلات الطباعة أصبحت اكثر تعقيداً واكثر سرعة الا أنها تعتمد على نفس الأساسيات التى كانت فى مطبعة جوتنمبرج ، كما أنها تستخدم نفس النوع من الحركة التى كان يستخدمها جوتنمبرج .

ولقد تغيرت تكنولوجيا المعلومات من تنظيم وانتاج وتوزيع الكلمة المطبوعة والوظائف غير المهمة فى صناعة الطباعة اختفت ، وذلك لان مهارات الطباعة اليدوية أصبحت غير مطلوبة والكمبيوتر أدى إلى أن كتاب كبير يمكن أن يطبع ويصنع ويخطط على نفس الماكينة .. كما يمكن الآن أن ينقل الكتاب حول العالم فى ثوان ، فانتاج الكلمة المطبوعة ليس إلا تصوير للطريقة التى تتحدث عن ثورة المعلومات .

والأمثلة الأخرى لذلك ، هو الاستخدام المتنامى بشدة للميكروكمبيوتر فى المنزل والعمل والأدوات الإلكترونية التى أحدثت نوع من الذكاء فى الاستخدام المنزلى مثل الغسالات الكهربائية وغسالات الأطباق وأدوات الطهى ، وهذا قليل من كثير .

وقد أحدثت هذه الثورة من المعلومات تأثيرات كبرى مثل وجود انخفاض في الوظائف بالعديد من الصناعات واختفاء بعض الصناعات مثل المطبعة .

(٦) نوعية الحياة :-

لم تعد المؤشرات القديمة لمعدل الوفيات ومتوسط عمر الفرد ومعدل وفيات الاطفال الرضع اقل من عامين مؤشرات حقيقية لمتابعة الصحة السكانية بالرغم من استخدامها اكثر من مائة عام .

بل يجب أن تشمل هذه المؤشرات مؤشرات نوعية الحياة (كمؤشر نوعى وليس كمى) ولذا يجب الجمع بين معدل الوفيات ومؤشرات نوعية الحياة فى مؤشر واحد يعكس متوسط سنوات السلامة الصحية (الصحة الجيدة وسنة العجز) ، حيث يشمل مفهوم الصحة مفاهيم السلامة البدنية والعقلية والاجتماعية والروحية .(١١)

كانت ومازالت التكنولوجيا المرتبطة بالمعلومات والاتصالات لها تأثيراً هاماً على طريقة الحياة والاساليب التى نمارس بها حياتنا ، فثورة المعلومات جزء من الحياة اليومية أو يبدو أن ثورة المعلومات التكنولوجية لم تكتمل بعد .(١٢)

- الرضا عن نوعية الحياة وجودة الحياة ومؤشراتها كمؤشرات للتقدم.

ويمتد مفهوم نوعية الحياة ليشمل نوعية حياة العمل ، ويتضمن أمان الوظيفة والثقة فى الدخل واستمراريته والتى تؤثر على شعور الناس بالآمان وبعض قراراتهم كإنجاب الأطفال وشراء منزل ... الخ

وإشباع الوظيفة أسباب الحياة الكريمة وفرص توفيرها بالإضافة إلــى نمو الثقة بالذات والمرونة وبناء القدرات .[١٣]

سادساً : مقومات التنمية الإنسانية المجتمع المصرى نموذجها :

أن استمرار الأوضاع على ما هى عليه فى مصر ينطوى علــى محاذير ضخمة فى منظور التنمية الإنسانية فى سياق إقليمــي وعــالمى يزداد شراسة لا يعترف بالكيانات القومية ولا يشفع للضعفاء .

وبالمقابل فان بناء التنمية الإنسانية على النحو الموصوف بإيجــاز فيما يلى يحمل بذور البقاء الكريم فى عــالم اليــوم وتتأســس النهضــة الموصوفة على ركنين أساسين : اكتساب المعرفــة واصــلاح الســياق المؤسسى للتنمية .

ومن ثم يكون التركيز المتنامى على :-

١. بناء واعادة بناء القدرات البشرية
٢. تحسين نوعية الحياة ومؤشراتها
٣. التركيز على الصحة
٤. بناء واعادة بناء القدرات المؤسسية لتحمــل أعبــاء ومســئوليات التنمية.

وبذلك فان التركيز يكون على المقومات والمحاور التالية :

(١) محور التعليم :-

ويرتكز على التنشئة الثقافية والعقلية الفكرية المبتكرة التى تلتزم بقيم وثقافات مجتمعية حضارية تميز الإنسان المصرى كعنصر فاعل موجه لعمليات التنمية ، يعكس ذلك كله لحاجة الماسة لبنية تربوية فاعله لها استراتيجيات محدده .

كما يعكس الحاجة إلى مضمون حضارى لتربية مستقبلية يقوم على الابتعاد عن البعد الواحد فى الرؤية الاجتماعية اقترابا من جوهر الطريقة العلمية واتصال التربية بمقتضيات العصر الذى يسودة العلم والمعرفة وتهيئة الأفراد لتحقيق طاقاتهم الكامنة والتطلع لى مستقبل يكتنفه عدم التأكد .

وتعتمد البنية التربوية المقترحة على ستة توجيهات مركزية الفرد فى العملية التربوية واحترام الكرامة الإنسانية للفرد - إعلاء قيمة الحوار واعتماد الاختلاف الخلاق دون خضوع لثوابت جامدة - تربية القوة الناقدة للتعامل مع المشاكل الإنسانية والطبيعية - إثارة روح التحدى والاستجابة الخلاقة لمحيط الإنسان الطبيعى والبشرى - تأكيد أسبقية الإبداع وكرامة العمل الإنتاجي - استمرار المراجعة والمقارنة مع الأمم المتقدمة .

ويتطلب النهوض بالتربية التزام المؤسسة التربوية بأخلاقيات مهنية ومجتمعية جديدة وتنموية فى مضمونها .

وتتضمن التوجهات الاستراتيجية للنهوض بالتربية بناء راس المال البشرى راقى النوعية بنشر كامل للتعليم الأساسي مع إطالة أمده واستحداث نسق فعال لتعليم الكبار ، وترقية نوعية التعليم وتوفير ما يلزم لذلك من موارد وزيادة كفاءة استخدامها وصياغة علاقة تضافر قوية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية مع مراعاة تجنب الممارسات التى تكرس الفوارق الاجتماعية واقامة برنامج لنشر التعليم وتطويره باستغلال تقانات المعلومات والاتصال ويتم كل ذلك فى إطار برنامج تربوى يربط بين المناهج الدراسية والبيئة المجتمعية بأبعادها المختلفة للمساهمة الفاعلة فى بناء وتنمية الإنسان ومستقبل التنمية لإنسانية فى مصر .

(٢) محور الصحة :-

يجب النظر للصحة لإيجابية التأثير على الحالة البدنية والاجتماعية والنفسية والعقلية للإنسان والارتقاء المستمر بنوعية الصحة التى تؤثر بدورها على نوعية الحياة للإنسان ، ولذا يجب ان تركز الاستراتيجيات على هذا المحور على :

- الصحة الإيجابية للجميع ومؤشرات نوعية الصحة وعائد رعايتها والارتقاء بهذا العائد بصفة مستمرة .
- تحسين نوعية الصحة ومؤشراتها فى كل أطوار دورة حياة الإنسان فى المجتمع .

- تحقيق لجوده فى الرعاية الصحية وبنية مؤسساتها والتوجيه الامثل للاستثمار فى الرعاية الصحية .
- تحقيق العدالة فى الرعاية الصحية والوصول إلى الشرائح محدودة الدخل بنفس الجودة باعتبارها اكثر حاجة من ناحية واكثر عرضه للتأثر فى المجتمع من ناحية أخرى .

(٣) محور البيئة :-

استخدام الاستراتيجيات والآليات المناسبة لوقف تدهور البيئة وتجاوز مرحلة التشريعات إلى مرحلة استخدام الآليات لوقف النزيف والتدهور البيئى كأولوية أولى تسبق معالجة آثاره ، ويتطلب ذلك النهوض ببعدين أساسين هما إدارة البيئة وتنمية الوعى البيئى ، ويساهم ذلك بشكل أو بآخر فى تواصل واستمرار التنمية من ناحية وحق الإنسان فى نوعية الحياة من ناحية أخرى وحقوق الأجيال المقبلة من ناحية ثابتة.

(٤) محور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات :

وينهض هذا المحور على إعادة هيكله قطاع الاتصال والتركيز على المضمون وعنصر المحتوى باعتباره أهم حلقات صناعة المعلومات.

والتركيز على التقبل التكنولوجى والقدرة المتنامية على استخدامها والتحديد الدقيق للهدف والغرض من استخدامها .

وأهمية توسيع الفجوة الرقمية ليشمل الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة بالتركيز على المعرفة المتكاملة بأبعادها الثلاثة العلمية والإنسانية والكامنة وراء أنواع الفنون المختلفة .

(٥) محور البحث العلمى والتطوير :

وينهض هذا المحور ويقوم علـــى تأســيس نســق فعـــال للعلـــم والتكنولوجيا وبيئة مدعمة وممكنة للابداع والابتكار تشريعية وتشـــجيعية ترتبط بالتقنيات فى المؤسسات والبيئات الأخرى قطريا ودوليـــا وتدعيـــم التعاون الوثيق بين مؤسسات البحث العلم والجامعات المختلفة وقطاعـــات الإنتاج والخدمات فى المجتمع للتوظيف الأمثـــل للأفكـــار والنظريـــات والتقنيات الحديثة .

(٦) محور شبكة الامان الاجتماعى :

ويقدم هذا المحور على التوظيف والتشـــغيل الكـــامل للطاقـــات البشرية من خلال تبنى فرص العمل كعائد لبرامج ومشروعات التنميـــة ، ورعاية الفقراء ومحدودى الدخل ، ومواجهة تحديات التشغيل الكامل .

ويتطلب ذلك عقد اجتماعي بين حكومة فاعلة وقطاع مدنى قـــوى يتمتع بالحيوية والمسئولية الاجتماعية واتباع الوسائل التى تدعم مساهمات القطاع الخاص التطوعية وتعزز تنافسية الأسواق مع ضبطتـــها لتحقيـــق المصلحة المجتمعية العامة وإزالة القيود عن المجتمع المدنـــى لضمـــان مساهماته الفاعلة فى التنمية لإنسانية من خلال تأسيس نسق متكامل للثقافة المدنية للإنسان فى المجتمع .

(٧)محور توزيع الدخل أو الثروة :

وينهض هذا المحور على الانحياز للفئات محدودة الدخل لتمكينـها وتقويتها وتوفير شبكة فاعلة للامان الاجتماعى لمثل هــذه الفئــات ممــا يساعدهم على الحصول على نصيب اكبر من الدخل والثروة .

(٨) محور البنية المؤسسية للتنمية :

ويقوم هذا المحور عل درجة تمكين هذه المؤسسات ، والحريــــة والديمقراطية وقدراتها على تحمل مسئولية التنمية فى نسق مجتمعى محفز على دعم مسيرة التنمية الإنسانية .

المـراجـع

(١) أسامة الخولى ، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع ، الكويت ، عـالم المعرفة ، العدد ٢٨٥ ، سبتمبر ٢٠٠٢ .

(2) T.Fitz Patrick, Welfare Theary : An ntroducation, Palgrave, N.Y., 2001 .

(3) Paula Allen Meares Chorles Garvin the Handbook of Sotial Work Direct Practice, Londan, N.Y., Sage Publications , INC., 1997, PP(522-523) .

(4) Mike Saluaris, Citizenship and Progress, (In) Richard Eckersley , Measuring Progress, OP.Cit, pp(48-49) .

(5) T.Fitz Patrick, OP.Cit .

(6) Michael Cahill, the New Social Policy, Oxford, Blnckwell ,1994, p (176)

(7) Mike Saluaris, OP.Cit , p(42) .

(8) I bid .

(9) T.Fitz Patrick, OP.Cit .

(10) Michael Cahill, the OP.Cit p p (25-26) .

(11) Richard Eckersley , Measuring Progress Cs/RO Publishing 2001 p (125)

(12) Michael Cahill, OP.Cit p p (26-27) .

(13) Richard Eckersley , Measuring Progress op-cit pp (217-218).

الفصل الحادى عشر

الثقافة والتحديث والتنمية
والنماذج التنمية فى العالم الثالث

إعداد

الأستاذ الدكتور / طلعت مصطفى السروجى

محتويات الفصل

مقدمة

أولاً : فى مفهوم التنمية

ثانياً : ماذا نقصد بالثقافة ؟

ثالثا : التنوير ، التحديث ، التقدم

رابعاً : إرساء الثقافة الصحيحة

خامساً : نظرية التحديث

(أ) التحديث والتنمية البشرية

مدخل الحاجات الأساسية

سادساً : نظرية التبعية والتنمية الذاتية

سابعاً : الألفية الجديدة والمشكلات الاجتماعية فى المجتمع العالمى

(١) فشل اقتصاد السوق المعاصر

(٢) فشل نماذج التنمية الحديثة

ثامناً : الثقافة والنزعة الغربية

تاسعاً : نماذج التنمية فى العالم الثالث

(١) التحديث وفقا للأسلوب الآسيوي

(٢) النزعة الروحية الصينية مقابل القيم الغربية

(٣) أزمة التنمية والليبرالية الجديدة

(٤) الفجوة بين النظرية والتطبيق

(٥) ظهور الليبرالية الجديدة

مقدمة :

تلعب الثقافة دورا حاسما فى اختيار النموذج الأمثـــل للتنميـــة ، ومنها تعرضت الثقافة بمضمونها الممتد من تغيرات عالمية كأثر للعولمـة إلا أنه لا يمكن أن يكون هناك اندثار لثقافة مجتمع مـــا فالثقافـــة هويـــة وحضارة تميز المجتمع عن غيرة من المجتمعات ولا يمكن انهيارها كليـه او اندثارها مهما كان قوة التغيير ونظريات التنمية ونماذجها التى تنبع من الثقافة الغربية بقيمها وأصولها الفردية ، ومهما تعددت مفاهيم التحديـــث والتنوير والتبعية ولغزو الثقافى .... الخ .

وليس أدل على ذلك من النموذج الأسيوى الذى انطلــق واعتمــد على ثقافة وطنية ومحلية تعتمد على قيـــم روح الجماعـــة والروابــط لا الفردية الغربية الفجة .

ويبدوا ان نظريات التنمية - كما تدل الشواهد - قد فشـــلت فـــى تحقيق أهداف التنمية فى الدول النامية التى تتباين ثقافيـــا وقيميـــا عـــن المجتمعات الغربية .

ولذا تلعب الثقافة وروافدها دورا حاسما فى اختيار ونجاح نموذج التنمية فى اى مجتمع من المجتمعات .

اولا : في مفهوم التنمية :

ان مدقق النظر فى أدبيات التنمية يرى ان لـــها معـــانى متباينـــة ومختلفة لكن بالرغم من اختلاف المعنى لا يختلف الجوهر فكلها معنيـــه بتحقيق وإنجاز أهداف واحدة .. فكل من الرأسمالية والماركسية جــــاءت بأهداف مغايرة .. واستفاد صانعوا القرار من هذه الرؤى فى تحديد معنى التنمية وتحسين مستويات المعيشة .. ولكن هذه الأهداف أحسنت التوجـــه فى فهم ما يرموا إليه فى المجتمع وزيادة الاستفادة من طـــــرق وآليـــات التنمية وهناك رؤى أخري تم مناقشتها فى إطار بعض العمليات كما هـــو الحال فى بعض عمليات التحديث وتحديد التغير الاجتماعي والاقتصـــادى الذى ظهر فى أوربا وبنفس الشئ قد تم تطوير سياسات التنمية فى كـــل أنحاء أوربا خاصة فى إطار التصنيع والتحضر السريع .. وقـــد تبنـــت معظم الدول النامية سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة فـــى اوربا وتحقيق إنجاز فعلى لهذه المتغيرات وإمكانية ربط هذه المؤشـــرات بواقعهم المعيشى ، وتحديد نموذج خاص بالتنميـــة والحـــد مـــن بعـــض العمليات المغيرة وتحديد التخلف والوصمة او اقل كما قالت الماركســـية "يجب تبنى استراتيجية فاعله من اجل الحد من المظاهرات " كمـــا هـــو الحال فى احتجاج الطلاب فى بريطانيا وتقسيم العمـــل كرؤيـــة جديـــدة للتحديث والدفاع عن هذه الدول والمناطق بشكل جيد[١].

➢ ماذا نقصد بالتنمية ؟

اذا طرحت هذا السؤال فسوق نجد إجابات لا حصر لـــها ربمـــا يعزى ذلك للدراسات التنموية التى أجريت خلال الخمسين سنة الماضيـــة بحيث يصعب فى النهاية وضع تعريف محدد للتنميـــــة ، ربمـــا بســـبب اختلاف المعنى ، الهدف ، الغاية من التنمية[٢] .

➢ التنمية كعملية، كغاية :

غالبا ما يحدث تداخل بين معنى التنمية ، المقصود بها أو غايتـــها وإن كان شينتون يرى (١٩٩٦م) أن هناك اختلافا بينهما والســـؤال الاول يرتبط بعلمية التنمية ذاتها كأداة تدمير القديم وتخلق الجديد مثل زراعة او نمو النبات وترجع تلك النظرة الى الإغريق وملاحظتهم ان النمو يصحبـة دوماً تدهورا وفناء وهكذا فى عملية مستمرة .... السؤال الثانى وهو عـــن غاية وقصد عملية التنمية يفترض انه من الممكن ان نتصرف باسم التنمية ذاتها لإعطاء الأوامر ببدء العملية او تجنبها او إيقافها او على الاقل تجنب آثارها السلبية .. وهنا فإن التنمية هى عملية تتعلق بالممكن او المتـــاح او هى حركة خطية للتقدم الانسانى وهى لذلك أيضا عملية فرض نظام مـــع عملية التنمية بحيث تهذبها و تعدل من سلوكياتها انظر دول العالم الثـــالث للوقوف على أمثلة عديدة لمفهوم التنمية كغاية او كقصد .. ومـــع ذلـــك فنظريات او مذاهب التنمية تعود للقرن التاسع عشر والفضل يرجع الـــى الفيلسوف أوجست كونت ورفاقه حول علاقة الرأسمالية بالفقر ، والتخلف الحضرى وكيفية التغلب على ذلك كله وما ترتب عليه من خلق او ظهور

الثوره الصناعيه فى بريطانيا و انتشارها فى دول اوربا آنذاك (بعد ذلك)..
عقب ذلك بفترة ظهرت أفكار انجلز وكارل ماركس وتحليلها لمشكلات الرأسمالية ورأس المال وللتغيير السريع (عملية الايض ، البناء) .

يرى ماركس ان عملية التنمية هى فى مضمونها تثوير (ثورة) إنتاجية منهجية منظمة فى طرائق الإنتاج مع تغييرات حادة فى أنماط العلاقات الاجتماعية التفاعلية فى المجتمع الواحد ولا يشترط ان ينجم عن هذه العملية تقدم إنساني فقد يصاحبها عوز ، وفقر ، او تخلف ، أو بطالة وهذا ما نلاحظه بكثرة حالياً أو سابقاً .

لذلك استهدفت العمليات التنموية فى أوربا الصناعية إبان القرن التاسع عشر فى كيفية معالجة الخلل الذى يطرأ على النظام آنذاك وكيفية رد النظام لصوابة ... وكذا النظام الرأسمالى ايضا على ترك عملية التنمية (النمو) الطبيعية تسير كما تشاء ، دونما تدخل الا اذا حددت وجود النظام ذاته بعد ذلك ظهر فى الفكر الأوربي رؤية مفادها ان التنمية عملية بناء ايجابية بديلة تسعى لعلاج اى خلل او اضطراب يطرأ على النظام الرأسمالى .

ومع حلول النصف الثانى من القرن العشرين أمنحت التنمية عملية تغيير سريعة ومقصودة للدول التى رزحت تحت نير الاستعمار فترات طويلة (البلدان النامية) وتضاءل الاخذ بمفهومه ... انها عملية طبيعية تبغى التوسع الرأسمالى بدون حدود لذلك نظر للتنمية عقب الحرب

العالمية الثانية على انها عملية تنظيم مقصودة ومرقوبة وتقــف وراءهـــا الادارة الحكومية بغية تحقيق اهداف محدودة[٣] .

ثانياً : ماذا نقصد بالثقافة ؟

ليس من السهل تحديد معنى واحد جامع مانع لكلمة الثقافة حيث لا يوجد هناك معنى خاص لكلمة الثقافة حيث نعنى بالثقافة انها : " ذلك الكل المتكامل الخاص بالحياة ويؤثر على مجمل الحياة الاجتماعيــة " وهنـــاك ثقافة شعب والثقافة الشعبية ، الثقافة العالمية الثقافة القومية ، ثقافة شباب ، ثقافة المستهلك ، ثقافة العولمة ، التعدد الثقافى .. وهكذا فان كلمة الثقافــة لها معانى متعددة ، تشمل كل نواحى الحياة وقد حددها " ريموند وليـــام " من منظور شامل اشار فيها الى ان الثقافة هى "واحداً من اثنين او ثلاثــة لكلمات مركبة فى اللغة الانجليزية وتعود هذه الكلمة إلى أصول تاريخيــة وثقافية بعيدة تنعكس على مختلف نواحى الحياة ولـــها اســتخدامات فـــى الوسط الاكاديمى والأدبيات فى علم الأنثروبولوجي وعلم الاجتماع ".

وهناك العديد من التعريفات للثقافة التى توجـــهت نحـــو الحيـــاة اليومية ومنها ان هذه التعريفات مرتبطة بمجالات متعددة كمـــا حددهـــا ١٩٩٢ "روبرت بول " بأنها تشمل طرق خمس للثقافة يمكن ايجازهم فى: تعريفات الثقافة .

١. الثقافة = زراعة الارض ، المحاصيل ، الحيوانات .
٢. الثقافة = استصلاح الارض ، الفن ، الحضارة

٣. الثقافة = عمليات التنمية الاجتماعية

٤. الثقافة = الأساليب ، القيم ، طرق الحياة

٥. الثقافة = ممارسات تؤدى الى تحديد الأداء

ثالثاً : التنوير . التحديث. التقدم

حسبما رأينا فى القسم الأول ثم رأى او وجهة نظر ان عملية التنمية أضحت مقصودة لذاتها لتحقيق أهداف محددة وأنها يمكن استغلالها فى إرساء قواعد للحداثة او تنوير المجتمع (بدأت أسس التنوير فى الغرب فى القرن الثامن عشر بتحول المجتمع الاوربى من المرحلة الاقتصادية الى الرأسمالية التجارية) .. انظر ملاحظات مارشال ١٩٩٧ حيث لوحظ ارتباط الحداثة بإطلاق قيم الفردية فى أوربا وتحررها من الأغلال والقيود واطلاق المبادرات الفردية مما شجع على حدوث التقدم والتمايز فى المجتمع وشجع على تطوره .

لذلك راى معظم فلاسفة التنوير والمفكرين الاجتماعيين فى القرن الثامن عشر ان الحداثة هى المضاد الطبيعى للفكر الإنساني الجامد (التقليد) .

ولا شك ان تلك الفترة شهدت حركات نقدية عنيفة بعدها وحدثت تغيرات اجتماعية ، سقوط الحكم المطلق فى دول كثيرة ، وما صاحب ذلك من ظهور الثورة الفرنسية تمخض عن حركات التنوير هذه ظهور فكرة الدولة الحديثة وفكرة الديمقراطية النيابية ، حق الفرد فى اختيار

ممثلة والمناداه بمواثيق حقوق الانسان ومن الافكار العظيمة التى صاحبت فترة التنوير هذه المناداة بضرورة تحسين أحـــوال الفــرد (المعيشــية ، الاجتماعية ، والاقتصادية) وضرورة الاستعانة بقوانين العلـم المنطلــق سعياً وراء تحقيق سعادة الفرد والمجتمع مـن وراء (Shanin 97) ولا شك ان الحداثة هذه وعمليات التنوير قد اخترقت جميع طبقات المجتمــع الأوربي بقوة وحدثت تخلخلات شديدة دفعته للتغيـــير بصـــورة ســريعة وجادة، بطريقة لم يعهدها المجتمع الإنساني فى تاريخه .

التنوير:

التنوير عبارة عن مجموعة من الأفكار والقيم والمبادئ والحقــائق التى قدمت أو حددت صورة مغايرة للعالم ، الطبيعة التى عاشها الإنســان كما انها شكلت واقعاً اجتماعيا جديداً وطريقة مختلفة للتفكــير ، كمــا أن التنوير حركة متباينة تستند الى النزعة العلمية المنطقية الحديثة مع رفض افكار فلاسفة عديدين أمثال فولتير مال هؤلاء التنويريون ناحية المنـــهج الاستقرائى العلمى وحسب قول هاملتون فإن التنوير هو :-

١. العقل ... عملية تفكير عقلانية ، منطقية ، لتنظيم المعارف والافكـــار بطريقة مستقلة بعيدا عن اى افكار مسبقة .
٢. التجريبية ... حيث ان كل الحقائق تستند لوقائع مستمرة من تجـــارب علمية او معملية .
٣. العلم .... حيث ان المعرفة العلمية ينتج عنها مبادئ علمية وقوانيــن منطبقة على الحالات المماثلة .

٤. الشمولية (النزعة الكونية) ... حيث ان المعرفة العلميــــة الجديـــدة تؤدى الى لتفويض او لتوسعة المعارف البشرية .
٥. التقدم ..... حيث يمكن وبناءا على المعارف العلمية الجديدة تطـــهيراً او تحسين الظروف المعيشية للفرد والمجتمع .
٦. النزعة الفردية .... حيث ان الفرد هو محور عملية التقدم .
٧. العلمانية .... حيث حلت المعرفة العلمية ، البيئات العلمانيـــة محــل السلطة الدينية التقليدية .
٨. التسامح .... حيث ان كل البشر متساوون يجب احــــترام معتقـدات الآخرين .
٩. توحد الطبيعة الإنسانية اى ان الخصائص الإنسانية هى نفسها فـى اى مكان او فى اى زمان بغض النظر عن الجنس ، والعرق .
١٠. الحرية فى مواجهة قيود التقليدية او الإقطاعيــــة وهــى حريــة اجتماعية وتجارية ، اتصالية ، جنسية ، حرية الملكية .

المشكلة الثانية التى كانت موجودة فى عصور ما قبل الحداثة وهـــى ما اطلق عليها اسم الدورة (cycle) ويقصد بها ان كل شئ يمر بـــدورة حياة متشابهة مع الانسان منذ مولده ، نموة ، شيخوخته ، ثم وفاتـــه وان ذلك التصور يمكن تطبيقه على اى شئ فى الكون حتى ان (ماركس) طبق ذلك التصور على نمو المجتمعات الرأسمالية وتنبأ لها بنهاية حتمية علـى انه ينبغى القول بأن حوادث التاريخ ليســت بدورهـــا مجموعــة دورات متعاقبة او متشابهة .. بل هى سلسلة متصلة خطية مــن الحـوادث ذات

بداية بالفعل لكنها بدون نهاية معروفة او محددة ومن ثـــم يصعـــب بـــل يستحيل ان يعيد التاريخ نفسه فى دورات متشابهة .

ولذلك فالتنوير كعملية هنا .. هى فترة جديدة تعكس روح جديـدة من الحداثة حيث انه لاول مرة فى تاريخ البشرية يتوافر عنصر القصد او العمل فى إجراء التطوير او التقدم الإنساني لذلك ظهرت مقولات العلم فى مواجهة الرب حيث تضاءل او تهمش دور الدين ورجال الديـــن بحيـــث اقتصر فقط على دور العبادة ، كذلك الفرد مقابل الملك حيث اضحى الفرد هو محور عملية التحديث والتقدم والتطور الإنساني واضحى الملك يحكـم فقط دون ان يملك(٤) .

رابعاً : ارساء الثقافة الصحيحة :

أظهرت الدراسات المعاصرة إن الفكـــر التنمـــوى الســـائد فـــى الخمسينات ، الستينات هو نتاج تجاوب أو ممارسات استعمارية أوروبيـــة فى القرون الماضية ، ساهم فى ذلك أيضا ظـــهور القوتيـــن العظمتيـــن U.S.A ، الحركات الشيوعية التى تمخضت فى النهايـــة عـــن ظـــهور الاتحاد السوفيتى ، الكتلة الشرقية ، لذلك فقد لعبت الثقافة دوراً لا يستهان به فى إحداث التمييز المعاصر بين المجتمعات الحالية والتقليدية منـــها .. يشير تالكوت بارسونز فى دراسة له لوجود خمسه أنماط من المتغـــيرات استند لها Alvin عام ١٩٩٠ بعد ذلك فى طرح نموذج ثنـــائى بســـيط

لاحظ بموجبه ان ثمة متغيرات مرتبطة بعوامل رئيسية فى المجتمع هـــى فى النهاية نتاج نمط وفكر ثقافى سائد .

فى نفس الاتجاه اهتم علماء آخرون بضرورة ان يراعـــى عنـد دراسة نموذج بارسونز السمات الثقافية التى تسود البلدان النامية إذا مـــا أردنا ان نحقق تنمية إيجابية ، من الأهمية بمكان ان نخفض او ان نحـــد من النمط الثقافى السلطوىَ الذى قد يقمع الفرد فى هذه المجتمعات ولذلـك يشير But Smeller ١٩٦٤ الى ان مفهوم التحديث قد يسبب مشـــكلات فى المجتمعات التى توجد بها نزعات ثقافية فرعية متعددة بحيث يصعـب الدمج بينها إلا من خلال سيادة ثقافة على الثقافات الأخرى.

جدول يوضح انماط متغيرات نموذج بارسونز
عن المجتمعات التقليدية والمعاصرة (٥)

المعيار	المجتمع التقليدى	المجتمع المعاصر
نوع العلاقة	شخصية عاطفية ، مواجهة	محايدة، غير شخصية
نوع التفاعل	خاص جداً ، ارتبـاط كـل فـرد بالآخر . للواجـب والالتزامـات أهمية	كليه ، تفـاعل مـع الغربـاء ، تطبيق معايير كليه
الهوية	جمعيه ، الإخـلاص للأسـرة ، القبيلة	فردية ، كل يسعى لمصالحه
الحالة	حالـة الفـرد تتحـدد بعلاقاتـه بالآخرين	حالة الفرد تتحدد بقدرته علـى الإنجاز
تقسيم العمل	غير موجود بصـورة وظيفيـة جيدة	محدد وظيفياً

خامساً نظرية التحديث

يعد صموئيل هـ [illegible] ٩٦ [illegible] أحد الرواد المهتمين بنظرية التحديث من خلال التركيز على مجموعة من المفاهيم عبرت في مجملها عن الأصالة والمعاصرة ، خاصة في الفترة التالية للحرب ونشأة ما يسمى بنظرية التحديث خصوصا بعد تقدم المجتمعات وتحديد الملامح الجديدة للفكر الاجتماعي العربي على مدار القرن الماضي .

ويوجد رؤى مختلفة للتحديث هما :-

١. إعادة تقييم العمليات التي تشمل التغيرات الكلية والراديكالية في تنمية المجتمعات .
٢. تحديد العمليات التي تشمل التصنيع والتحضر والحراك الاجتماعي ، الاختلاف ، الاعلام الشعبي ، المشاركة السياسية ، زيادة القراءة حول التربية والتعليم

العمليات النسقية وتعبر عن بعض العمليات مثل التنمية الاقتصادية .

٣. التغير الثقافي والسياسي معاً وتحديد بعض الأنماط التي يمكن التنبؤ بها
٤. هناك رؤى تناولت الخصائص الاخرى لنظرية التحديث وحدوث كافة العمليات وتحديد مراحلها باختصار ، لذلك فالمدقق النظر جيداً يرى أن هذه العمليات على المستوى العالمي بعيدة المدى وثمة افتراض عنى في مجمله بنظرية الحداثة وتطوير كافة العمليات المحيطة

بالمساعدة ، التكنولوجية فى نطاق العمل السياسى وتجديد المنظـــور النقدى وأشار بعض الباحثين لمدى تعاظم الاهتمام بما يسمى بـــالفكر النقدى حول نظرية التحديث وخاصة بعد التنافس الدائر بين الكتلتيـن الشرقية والغربية "الحرب الباردة " فقد لاحظنا ان هنـــاك محـــاولات جادة لاعادة حل المشكلات من خلال التكنولوجيا المعـــاصرة والتـــى يمكن تطبيقها فى دول العالم الثالث مع انتشار الشيوعية بشكل واضح ونحاول زيادة الدور وآلياته من خلال فهم العلاقـــة بيـــن الولايـــات المتحدة وغياب حقوق الانسان وتأثيرات الصفوة علـــى الديمقراطيـــة وامكانية تعميمها فى اطار الاصلاح الاجتماعى من خـــلال الحـــرب الباردة ، كما يوجد جدل حول تأييد النظام العالمى الوقاية دول العـــالم الثالث من العديد من المشكلات التى لا تستطيع مواجهتها.

(٢) التحديث والتنمية البشرية :

١. مدخل الحاجات الأساسية The basic – Needs Approach:

مع ازدياد الدول فى تناولها لمداخل الحداثة نمت علاقة واضحـــة ضد الفقر والجوع والحد من المشكلات التى تعانى منها دول العالم الثالث قدر الامكان .. وقد اشارت بعض الدلائل الى ان الفقر والجوع كان لـــهما اثر واضح حتى منتصف السبعينات من القرن المـــاضى الا ان تطويـــر التكنولوجيا وقيام الثورة الخضراء قد عملت على زيادة الموارد ناهيك عن التقدم الفعلى فى التكنولوجيا الزراعية مما أثر على حياة النـــاس الفقـــراء

وخاصة الاطفال والنساء منهم .. وقد قدرت منظمة الاغذية والزراعة فى عام ١٩٧٠ ان ٨ مليون نسمة من الفقراء فى الريف يعتمدون على الواردات الغذائية من الغرب .. ومن ثم كان الزاما على القائمين التصدى لهذا الوضع فى اطار اعادة صياغه السياسة التوجيهية على المستوى الدولى او ما اطلق عليه "مدخل الاحتياجات الاساسية" وهذا يشمل التحرك من خلال التكنولوجيا المتقدمة واستراتيجيات التنمية الحديثة او كما اطلق عليها منظروا الحداثة بالاساليب الحديثة .

لذلك يجب تحديد هذه الرؤى من منظور شمولى يساعد فى تحديد واشباع الاحتياجات الأساسية كما هو الحال فى محاولة ايجاد متطلبات الحد الادنى للأسرة والاستهلاك الشخصى بها من تغذية ومأوى وملبس وامكانية الحصول على الخدمات الأساسية مثل الحصول على مياة الشرب الآمنة ، صرف صحى ، مواصلات ، خدمات الصحة والتعليم وخلاصه ذلك انه يجب إشباع الاحتياجات الأساسية بشكل كمى وكيفى واشباع الاحتياجات البيئية وايجاد طرق جديدة للمشاركة الشعبية وجديدة فى اتخاذ وضع القرارات واثرها على الحياة وحريات المواطنين ورفاهيتهم .

ولقد تعاظم الاهتمام الفعلى بخبرات واهداف التنمية البشرية حتى على المستوى الفردى وقد تم تدارك ذلك فى ان المرأة لها دور جوهرى فى تقديم الخدمات الأساسية وتعاظمت أدوارها فى إنتاج الأغذية وتحديد النسل وترشيد الاستهلاك الأسرى .

ومن الواضح ان هناك تحولات قد ظهرت فى مدخل الاحتياجات الاساسية من خلال زيادة الاهتمام بالمرأة ودورها فى تحقيق وانجاز اهداف التنمية واتباع سياسة الباب المفتوح والحد من المعوقات للفكر المهتم بالتنمية وزيادة التطلعات بشأن المساواة فى اطار التحركات الاجتماعية للمساواة النوعية وزيادة اعداد المشاركين المهتمين بالمساواة حول التنمية الاجتماعية .

وهناك طرق اخرى خاصة بمفهوم الاحتياجات الاساسية من منظور مترابط احتوى على مدخل استثمار راس المال والمدخل التكنوقراطى الخاص بالتنمية .. وقد تزايدت القضايا المعنية باستثمار الموارد البشرية من خلال زيادة الاهتمام بالصحة والتعليم وتحديد الاسهامات العادلة بالثروة والموارد كاستراتيجية وهدف للتنمية .

وهناك ايضا قضايا خاصة بالعدالة الاجتماعية كالمساواة النوعية وبالرغم من ذلك نركز على اشباع الاحتياجات وفهمها من خلال زيادة آليات تلك الظروف وتحديدها بدقة كما هو الحال فى برنامج الامم المتحدة للتنمية ١٩٩٠ واشباع الحقوق الاساسية وظهور الحاجة الى المنظمات غير الحكومية العامله فى مجال التنمية[٦] .

نظريات التحديث :

تشيع النظريات التى تتناول الحداثة ، التحقق بدرجة كبيرة فى الفكر التنموى المعاصر خاصة فى الخمسينات والستينات ، هى تعكس فى

النهاية اهتماما غريبا لا حاليا بالفكر التنموى وتتأسس تلك النظريات على وجهة نظر مفادها صعوبة الفصل بين الحداث وعمليات التميز الدائرة والتى هى بدورها تقترن بالنمو الاقتصادى الرأسمالى ومع ذلك يعتقد انجلهارت ١٩٩٧ .. ان هناك فارق بين الحداث وعمليات التحديث.

ويرى ان الاخيرة هى عملية شاملة موسعة تستهدف زيادة القدرات والاقتصاد والرأسمالية والسياسية للمجتمع من خلال التصنيع ، البيروقراطية ولذلك فعملية التحديث هى عملية جذابة لانها تمكن المجتمع من التحول من الفقر الى الثراء ويرجع انجلهارات مفهوم التحديث هذا لكل من ماركس ، فيبر وللأفكار التى سادت المجتمع الاوروبى بنهاية الحرب العالمية الاولى وتستهدف عمليات التحديث الى احداث عملية تغيير شاملة فى كل نواحى المجتمع ولعل هذا يفسر سر تدخل المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى ١٩٤٩ فى كولمبيا لمساعدتها على اقرار براوج تميز داخلية يعتقد (جونار ميدوال) ان افكار التحديث هذه وان انطلقت من بيئة غربية استعمارية الا انها سرعان انتشرت وأصبحت فكراً عالمياً تأخذ به كل الدول على السوار .. فهو يعتقد ورغم قبح الحقبة الاستعمارية .. الا انها تعكس افكار سادت فى عصور التنوير فى اوربا وتقوم عملية التحديث على فكرة اجراء تخطيط تموينى استراتيجى لانجاز وتحقيق الاهداف المجتمعية المطلوبة (المرغوب ... تزامنت تلك الروايه مع النظرة المتماثلة آنذاك حول قدرات الدول او البلدان النامية لتحقيق او تخطيط عمليات التميز هذه بالاستعانة بخبراء من الدول الغربية بحيث

عكست تلك العمليات فى النهاية فكراً غربياً صرف دون النظـــر للبيئـــة لداخلية لهذه الدول دون النظر لطبيعة ظروفها وأوضاعها الداخلية)[٧] .

سادساً : نظرية التبعية والتنمية الذاتية :

تعد نظرية التبعية والتنمية المعاصرة استراتيجية فاعلة لاشـــباع الاحتياجات الاساسية واستجابة التوجه السياسى للحداثـــة .. والنظريـــات الماركسية للتنمية او ما اطلق عليها " مدرسة التبعية " امطـــرت نظريـــة الحداثة بوابل من النقد .. ووليس من الغريب ان يحدث ذلك فى امريكـــا اللاتينية مع تمتع هذه الدول بالاستقلالية لمدة قـــرن ونصـــف ، وتنظيـــم قضايا التنمية فى الولايات المتحدة الامريكية ودول اوربا الصناعيـــة .. وهناك تحليلات حاولت بناء توجه علمى يحد من معوقات التنمية منذ عام ١٩٤٠ وتعاظمت التبادلات الفعلية بين دول العالم الثالث وبهذا المبـدأ زاد الاعتماد على المنتجات الصناعية .. وهذه التحليلات تنطبق على توزيـــع القوى بين الدول الصناعية والاقتصاد العالمى وفى عـــام ١٩٦٠ حـــاول "فرانك" فهم وجهات النظر العالمية الخاصة بالدول المتخلفة واكد علـــى ان الرأسمالية كنظام عالمى له قضاياه التى يتبناها بشكل واضـــح وخاصـــة القضايا التجارية بالاضافة الى ان الثورة الاوروبية عندما نحددها بدقـــة نجد انها تبدأ من الفترة الاستعمارية وربط بشكل خاص التخلف بواقع هذه المجتمعات كما اكد "فرانك" فى نظرية التبعية على ان الـــدول المتخلفـــة متخلفة لكونها متخلفة فى عدم استثمارها لفائض القيمة المتـــاح لديـــها ..

فعليها ان تسير فى ضرب الدول المتقدمة لكى تلحق بركب الدول المتقدمة فى النظام العالمى الجديد .

والعالم الثالث يعانى من ضعف فى ميزانيته التجارية وقد اكد "فرانك" على ذلك فى اطار نظرية التحديث وعلى التوجيهات الاخرى فى دول العالم الثالث الا ان هناك ثمة افتراضات حول التنمية جاءت فى ضوء استمرارية العمليات اللحظية الرامية الى تحسين التنمية من خلال تفسير عمليات التنمية فى امريكا اللاتينية .

وفى السنوات الماضية ظهرت بعض النظريات الماركسية الجديدة والتى اثرت على فكر التنمية كما هو الحال فى اعمال "فالتو – وزملاؤه" حول نظرية التبعية " التى اضافت الى فقد "فرانك" للراسمالية نقدا اخر فى الاطار النظام العاللمى الجديد وتحليل البناء الطبقى فى الدول النامية والاستفادة من الفترة التنموية فى البرازيل والاستفادة من محنة هذه الدول وقيامها بالكفاح من اجل التنمية المستدامة هناك باحثون اخرون مثل "ايمانويل" وغيرهم فى اطار نقد النظام الرأسمالى العالمى الذى قسم الدول الى غنى وفقير واوضح بان هناك تحولات جرت بين المعسكرين الشرقى والغربى .

باختصار فان الدول المتخلفة لها علاقة بنظرية التبعية فى اطار التحليلات البنائية لمعوقات النظام الراسمالى فى العالم الثالث(٨) .

(أ) التبعية والتخلف :-

هناك طرق أوضحتها ليز ١٩٩٦ بتنظيم وتحديد الاختلافات بين المنظرين الفرديين حول القضايا العديدة والمفاهيم المختلفة وقد لخصت النقاط العامة حول التبعية والتخلف كما يلي(٩) :-

١. العالم الثالث حاليا وواقعة المتخلف في اطار الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومروره بنفس الحقبة التاريخية ووجود العديد من المعوقات في اطار تحديث هذا العالم .
٢. التحركات الرئيسية والتي تشمل بعض العمليات الخاصة براس المال وفرص العمل وتحديد بعض الآليات الجديدة وعمليات التصنيع .
٣. تحديد رؤوس الاموال في بعض الدول الخاصة باستثمارها الموارد والحد من الضعف الحكومي ووجود استقلالية جديدة لدول العالم الثالث في ضوء العمليات الاقتصادية وخلال الفترة الاستعمارية استفادت هذه الدول بالكثير من تجارب الدول المماثلة .
٤. العمليات البنائية الثانوية وتنظيم العائد منها كقضايا قومية يستلزم دراسة ما يكتنف ذلك من صعاب في اطار العمليات والمبادرات المحلية لدفع جهود التنمية نحو الامام وتنمية السوق المحلية الداخلية وللمشروعات الصغيرة .
٥. ظهور الترابط في تشكيل الطبقات الاجتماعية بين البورجوازية وتلك بعد الفترة الاستعمارية وتقديم نماذج واضحة من الاستقلالية .

كما اشار الى ان الدول المتخلفة ومنظرى التبعية قد ركزوا على التخلف والقضايا الايدولوجية فى نظرية التحديث والتأثر الفعلى بالنقد الماركسى للراسمالية وتركيز تلك التحليلات الفعلية على العمليات الاقتصادية والبنائية اكثر من العمليات الثقافية والاجتماعية والسياسية .. كما نحاول تحديد فرص جديدة للكفاح السياسى وزيادة التوجهات الاخرى لهذه العمليات كما هو الحال فى الفصل الثانى وتحديد النقاط فى اطار التنمية الفعلية كما هو الواقع فى دول الصين وتنزانيا والتى تبنت طرقاً مختلفة فى محاولتها للتنظير الاجتماعى والتنمية(١٠) .

سابعاً : الألفية الجديدة والمشكلات الاجتماعية فى المجتمع العالمى

بداية القرن السادس عشر بداية عهد التنوير فى اوربا ظهر تبنى الرؤية العلمية فى كل شئ ، ظهور الرأسمالية ، الديمقراطية . وقد دعا ذلك لنشأة مجتمع جديد ، حيث مكنتنا الديمقراطية من التحرر من اسر الاوتوقراطية والاقطاعية : اعطت للناس الحق فى صناعة والمشاركة فى صناعة القرار وبقدر ما ساعدت البعض الا انها اصابت البعض بالاكتئاب وتهميشهم وكذلك استبعادهم على ايدى الاغلبية(١١) .

(١) فشل اقتصاد السوق المعاصر :-

لمئات السنوات فان الجماعات الوطنية بطول العالم وعرضه قد واجهت صوره ما من الاستعمار ورغم ان الاستعمار وبصورته الصريحة قد زال للابد ، فأن الاستعمار الاقتصادى لا يزال منتشراً على نطاق

واسع خاصة بين الدول النامية او المتخلفة ونلاحظ ان الدول الصناعيـــة فى سبيل تطورها سواء اتخذت طابعاً رأسمالياً او اشتراكياً قد دمرت فـــى طريقها كل جهود التنمية للدول الاقل نموا ، فارضه الفقر المدقـــع علـــى سكان العالم اليوم ١,٢ مليار نسمة يعانون من صعوبة (ندره) الحصـــول على حاجاتهم الاساسية بينما يستمتع ٢٠% من سكان العالم بـــ ٨٠% من جملة موارده وفى الدول النامية ما بين ٣٥-٧٥ % من سكانها يرزحـون تحت حيز الفقر وان ١/٥ سكان العالم يحصلون على ٦٠ ضعف الســلع والخدمات التى يحصل عليها ابناء ١/٥ الاشد فقراً بها ولذلك تؤكد الباحثة جوليان أن اذا استطعنا حصر سكان العالم فى ١٠٠ نسمة فقط فان ســـته منهم سوف يمتلكون ٥٩% من جملة الموارد ، معظم هؤلاء من U.S.A، ٨٠% سوف يعيشون فى مساكن غير مناسبة ، ٧٠% منـــهم اميـون ، ٥٠% يعانون من سوء التغذية ، ففى الهند مثلاً مليون نسمة تعيش فـــى بيوت مصنوعة من الصفيح فى مناطق عشوائية متخلفـــة .. ومـــا بيـــن ٥٠٠٠٠٠ – ٧٥٠٠٠ نسمة يعيشون هائمون على وجوههم فى الشوارع.

فى نيجيريا ٧٥% من الاسر تعيش فى حجرة واحدة فقط ، اكـــثر من مليون نسمة فى العاصمة وحدها يعيشون فى مناطق عشوائية .

فى ١٩٩٩ وحسب ما ورد بتقارير برنامج الغذاء العـــالمى فـــان هناك ما يزيد على ١,٢ مليون نسمة مهددون بفقدان الحياة بسبب الجـــوع فى الجزء الجنوبى من افريقيا وان اعباء الفقر تقع كلـــها علـــى كواهـــل النساء والاطفال حيث ان ١٥٠٠٠ من اطفال الشوارع فى مانيك "الفلبين "

يمارسون او يتخرطون فى ممارسة الدعارة بصـــورة كبـيرة ، ٤٠٠٠٠ طفلة فى بانجول منحرفات ، ٧٠٠٠٠٠ طفل فى البرازيل يواجهون خطر الموت جوعاً ولم تمنع تقارير المنظمات الدولية التى تناولت او تتنـــاول بصورة مستمرة الفقر ، والسكان من تشيع الفقر بين طبقات سكانية عديدة على مستوى العالم .

بل على العكس فقد ظهرت تيارات ليبرالية تدعوا لإزالة القيــود والمعوقات على حركة التجارة ومن شان ذلك زيادة معاناة أعداد الســكان فى العالم من الفقر والإملاق وليس مساعده الدول النامية علـــى تجـاوز أزماته الاقتصادية ولكن ترسخ تبعية تلك الـــدول لمنظومــة الاقتصـــاد الرأسمالى العالمى .

بل أن المؤسسات المالية الدولية تتصارع فيما بينها للفوز بـــاكبر نصيب ممكن فى كعكة الاقتصاد العالمى على حساب بـــاقى دول العـــالم وتخص بالذكر- هنا ضغوط الحزب الحاكم المحافظ بزعامـــة مـــارجريت تاتشر ، رونالد ريجان فى U.S.A حيث مارسوا ضغوط متزايدة علــــى المؤسسات الدولية لترسيخ مفاهيم او آليات تدعم من الاقتصاد الرأسمالى ، من ذلك الدور الذى يلعبه النقد الدولى فى اقناع الدول النامية الساعية نحو التغلب على مشكلاتها الهيكلية المزمنة فى اقتصادياتها اقناعها بان تتبنـــى برامج الاصلاح الاقتصادى والتثبيت الهيكلى وهى برامج تفتــح الســوق النامية أمام غزو المجتمعات والخدمـــات الأجنبيـــة الرأســمالية وتـــترك

الاقتصاد الوطنى عرضه لكل تقلبات قـوى التضخـم الجـامع (زيـادة الاستهلاك ، تدنى أسعار العملة الوطنية ، زيادة حالات الانتحار) .

وبذلك فان الفقر سوف يخيم على تلك الأمم الناشئة طالما سيطرت الرأسمالية بوجهها القبيح والمستقل ، المستنزف لمواردها وامكاناتها .

وفقط على المستوى المحلى يمكن مناهضه الفقر اذا مـا تـرك الناس وشأنهم فى اداء امور حياتهم(١١) .

(٢) فشل نماذج التنمية الحديثة :

إبان فترة الخمسينات والستينيات ، اعتقد العديد من زعماء العـالم بأن مستويات المعيشة لأبناء دولهم هى رهن بوجود مساعدات للتنميـة ، رهن كذلك بالتحول السريع نحو الرأسمالية خاصة وان الرؤى النظريـة التى سادت تلك الفترة أكدت للناس على ان الرأسمالية هى النتاج الطبيعى لتطور البشرية ولذلك فقد اهتم هؤلاء الزعماء بالبعد الاقتصادى للتنميـة وتبنوا نماذج تنموية تستهدف تحقيق معدلات نمو اقتصادى على حسـاب التنمية الاجتماعية .

ويرى انصار الحداثة ان المشكلات الاجتماعية فى اى مجتمع هى نتاج للثقافات البدائية التى تسيطر على الحياه هؤلاء الناس وانما وراء كل جوانب النقص فى المجتمع وليس ذلك بسبب الظروف المجتمعيـة التـى يحيا فيها هؤلاء التعساء .. فكل نماذج التنمية ساهمت بصورة او بـلخرى فى شيوع الفقر بين الطبقات الدنيا فى تلك المجتمعات الناميـة الناشـئة ولصالح الطبقات الثرية فقط .

ونلاحظ ان الثروة والتراكم الراسمالى كان لصالح الاثرياء وهى بذلك كانت على حساب الفقراء وقد تفاقمت الامور مع وصول النخبة الحاكمة وبطريقة ديمقراطية انتخابية الى الحكم مرسخه اوضاع معينة لخدمة ابناء او توجيهات تلك الطبقات . خاصه ايضا وان معظم المعونات كانت تستهدف فتح اسواق الدول النامية امام سلع وخدمات العالم الراسمالى وليس محاوله اصلاح الهياكل الاقتصادية ولذلك اتبعت دولاً عديدة نامية عن نماذج الحداثة التنموية الغربية مثل الهند .

وتبنت نماذج تنموية تحقق المزج بين الجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية والبيئية ويرجع فشل النماذج التنموية الحديثة الى انها تعكس وجهة نظر غربية قد لا تصلح بالضرورة للبيئات او المجتمعات النامية كما انها تركز على البعد الاقتصادى التنموى ... وتتجاهل تماماً البعد الاجتماعى او البيئى ولذلك يمكن القول بان الحداثة هى نظرة موضوعية للعالم تعكس الهيمنة الغربية بثقافاتها(١٣) .

ثامناً : الثقافة والنزعة الغربية :

بعد تحديد درجة الاختلاف بين المجتمعين التقليدى ، المعاصر من حيث التباين الشديد فى السمات الثقافية ، يبقى سؤال

كيف تحدث عمليات التحديث (او النزعة نحو الحداثة) ؟

يرى البعض ان ذلك يشبه ، يسمى بالمحلول او المذيب الاجتماعى الكلى والذى يذيب السمات او الخصائص التقليدية لمجتمعات

العالم الثالث من خلال عملية الاتصال او التواصل بين المجتمعات ، وبمجرد حدوث الاختراق للمجتمع التقليدى يحدث التغيير على الفرد ، يحدث التغيير غالباً فى اتجاه التحديث ، لذلك يعتقد "ليفى Levy " ١٩٦٧ ان عمليات التغير او التحديث هذه ما هى الا عملية تغريب او نزعة تجاه القيم الغربية(١٤) .

ويحدد Serge Lalouch ان النزعة الغربية هذه تتضمن فى عمليتين اقتصادية ، ثقافية وهى فى النهاية حركة ممتدة او حركة توسعية تمخضت عن انتشار والفكر الغربى الاستعمارى وهى اقرب ما تكون للآلة او الماكينة لانه ليس لها حدود جغرافية ثابتة .

وطبقاً لوجهة النظر هذه فان اوربا الغربية قد سعت جاهدة لتدمير التنظيم الثقافى التقليدى فى المجتمعات التقليدية (الانتاج والاستهلاك) ولم تترك امام هذه المجتمعات اى حدية للاختيار بل فرضت عليها تصورات او قيم انتاجية او استهلاكية معينة .

تلعب الثقافة دوراً هاماً فى دراسات الحداثة ، ان كان من الصعوبة بمكان ان نحلل هذا الدور ، لان تلك الدراسات فى حد ذاتها ينتج عنها اختلاف بين المجتمعين التقليدى ، المعاصر(١٥) .

يرى Pigg ١٩٩٦ ان الفرق بين الحداثة ، التقليدية هى من سبيل السرد او الحكى وتفترض تلك الرؤية ان هناك فجوة بين المجتمعات تمثل التقدم ، التخلف .. فعلى المستوى الواقعى لا توجد مثل تلك الفجوة

وهو يعتقد ان الحداثة هى انعكاس على تصرفات او سلوكيات الفرد فـــى المجتمع (قيم او احتفالات ، معتقدات) .

تاسعاً : نماذج التنمية فى العالم الثالث :

- أن نجاح عمليات التنمية فى دول شرق آسيا شـــكلت تحديـــاً كبـــيراً لنظريات التنمية فى العالم الغربى فقد استطاعت الـــدول فـــى هـــذه المنطقة ان تعتمد بصورة كبيرة على الأنساق الثقافيـــة ، القيميـــة ، التراثية السائدة فى صياغة وصنع استراتيجيات تنموية تناسب بيئاتـــها وتبين أنماط ونماذج التنمية فى تلك البقعة من العالم كيف ان التحديث لا يتطلب من الدول ان تغير من ثقافاتها وفقاً لنسق القيم الغربى .
- انقسم الفكر الماركسى عمليا مع بداية عقد الخمسينات إلى نموذجيـــن الأول فى الاتحاد السوفيتى والذى اتفق مع نماذج التنمية الغربية فـــى أهمية عوامل الاستهلاك ، الإنتاج ، التكنولوجيـــة ، تنظيـــم العمـــل كأدوات لإجراء التنمية .. والآخر وهو النموذج الصينى والذى ركـــز بشدة على تجميع القيم ، التراث وإدماجها فى عملية التنمية لتحقيـــق وإنجاز أهداف مجتمعية كليه – نظر ذلك النموذج الصينى للمعوقـــات الأجنبية والتكنولوجية على أنها أدوات للامبيريالية العالمية بمقتضاهـــا تسعى الأخيرة للهيمنة على مقدرات الدولة النامية
- ركز النموذج الصينى كذلك على ترسيخ الاستقلالية ، الهوية الذاتية له (ورغم نجاح ذلك النموذج الصينى فى ظل حكم ماو (الماويـــة) إلا

انه فشل فشلاً ذريعاً وأتى بآثار بشعة ودموية فى كمبوديا فى منتصف السبعينات وفى مناطق اخرى حدث انقلابا راسياً فى الهرم التراثى والقيمى كما حدث فى تنزانيا .

(١) التحديث وفقاً للاسلوب الآسيوى :

- فى السنوات الاخيرة قدمت الينا دول جنوب شرق آسيا نماذج تنموية تقوم على مجابهة او تحدى نظرية التحديث الغربية .. حتى ان المؤسسات الأكاديمية العالمية رأت فيما حدث فى تلك البقعة من العالم بمثابة معجزة اقتصادية بكل المقاييس ، تمثلت تلك المعجزة فى الوصول (بهذه الدول) لمعدلات تنموية صناعية ومعدلات مرتفعة من مستويات المعيشة مشابهة لمثيلاتها فى الدول الغربية ، الولايات المتحدة ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، هونج كونج ، دلت تلك المعجزة على انه يمكن تحدى نماذج التنمية الغربية او تصوراتها عن الحضارة الغربية .
- البعض رأى فى تلك المعجزة أنها تقوم على أساس ثقافى بحت البعض راى انها تستند لاساس أو نسق قيمى يمجد العمل والانجاز الجماعى وبذلك يمكن القول او استخلاص بعض القيم الاسيوية من تلك المعجزة مثل :

١. العلاقات الانسانية ، التناغم الاجتماعى الذى يستند للروابط الاسرية .

٢. السلطة والارتباط القوى بالتنظيمات الاجتماعية .

٣.توارى حقوق الفرد فى مواجهة الالتزامات المجتمعية .

♦ وهذه القيم لا شك انها تتناقض مع قيمة الفردية التى تسود الثقافة او الحضارة الغربية ويعتقد ويلر Weller ١٩٩٨(١٦) ان الثقافة الصينية او التى سادت تلك المنطقة من جنوب شرق اسيا قد شكلت بعد ذلك الاساس الاخلاقى الذى قامت عليه الاسس التنموية الاقتصادية والاجتماعية .. مثلا.. حيث ترى سيادة او رواج الفردية فى النماذج التنموية الغربية ، ترى العكس فى تلك البقعة من العالم حيث تعلو قيمة الاسرة ، الجماعة على قيمة الفرد ، حيث تسود العلاقات التبادلية ، بحيث تمثل تلك العلاقات المادة اللاصقة لربط كيان المجتمع الكبير ، بل بين ذلك المجتمع وابنائه المهاجرين بصفة دائمة فى الخارج .

(٢) النزعة الروحية الصينية مقابل القيم الغربية :

♦ فى هذه المقالة المنشورة فى الواشنطن بوست ، يعرض لنا Cody ١٩٩٧ وجهة نظر غربية بحتة تجاه جهود الحكومات المحلية الصينية فى المحافظة على القيم الثقافية المحلية فى مواجهة غول الراسمالية ، يرى كودى ان القيم الثقافية الصينية تتباين اشد التباين عن السائده فى اوربا الغربية الا انها متوافقة مع فكرة التحديث ذاتها ، توضح فى ذات الوقت ان هناك جدلا كبيرا يدور حول طبيعة ، ديمومة تلك القيم الثقافية ذات الاساس الروحى .

- وتوضح لنا المقالة أيضا جهود بعض الساسة الصينيون فى الحفاظ على الثقافة الروحية الصينية ضد زحف الرأسمالية عليهم ومن هؤلاء Boxilai ، أحد أعضاء الحزب الشيوعى الصينى ، انطلقت تلك الدعوة أساسا من رغبة قيادات الحزب الشيوعى فى العاصمة بكين فى الحد من رواج القيم المادية الرأسمالية الغربية فى المجتمع الصينى ، اكد على ذلك الرئيس الصينى .
- تزامنت تلك الدعوة مع حركة احياء كبيرة راجت مختلف دول جنوب شرق آسيا للحفاظ على هوياتها وثقافتها (يرى البعض ان تلك الثورة على القيم الغربية تعود لعقود ماضية منذ ثورة ماو الشيوعية فى الصين .
- ولا شك ان المجتمع الصينى بمختلف قياداته وطوائفه كان يشعر بالقلق العميق تجاه انتشار القيم المادية الغربية خاصة مع مشروع دينج وهو المشروع الخاص بالليبرالية ، الخوف من تدمير النسيج المجتمعى الصينى .
- لقد خشى المسئولون الصينيون من معيه الوقوع فى فوضى عامة تجتاح البلاد امام زحف الراسمالية بقيمها ، افكارها ، لذلك سارع هؤلاء بشتى الطرق ، بذل الجهود لاثراء مشايع مجتمعية تهدف للحفاظ على التقاليد الصينية او أحيائها ، وجد هؤلاء فى النزعة الوطنية خير معين فى تحقيق ذلك الهدف ، وجد هؤلاء ايضا فى القيم

الروحية الضاربة بجذورها فى عمق التاريخ الصينى مصدرا رحب لاحياء قيم مجتمعية .

- ركز كبار المسئولين الصينيين على النسق الاخلاقى القائم على نبذ واحتقار اى سلوكيات غريبة وافدة على المناخ والبيئة الصينية حتى ان دولة سنغافورة قد استعانت بفريق صينى متخصص فى بناء مشروع اخلاقى وقيمى تحافظ به على هويتها وقيمتها ، اهتمت الادارة الصينية ايضا بالمساحات الخضراء فى المدن وزيادتها ، نشر قيم الجمال ، الحفاظ على البيئة(١٧) .

(٣) ازمة التنمية والليبرالية الجديدة :

فى ظل الهجوم العنيف الذى تعرضت له نماذج التنمية فى الثمانينات فإننا هنا سوف نميز بين جوانب ثلاثة لازمة التنمية

١. ازمة نظرية التنمية .
٢. الفجوة بين نظرية التنمية وتطبيقاتها .
٣. انهيار مصداقية التنمية كمسار للحياة الكريمة للجميع .

وبالنظر للتنمية كتعريف نرى انها :-

" عملية تحقيق التكامل بين المجتمع المحلى ، العالم المحيط من خلال تحقيق آليات السوق "

وهذا التعريف لا شك انه يستند لوجهة نظر ليبرالية جديدة سيطرت على الخطاب العام مع مطلع التسعينات .

(٤) الفجوة بين النظرية والتطبيق

وهذا هو الشق الثانى من هذه الازمة التى تواجه التنمية وهو يهتم بصورة خاصة بالفجوة الكامنة بين الافكار النظرية للتنمية ومناهجـــها ، بين الممارسات الفعلية لها ، خاصتا وقد لوحظ ان تلك الافكار تفوق فـــى الرومانسية والتفاؤل بخلاف الواقع المعايش الذى يعكس الفقر المدقـــع ، التخلف الذى ترزح تحته بلدان العالم النامى ، لذلك ينفر هذا الاتجاه مـــن تلك الافكار وان نتائجها التطبيقية تعكس فى الواقع عدم ملائمتها كليا مـــع بيئات تلك البلدان المتخلفة(١٨) .

- نفس النقد اشار اليه " ادوار" فى دراسة شهيرة عن التنمية التقليدية حيث اشار لدور المعرفة ، القوى فى المساعدة علـــى تحقيـق تلـك التنمية البناءة .
- يرى البعض حل لذلك الخلاف النقدى أن نظريات التنمية ينبغى ان تحتوى على خيارات تنموية متاحة أمام الدول النامية بحيث تختار من بينها ما يناسبها(١٩) .

(٥) ظهور الليبرالية الجديدة : New – Liberalism

مع بداية حقبة الثمانينات حدثـت ازمـات اقتصاديـة عنيفـة عصفـت باقتصادات كان الجميع يتنبأ لها مستقبل باهر خاصة فى شمال اوروبـا حيث لم يعد باستطاعة تلك الـدول ان تحـافظ علـى منظومـة الرفـاه الاقتصادى والاجتماعى التى سادة المناخ الاوروبى عقب الحرب العالميـة

الثانية ، ظهرت دعوات اصلاحية ترى ضـــرورة الحـد مـن التدخـل الحكومى فى النشاط الاقتصادى والحد من الانفاق العام علـى الخدمـات الاجتماعية حتى تستطيع تلك الاقتصادات ان تسترد عافيتها[٢٠] .

◆ فى نفس الوقت بدأت البنوك الكبرى الاوروبية الغربية فى جدولـة ديونها على الدول النامية ، المطالبة باصول الديون والفوائد المرتفعـة مما نجم عنه فى نهاية الامر حدوث ازمات الديون الخارجيـة التـى اشتهرت انذاك وظهرت دعوات لاصلاح الهياكل الاقتصاديـة فـى الدول النامية اللتى تاثرت بدورها بالازمات الدولية ، وظهر بذلك مـا يسمى ببرامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى بوصاية كل مـن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، واشارت تلك الازمات لانـهيار الفكرة القائلة بامكانية خضوع برامج التنمية لرقابة وسيطرت الدولة.

المـراجـع

1) Susanne Schech & Jane Haggis, Culture and Development, Blackwell Publishers Ltd, Oxford, 2000, PP.(15 – 16) .
2) I bid.,pp.(2-3).
3) Robert Bocock, The Culture Formations of Modern Society, (Gn)S.ttall and B. Giel (eds.) Formations of Modernity Cambndge, Polity With Open Unive .Press P:(2 – 74) .
4) Susanne Schech & Jane Haggis , opcit, P P (3-6) .
5) I bid ., p p. (33-34) .
6) I bid ., p p (11-13) .
7) I bid ., p p (9-10) .
8) I bid ., p p (13-14) .
9) C. Leys, The Rise and Fall of Developmental Theary, Bloomington , Indiane University Press, 1996 , p p (21-28) .
10) I bid ., p p. (30-33) .
11) Williom G.Brueggemann the Practice of Macro Socil Work , Brcoks Cole, 2001, p p. (407-425) .
12) I bid .
13) I bid .
14) S. Lahouche, the Westernization of the World , the significnnce, scope and limits of the Drive hnanls Global imifomity, Tramslated by Rosemary Morris, Combridge ,Polity,1996 .

15) S.L Pigg, The Credible and the credulous the question of "Villagers beliefs in Nepal Cultural Anthropology, 11(2)1996 p p. (160-201) .
16) Susanne Schech Jane Haggis, op. Cit . pp (40-42)
17) I bid ., p. (43).
18) S.Corbridge, Debt and Development, Oxford, Blackwell, 1993 .
19) Susanne Schech & Jane Haggis , opcit, P P (51-52) .
20) I bid ., p p. (52-53) .

الفصل الثاني عشر

الخدمة الاجتماعية والطريق الثالث

إعداد

الأستاذ الدكتور/ طلعت مصطفى السروجى

محتويات الفصل

مقدمة

أولا : الطريق الثالث والديمقراطية .

ثانياً :العولمة والطريق الثالث .

ثالثا :التنمية فى إطار القطاع الثالث أو الأهلي .

رابعاً : منظمات الخدمة الاجتماعية الدولية .

خامساً : الاندماج فى مجالات الخدمة الاجتماعية الدولية .

سادساً : ثلاثية الخدمة الاجتماعية .... نوعية الحيـــاة ... رأس المال الاجتماعى .

سابعاً : الخدمة الاجتماعية والوقاية من الفقر .

ثامناً : الخدمة الاجتماعية التنموية .

(١) المفهوم.

(٢) أولوية الممارسة .

(٣) مستويات التدخل .

تاسعاً : التدخل المهنى لتحسين ظروف الفقراء .

مقدمة :

يُعد الطريق الثالث وكأنه طريق النجاة الى التنمية والخلاص من الفقر ومشكلاته ، وأنه طريق يحتاج لمقدمات لتمهيد و التهيئة للسير في ركب التنمية وتحسين نوعية الحياة .

إن طريق الدولة لم يعد الأفضل دائما لتحسين نوعيه الحياة وتحقيق معدلات أكبر للتنمية المجتمعية وذلك من خلال مؤسسات القطاع العام ، ولم تعد كذلك مؤسسات قطاع الأعمال بمفردها قادرة على الوفاء بالتنمية ومتطلباتها وخاصة التنمية الاجتماعية فى الدول النامية لضعف راس المال الوطني ومساهماته فى التنمية وتحسين نوعية الحياة وأفرز الواقع العالمى من خلال المتغيرات العالمية الجديدة ومشكلات البطالة والبيئة .

والاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية او المستدامة والتنمية الإنسانية أهمية وضرورة الطريق الثالث كأفضل الطرق لتحسين نوعية الحياة ومواجهة المشكلات وتحقيق معدلات أسرع للتنمية فى المجتمع .

ويقوم وينهض الطريق الثالث على :-

- الديمقراطية .
- منظمات المجتمع المدنى وخاصة القطاع الثالث أو الأهلي .
- نوعية الحياة وراس المال لاجتماعي .

ومن ثم فان الطريق الثالث هو طريق التنمية لاجدال فى ذلك .

وتساهم الخدمة الاجتماعية من خلال الخدمة الاجتماعية التنموية بمستويات ممارستها وتداخلها المهنى بما يتزود به الأخصائيون الاجتماعيون من معارف ومهارات مهنية لتحقيق الخدمة الاجتماعية التنموية ومتغيراتها التى تنهض عليها لتحسين نوعية الحياة ومواجهة الفقر ومشكلاته .

أولاً : الطريق الثالث والديمقراطية :

لا يمكن حدوث التنمية الاجتماعية وتحسين نوعية الحيــــاة فـــى غياب الديمقراطية باعتبارها أهم أركان حدوث التنمية الاجتماعية .

الديمقراطية DEMOCRACY كلمة مـــن اكــثر كلمــات او مفردات القاموس السياسى إثارة وهى من مفــردات الخطــاب السياســى الشائعة وكثيرة الاستعمال ليس فقط فى أدبيات وخطاب السياسيين وعلماء الإدارة والقانون حسب بل أنها تتردد أيضا على ألسنة عامة النـــاس فـــى حياتهم اليومية .

فالديمقراطية ليست قانونا واحد وإنما هى مجموعة قيـــم إنســـانية تشكلت من خلال تاريخ طويل . وعلى ذلك فالديمقراطية اصطلاح قديـــم وجديد فى نفس الوقت بدأ مع ظهور المجتمع الإنســـاني ونشـــأة الـــدول والحكومات وسوف يظل يردده كل الناس فى كل مكان .. من كل مذهب، ومن كل اتجاه أو تيار سياسى أو اجتماعى أو اقتصادى ، فالجميع ينشـــد الديمقراطية ويتوق إليها .

إن الديمقراطية ليست مجـــرد قواعـــد واليـــات مؤسســـية مثـــل الانتخابات وعضوية المجالس المنتخبة والتصويت وغيرها مـــن آليـــات مؤسسية ، فهذه الآليات غير كافية بمفردها لكفالة الديمقراطية وتعزيزها ، فلابد إن يتوافر بجانبها أخلاقيات وقيم ديمقراطية تسود أنمـــاط التفكـــير والسلوك وهو ما يطلق عليه الشروط الثقافية أو المتطلبـــات المعياريـــة

للديمقراطية ، ومن أهــم هــذه المتطلبــات احــترام الحقــوق الفرديــة والخصوصية والاستقلال والتسامح السياسى والاستعداد للوصول لحلــول وسط[1] .

واحتل مفهوم الديمقراطية أهمية محورية فى الدراسات المعنيــة بالمجتمع المدنــى – خاصــة الحديثــة – لا تقــل أهميــة عن علاقتــه بالديمقراطية فهو المقوم الثقافى الرئيسى للمجتمع المدنى وفقــا للمفــهوم الليبرالى الحديث له .. فقد اختلف المفهوم الليــبرالى الحديــث للمجتمــع المدنى المفهوم الكلاسيكى اختلافا جوهريا فلم يعد المجتمع المدنى نتاجــا للتوسع الرأسمالي ووسيلة لحماية حقوق الملكية الخاصة .. ولكن اصبــح مجالا للتفاعل الاجتماعى الديمقراطى وما يفترضه ذلك من توافــر قيــم داخل هذا المجتمع تقوم على المساواة والمشاركة والتســامح فــالنموذج المثالى للمجتمع المدنى هو ان يكون – بجانب تكوينه التعددى– ديمقراطيا فى تفاعلاته الداخلية[2] .

ويساهم الطريق الديمقراطى فى تنشيط وتفعيل القطاع الثــالث أو الأهلى وجميع منظمات المجتمع المدنى التى تقدم أساساً وتنــهض علــى الديمقراطية وتعتمد على الأسلوب الديمقراطى .

ثانياً العولمة والطريق الثالث :

تعتبر العولمة مصدر هام لتحقيق مزيد من النمو والحد من الفقـــر فى كثير من الدول كالصين والهند والمكسيك وأوغندا وفيتنـــام باعتبـــار العولمة عملية لإنماء الاقتصاديات وكذلك المجتمعات فى كل أنحاء العـــالم عن طريق التكامل من خلال تدفـــق الســـلع والخدمـــات ورأس المـــال والعناصر البشرية والآراء والأفكار(٣) .

غير ان للعولمة تأثيراتها على منظمات المجتمع المدنى والقطـــاع الثالث فى التنمية .

يرجع الاهتمام المعاصر بمنظمات المجتمع المدنى الى مجموعـــة من العوامل ، خاصة العولمة من خلال مجموعة من السمات التى تحد من مقدرة الدولة ذات السيادة على السيطرة على الأنشطة التـــى تقـــع علـــى إقليمها او عبر حدودها ، مع ظهور مؤشرات المجتمع المدنى العـــالمى(٤) (التغيير من اسفل) من قبيل حقوق الإنسان والديمقراطية ودعم المجتمع المدنى ، وتزايد ضغوط البيئة الدولية لوضع إطار قانونى حاكم لوجـــود ونشاط المنظمات الوطنية غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية والتطوعيـــة بل وجعل مدى التزام الدول بكفالة هذا الإطـــار معيـــاراً للحكـــم علـــى سياساتها)(٥) .

مثلما أن عمليات العولمة – والاعتراف بوجود مشاكل عالميـــة والحاجة المتنامية لإيجاد حلول لها – أدت الى تحول منظمات المجتمـــع

المدنى الى جماعات ضغط عالمية تعمل من أجل تحقيق الصالح العام الدولى ، فالتغيرات المناخية والتلوث البيئى والتجارة غير المشروعة والتحولات المالية المشبوهة والأوبئة – قد أجبرت معظم منظمات المجتمع المدنى التى كانت تتوجه سابقاً بوجهات قومية على التحول الى جماعات ضغط دولية مثلما هى كذلك على مستوى صنع القرار الداخلى.

وهناك ظواهر أخرى فى العولمة أثرت على فاعلية منظمات المجتمع المدنى من قبيل تطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، والتى ساهمت فى الحوار العالمى عبر البريد الإلكترونى بين مختلف المنظمات والأفراد والشعوب ، والتى تتشارك فيما بينها فى المصالح والاستراتيجيات .

ثالثاً : التنمية فى إطار القطاع الثالث والأهلى :-

يتميز القطاع الثالث أو القطاع الأهلى كما يسمى عادة فى البلدان النامية بتجربة بالغة الثراء وبتنوع واسع فى هياكله التنظيمية وتطلق تسمية "القطاع الأهلى" على هذا القطاع نظرا لوجود وشائج قوية تربطه بالقاعدة لسكانية العريضة او "بالقاعدة الشعبية" ولوصف مبادرات نابعة عن الأهالى والمجتمعات المحلية بأكثر مما هى نابعة عن الدولة .. ويثير مصطلح "القطاع الثالث" الذى نستخدمه أخذاً بالاصطلاح العالمى الشائع – الى مجموعة من المنظمات تنبع من مبادرات المواطنين الخاصة وتحتل موقعا وسطا بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ، حيث

لا تستهدف هذه المنظمات تحقيق الربح بل تسعى فى المقام الأول تحقيق النفع العام فى إطار ما تصدره الحكومات من تشريعات تنظم عمل هـذا القطاع .. ويطلق على هذه المنظمات اسم "المنظمات التطوعية الخاصة"

ومنذ أوائل السبعينات أخذت منظمات القطاع الثالث فى التطور ، واكتسبت أشكالا وهياكل تنظيمية متنوعة .. فعلى الرغم من أن تجربـة بعض البلدان العربية فى هذا المضمار تعود بداياتها الى القـرن التاسـع عشر فقد أخذت هذا القطاع يكتسب أشكالا جديدة خلال عملية "الأحيـاء" التى شهدها ابان العقدين الماضيين والتى لا تزال آثارها مسـتمرة حتـى الآن .

ولم تقف هذه التغيرات عند حدود الزيادات الكمية او التنوع فـى الأنماط ، بل أثرت أيضاً تأثيراً جذرياً على مفاهيمه وفلسفته وغيرت مـن مساره فمفاهيم "العمل الخيرى" والرعاية الاجتماعية التى كانت تمثل يوما ما العمود الفقرى لانشطة القطاع الثالث ، حل محلها الآن مفهوما "التنمية" و"مشاركة المجتمعات المحلية" كمنهجين أساسيين قادرين على تنظيم دور هذا القطاع .. وبينما كانت مشكلات القطاع الثالث وفعاليته لا تحظى فـى الماضى بالاهتمام الا من جانب قلة محدودة ، اتسع الاهتمـام الآن بـهذه القضية ليشمل جماعات عديدة ومتنوعة سـواء مـن الجمـهور او مـن المسؤولين .

وهذه التغييرات التى شهدها القطاع الثالث ناجمة الى حـد كبـير عن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية ، كما تعكس فى بعض الأحيـان

تغيرات سياسية حيث اتجه بعض البلدان الــى الأخــذ بنظــام التعدديــة السياسية وهى – على أية حال – تغيرات لا يمكن تجاهلها لأنها تعكــس اتجاها عالميا نحو تعظيم دور القطاع الثالث والمنظمات الدوليـــة غــير الحكومية فى التصدى للمشكلات المتصلة بالنمو السكانى ، والتوزيـــع ، والبيئة ، والجماعات المعوزة او المهمشة ، وحقوق الإنسان .... الخ .

وحين نتساءل عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى ادت الى هذا التغير فى وضع القطاع الثالث فى البلدان العربية ، سنجد أن العوامل الرئيسية يمكن ان تقسم الى مجموعتين : تتصـــل الاولـــى بالسياســات الاجتماعية والاقتصادية التى أنتجتها معظم البلدان العربية فى الســـنوات الأخيرة ، على حين تتصل الثانية بالتغيرات التى حدثت فى البنية السكانية ومن ثم فى احتياجات الشعوب ومتطلباتها .

لقد تبنى معظم الحكومات العربية سياسات مالية ونقدية تســتهدف علاج مشاكل التضخم والمديونية ، وهو ما أفضى الى انخفاض نسبى فى الأنفاق الحكومى على الخدمات العامـــة كالصحـــة والتعليـــم والرعايـــة الاجتماعية .. وعلى هذا النحو ، تعزز دور القطاع الثالث فى تلبية جانب من احتياجات السكان .. فقد كان طبيعياً إن يقوم كل من القطاع الثـــالث غير الهادف للربح والقطاع الخاص بسد هذا النقص فى دور الحكومات.. ولا شك أن السياسات الحكومية قد شجعت القطاع الثالث على ملء الفجوة او الفجوات الناجمة عن السياسات العامة لا سيما فى مجـــالات الرعايـــة الصحية والتعليم ورعاية المجموعات المعوزة .

ومن ناحية اخرى كان لاتجاه بعض البلـــدان العربيـــة كمصـــر وتونس والمغرب والجزائر ، نحو الخصخصة أثر ايجابى فى توفير بيئـــة مواتية للقطاع الخاص بشتى منظماته سواء منها الساعية الـــى الربـــح او غير الساعية إليه .. فخلال السنوات الأولى ، أدت هذه السياسات — بحكم طبيعتها ذاتها — الى تهميش قطاعات معينة من السكان وارتفاع فـــى معدلات البطالة وزيادات فى الأسعار وتدهور فى الظـــروف المعيشـــية للطبقات الفقيرة .. ومن هنا ، كان من الطبيعى ان تؤدى هذه السياســـات الاقتصادية الى تعميق دور القطاع الثالث وتوسيعه ليشمل مجالات جديـــدة من النشاط (لا سيما فى مواجهة البطالة ومشكلات الفقر واعادة التأهيل)

وفى الوقت الذى كانت فيه الحكومات العربية ماضية بحماس فـــى تطبيق سياساتها لتخفيض الانفاق العام على الخدمات االعامة ، كان سـكان هذه البلدان يزيدون باطراد فبلغوا ٢٢٩ مليون نسمة فى عام ١٩٩١ حيث ارتفع معدل الزيادة السكانية ليصل الى ٢,١ فى المائة .. ومن البديهى ان يستدعى هذا النمو السكانى زيادة فى الاحتياجات خاصـــة وأننـــا بصـــدد مجتمعات يغلب عليها صغار السن (يشكل الصغار دون الخامسة عشـــر حوالى ٤٠% من السكان) ، وهى احتياجات تخفق الحكومات عادة فـــى تأبيتها .. ويفسر هذا التركيب العمرى للسكان اتجاه المنظمات الأهلية إلى التركيز على قضايا الطفولة وقضايا المسنين بوجه عام .. فهذه الظـــروف هى التى تفسر ما تلقاه قضايا تنظيم الاسرة وعمل الاطفال ، والاطفـــال

المشردين وغيرها من القصب المماثلة ، من اهتمام متزايد فـــى البلـــدان العربية .

كذلك يتعين علينا ان نؤكد الدور البارز الذى لعبه القطاع الثـــالث فى أعمال الإغاثة فى البلدان العربية التى تعرضت لمصاعب من جـــراء الكوارث الطبيعية او البيئة او الحروب (كالبنان وفلسطين والســودان) .. وقد تميزت أنشطة هذا القطاع بالمرونة فى مواجهة المشكلات والأوضاع المختلفة .

القطاع الثالث : نظرة عامة

تحتل منظمات القطاع الثالث فى البلدان العربيـــة ، شـــأنها فـــى الغرب ، موقعاً وسطا بين المنظمات الحكومية والمشروعات الخاصة التى تستهدف الربح .. ذلك أن القطاع الثالث يشمل فى هذه البلدان الجمعيـــات الأهلية والمؤسسات الخاصة غير الساعية للربح والتى تعمل فى مجـــالات الخدمات والرعاية الاجتماعية وتنميـــة المجتمعـــات المحليـــة وأعمـــال الإغاثة.. ومن هنا ، فأن دور الجمعيات الأهلية فى البلدان العربية يتشابه الى حد كبير مع دور مثيلاتها فى البلدان الغربية ، على الرغم ممـــا قـــد يوجد من اختلاف فى التسميات .

واذا كان هناك الكثير من أوجه الشبه بين الجمعيات والمؤسســـات الخاصة ، فأن ثمة فارقا طفيفاً يمـــيز بينـــهما فـــى البلـــدان العربيـــة ، فالمؤسسات تعتبر أكثر تعقيداً ، وقد تضم أحياناً عددا من المنظمات لكـــن الفارق الأهم هو ان المؤسسات يقوم كيانها وتمويلـــها علـــى اعتمـــادات

تخصص للأنشطة الإنسانية او الثقافية او الاجتماعية ، فى حين تعتمد الجمعيات – رغم أنها قد تسعى لنفس الأهداف التى تسعى إليها المؤسسات – على الدعم الحكومى والهيئات والتبرعات واشتراكات أعضائها دون ان يستند كيانها على تخصيص مال محدد لتحقيق أهدافها.. فأعضاء الجمعيات أشخاص طبيعيون وليسوا أشخاصا اعتباريين كما هو الحال المؤسسات (التى قد تضم عددا من المنظمات) .. وعلى هذا تعتبر الجمعيات والمؤسسات الخاصة الساعية للمنفعة العامة أقرب الأشكال التنظيمية الى مفهوم المنظمات الطوعية الخاصة ، من حيث هو مفهوم عام يشمل مختلف الكيانات التنظيمية العاملة فى نطاق القطاع الثالث سواء كانت منظمات خيرية او منظمات للخدمة العامة او منظمات غير حكومية .

ويمكن القول ، بوجه عام ، أن النشاطات التى يصطلح بها هذا القطاع تتمثل فى :

- رعاية الامومة والطفولة .
- رعاية الاسرة .
- رعاية المسنين والمعوقين والأيتام .
- الأعمال الخيرية .
- الرعاية الاجتماعية والصحية .
- الأنشطة الثقافية والتعليمية والفنية والأدبية والبيئية .
- أنشطة تعزيز الصداقة فيما بين الشعوب .

- الأنشطة الدينية (تعليم الدين وتحفيظ القرآن وتنظيم الحج) .
- حماية الأحداث فى المؤسسات العقابية والسجون .
- التدريب المهنى .
- تنمية المجتمعات المحلية .
- تدريب المرأة .
- توثيق العلاقات بين الجيران أو زملاء العمل .
- الدفاع عن حقوق الانسان .

اذا كانت هذه الأنشطة هى الأنشطة الشائعة لمعظم الجمعيات الأهلية فى البلدان ، فان هناك أنشطة معينة تتميز بها بعض البلدان دون الأخرى ، وهذه الأنشطة قد تكون نابعة من الظروف الخاصة لبلد معين (كالحروب او الكوارث لطبيعية او من تفاقم المشكلات الاجتماعية او الاقتصادية ، كما قد تكون نابعة من تجربة تاريخية او اجتماعية خاصة).

ففي السودان ، مثلا ، أدت الظروف الناتجة عن الجفاف والمجاعة والحرب فى الجنوب الى ظهور عشرات من المنظمات التى تقدم الأغذية ومواد الإغاثة الى السكان فى المناطق المنكوبة .. ومع تزايد الوعى بالأخطار البيئية ، أخذت المنظمات المعنية بشؤون البيئة فى الانتشار ايضا .. كذلك أنشئت فى مصر منظمات طوعية خاصة للتصدى للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، فتم انشاء ٣٢ جمعية لمكافحة تعاطى المخدرات الذى تفشى تفشياً خطيرا بين الشباب .

وفى اليمن أدت الظروف البيئية الصعبة إلى نشوء عادات وتقاليد معينة دعمت دور التعاونيات بحيث جعلت منها الدعامة الرئيسية لمنظمات القطاع الثالث هناك واذا كانت التعاونيات ، فى تجربة لغرب ومفهومه ، تعتبر حالة حدية تقف على الخط الفاصل بين المنظمات الطوعية والمنظمات الهادفة الى الربح ، فان التعاونيات فى حالة اليمن تمثل جهدا جماعيا وعملا طوعيا نابعا من مبادرات شعبية .. وهى تنهض بدور بارز فى سد احتياجات المجتمعات المحلية فيما يتعلق ببناء المدارس والمستشفيات والطرق والمساكن .. أما الدور الذى تنهض به الجمعيات الأهلية فى[٦] :

الصلات الدولية

حتى وقت قريب كان التعاون بين برنامج الامم المتحدة الانمائى والجمعيات الأهلية العربية يوجه من خلال الحكومة وأجهزتها .. أما اليوم، فأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتعاون بشكل مباشر مع منظمات طوعية خاصة .. فالمنظمات تتقدم الى الأمم المتحدة بمقترحات بمشروعات مع بيان الهدف من هذه المشروعات وتقدير الدعم اللازم (مالى او فنى او كليهما) وثمة إعداد لا حصر لها من هذه المشروعات يجرى حاليا تنفيذها فى مجالات الأمومة ورعاية الطفل والبيئة والسكان وتنمية المجتمعات المحلية وفى مجالات أخرى مماثلة .. وهكذا أصبحت العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الطوعية الخاصة علاقة مباشرة ، الأمر الذى يعد خطوة هامة فى عملية تقوية الروابط التى

تربط المواطنين العاديين بالمنظمات الطوعية الخاصة من جهة وبـــالأمم المتحدة من جهة أخرى .

وثمة منظمات ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة تقيم علاقـــات مع المنظمات الطوعية الخاصة فصندوق رعاية الطفولـــة التـــابع للأمـــم المتحدة (اليونسيف) يتعاون فى مشروعات تتصل بالأطفال .. وتشـــارك منظمة العمل الدولية عددا من المنظمات العربية فى تنفيذ برامج تستهدف تحسين التدريب والارتقاء بالمهارات المهنية .. ويعمل البرنامج العـــالمى للاغذية مع منظمات تطوعية فى تنفيذ برامج التغذية وتشـــارك منظمـــة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة (اليونسكو) منظمات محليـــة فى أنشطة ثقافية وعلمية .. كما تشارك منظمة الصحـــة العالميـــة فـــى مجالات تتعلق بالصحة ، بما فى ذلك مشروع للتنمية الريفية يجرى تنفيذه فى عدد من البلدان العربية .. كذلك يتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان فى مجالات السكان والمرأة والتنمية .

وتتعاون المنظمات الدولية غير الحكومية مع المنظمات العربيـــة فى مجالات مختلفة ، كما توجد اتحادات مهنية عربية أعضاء فى اتحادات دولية ..وعادة ما تعمل المنظمات غير الحكومية من خـــلال مكـــاتب او فروع محلية .. أما المنظمات التى لا توجد لها مكاتب او فروع فأنها تقدم للجمعيات الأهلية الدعم الفنى والمالى(٧) .

رابعاً منظمات الخدمة الاجتماعية الدولية :

تلعب المنظمات المهنية وفى الخدمـــة الاجتماعيـــة خاصـــة ذات الطابع العلمانى Secular بدعم ومساعده المنظمات الاجتماعية فى الدول النامية ومنها Africare وكذلك Care , World Vision بجانب تبنيها لمساعده الجماعات اللاتينية الأصلية وللمهاجرين ، تقدم الدعم والخدمـــات الاجتماعية للفقراء بكافة صورها مثلاً :

رابطة او اتحاد الطفولة فى كومبيا يوفرا او يقيـــم منتديـــات او شـــبكات اجتماعية للنساء وتشجيعهم على إقامة المشروعات الصغيرة المدرة للدخل والتى تحقق لهم الاستقلالية .

أيضا تقدم منظمة الأمم المتحدة ومن خلال وكالاتها ومنظماتـــــها الفرعية جهودا جبارة فى دعم مساعده الدول النامية خاصة الفقيرة منـــها (دعم مالى – فنى –خبره) أيضا تهتم الأمم المتحدة بـــأجراء الدراســـات والإحصاءات وجمع المعلومات من كافة الـــدول الناميـــة منـــها تقـــارير ومسوح البنك الدولى ، تقرير الأوضاع الاجتماعيـــة الدوليـــة ، تقـــارير اليونسيف، منظمة اللجنة العالمية وكتيب الإحصاءات الصادر عن الأمـــم المتحدة ومنها UNDP ويقصد به برنامج الأمم المتحدة وهو آداه تنموية جيده حيث يقدم البرنامج الخبرات والمـــهارات الكافيـــة للـــدول الناميـــة لمساعدتها على تحقيق او إنجاز برامج التنمية وكذلك هناك صندوق الأمم المتحدة للسكان والذى يجرى دراسات وأبحـــاث ســـكانية (ديوجرافيـــة)

ويساعد على وضع دراسات وبرامج لخدمات تنظيم الآسرة فى دولاً نامية عديدة للتغلب على مشكلة الانفجار السكانى وكذلك هناك صندوق الأمـــم المتحدة للتنمية الرأسمالية UNCDF والذى يقوم بمنح القروض منخفضة الفائدة للدول النامية أيضا وبخلاف ماسبق فهناك برامـــج معينـــة عديـــدة متخصصة تقدمها الأمم المتحدة للدول النامية الأقل نموا منها منظمة الأمم المتحدة للإغاثة من الكوارث UNDRO وهى وكالة متخصصة تبحـــث فى حياة الناس الذين يعيشون خارج حدود أوطانهم وتدافع عن حقوقـــهم وكذلك هناك برنامج الغذاء العـــالمى WFP بـــهدف تجميـــع فوائـــض المحاصيل الزراعية وتوجيهها للدول الفقيرة(٨) .

خامساً : الاندماج فى مجالات الخدمة الاجتماعية الدولية :

أسهل الطرق وابسطها للاندماج فى مجالات الخدمة الاجتماعيـــة الدولية هو عن طريق التطوع فى ممارسة تلك الأنشطة او الحصول على عمل مدفوع الأجر فى إحدى المنظمات الدولية المهنية للخدمة الاجتماعية (مشار إليها سابقاً) وعندما تمارس خدمة اجتماعية ذات طابع دولى فـأنت "كأخصائى اجتماعى" بحاجة ماسة لاجادة لغة أجنبية وتفـــهم الثقافـات والعادات ، تاريخ الشعوب التى تعمل معها أو لأجلها مع ضرورة تحليـل مسبق عن اى فروض منطقية قد يكون ذهنك او عقلك قد تأثر بـــها .. اى ضرورة التخلى عن اى تحيزات او توجهات نفسية او عقلية قبل العمـــل

بمعنى آخر أن التطوير يقع على الأخصائى اولاً قبل الحديث عن تنمية الآخرين .

ويجب ان يقتنع الأخصائى الاجتماعى بان أساس التنمية هو البعد المحلى وان اى حلول تنموية للدول النامية او المتخلفة موجودة ضمن ثقافات او تقاليد تلك المجتمعات وليس بالضرورة ان تكون من الخارج ، ان ما يصلح للمجتمعات الغربية ليس بالضرورة يصلح للمجتمعات النامية مع ضرورة ان يراعى الاخصائى الاجتماعى الفوارق الثقافية ، التقاليد والقيمية بين البيئات او المجتمعات النامية و المتقدمة وان يبذل قصارى جهده لمساعدة شعوب تلك الدول على تحقيق التنمية وفقاً للاعتماد على الذات ، بالجهود والأفكار المحلية واحترام تقاليدهم وثقافتهم وقيمهم ودعمهم بقدر المستطاع بخبرات ومهارات ، البعد عن فرض توجهات الاخصائى على أولئك الناس ، ضرورة استخدام منطق الاقتناع والمناقشة والتحليل ، إتاحة الفرصة للجماعات والمنظمات المحلية مع إطلاق المبادرات الخلاقة وتنمية الثقة بقدراتهم .

ان العلاقة الأكيدة على وجود خدمة اجتماعية دولية هى قدرة الاخصائى على التواصل او التعامل مع ثقافات او انساق قيم مجتمعية مختلفة وهؤلاء يعبرون عن امالهم وطموحاتهم ويعبرون عن مشاعرهم ومشاركتهم فى مشاعرهم هذه "اذهب إليهم فى أماكن معيشتهم ، اقضى أوقاتك معهم ومشاركتهم احتفالاتهم الدينية والعقائدية وحاول ان تكون قريبا منهم ، اصغى جيدا لقضاياهم والى مشكلاتهم ، اجمع بقدر ما

تستطيع المعلومات التفصيلية عنهم ، ساعدهم على الاعتماد على الذات اذا احتاجت دعم خارجى لا تتردد فى طلبه من المؤسسة او مــن المؤسسـة التابعة لها(٩) .

سادساً : ثلاثيـة الخدمـة الاجتماعيـة .. نوعيـة الحيـاة ... راس المـال الاجتماعى

للخدمة الاجتماعية مساهمتها الفاعلة من خلال دورها التنموى فى تحسين نوعية الحياة وقياسه والارتقاء بمعدلات مؤشراته ، وقد يكون ذلك الهدف الاول للخدمة الاجتماعية حيث يرتبط تحسين نوعية الحياة بتحقيـق الرفاهية كما تساهم الخدمة الاجتماعية خاصة فى ممارساتها على القــوى الاكبر فى حسن توظيف وتوجيه راس المال الاجتماعى .

الإنسان فى المجتمع واكتشاف وتنمية قدراته هــذا ولايمكــن ان يكون رفاهية الفرد هى رفاهية المجتمع .. لذا لا يمكن ان تكون مقــاييس رفاهية الفرد متساوية مع مقاييس الرفاهية الاجتماعية لان الكل اكثر مــن مجموع هذه الأجزاء الفردية .. اما المقــاييس الرائجــة فــهى مقــاييس اقتصادية وقد تكون اقتصادية اجتماعية وتقيس فقط ما يمكن قياسة بسهولة وتستخدم المستويات التعليمية التى تم تحقيقها والحالة الصحية والســكانية والدخل والمصروفات والعمالة كمقاييس للرفاهية الاجتماعية وذلك لأنــها ترتبط مع فرص الحياة .. وعلى اية حال فأن هذه المقاييس تتعامل مبدئيا

مع مواقف للأفراد او الأسرة لكنها ليست بمزايا جماعية او علاقائية ولذلك فانها لا تقدم سوى جزء من الصورة(١٠) .

توجيه الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية نحو "نوعيه الحياة" وتحسين مؤشراتها وقياسها بهدف الارتقاء بنوعية الحياة باعتبار راس المال الاجتماعى جزء من التقدم والرفاهية .

حيث يمثل مقاييس الرفاهية الى ما نسميه بالاقتصاد الاجتماعى وهى مقاييس قاصرة لقياس الرفاهية ونوعية الحياة وراس المال الاجتماعى .

ويمكن استخدام مقاييس راس المال الاجتماعى لتقييم شعور الافراد ومن ثم التنبؤ بما يمكن ان يفعلوه وهى مقاييس محدودة بطبيعتها حيث يفترض وجود ارتباط بين البيانات الاقتصادية ذات المعدلات المرتفعة والرفاهية الاجتماعية وذلك لتقييم الموقف من التنمية حاضرا والى ان تسير مستقبلاً ، نظرا لسهولة قياس المتغيرات الاقتصادية والتى غالبا ما تكون مضلله.

ويمكن للخدمة الاجتماعية ان تساهم فى تقييم مجموعة من المقاييس كمؤشرات لجودة العمليات الاجتماعية والعلاقات وبين الفرد والأسرة بل تتعدى ذلك الى العلاقات بين الناس .

قياس رأس المال الاجتماعى :

هناك أنواع عديدة من الرأس مال :-

قياس رأس المال الاجتماعى :

هناك أنواع عديدة من الرأس مال :

- الرأس مال المالى   يتعامل مع قيم الأصول
- الرأس مال المادى   يهتم بالموارد الطبيعية والبيئية
- الرأس مال الإنساني   يركز على المعرفة المكتسبة للأفراد والإنتاج
- الرأس مال الحضارى او الثقافى .. وهى معرفة يستخدمها الأفراد فى الحياة اليومية من خلال العادات والتقاليد

بينما يعد راس المال الاجتماعى مختلفا عن هذه الأنواع حيث سيتعامل مع العلاقات الاجتماعية فى المجتمع وتباين هذه العلاقات ويقيس توقعات الأفراد عن نتائج علاقاتهم داخل وبين الجماعات فى المجتمع ونوعية هذه العلاقات وبذلك يقيس العمليات وليس النتائج .

ومن مؤشرات ومتغيرات قياس راس المال الاجتماعى(١١) :

١. ثقة الأفراد والتزامهم وشعورهم بالأمان .
٢. ابتكار الأساليب والأدوات .
٣. الالتزام بالقوانين والأعراف المجتمعية .
٤. الانتماء والثقافة السياسية .
٥. مهارات العلاقات والمشاركة الاجتماعية فى المجتمع .

٦. مقاييس الاتجاهات والتعبير عن المشاعر .

٧. الشعور بالكفاءة والثقة فى العمليات الاجتماعية .

سابعاً : الخدمة الاجتماعية والوقاية من الفقر :

ويتركز ذلك فى الدور الوقائى والإرشادي للخدمة الاجتماعية حيث يستهدف بصورة غير مباشرة الوقاية من الفقر ومنع الفقر مستقبلاً حيث توجد برامج تتبنى نهج تقليص الفقر ، وهذه الجهود قد تشمل المنافسة بين الأخصائيين فخلال هذه البرامج يستخدم الأخصائيون الاجتماعيون المعرفة الخاصة بالتنمية البشرية ، والتدخلات المبكرة قد تشمل برامج التغذية قبل الولادة وبعد الولادة والتعليم المبكر مثل برامج خطوة للأمام - الرعاية الصحية لمنع الإعاقة الصحية .

لذا يمكن القول ان الأخصائيين الاجتماعين يلعبون دورا هاما فى تعليم الآباء من خلال تقديم المعلومات الخاصة بمتطلبات النمو الصحى ومساعدة الآباء فى استراتيجيات التربية السليمة .

كما يلعب الأخصائيون الاجتماعيون أدوارا هامة فى المدارس الحكومية والموجهة نحو زيادة المواظبة على الحضور - تنمية التعاون بين المدرسة والمنزل - ومساعدة المدرسين فى التعامل مع المشكلات السلوكية للطلاب - وإرشاد الطلاب للمشكلات التى قد تؤثر على إنجازهم التعليمى وهناك تدخلات اخرى تهدف لخفض تأثيرات الفقر من خلال زيادة مهارات التنافس الاقتصادى ، فاذا عانى الناس من الفقر سيقدرون

قيمة المال وسيحافظون عليه وتشمل هـذه المـهارات .. إدارة المـال - التسوق منخفض التكلفة - استخدام والنظام التبادلى والذى يعتمد على نظم الدعم الاجتماعى لتوفير البضائع اللازمة والخدمات دون استخدام العملات المالية(١٢) .

ثامناً : الخدمة الاجتماعية التنموية :

(١) مفهوم الخدمة الاجتماعية التنموية :-

ترتبط الخدمة الاجتماعية بالتنمية ارتباطا مباشرا وغير مباشر من خلال الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية مع العملاء ووحدات تعاملـها أفراد وجماعات ومجتمعات فى مجالات الممارسة المهنية المتعددة .

ومن ثم فان الخدمة الاجتماعية التنموية هى الممارسات المهنيـة المباشرة وغير المباشرة التى تتعامل مع الأفراد والجماعات والمجتمعـات لبناء او إعادة بناء قدرات العملاء وتدعيم راس المال الاجتماعى للمشركة الفاعله بهدف تحسين نوعية الحياة فى إطار سياسـات اجتماعيـة تدعـم المساواة والعدالة الأجتماعية وتعدد الخيارات والفرص المتاحة .

(٢) أولويات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية التنموية :-

تساهم الممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية بشكل مباشر او غير مباشر فى الارتقاء بنوعية الحياة ومستوى التنمية الاجتماعية فى المجتمع غير ان الظروف والمتغيرات العالمية الجديدة تعكس أهمية ودرجة أسبقية لممارسات مهنية يجب ان تركز عليها الخدمة الاجتماعية ومنها :-

١. الممارسة المهنية مع منظمات المجتمع المدني .. وتفعيل هذه المنظمات محليا ودوليا لمساهمتها الفاعلة فى التنمية ، ومن ثم لا يكون التركيز فقط على زيادة كم المنظمات فى القطاع الثالث بقدر تدعيم فعالية منظمات هذا القطاع وتنشيطه ، وتدعيم الثقافة المدنية لدى أفراد المجتمع ، وتفعيل دور الشبكات الإقليمية والدولية لهذا القطاع بهدف المساهمات الفاعلة لمنظمات المجتمع الدولى فى التنمية.

٢. صياغة سياسات رعاية اجتماعية .. تساهم بدور ملحوظ فى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وعدالة توزيع عائد التنمية ، وتدعيم المواطنة .

٣. الاهتمام بمنظمات الخدمة الاجتماعية الدولية ، وتفعيل ادوارها فى التنمية وخاصة لدول العالم الثالث .

٤. تفعيل دور ومفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية ، وذلك من خلال إسهاماتها فى تبادل الخبرات والتجارب وتدريب الأخصائيين الاجتماعيين وخاصة بين الدول النامية .

٥. الممارسة المهنية لبناء القدرات اكثر من إعادة بنائها .. ويتأتى ذلك من خلال الاهتمام بالممارسة المهنية فى مجال الطفولة والمرأة ، وبناء القدرات المؤسسية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية المختلفة .

٦. الممارسة المهنية مع كل الفئات المجتمعية السوية وغير السوية .. مع تركيز أولوية الممارسة المهنية مع الفئات الضعيفة فى المجتمع

كالفقراء ، المسنين ، المرأة بهدف تحقيق العدالة والمساواة والأمن الاجتماعى فى المجتمع .

(٣) مستويات التدخل لمهنى للخدمة الاجتماعية التنموية :-

تتضمن مستويات التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية المستويات الثلاث التالية :-

١. المستوى المصغر Micro

ويركز الدخل فى هذا المستوى على الفرد والأسرة بما يتضمن من معارف ومهارات وخطة للتدخل بمشاركة العميل وتقيم التدخل[١٣] .

وتركز الخدمة الاجتماعية التنموية فى هذا المستوى على مواجهة المشكلات الفردية التى قد تؤدى الى فقر الفرد او الأسرة مستقبلاً كالتسرب الدراسى ، الإدمان ، التفكك الأسرى وغيرها ويعتبر ذلك وقاية من الفقر مستقبلا وتقوية وتمكين العملاء .

كما تهتم الخدمة الاجتماعية التنموية فى تدخلها فى هذا المستوى على تنمية القدرة الذاتية للأفراد والأسرة وخاصتا الأسرة الفقيرة كالمرأة المعيلة وغيرها وهنا يأتى دور الخدمة الاجتماعية فى التدريب والتأهيل واكتشاف وتنمية القدرات وبناء او إعادة بناء مثل هذه القدرات بهدف تنمية القدرة الذاتية والاعتماد على الذات .

كما تساهم الخدمة الاجتماعية التنموية مساهمة فاعلة فى التنشئة الاجتماعية للأبناء وتدعيم ثقافة المجتمع المدنى لديهم وثقافة المشاركة

والاعتماد على الذات ، والديمقراطية كمتغيرات حاكمة في مستقبل التنمية في العصر الراهن .

٢. المستوى المتوسط Mezzo

وتركز الخدمة الاجتماعية في هذا المستوى على الممارسة والتدخل المهني مع الجماعات الصغيرة ذات العلاقات القوية كزملاء العمل والجماعات الوقائية والإنشائية والعلاجية ، المؤسسات التي تؤثر على العميل كالمدرسة والإدارة الاجتماعية ، وذلك بما تتطلبه من معارف ومهارات[١٤] .

وتساهم الخدمة الاجتماعية التنموية في هذا المستوى من خلال تنمية وتبادل الخبرات والمعارف ، وتنمية المهارات ، وتغير بعض القيم والاتجاهات التي تعوق عملية التنمية ، وغرس القيم والاتجاهات الإيجابية المدعمة لعملية التنمية ، وتدعيم الثقافة الديمقراطية والأسلوب الديمقراطي، الانتماء ، التطوع ، كما ان هناك جماعات قد تنشأ داخل منظمات المجتمع المدني ذاتها تساهم في دعم عمليات التنمية ومقدماتها.

٣. المستوى الأعم Macro

وتركز الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتدخلها على هذا المستوى في المجتمعات الصغيرة كالحي والجيرة والمؤسسات ، ثم المجتمع الأكبر كالإقليم مستوى الدولة ككل[١٥] .

وأدت ثورة المعلومات الهائلة والمتنامية وما أحدثته الميديا وتكنولوجيا ووسائل الاتصالات الى تقريب المسافات بين الدول هناك

اتجاه يرى ان التدخل على مستوى العالم من خلال العلاقات والتفاعلات بين المنظمات والهيئات العالمية والشبكات بين المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولى .

وتساهم الخدمة الاجتماعية التنموية فى هذا المستوى من خلال بناء القدرات التنظيمية او المؤسسية والتنمية والقدرات الذاتية ، وتقدير الحاجات المجتمعية لمقابلتها بهدف تحسين نوعية الحياة ، وحسن استثمار وتوجيه الموارد والإمكانات المجتمعية للتخطيط لتحسين نوعية الحياة ، وتفعيل منظمات المجتمع المدنى ، وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية والتى تتوافق مع المتغيرات المجتمعية .

تاسعاً : التدخل المهني لتحسين ظروف الفقراء (١٦):

لا يزال الفقر مشكلة اجتماعية فى حاجة لتدخل الخدمة الاجتماعية وابتكار الاستراتيجيات والتكتيكات لتحسين ظروف الفقراء ويلعب الأخصائيون الاجتماعيون أدوارا أساسية فى برامج تحسين ظروف الفقراء :

١.مهارات الممارسة العامة وأساليبها :

يعيش الفقراء فى ظروف اجتماعية غير مقبولة ونوعية حياة منخفضة وفى بيوت مزدحمة ومبانى قديمة ومواردهم ضعيفة كما انهم يفتقدون السيطرة على حياتهم وذلك لانهم لا يملكون المال الكافى لمقابلة حاجاتهم الأساسية ، فهم يقلقون نتيجة للتفكير فى الطعام – المسكن –

الإيجار خاصة مع نقص مواردهم وغالبا ما يلوم الآباء أنفسهم لعدم قدرتهم على توفير الاحتياجات الأساسية لأطفالهم لأنفسهم أسرهم .

وقد يظهر هذا التوتر او القلق بأشكال عديدة منها الخوف مثلا ، نتيجة العيش فى منطقة غير آمنة وعدم القدرة على الانتقال الى منطقة أخرى وقد ينتج التوتر أيضا نتيجة للنقص فى السيطرة على الظروف الشخصية وقد أشار الباحثون فى مجال الصحة العقلية الى مؤثرات العيش فى ظروف فقيرة وتأثيراتها السلبية على الصحة ومنها زيادة الشعور بالاكتئاب خاصة لدى الأمهات ، وتستخدم هنا تدخلات لممارسة العامة المعتمدة على عناصر القوى او (نقاط القوى) فى ممارسة الأخصائيين الاجتماعيين مع عدد من برامج مكافحة ظاهرة الفقر ، وهذه البرامج توجه نحو التغير المباشر للعميل مثل تنمية احترام الذات – تعزيز التمكين للفئات الضعيفة – خلق الإحساس بالأمل فى المستقبل – تطوير الإحساس بالمقدرة الذاتية ، وفيما يلي أساليب التدخل للتعامل مع الفقراء :-

١. <u>تحديد وتطبيق عناصر القوة</u> : حيث يساعد فى تحديد عناصر القوى لدى الفرد – الأسرة – المجتمع ، والأخصائيون الاجتماعيون الذين يعملون طبقاً لمنظور عناصر القوى يفترضون ان الفقراء يؤدون افضل ما لديهم فى المواقف الصعبة لذا يتعرف الاخصائى الاجتماعى على عناصر القوى التى يمتلكه الفقراء والتى تساعد على أداء ذلك ومثال على ذلك تفوق المشردين فى المهارات التنظيمية .

٢. **جماعات المساعدة المتبادلة (المساعدة الذاتية)** : وهى توفر نمط من الحوار يسميه "فريو Frire " عام ١٩٧٠ العطاء والوعى الجوهرى والتمكن ويساعد الحوار الجماعى العملاء على إظهار خبراتهم ومشاركة الآخرين فى خبراتهم المشابهة ، ويعتمد هذا الأسلوب على "التخيل الاجتماعى" لمساعدة العملاء فى الابتعاد عن المشاكل الخاصة المرتبطة بالفقر .

٣. **تدخلات الشبكة لاجتماعية** : موجهة نحو بناء شبكة عمل اجتماعية وأسلوب تفاعلها الوظيفى ، وتعمل تدخلات الشبكة الاجتماعية على تنشيط مقدمى المساعدة – تسهيل التفاعل الوظيفى لنظام الدعم او تدريب العملاء على مهارات تنشيط الشبكة الاجتماعية الداعمة .

٤. **أسلوب التركيز وحل المشكلة** : يركز هذا النمط على تشخيص المشكلات ووصف العلاج، فهو يقدم ميكانيزم لتشغيل او لتطبيق منظور عناصر القوة من خلال بناء الإمكانات الحالية للعملاء وقدراتهم على حل المشكلات ، وكذلك يتم مساعدة الأفراد فى إيجاد استراتيجيات مفيدة فى التعامل مع المشكلات ، وعند استخدام المنهج المتمركز حول حل المشكلة يجب ان يتزامن معه تدخلات بيئية والتى تساعد الأفراد وتمدهم بالموارد .

٥. **الأسلوب القصصى** : هذه الطريقة متأصلة فى البنائيةى الاجتماعية حيث يتم إدراك القصص كأسلوب يقوم به الأفراد لتنظيم حياتهم ،

حيث ان تغير او إعادة تركيب القصة يتيح ظهور تغير فـــى الحيـــاة الواقعية .

والجانب الهام فى هذه الطريقة القصصية هو إنصات الممارس أو الأخصائي الاجتماعي للرواية الشخصية للعميل .

٦. العدالة الاجتماعية : ان ممارسى الخدمة الاجتماعية الذين يعملون فى برامج مكافحة الفقر يجب ان يدركوا تأثير القهر علـــى الاختيـــارات الاقتصادية لعديد من الفقراء ، فالاضطهاد على أساس عرقي – جنس – إعاقة – المظهر – التوجه الجنسى ، قد يؤدى لنتـــائج اقتصاديـــة منها:

- المرتبات المنخفضة – الفشل فى الحصول على وظيفـــة – كمـــا ان الأطفال الذين ينشئون فى مدارس فقيرة تتضاءل فرص حصولهم على تعليم جيد وبرامج تعليمية جيدة .

لذا يساعد الممارس الذى يدرك هذه النظم المعوقة فى البحـــث بإيجابية عن العدالة الاجتماعية وإنهاء الاضطهاد كتدخل فعال لمكافحة الفقر .

(١) الإطار النظرى الموجه للتدخل المهنى واستراتيجيات الممارسة :

- تستقى البرامج الأمريكية لمكافحة الفقر إطارها النظـــرى علـــى أساس ان البناءات او المكونات الاقتصادية والقصـــور الشـــخصى همـــا مسببات الفقر .

ففى البرامج المعتمدة على الإدراك البنائى للفقر تميل الممارسة فى الخدمة الاجتماعية الى التنمية الاقتصادية ، وتركز تدخلات التنمية الاقتصادية على تعديل قواعد الرأسمالية الصرفة ، فالبرامج والخدمات البنائية تم تصميمها لتحسين ظروف الأفراد الفقراء .

وفى البرامج المعتمدة على النظريات الفردية الخاصة بالفقر يوجه الأخصائيون الاجتماعيون جهودهم نحو تحسين قدرة الفرد على التفوق داخل نظام لاقتصاد الرأسمالي .

➢ **الممارسة المعتمدة على نظريات القصور الشخصى عند التعامل مع ظاهرة الفقر :**

أن الأخصائيين الاجتماعيين الذين يتبعون هذا المنحى يواجهون جهودهم نحو تخفيف القصور الشخصى لتحسين قدرة الفرد على التفوق فى سوق العمل لذا تبحث العديد من البرامج عن أساليب زيادة كفاءة الأفراد لتلبية متطلبات سوق العمل .

➢ **التدخلات التعليمية :**

تستخدم العديد البرامج النموذج التعليمى لتحسين قدرات الشخص وإتاحة العمل ، فالبرامج التعليمية او التدريبية التى تقيم القدرات التنافسية للعملاء واستعدادهم وتقوم بتعليمهم ومهارات وظيفية وتعليمية جديدة ، والمهارات التعليمية الأساسية قد تشمل الحصول على دبلومة تعليمية او تعلم القراءة ، والمهارات الوظيفية قد تشمل مهارات خاصة بالعمل او المهنة مثل برمجة الحاسب .

وتشمل ممارسة الأخصائيون الاجتماعيون فى هذه البرامج إرشاد العملاء ومساعدتهم فى الاتصال بالموارد البيئية للتغلب على معوقات النجاح فى العمل الجديد والتى قد تكون معوقات داخلية او خارجية ، والمعوقات الداخلية مثل المشكلات الصحية ، والمعوقات الخارجية مثل المواصلات .

➢ جدول يوضح استراتيجيات الممارسة والتدخلات المهنية المعتمدة على توجيهات النظرية

النظرية	الاستراتيجية	التدخل
القصور الشخصى	- التدخلات بهدف تنمية قدرات الأطفال من اجل تحقيق كفاية ذاتية فى المستقبل . - زيادة المهارات الاقتصادية المتعددة. - تحسين الأوضاع المتعلقة بالفقر	- القصة (البحث العقلى) . - برامج التعليم والتدريب . - إدارة المال - معالجة الاكتئاب - معالجة إدمان المخدرات والكحوليات . - توفير مسكن وعمل

استراتيجيات الممارسة والتدخلات المهنية

النظرية	الاستراتيجية	التدخل
القصور البنائى	- التنمية الاقتصادية - تخفيف سيطرة الرأسمالية	- ايجاد المزيد من الوظائف - " " " " عالية الراتب

- رفع الحد الأدنى للاجور - تحسين أحوال الفقراء من حيث : ■ التامين الصحى للاطفال ■ الإسكان العام ■ رعاية الطفل ■ توفير التامين لاجتماعي حيث : توفير الرعاية الصحية – التامين الاجتماعى - حماية الأخصائيين من التميز فى سوق العمل : ■ العمل الايجابى للمعاقين النساء ■ قانون رعاية المعاقين ■ سياسة رعاية الاسر - التدخل فى الأزمات الناتجة عن التدهور الاقتصادى : ■ التامين الاجتماعى ■ إعانة الفقراء أثناء الكوارث ■ رعاية الأطفال أثناء غياب احد الوالدين		

تابع استراتيجيات الممارسة والتدخلات المهنية

التدخل	الاستراتيجية	النظرية
- مساعدة الناس على البدء فى أعمال خاصة بهم .	تنمية المجتمع	

المــراجــع

1) Almond & Iverba The Civic Culture, Political Attitudes and Democracy in Five Nations Boston : little, Brown and Company 1965, p (277) .

2) Al-Sayyid A Civil Society in Egypt in Norton A., (ed), Civil Society in the Middle East, New York E.j.Brill, 1995, pp (270 – 272) .

3) David Dollar, Globali Zation, Inequalaity and Poverty, World Bank, Nov., 2001 .

4) Ann Clark al, The Sovereign of Global Civil Society, World Politics, vol.51,Oct. 1998,p.p. (1-35)

5) A McGrew The Trans formation of Democracy : Globalization and Territorial Democracy Cambridge : Polity Press, 1997 p.p (231-251) .

٦) أمانى قنديل ، القطاع الثالث فى العالم العربى ، التحالف العـــالمى لمشاركة المواطنين ، ترجمة احمد هيكل وآخرون ، ســيكوس ، دار الكتب القومية ، ١٩٩٤ ، ص ص (١٥١-١٥٢) .

٧) المرجع السابق ص ص : (٨٤ – ٨٥)

8) William G. Brueggemann The Practice of Macro Social Work, Brooks / Cole, 2001 , p p :(410-416) .

9) I bid , p p : (419-422)

10) Richard Eckersley, Measuring Progress, Csiro Publishing, 2001 p 158.

11) I Bid p p :(161-166)

12) Paula Allen Meares & Charles Garyin, The Hand Book of Social Work Direct Practice, Sage Publications I nc., London, p p :(528 – 529).

13) Louise C. Johnson , Social Work Practice , A Generalist Approach, Allyn and Bacon , Boston , 1992.

14) I Bid .

15) I Bid .

16) Palula Allen Meares & Charles Garyin , op. Cik., p p : (529 – 531).

الفهـــــرس

تابع الفهـــــرس

تابع الفهرس

تابع الفهرس

تابع الفهـــــــرس

تابع الفهرس